الديموقراطية في ظل العولمة

دراسة سياسية تحليلية حول الديموقراطية في العالم الثالث

مع التركيز على دولة الكويت

الدكتور/ فهد المكراد

الديموقراطية في ظل العولمة

اهداءات ٢٠٠٢
المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب
الكويت

الديموقراطية

في ظل العولمة

دراسة سياسية تحليلية حول الديموقراطية في العالم الثالث

مع التركيز على دولة الكويت

الدكتور / فهد المكراد

إهداء

- إلى اليـوم الذي تتسع فـيـه دائرة حـقـوق الإنسان.
- إلى اليوم الذي تترسخ فـيه العدالة والمساواة بين الناس.
- إلى اليوم الذي تترسخ فيه دولة المؤسسات.
- إلى اليوم الذي يختفي فيه التمييز العنصري في الحـقوق المدنيـة والوظيفـية وينتـشر فـيه مبدأ تكافؤ الفرص.

تمهيد

من قبس الحرية والعدل والمساواة

■ «يأيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين»

(سورة النساء)

■ «ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى»

(سورة المائدة)

■ لقد هلك الذين من قبلكم ان سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد وان سرق فيهم القوي تركوه»

(محمد رسول الله)

■ متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً.

(عمر بن الخطاب)

■ دولة الظلم ساعة ودولة العدل الى قيام الساعة.

(قول مأثور)

المقدمـة

الحديث حول الديموقراطية هو الحديث عن الحضارة والتنمية السياسية، بل ان الدول تقاس في تقدمها ورقيها على طبيعة النظام السياسي ان كان يأخذ بمبادئ الديموقراطية في الحرية والكرامة الإنسانية واحترام حقوق الإنسان وتشجيع البحث العلمي وتكافؤ الفرص بين المواطنين ودرجة المشاركة السياسية من قبلهم في الانتخابات النيابية، وتشجيع حرية الفكر والنشر.

وفي هذا الكتاب دراسة متأنية لأصول الديموقراطية ومدى مطابقتها للواقع السياسي في دول العالم الثالث وخصوصاً الواقع الديموقراطي لدولة الكويت بين المشاركة والمعارضة في ظل العولمة والمتغيرات السياسية الإقليمية منها والدولية.

كذلك كان هناك تركيز خاص على التجربة الديموقراطية للهند باعتبارها أقدم الديموقراطيات في العالم الثالث ونشأت في ظل الاستعمار الإنجليزي.

وكذلك التركيز على التجربة الديموقراطية للجمهورية التركية بعد نهاية الامبراطورية العثمانية عام ١٩٢٥ .

وبالرغم من كثرة المراجع حول أصول وجذور الديموقراطية في العالم الا أن الكتابة عنها ودراستها في العالم الثالث لاتزال متواضعة ولم تبلغ درجة النضوج التنموي والمؤسساتي مما يجعل على كاهل المثقفين والمفكرين بشكل خاص أمانة البحث والتحليل المنطقي لأهمية الديموقراطية والمشاركة في صنع القرار وخصوصاً ان معايير الديموقراطية وقياسها جليه من واقع الممارسة والتطبيق العملي.

فهناك من أقطار العالم الثالث من يمارس الديموقراطية الحقيقية وهناك

من يضعها شعارات بعيدة عن التطبيق الفعلي للممارسة الديموقراطية الحقه، وكثيراً مانستشعر الديموقراطية من خلال مؤسسات حقوق الإنسان وحرية النشر وتكافؤ الفرص، وفصل السلطات التي من خلالها يترسخ مفهوم تقسيم العمل، ووضع الانسان المناسب في المكان المناسب.

وهذا الجهد المتواضع هو محاولة لتشخيص الواقع الديموقراطي والعقبات التي تواجه هذا الطريق.

وكما يقول أحد المفكرين ان الديموقراطية مثلها مثل القشة التي تتبلل في الماء ولكنها لاتغرق.

فالمشاركة الجماعية في اتخاذ القرارات وإختيار النائب عن الأمة وحرية التعليم والنشر واحترام المعتقدات وحقوق الانسان وتكافؤ الفرص هي تعزيز للوحدة الوطنية وتماسك مؤسسات الدولة.

وكلما تجذرت وترسخت الديموقراطية في مؤسسات الدولة كلما انتشرت المصلحة العامة والخير العام في كيان الدولة والشعب والمؤسسات، وعندما تبعد الدولة عن الديموقراطية وتحجم عنها كلما انتشر عدم الرضاء الشعبي وتخلخلت البنية التحتية للمجتمع ومؤسساته الاجتماعية والسياسية، والاقتصادية، وأصبح كياناً غير مترسخ الجذور لدورة الحياة الطبيعية فاقداً للماء والأكسجين الذي هما ضرورة للكائن الحي والمؤسسة الديموقراطية، ومما لاشك فيه فهي كائن حي يتطور وينمو ويصيب بنماءه تقدم مؤسساته وازدهارها في عالم متطور يتسابق مع الزمن في ترسيخ الديموقراطية والعلم والتكنولوجيا.

فالعالم الثالث لايزال في مراحل النمو، ومن أسباب التخلف لديه هي غياب الديموقراطية وحقوق الانسان الطبيعية، وكذلك أبسط المعايير في المساواة والعدالة الاجتماعية.

وسـوف يجد القـارئ من خـلال الدراسـة الميـدانيـة في هذا الكتـاب العـوامل الهامـة في تحـديد سلوكـيات الناخب الكويتي التي تحـدد اخـتيـاراته من ضـمن عـوامل مـتـعـددة كـانت مـحـور الدراسـة التي قـام المؤلف بدراسـتـهـا وتحـديد اتجاهاتها في ظل العـوامل الدينية والاجتماعية والاقتصـادية التي تحدد مسار العملية الانتخابية.

وسـوف يجد القـارئ الكريم ان الـوعي السيـاسي الديمـوقـراطي في أوسـاط المجتمع الكويتي قد بلغ ذروته من الحضـارة تجاه الاختيار الأفضل في مسيـرة الديموقراطية في اعتاب القرن الواحد والعشرين.

الفصـــل الأول

الديموقراطية في ظل العولمة

أظهــرت الأعــمــال الرائدة لألموند (Almond) وفـيــربا (Verba) وانكيليس (Inkeles) وســمــيث (Smith) أن الدول تخــتلف بشكل ملحــوظ في أنماط معتقداتها وقيمها ومواقفها الوثيقة الصلة بالسياسة وان عناصر الثقافة السياسية هذه تتحدد بوضوح في الدول في اطار التجارب الحياتية والتعليم والطبقة الاجتماعية[١].

ومنذ أواخر الخمسينات قدم سايمور مارتن ليبسر (Seymour Martin Lipser) دليــلاً وافـيــاً يثـبت ان هناك عـلاقـة ايجـابيـة قـوية بين التطور الاقـتـصـادي والديموقراطية، وان الاعتقادات والمواقف والقيم السياسية هي متغير مؤثر وهام في هذه العلاقة[٢].

كما قدم انكيليس ردايموند دليلاً أكثر وضوحاً لوجود علاقة بين مستوى التطور الاقتصادي وانتشار القيم الديموقراطية في الدول حيث توصلا الى ثمة روابط اجتماعية (طبقية) ايجابية قوية في الدول المتخذة كنماذج في دراستها، ومن هذه الروابط معدلات التسامح والثقة والفعالية والقناعة الذاتية ومعدل الدخل القومي للفرد في تلك الدول[٣].

ومؤخراً أظهر رونالد انجلهارت (Ronald Inglehart) مستنداً الى بيانات استطلاع شملت أكثر من عشرين دولة أوروبية في معظمها ان القناعة الحياتية، والثقة المتبادلة بين الأشخاص، ورفض التغيير الثوري ترتبط بشدة ليس بالتطور الاقتصادي فحسب بل بالديموقراطية المستقرة «ان الثقافة السياسية قد تشكل حلقة حاسمة بين التطور الاقتصادي والديموقراطية»[٤]

ويسلم هوايتهيد نظريا بأن التماسك الديموقراطي يشتمل جزئياً على تعزيز تدريجي للثقة والتعاون بين المتنافسين السياسيين والتزام متزايد «مبدئي» أكثر منه «رسائلي» بالقوانين الديموقراطية للعبة، إضافة إلى انجاز تغيرات أكثر اتساعاً في الادراك السياسي عبر مشاركة سياسية جماهيرية[٥].

وقد تم تصنيف عناصر الثقافة السياسية التي يمكن تلخيصها ببساطة بأنها ميول مميزة أو «توجيهات للعمل»[٦] في ثلاثة أنماط من التوحيد: توجيه معرفي

يشتمل على معرفة النظام السياسي، وتوجيه تقيمي يتضمن التزامات بالقيم والأحكام السياسية المتعلقة بأداء النظام السياسي ومدى صلته بهذه القيم[٧].

والملاحظ ان البنية التحتية للمجتمعات المختلفة تؤثر سلبا أو إيجاباً على ترسيخ مبدأ الديموقراطية عملاً وممارسة والمقصود هنا في البنية التحتية الأبعاد البيئية للمجتمعات حيث تشكل الأنظمة السياسية الحاكمة تأثيرات مباشرة في داخل الأفراد كي تصب المفاهيم التي تريدها السلطة في داخل أعماق الأفراد حتى يمكن الاعتماد عليها لتوجيهات الرأي العام وخدمة السلطة السياسية الحاكمة التي تقوم بتأصيلها وتجذرها في صفوف الشعب من أجل الاعتماد عليها كمعتقد لشعبها يكون بمثابة السلوك والمواقف السياسية.

وهنا يطرح النموذج الحتمي في عدة فرضيات أساسية:

أن الثقافة السياسية «متينة ومستمرة بشكل ملفت، وأن هذا مرده إلى تجذرها في التاريخ المميز للأمم وفي شخصيات الأفراد، وأن هذه الأخيرة تتشكل أصلاً من خلال تجارب قوية للمشاركة الاجتماعية المبكرة في بداية النمو والطفولة[٨].

تشيد الدراسات الحديثة حول الديموقراطية في الدول النامية والتي تناولت ستاً وعشرين دولة أن التغيرات العريضة في البنية الاقتصادية والاجتماعية والعوامل الدولية بما في ذلك الاستعمار والانتشار الثقافي وأداء النظام السياسي نفسه وتطبيقه عملياً[٩].

■ الثقافة السياسية والديموقراطية

تتعدد الأراء حول الديموقراطية والثقافة السياسية بين المفكرين والعلماء الكلاسيكيين والمعاصرين في بعض الأبعاد والاتجاهات العامة الا انها تتوحد منذ عصور الحضارات المتعاقبة بأن عناصرها:

- الاعتدال - التسامح - تحرير الشعوب - التعاون - التشاور - المساومة -

التكيف - بروز النخبة السياسية المثقفة - العدالة - الحرية - التعليم - احترام الرأي العام - أشباع الحاجات بين أفراد المجتمع - الفضيلة - المهارة والتدريب - التخصص وتقسيم العمل.

وفي غياب عناصر الديموقراطية سالفة الذكر ينتشر الجهل والبطش وعدم الاستقرار وانتشار الحروب وتفكك الوحدة الوطنية.

يقول افلاطون في هذا المجال ان «الجهل خراب الدول»[١٠] بينما يقول أرسطو أن «الفقر هو اب الثورة والجريمة» -"Poverty is me parent of revolu tion and crime" ومن هنا نجد اهتمام افلاطون وأرسطو حول محور الثقافة والتعليم كأداه هامة لتعزيز النظام الدستوري المختلط لترسيخه في نفوس الأفراد والتشبع بمبدأ الفضيلة والعلم من أجل ازدهار الدولة ويرى العالم أرسطو ان الدولة مجتمع طبيعي أي كائن يتمتع بكل خصائص الكائن الحي. ومن ثم يكون التطور الطبيعي للدولة كمؤسسة اجتماعية ابتداء من العائلة فالقرية ثم دولة المدينة[١٢] وبعد ذلك تأتي المرحلة الأخيرة في التطور الاجتماعي من خلال سلسلة القيم لأشباع الحاجات اليومية للانسان عبر دولة المؤسسات لترسيخ القيم المؤسساتية ومن أمثلة ذلك:

- المصلحة العامة - تكافؤ الفرص - حقوق الانسان - الملكية الخاصة - سيادة القانون - الحقوق الدستورية (نظام التعاقد الاجتماعي) - فصل السلطات (التنفيذية - القضائية - التشريعية) - السلطة الشعبية (مبدأ الرضا الشعبي) Popular Consent - الحرية الفردية - التسامح الديني - اضفاء طابع العلمانية والعولمة - النظام البرلماني والرئاسي عبر الانتخابات - اللامركزية - الإرادة العامة والصالح العام The General will - توازن السلطات (التنفيذية - القضائية - التشريعية) - المساواة بين الأفراد والمؤسسات - الاصلاح الاجتماعي والاقتصادي بين الفترات الزمنية.

ويسود الاعتقاد الرئيسي بين المفكرين والعلماء السياسيين ان الإيمان بالمبدأ

الديموقراطي كمبدأ عام هو أفضل شكل من أشكال الحكم مقارنة بالأنظمة الاستبدادية والعسكرية والغوغائية.

فالمشاركة الشعبية في صناعة القرار «المواطنية المشاركة» يمكن اعتبارها ذات أهمية خاصة بالنسبة للديموقراطية هناك مقومات للاهتمام الناشط في الشؤون العامة «يتحقق بالمواظبة على الاطلاع على الاخبار ويعبر عنه من خلال المشاركة في النشاط المدني والتوجيه نحو اشكال حديثة للسلطة والقوانين الموضوعية بدلاً من التوجه نحو أشكال تقليدية أو استبدادية للسلطة[١٣].

بالنسبة لألموند وفيربار تشمل «الثقافة السياسية المشاركة على دور ناشط للفرد في الحكم[١٤] لايتجلى فقط من خلال عملية الاقتراع بل من خلال مستويات اعلى من الاهتمام السياسي والاعلامي والمعرفة وتكون الرأي والعضوية التنظيمية في الوقت نفسه.

يتضمن التوجيه للمشاركة أساساً الثقة بالنفس والاحساس بالجداره عند المواطنين وهذا النشاط السياسي يحدث بالفعل تغييراً في سياسة الحكم أو رفعاً للظلم وهذا مايطلق عليه عند الموند وفيربا الفعالية السياسية أو الجدارة[١٥].

كما ان الاحساس بالمشاركة المبكرة ومقدرة النظام السياسي على الاستجابة الفعلية بالإضافة الى وجود اعتقاد عام بالشرعية الديموقراطية يولد الثقافة المدنية لدى المواطنين.

كما أنه في الوقت نفسه يمد النظام بالشرعية والدعم ويصون علاوة على ذلك المؤسسات خارج الدولة وداخلها.

ومن الممكن اعتبار الدمج بين دوري المشارك والمرؤوس تعبيراً عن أنماط التوازن بين الولاء للسلطة والحذر منها وبين الفردية وهيئة السلطة أو الروحية العامة.

■ الثقافة السياسية والديموقراطية في الدول النامية

في دراسته الأولى حول الهند يعمق ريتشارد سيسون Richard Sisson التفاعل الديناميكي بين الثقافة السياسية للنخبة وثقافة الجماهير في الهند من خلال قيادة الزعيم الهندي المهاتما غاندي الذي لعب دوراً هاماً في ظل الحكم الاستعماري البريطاني للهند حيث وصل النخبويون الى جمهور الناس عبر الحركة القومية ورفعوا الجماهير الهندية الى مستويات جديدة من الوعي السياسي وأقاموا نظاماً واسعاً من الهيئات الطوعية واستحثوا الوعي والمشاركة الديموقراطية ورفعوا لواء الحرية ودمج فئات اجتماعية متنوعة لديانات واللغات وتحريك الجماهير للأعنف من أجل الاستقلال وكانت النتيجة نشر الثقافة الديموقراطية بصورة ملحوظة من قبل النخبة بين جماهير الناخبين في الهند.

وبالرغم من تزايد الضغوطات على الديموقراطية في الهند وكثرة التحديات لها فإن ثقافتها السياسية والجماهيرية لاتزال تتجلى في مستويات لافتة من المعرفة والمشاركة والتجدد والإيمان بمبادئ ديموقراطية جوهرية كفاعلية الانتخاب.

هذه المرونة الجديرة بالاعتبار للثقافة الديموقراطية الجماهيرية يجب ان تلعب بالتأكيد دوراً ما في استمرارية الديموقراطية نفسها.

والذي يجب ملاحظته في هذا السياق ان «الكونغرس الوطني الهندي» والحكومة هو الطرف المركزي العريض والمسيطر في الحركة الوطنية التي تأسست عام ١٨٨٥ قبل عقدين تقريباً من تأسيس حزب العمال البريطاني.

وكان ذلك الحزب (حزب العمال البريطاني) يترأس الحكومة في بريطانيا عندما تمت عملية انتقال السلطة (في الهند).

في كانون الثاني يناير عام ١٩٥٠ أقر دستور فيدرالي نص على منح حق الانتخابات للبالغين عموماً واجراء الانتخابات في فترات لاتتعدى الخمس

سنوات وعلى تشكيل مجلس وزراء يترأسه رئيس الوزراء ويكون المجلس مسؤولاً بكافة اعضائه أمام مجلس النواب (Lok Sabha) الذي ينتخب أعضاؤه مباشرة من قبل دوائر انتخابية إقليمية محددة ولايزال الدستور الهندي الذي يشتمل على أكثر من سنتين تعديلاً ساري المفعول منذ اقراره (أنظر الدستور الهندي).

واستناداً الى المعايير والتصنيف العالمي عند داهل أو هانتغتون أو ليبيت فإن الهند تعد ديموقراطية بالفعل[١٦] وتشكل جوهر الديموقراطية.

أجريت في الهند منذ الاستقلال عشر دورات انتخابية وطنية وتم إجراء عدد مماثل من الدورات في كل ولاية.

كما تشارك نسبة مرتفعة نسبياً من جمهور الناخبين في عملية الاقتراع وهذه النسبة ارتفعت من ٤٦ في المئة عام ١٩٥٢ إلى نسبة ٦١ في المئة عام ١٩٨٩ .

كان الاقتراع للأحزاب المعادية للنظام هامشياً دائماً ومع «تأهيل» الأحزاب الشيوعية وتوليها السلطة واحتفاظها بها في ولايتين منذ أوائل السبعينيات أصبح الاقتراع للأحزاب المعادية للنظام على وشك الزوال[١٧].

ويسود الانتخابات تنافس شديد حزب «الكونغرس» الذي تمتع بالهيمنة على الصعيد الوطني ولم يتمكن من احراز أغلبية الأصوات في الانتخابات الوطنية وقد تنازع عدد كبير من الأحزاب في الانتخابات تراوح عددها بين ٧٦ حزبا عام ١٩٥٢ و ٢٤ حزبا عام ١٩٨٤ .

والانتخابات في الهند تنافسية من ناحية أخرى أيضاً فهي التي تحدد من الذي سيتولى الحكم.

تحيط بالمواطن الهندي مصادر علمانية للحصول على المعلومات. هناك أكثر من ١٤٠٠ جريدة يومية وحوالي ٢٠ ألف من المطبوعات الإعلامية الأخرى والتي توزع حوالي ٦٠ مليون نسخة وتصدر في ٩١ لغة وتصدر حوالي ٦٠٠٠ صحيفة بلغة الهندية وحولي ٤٠٠٠ صحيفة أخرى بالإنجليزية.

وهناك خمس وثلاثون صحيفة تصدر باستمرار منذ أكثر من قرن[١٨].

فيما يبدو التحقيق الصحفي أضعف بكثير مما هو عليه في الديموقراطيات الأعرق فإن نقل الأخبار السياسية تم بحرية إلى حد بعيد، وقد أظهرت التحقيقات الضمنية جرآة في التعرض لمسألة الفساد الحكومي من خلال فضيحة نقل الأسلحة في بومورز في أواخر الثمانينات.

ويصل البث الإذاعي عملياً الى القرى كافة وحوالي ٧٠٪ من بقية البلاد تتلقى البث التلفزيوني.

ولعله من المفيد للقارئ ان يطلع على الجدول أدناه ليرى مدى التطور الثقافي لسلوك المواطن في الانتخابات الوطنية الهندية في عامي ١٩٧١ ـ ١٩٨٤

جدول ٢ ـ ١ سلوك المواطن في الانتخابات الوطنية الهندية

نسبة المستجبين يعلقون أنهم	١٩٧١ انتخاب	١٩٨٤ انتخاب
ـ يستمعون إلى الراديو	٪٤٠	٪٦٤
ـ يتلقون المعلومات السياسية من صحيفة	٪٢٠	٪٤٦
ـ اتصل بهم حزب أو مندوب مرشح	٪٢٦	٪٤٩
ـ حضور اجتماعاً سياسياً	٪١٢	٪٤٤
ـ يشاهدون التلفزيون	—	٪٢٦

المرجع: الاستطلاعان الأول والثاني أجراهما «مركز دراسات المجتمعات النامية» في نيودلهي (أنظر الهوامش ١٩)

نجد أن المعطيات التي وردت في الجدول ٢ ـ ١ المأخوذة من تقارير المعاينة للانتخابات الوطنية التي أجريت في ١٩٧١ و ١٩٨٤ تدل نسباً لايستهان بها ومتزايدة من الهنود تشارك في العمل السياسي وتفيد من رسائل الاعلام للحصول على معلومات سياسية.

بعد حوالي سنتين تقريباً من الاستقلال كانت الحقوق الرئيسية للمواطن التي نص عليها الدستور موضع إجلال واحيطت بحماية تشريعية، فالمساواة أمام القانون تنص عليها المادة ١٤ وتنص المادة ١٩ منه على حرية التعبير والاجتماع والاتحاد والتحرك والتسوية والعمل، والمادتان ٢ و ٣ على الحق بالعيش والحرية والملكية، والمواد ٢٥ و ٢٩ و ٣٠ على حق الفرد في ممارسة ونشر قيم ثقافية ودينية ولغته أما الحق في الاصلاح البنيوي بالاجراءات القانونية فتنص عليها المواد ٢٠ ، ٢٢ ، ٣٢.

وفيما تتولى الدولة ضمان الحقوق المذكورة اعلاه فإن الدستور يلزمها أيضاً بضمان شروط أخرى للمساواة بما في ذلك الغاء البند (المادة ١٧) والافساح في المجال أمام الجميع لبلوغ الوظائف العامة (المادة ١٥) حظر العمل القسري المادة ٢٣ (أنظر الدستور الهندي).

وما يلفت الانتباه هنا انه رغم التقسيم الطائفي وتجزئة المجتمع في شبه القارة الهندية وانفصال الباكستان عام ١٩٤٧، ولاتزال الانقسامات الاجتماعية الحادة تنعكس في المجال السياسي في الهند ومع ذلك خلال أربعة عقود ونصف العقد من الاستقلال تمت المحافظة على المجتمع السياسي الوطني والنظام الدستوري بل والأداء اليموقراطي المتميز في الهند.

■ توطيد الديموقراطية في الهند

بالرغم من الهيمنة البريطانية منذ أربعة عقود على شبه القارة الهندية الا أن تطور المشاركة السياسية للهنود تعود الى ماقبل الاستقلال حيث توجه ملايين الهنود لممارسة حقهم بالانتخابات لتشكيل هيئات تمثيلية على المستويين المحلي والوطني، وأنشأت الاحزاب قبل الاستقلال منظمات انتخابية للحصول على أصوات الناخبين، وتولت الحكومات المنتخبة شعبياً الحكم في مقاطعات الهند البريطانية بعد انتخابات ١٩٣٧[٢٠].

إضافة الى ذلك فإن مسألة تأسيس نظام ليبرالي دستوري لم تكن ابداً عرضة للسجال بين أفراد النخبة المسيطرة كما لم يحصل نزاع بين الذين تولوا حكم الهند المستقلة على طبيعة المجتمع الهندي السياسية مع ان قادة الهند المستقلة عجزوا عن اقناع النخبة السياسية المسيطرة في الهند المسلمة بوجهة نظرهم (وقد نشأت باكستان بسبب ذلك).

غير أن النخبة الوطنية في الهند عرفت التنافس تحت المظلة المفتوحة للكونغرس الوطني الهندي إشتملت على الشيوعيين والاشتراكيين وأنصار احياء الهندوسية والليبراليين والمجددين من خلال مناظرات وإقتراحات في إطار مداولات «الكونغرس» حول موضوعات السياسة العامة والاستراتيجية الوطنية والقيادة السياسية.

ويلاحظ انه مع تأسيس «الكونغرس الوطني الهندي» عام ١٨٨٥، كانت الحقوق التي تواكب فكرة الاعتراف الشرعي قد حظيت بالقبول بعضها من خلال القانون، والبعض الآخر بالسابقة والعرف.

واصبحت حرية التعبير والصحافة مضمونة رسمياً عام ١٨٨٥ وكانت أكثر من ستمائة وتسعون صحيفة ونشرة دورية توزع في حينه وتصدر باللغات الإقليمية المختلفة في الهند[٢١].

ونقلت الصحف انباء النزاعات والسجالات السياسية في بريطانيا وأوربا، وداخل الإدارة الاستعمارية في الهند انذاك وأخيراً كانت السياسة العامة تناقش ويتم إعلان القوانين ويعاد النظر في النشاطات والأمور التي تثير الاهتمام عموماً في كافة المناطق في الهند.

وكان للصحف أثرها على الصعيدين الثقافي والتوحيدي، لم يقف الشعب الهندي موقف المتفرج للاحداث العالمية والاقليمية فسعى إلى روح اتحادية خصبة.. هذه الاتحادات والتجمعات تراوحت مابين مجموعات متغربه تناقش الأمور السياسية ومنظمات اصلاحية تطالب بأن تستخدم الحكومة مواردها لتوجيه التغير الاجتماعي ، ضمت هذه الاتحادات منظمات ذات نفوذ عقاري

وتجاري الى جانب منظمات كانت ناشطة في مجال الاحياء الثقافي وحركات مصممة على مقاومة تعديات الثقافة الغربية.

وفي عام ١٨٥٧ تشكلت عدة اتحادات سياسية يهدف مطالبة الحكومة بالإصلاح وسعت في بعض الأحوال الى تطوير قاعة شعبية في المدن الرئيسية وبلدات الأقاليم.

هذه المنظمات «التعاقدية» الجديدة اتخذت أكثر فأكثر صيغة مؤسساتية بأعضاء معروفين وأهداف أساسية محدودة وقوانين للتداول ولاختيار القادة، وكانت تتقيد بقوانين وإجراءات الحكم الداخلي وهي لاتزال حديثة العهد، وسوف تتطلبها فيما بعد المؤسسات العامة.

أحالت المنظمات عرائض تطالب بالإصلاح والتغيير الى مكاتب حكام الأقاليم وإلى الحاكم العام ونائب الملك، وإلى وزير خارجية الهند وإلى البرلمان نفسه، وفي عام ١٨٦١ أصبح المجال مفتوحاً للتمثيل الهندي أمام مجلس الحاكم العام مع بدء الممارسة البرلمانية وأصبح هناك سجلات عامة وانتخاب لجان من أجل وضع مخططات تمهيدية، والاطمئنان الى الحكم العام على التشريع والسعي إلى اتقانه حتى الكمال.

تأسس «الكونغرس الوطني الهندي» عام ١٨٨٥ بوصفه «برلماناً محلياً» ففتح مجالاً للتعبير أمام طبقة سياسية ناشئة «هندية الدم واللون» وانجليزية في ذوقها وآرائها، وتفكيرها كما صورها ماكولاي (Macaulay) قبل نصف قرن.

كانت طبقة بالرغم من دعمها للحكم البريطاني تطالب بحق الأداء برآيها وان تكون ممثلة بشكل أساسي، وبذل الشعب الهندي جهود جبارة وواصلوا مساعيهم لتحقيق اصلاحات سياسية محدودة بمد رسائل قانونية يستفيد منها أولئك الذين لديهم من الثقافة مايجعلهم أهلاً لها. فأحكموا السيطرة على منظمة الكونغرس وقد امدهم الحكم البريطاني «باعترافه الشرعي» عبر مباحثاته معهم حول الاصلاحات المستقبلية، وقد زادت الاصلاحات حجم المجالس التشريعية بشكل أساسي على المستويين الوطني والإقليمي وأوجدت

اغلبيات غير رسمية في المجالس التشريعية الإقليمية مع ان السيطرة الرسمية كانت تتم عبر السلطات البريطانية كما وسع صلاحيات التداول في المجالس لتشمل الحق في تحريك القرارات حول قضايا تخص الشأن الإقليمي بما في ذلك الميزانية وتنشيط فئات المجلس مع ان هذه الاقتراحات كانت ذات صفة استشارية فقط، فقد أدت الإصلاحات الى تبني إسلوب برلماني دون قيام الحكم البرلماني في ذلك الوقت.

كان للاصلاحات أثر كبير على المجتمع الهندي وعلى تطوير المجموعات السياسية المحلية. شكل المحامون في التكتلات التشريعية على المستويين الإقليمي والوطني نسبة كبيرة متزايدة من ذوي المناصب خصوصاً بين الاعضاء المنتخبين وعلى نحو لافت أيضاً ساعدت الترتيبات الانتخابية على المساومة والتفاوض السياسيين وكانت الأئتلافات تجمع أحياناً بين المناطق الريفية والمدنية وبالطبع نشأت ثقافة للمساومة السياسية مع انتخابات هيئات حكومية محلية في الجزء الأخير من القرن التاسع عشرة، غير ان تعيين دوائر انتخابية أكثر اتساعاً من أجل تشكيل هيئات تشريعية وطنية وإقليمية، استلزم أئتلافات تتجاوز ميادين الصراع المحلية، وتوطدت الأئتلافات التي تتجاوز الرقعة المحلية أيضاً في طريقه أخرى.

كانت المرحلة الأولى من سياسة البلدية ومجلس المقاطعة تتميز بتنظيم روابط عمودية يندرج فيها وجهاء محليون يعتمدون على الولاء التقليدي أو الاستقلال الاقتصادي.

تطلبت المؤسسات التشريعية الهندية في الأقاليم بعد الاصلاح نمطاً جديداً من القيادة السياسية، فقد كان أولئك الذين ينضمون إلى المؤسسات التشريعية في أقليم بومباي بعد عام ١٩٢٠ مثلاً يستندون على نحو متزايد إلى قواعد تدعمهم سياسياً مستقلة عن قواعد الحكم البريطاني[٢٣].

كانوا ناشطين في الاتحادات الطائفية والاجتماعية، وفي المجتمعات التعاونية وفي تأسيس إدارة المجموعات الخدماتية لإدارة المدارس الثانوية أو

العيادات الطبية وكان يتم انتخابهم في هيئات الحكم المحلي وبعد ١٩٣٠ صاروا ناشطين في حزب سياسي، وفي الهيئات التشريعية الأكثر تقدماً، كان للأعضاء المنتخبين وأولئك الذين تعينهم الحكومة بالطبع ارتباطات رسمية بالحكم البريطاني دفع في ارتفاع مستوى التنافس في السياسة الانتخابية، ومع زيادة عدد الناخبين أخذت تتقلص نسبة أولئك الاعضاء الذين كانوا مرتبطين سابقاً بالحكم الاستعماري. من هنا نجد ان التحول والنضوج نحو النهج الديمقراطي استمر فترة طويلة لايجاد الاطر الديمقراطية عبر الأدوات الدستورية التي رسخت النظام السياسي للهند.

■ الثقافة السياسية والاتجاه نحو الديموقراطية في الهند

ترجع العوامل والعناصر الثقافية التي ساهمت في ترسيخ الديموقراطية الى عدة اتجاهات بدأ ماقبل الاستقلال ومابعده ولعل أول هذه المسارات هو التوجه الوطني الليبرالي من الوطنيون الأوائل أي الجيل الأول في الكونغرس الوطني الهندي، ومعظم هؤلاء كانوا قد تلقوا علومهم في انكلترا، حيث التقوا وتعارفوا، وينتمي أفراد هذه النخبة التي كانت متغربة بشكل أساسي الى عائلات وصفها جون د. ماكلاين (Jonn R. Meclane) بقوله: «فقبلت الفلسفات الموحدة ورموز أهم التقاليد الهندية وكانت في حالات عديدة تعمل في الوظائف الإدارية بأسلوب هندي خاص وكانت تجمع بينها وجهة نظر تقدمية مشتركة للقوى المفيدة والموحدة في التطور التاريخي والأهم أنه كانت لها شكاوي مشتركة ضد السلطة الاستعمارية».

وتعهد هؤلاء الذين تجمعهم قوائم مشتركة من أجل الاصلاح والنضال ضد الاستبداد، وحظيت بدعم كافة المقاطعات الهندية في شبه القارة الهندية، كما لعبت استراتيجية العصيان المدني (Satyagtaha) دوراً هاماً داخل المجتمع الهندي وخصوصاً في المرحلة الغاندية حيث كان يسير باتجاه التحرك السياسي الاجتماعي ضد البريطانيين تجاه تشكيل نواه تمهيدية لحقبة

دستورية جديدة لهند مستقلة تشكل من خلالها قرار اعلان وثيقة «الحقوق الأساسية للمواطن» واعلان مبادئ التحرك السياسي الاجتماعي اللذين اصبحا في شكلهما المنقح راسخين في صلب الدستور الهندي باعتمادهما الجوهر الأخلاقي فيه[٢٥].

البعد الأخر للقاعدة الثقافية في المسار الديموقراطي في مرحلة ماقبل الاستقلال يظهر في انتشار النهضة الروحية الاتحادية في القرن التاسع عشر وتشكيل تنظيمات أساسية داخل مختلف المنظمات العامة التي قدمت العديد من أوائل «الممثلين» الهنود الذين تم اختيارهم للهيئات التشريعية، كما ان هذه الاتحادات نظمت أيضاً على أساس علماني ولكنها تختلف من تلك التي سبقتها في كونها وثيقة الصلة بالجماهير.

هذا النمط عززته سهولة التنظيم، فالمجموعات الطائفية والعرقية تشترك برموز وشعائر حضارية، وكانت للمجموعات هويتها التي تتسع في أماكن معينة لتضم فئات مماثلة في مناطق أخرى[٢٦].

وفي صميم هذا النمط من حل النزاع تجلت مقدرة المهاتما غاندي على أداء دور المحرك والحكم معاً خلال ربع قرن من الزمن قبل الاستقلال واتبع غاندي اسلوباً معروفاً في تاريخ الحركات الاصلاحية في الهند من خلال رفع الجماهير الى مستويات جديدة من الوعي والكبرياء الجماعي، وفي الحث على اتخاذ مواقف جديدة من الوضع التقليدي للجماعات ومن السلوك الاجتماعي بل في تمسكه بأن الحكومة يجب أن تكون مسؤولة وان الدولة يجب ان تكون عرضه للمحاسبة بالنسبة للأمراض الاجتماعية التي لاتعد ولاتحصى في الهند وان اعتبارها كذلك مسألة حق. وقد خلق غاندي المعتقد السياسي للهنود في استراتيجية المجابهة والمحاسبة تجاه السلطات التنفيذية.

واصبح غاندي أيضاً «الحكم النهائي» بين الفئات المتنافسة في المجتمع الهندي داخل الكونغرس الوطني الهندي «منذ أواسط الثلاثينيات» وبين الكونغرس والحكم البريطاني «مع اقتراب الاستقلال».

ومن هنا نجد أن الجذور الأساسية للديموقراطية كانت قد تشكلت ماقبل الاستقلال لوجود تصور لمجتمع سياسي وطني وفي ملائمة الوحدة الوطنية في مناخ الاختلاف الإقليمي.

سهلت تلك النواة المؤسسية معها الى الهند المستقلة التزامها العميق بالديموقراطية الليبرالية، ومع تحقيق الاستقلال كانت مهمة غاندي التاريخية قد أنجزت.

تبنت النخبة الجديدة الحاكمة في الكونغرس مبدأ حرية المنافسة السياسية في مرحلة مابعد الاستقلال، وبعد فترة قصيرة من اعلان الاستقلال اخذت المجموعات الرئيسية تنشق عن الكونغرس الوطني الهندي لتشكل أحزاب المعارضة بما في ذلك الأحزاب الاشتراكية والعديد من الاحزاب الإقليمية بعد حملة الانتخابات العامة الأولى عام ١٩٥٢ وخلال فترة حكم نهرو (١٩٤٧ ـ ١٩٦٤) تطور نظام تبادلي بين الكونغرس والاحزاب المعارضة، وكان الكونغرس في تلك الفترة حزباً يتمتع بإجماع عريض، وشكلت المعارضة «أحزاباً ضاغطة» نشطت على هوامش الكونغرس المهيمن[٢٧].

حاولت النخبة في الكونغرس من خلال اللجوء الى الدمج، من تضمن وحدة المجتمع السياسي في السنوات التي سبقت الاستقلال كي تتمكن من تشكيل اغلبيات انتخابية وتحافظ عليها ، وكي ترسخ اعترافاً بعلو منزلة رئيس الوزراء ومجلس الوزراء وتفوقها على البيروقراطية والقوات المسلحة. توسع نطاق التمثيل الوزاري الى مجموعات لاتنتمي الى الكونغرس وإلى أقليات دينية وحضارية، وإلى التمثيل في الولايات الأميرية سابقاً.

كما تم توسيع نطاق ايديولوچية الدمج الاجتماعي نحو الريف في محاولة لتحريك الدعم السياسي، وتلك الفئات من المسلمين الذين لم يقتنعوا بباكستان، وكانت الطوائف الاجتماعية التي منحت حق الاقتراع حديثاً على سبيل المثال: صغار الفلاحين والفلاحون المستأجرون والحرفيون تتعرض بدورها لمحاولات الاستمالة.

ان وضوح ثقافة الديموقراطية في أيديولوجية النخبة خلال فترة حكم نهرو يتجلى أيضاً في إيجاد مجمع من المؤسسات الريفية المنتهية يضم اعضاء من القرية حتى مستوى المقاطعة صمم كي يأتي بالمنافسة الانتخابية الى المستوى المحلي وكي يصبح المواطنون أكثر ارتباطاً بالدولة وبخططها السياسية خلال الستينيات والسبعينيات كان الطامحون الى المهن السياسية يصلون غالباً الى المجال السياسي من خلال النجاح في الانتخابات التي تفسح لهم في المجال أمام الدخول في هذه المؤسسات.

وهكذا فإن الطبقة السياسية الوطنية التي تولت السلطة عند الحصول على الاستقلال بالاستعداد والاختيار تحولت من نخبة احتجاج وطني إلى نخبة حكم وطني، وأصبحت رؤيتها لنظام دستوري ليبرالي التي تطورت وتوسعت مع جيليين من القيادة واضحة وتم تبنيها.

وتطور التنافس الداخلي في «الكونغرس الوطني الهندي» بتقاليده المعروفة ومبدأ التنافس الانتخابي للوصول الى المرافق العامة قبل الاستقلال واستمر من بعده، ومن خلال التنافس الحزبي والتخطيط الدستوري، حاولت النخبة تشجيع نشر المعرفة السياسية والرغبة في المشاركة في الحياة العامة.

■ الثقافة والناخبين الهنود

جاء الاستقلال بجمهور من الناخبين ازداد على نحو هائل، وقد كان حوالي ١٧٥ مليونا في عام ١٩٥٢ وأصبح ٥٠٠ مليون عام ١٩٨٤، بعد عام ١٩٥٢ كان يضاف في كل دورة انتخابية على التوالي حوالي ٤٠ إلى ٦٠ مليوناً مكن الناخبين الذين أصبحوا مؤهلين حديثاً للانتخاب[٢٨] وكان معدل الناخبين في العقدين الاخيرين يتجاوز بشكل ثابت الـ ٥٥ في المئة ووصل إلى ٦٠ في المئة على الأقل في الدورتين الانتخابيتين في الثمانينيات.

كان التصور العام للناخب الهندي خلال العشرين سنة التي اعقبت

الاستقلال مستمداً من المميزات الديموغرافية العامة في المجتمع الهندي.

كان الناخب يعتبر غير متعلم أمياً ريفياً منعزلاً مادياً بسبب ضعف وسائل الاتصال، وعاطفياً بسبب التمايز الطائفي.

وكان المواطن جزءاً من «مصرف اقتراع» يقتصر على من هم أكثر قوة ومهارة وأفضل تعليماً وارتباطاً، ولم يكن بالأحرى فاعلاً حراً مستقلاً يمتلك المعرفة والأفكار كي يتمكن من تسجيل أسماء فضلها باستقلالية في غرف الاقتراع، ولقد تأكد بالدليل الذي قدمته عملية الاقتراع ان المرشحين في ذهن الناخب؛ كانت لهم رموزاً عوضاً عن الاسماء.

وقد كشفت الدراسة الأولى الشاملة من بين سلسلة دراسات لمعاينة الانتخابات الوطنية عن أي جمهور المواطنين حسن الاطلاع ومتشبث برآيه في مجال هائل من القضايا وهو انتقاءي للأداء الحكومي ويعتبر الحكومة مسؤولة[٢٩].

وإذا كان النزوع الفكري المستقل عند الناخب الهندي لم يتضح في عام ١٩٦٧ فإنه ظهر بشكل مقنع في فشل انديرا غاندي وهي التي كانت تتولى منصب رئاسة الوزراء وتحت تصرفها جهاز الدولة القوي في الجولة الانتخابية عام ,١٩٧٧

ثم التعبير أيضاً عن الروحية المستقلة لجمهور الناخبين في انتخابات ١٩٨٠ التي شهدت فشل حكومة جاناتا التي كانت تتولى الحكم بعد ثلاث سنوات من التخاصم الداخلي والتردد في القرار السياسي وعودة انديرا غاندي كرئيسة للوزراء.

ويهتم جمهور الناخبين الهنود بالأداء الحكومي ان يكن إيجابياً أو سلبياً ويعتبرون أنفسهم مشاركين في الشؤون السياسية، وكانت مقتنعة بملاءمة المؤسسات التي ترافق عن كثب نظام الحكم الديموقراطي.

والعنصر الضاغط الثاني في الثقافة الديموقراطية في الهند يبرز في

مواجهة الحكومة بمظاهرات عرضية ومحلية تختلف في حجم المشاركة الشعبية مثل (توقف الحركة التجارية والعمل) والصيام السياسي والاعتصامات، ان مثل هذه الأساليب في مجابهة الحكومة كانت ترتد عكسياً الى الحركة الوطنية وهي اعتبرت باستمرار اشكالاً مشروعة للسلوك السياسي من ٢٥ إلى ٤٠ في المئة من الناخبين.

هذه التصرفات تعتبر استراتيجيات لجذب انتباه الحكومة وللضغط عليها كي تكون أكثر استجابة واقل تحفظاً، ومع ذلك فإن جمهور الناخبين يميز بين استخدام الضغط الجماعي فيما يتعلق بالحكومة وبين استخدام العنف الجماعي ليس في صفوفه سوى شريحة صغيرة جداً ممن يؤيدون العنف المنظم باعتباره استراتيجية سياسية مشروعة.

وبالرغم من الانقسامات الثقافية واللغوية والطائفية أنطوت تحت لواء الانتماء الذي شكل الهند المستقلة.

ويعود ذلك ان الثقافة الديموقراطية في الهند الحديثة تمتلك جذورها التاريخية ماقبل الاستقلال الى جانب مبادئ التمثيل الشعبي والانتخاب والحكم الذاتي، وأيدت هذه المبادئ وطورتها أجيال من نخبة وطنية قوية وقد اتخذت شكلاً مؤسساتياً فيما كان الحكم الكولونيالي المطلق يتجه نحو انهاء السيطرة الاستعمارية.

هوامش الفصل الأول

(١) غابريل أ. آلموند وسيدني فيربا

The Civi Cuiture: Political Attitudes' and Democracy in Five Nations.

منشورات كامبريدج - جامعة هارفارد ١٩٧٤

Becoming Moden: Individual Change in Six Developing Nations

Participant Citizenship in Six Developing Countries الیکس انکیلیس

1974 جامعة هارفارد American Political Science Review 63

p.p. 1120 - 1141

(٢) سايمور مارتن لبيسيت

Economic Developiment and Democracy - Political Man: The Social Bases of Politics

منشورات جامعة جونز هوبكنس 1981 p.p. 27 - 63

(٣) اليكس انكيليس ولاري دايموند

personal Qualities as Reflection of Devel of National Development

في مجموعة فرانك اندروز واليكساندر زالاي

"Comparative Studies in The Quality of Life" Lomon: Sage p.p. 73 - 109 (1980).

(٤) رونالد انجلهــــارت: Culture Shift in Advanced Industrial Countries

منشورات جامعة برنستون ١٩٩٠ p. 45

أنظر أيضاً دراسة انجلهارت: The Renaissance of Political Culture American Political Science Review 1988 (p.p. 1203 - 1230).

(٥) هوايتهيد: The Consolidqtion of Fragile Democracies (p. 79)

(٦) هاري اكشتاين: Acult Uralist Theory of Political Change American Politcal Science Review 82 (1988).

(٧) الموند وفيرا: "Thecivic Culture" p. 15

(٨) باي في: "Asian Power and Politics" p. 20

(٩) صموئيل ب - هانتنتون The Third Wave: Democratization in the Late Twentie The Century

منشورات جامعة اوكلاهوما 1991.

American Political Science Review 84 (p.p. 8 - 9).

(١٠) William Ebenstein, Great Political Thinkers, 3. RD ED. (New Delhi: Oxfurd & Ibh Publishing Co. 1966, 1972 p.p. 5 - 6.

(١١) Harry V. Jaffa, "Aristotle" Inleo Strauss And Joseph Cropsey, Eds, History of Political Philosophy Chicago: Rand Mcnally & Co. (1963) p.p. 96 - 100.

(١٢) Harry V. op, Cit p.p. 8 - 10.

(١٣) انكلييس: Participant Citizen Ship

(١٤) ألموند وفيربا: The Civic Culture P. 19

(١٥) ألموند وفيربا: Op, Cit p. 256

(١٦) روبرت داهل Polyarchy: Participation and OPfosition

نيوهايفين: منشورات جامعة يال ١٩٧١ (الفصل الأول)

سـأمـويل ب. هـانتـغنـدن Wil More Countries becomel Democratic Political Science Quarteriy 99 (1984) p.p. 193, 218

سيمور مارتن ليبست: Political Man: The Social Bases of Politics

غادن سيتي، دوبل داي 1960 p.p. 45 - 96

(١٧) هناك عدة أحـزاب إقليمـيـة أصـغـر حـجـماً في الولايات الشـمـاليـة الشـرقـيـة تؤيد لا مـركزية السلطة، كما تؤيد ذلك أيضاً فئات كبيـرة في جركة السيخ في ولاية النجاب - أنظر روبرت ل. هارد غرايف في:

Tue Nartheost The Punjob and The Reorganization of Asian

Survey 23 في Indian Politics

"India: Federal Leadership and The Secessionist Movements in .

١١٨١ وياغرن د. دوا

في مـجـمـوعـة راما شـراي روى وريتـشـارد سـيـسـون: "Diversity and Dominance in The Periphery Indian Politics: Devision, Deprivation and the Congress" 1990 Newdalhi سابج p.p. 189 - 218.

(١٨) Government of India, India 1985

Areference Annual 1986 p.p. 200 - 201.

(١٩) بالإمكان الإطـلاع على نماذج من جـداول المقـابلات وكـتب حـول الرمـوز - شـروحـات لتحـديد العـينات في: The Statistics Laboratory, Department of Political Science: UCLA

(٢٠) أنظر وليـام فـاندربوك وريتـشـارد سيـسـون في: Parties and Electorates From Raj to Swaraj: an Historical Analysis of Electoral Behavior in Late Colonial and Early independent India "Social Science History 12" p. 121 - 142.

(٢١) شارلد كاركانيس: Indian Politics and The Role Of The Press

دلهي: فيكاس ١٩٨١ الفصل ٢، روبرت أ. كراين:

The Transfer of Western Education to India

في مجموعة وليام ب. هاملتون: The Transfer Of Institutions
دورهام: منشورات جامعة ديوك ١٩٦٤ ص ١٠٨ ـ ص ,١٣٨

(٢٢) أنظر س. ر مهروتزا The Energence of The Indian National Congreis
دلهي، فيكاس ١٩٧١ ، وبيمنبهاري ماجومدار:

Indian Political Associations and Reform of Legis Lature.

كالكوتا، Firma Mnkhopadhoy 1965 من الفصل الأول إلى السابع.

(٢٣) أنظر ريتشارد سيسون ولورنس ل. شرايدر في: "Legislative Formation in Pre - Independent Region" India: The issue of Prerequisites For Democratic Regimes And Nation in India نيودلهي
منشورات جامعة اكسفورد ١٩٨٥ ص.ص. ١٩٢ - ٢١٨ .

(٢٤) جون د. ماكلاين The Early Congress, Hindu Populism an The Wider Society
مجموعة سيسون وولبيرت Congress and Indian Natiomlism p. 47

(٢٥) Motilal Nehru "The Nehry, Report: An Anti - Separatist Manitesto. The Committee Appointed By The All Parties Conterence 1928.

أنظر دراسة قدمت في مؤتمر حول الكونغرس الوطني الهندي والقومية الهندية
اذار ـ مارس ١٩٨٤ UCIA.

(٢٦) رودلف The Modernity of Tradition.
الجزء الأول، مجموعة كوثاري: Castein Indian Politics
دلهي، اوريانت لونغما 1981 ـ الطبعة الخامسة، وريتشارد سيسون

Peasant Movements and Political Mobilization Asian Survey 96.

كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٩ ص ٩٤٦ ـ ٩٦٣ .

(٢٧) راجنى كوثاري: The Congress System in India Asian Survey 4
كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٤ ص ١١٦١ ـ ١١٧٣

(٢٨) للاطلاع على هذه المعطيات أنظر دراسة ويليام فاندر بوك:

institutiona Lization, Alignment and Realignment in The Indian Electorate

هذه الدراسة قدمت إلى: Conference on Comparative Dimensions of Indian
حزيران/ يونيو ١٩٨٧ الجدول Elections and Party Politics USLA

(٢٩) راجني كوثاري: tininty and Change in India'sParty System Asian Survey 10
تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٠ ص ٩٤٧ ـ ٩٤٨، ساموبل ج الدرزفيلد وباشيرون أحمد في Citizens and Politics: Mass Political Behavior in Indiai

شيكاغو: منشورات جامعة شيكاغو ١٩٧٨ .

الفصـــل الثانـي

الديموقراطية السياسية في تركيا

بعد سقوط الدولة العثمانية (١٩٢٠) ونجاح كمال أتاتورك في إنشاء الدولة العلمانية القومية التركية تكونت النواة الأولى للنخبة السياسية تحت غطاء المؤسسة العسكرية التي استطاعت تكوين ما أسموه بالدولة القومية العلمانية والتخلص من التركه العثمانية التي كانت تمتد من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب وحتى أوروبا الوسطى ونظراً لبنية الدولة العثمانية ذات الدرجة العالية من المركزية وأساليب التأهيل الاجتماعي القوية في مدارس القصر التي قامت بتدريب المجندين من العسكريين والموظفين الإداريين والاثر البالغ للاسلام لايعود مستهجناً احراز ذلك المستوى العالي من التوحد في نظرة النخبة.

ويبدو بالفعل ان هذا التوحد والتقليد الراسخ لخدمة الدولة قد لعبا دوراً أساسياً في النهوض السريع للامبراطورية العثمانية.

في القرن الثامن عشر ترافق السقوط التدريجي للنظام الاقطاعي وضعف الحكم المركزي مع تمكن بعض الوجهاء المحليين من اللجوء الى الاستقلال بمقاطعاتهم.

ويبدو ان تأثير الوجهاء المحليين بلغ ذروته في أوائل القرن التاسع عشر عندما اجبروا السلطان محمود الثاني على توقيع دستور عام ١٨٠٨ ينص على «الاعتراف بشرعية الحقوق الاقطاعية والمناطق المستقلة في الامبراطورية العثمانية[١]».

الا ان ماحصل هو الصراع بين التقليديين من الناخبويين الذين يؤيدون الدولة المركزية وعلى الجانب الآخر حركة الاصلاح أو التحديث في الامبراطورية وبمعنى آخر صراع الجناح الاصلاحي مع الجناح المحافظ في أوساط نخبة الدولة وقد تمكن البيروقراطيون والضباط العسكريون من فرض سيطرتهم تدريجياً على جهاز الدولة وفيما كانوا يقومون بذلك وطدوا نفوذهم الخاص والمتزايد في مواجهة السلاطين. في مرحلة «تركيا الفتاة» (١٩٠٨ - ١٩١٨) توصل هؤلاء الى تدبير الأمور بأنفسهم من خلف ستار دخاني من الاصلاحات الدستورية، كانت ثورة تركيا الفتاة بشكل جزئي انتصاراً

للبيروقراطية الحديثة على القصر[٢].

وتكونت في المرحلة الكمالية (١٩٢٠ ـ ١٩٥٠) ثلاثة أطر مختلفة وغالباً ماكانت متزامنة، كان الاطار الأول سيادة الشعب أو حكم الشعب والثاني المساواة أمام القانون ورفض امتياز الفئة والعائلة والثالث تصور تكافلي للمجتمع يعتبر ان الأمة التركية لاتتألف من طبقات بل من فئات متضامنة وعاملة، متكافلة.

هذه نسخة تركية عن الافكار التضامنية التي أعلنها السياسي الراديكالي الفرنسي ليون بورجوا وعالم الاجتماع أميل دور كهايم[٣].

كان للتوجه الشعبي في هذا الاطار عناصر قوية سابقة في مرحلة تركيا الفتاة، خصوصاً في افكار ضيا غوكالب (Zia Gokalp) الزعيم الايدلوجي لحزب تركيا الفتاة، غوكالب وهو من اتباع دوركهايم، عرف التوجه الشعبي على النحو التالي:

«اذا كان المجتمع يتألف من عدد معين من الطبقات، فهذا يعني انه لايقر بالمساواة، وان التوجه الشعبي يهدف الى القضاء على الفروقات الطبقية وعلى استبدالها بتركيبة اجتماعية تتألف من فئات عاملة متكافلة فيما بينها، بتعبير آخر نستطيع تلخيص التوجه الشعبي بالقول: ليست هناك طبقات بل هناك مهن[٤].

على نحو مماثل كان اتاتورك يعبر غالباً عن تصوره بأن المجتمع التركي لايتألف من طبقات اجتماعية متخاصمة لها مصالح متضاربة، بل من فئات عاملة تحتاج الى بعضها البعض ولها مصالح متوافقة. وقد توصل الى ان «حزب الشعب الجمهوري» ليس ممثلاً لطبقة اجتماعية معينة بل للشعب التركي بأسره[٥].

وقد تبنى «حزب الشعب الجمهوري» (RPP) خلال مؤتمر الحزب الرابع في أيار/ مايو ١٩٣٥,

«إن الأمة هي مصدر الإرادة والسيادة، ويعتبر الحزب ان من مبادئه الهامة استخدام هذه الإرادة والسيادة لضبط الأداء المناسب لواجبات المواطنين المشترك تجاه الدولة وواجبات الدولة تجاه المواطن. نحن نعتبر الأفراد الذين يقرون بالمساواه المطلقة أمام القانون، والذين لايعترفون بأية امتيازات لأي فرد أو عائلة أو طبقة أو جماعة.. نعتبرهم شعبين، قد يكون أحد أهم مبادئنا أننا لانعتبر شعب الجمهورية التركية مؤلفاً من طبقات مختلفة بل هو مجتمع منقسم الى فئات مهنية مختلفة حسب متطلبات تقسيم العمل بالنسبة للفرد وللحياة الاجتماعية للشعب التركي، المزارعون، الحرفيون، العمال، الكادحون والذين يمارسون المهن الحرة، والصناعيون، والتجار، والموظفون الحكوميون، هؤلاء يشكلون المجموعات الرئيسية للعمل التي يتألف منها المجتمع التركي. ان هدف حزبنا صون الترتيب الاجتماعي والتضامن بدلاً من النزاع الطبقي وترسيخ التوافق في المصالح[٦]».

ومن يلاحظ الدستور التركي لعام ١٩٦١ الذي وضعته «الجمعية التأسيسية» واقرة الاستفتاء العام في ٩ حزيران/ يونيو ١٩٦١ يجد انعكاس القيم السياسية الرئيسية واهتمامات نخبة الدولة، وهكذا فإن الدستور من ناحية أولى أفسح المجال واسعاً أمام الحريات المدنية وفتح حقوقاً اجتماعية شاملة ومن ناحية ثانية عكس ارتياباً من السياسيين ومن الجمعيات المنتخبة أو أنشأ جهازاً فاعلاً للضبط والتوازن ليضع حداً لسلطة مثل هذه الهيئات.

وقد اشتمل جهاز الضبط على القيام بمراجعة قضائية لدستورية القوانين وعلى تعزيز المحاكم الإدارية واعطائها سلطة مراجعة كافة قرارات الإدارات التنفيذية وجعل السلطة القضائية مستقلة وإنشاء مجلس ثان في الجمعية التشريعية وتحسين ضمانات العمل للموظفين الحكوميين وللقضاه على وجه الخصوص، وإعطاء استقلالية إدارية هامة لبعض الردارات العامة كالجامعات وشركة الإذاعة والتلفزيون وإن تشكل الحريات المدنية المؤسسة حديثاً الى جانب الحقوق الاجتماعية بداية لتطور تدريجي لمجتمع تعددي وديموقراطي أصيل.

ويعتبر ذلك ترسيخ لقواعد الديموقراطية في تركيا وان كان ذلك تحت اشراف المؤسسة العسكرية التي لاتزال تدين بالولاء والانتماء للمرحلة الكمالية التي قاد ثورتها كمال أتاتورك.

ولم تختلف بوادر التوتر بين نخبة الدولة والسياسيين المنتخبين مع صدور دستور ١٩٦١ في الانتخابات التي أجريت عام ١٩٦١، برزت ثلاثة أحزاب «حزب العدالة» وحزب «تركيا الجديدة» وحزب الفلاحين الجمهوري الشعبي» وأخذت تتنافس للحصول على تأييد الناخبين الديموقراطيين سابقاً. «حزب الشعب الجمهوري RPP» حزب نخبة الدولة لم ينل سوى ٣٦,٧ في المئة من مجموع الأصوات.

«حزب العدالة JP» بعد فترة من عدم الاستقرار ومن تشكيل حكومات ائتلافية، تمكن من تكريس نفسه وريثاً رئيسياً للحزب الديموقراطي DP وقد فاز في انتخابات عام ١٩٦٥ بحوالي ٥٣ في المئة من مجموع الأصوات وبالنسبة نفسها من مقاعد «الجمعية الوطنية» في عام ,١٩٦٩ حقق حزب العدالة JP انتصاراً ثانياً بفوزه بالأغلبية المطلقة من مقاعد «الجمعية» وبنسبة ٤٦,٥ في المئة من مجموع أصوات الناخبين وهذا المعدل أقل نسبياً مما أحرزه سابقاً، وبذلك تكون تركيا نجحت وللمرة الثانية في إقامة حكم مستقر ومنتخب من عامة الناس.

وبالرغم من صراعات القوى البيروقراطية «من خلال المؤسسة العسكرية» من جهة والنخبة السياسية ممثلة في الأطراف المختلفة وطبقة التكنوقراط إلا أن تنفيذ التدخل العسكري في عام ١٩٨٠ استطاعت من خلاله المؤسسة العسكرية من حماية نفسها من عمليات التجزئة والتسلل والسيطرة التي نفذتها الأحزاب السياسية مع وصول العسكريين الى السلطة واستعادت قيم الوصاية والبيروقراطية سطوتها، وتم تجسيدها بشكل حاسم في دستور ,١٩٨٢

والاختلاف الرئيسي بين مواد دستوري ١٩٦١ و ١٩٨٢ إن مواد الدستور الأخير تدل على ان العسكريين لم تعد لديهم ثقة كبيرة بالإدارات البيروقراطية

المدنية واعتبروا انها كانت في ذلك الحين تعاني من عمليات التجزئة والتسلل التي قامت بها الأحزاب السياسية وانها معرضة أيضاً للتأثير بمختلف الأفكار السياسية الراديكالية. وقد وضع دستور ١٩٨٢ لتعزيز القوات المسلحة بإعتبارها الواصي المطلق على النظام السياسي والحاكم فيه أيضاً «ذلك من خلال منصب رئاسي مدعوم ومجلس أمن وطني مدعوم[٧].

■ تطورات مابعد دستور ١٩٨٢

وصل «حزب الوطن الأم» MP إلى السلطة بعد انتخابات تشرين الثاني نوفمبر ١٩٨٣ فانتهت بذلك مرحلة الحكم العسكري التي استمرت ثلاث سنوات وقد واصلت حكومته تنفيذ سياسة «الحزب الديموقراطي» «حزب العدالة» اللذين سبقاها وذلك بشكل خاص في رفضها للوسط وللبيروقراطية.

وقد اتبعت «حزب الوطن الأم» فكر سياسي متميز من خلال الاستناد إلى القوى التجارية وتحويل الشركات الاقتصادية العامة الى قطاع خاص، وتقليص نشاطات الدولة عموماً وأصبحت أهداف سياسية واعية وواضحة وأكثر ذرائعية بمعنى ان حكومات حزب الوطن الأم حاولت إضعاف بيروقراطية النظام السياسي بطرق غير مباشرة.

ومن أهم بنود حزب الوطن الأم التي تضمنها برنامجه الانتخابي في انتخابات ١٩٨٣ ستة بنود شهيرة أدت إلى توسعة المشاركة السياسية والاقتصادية للشعب التركي وهذه البنود يمكن تلخيصها على النحو الآتي:

- افساح المجال لمواصلة التجزئة الايديولوجية للبيروقراطية المدنية والتي كانت قد بدأت في السبعينيات، بعد ان صارت بعض الوزرات خصوصاً الداخلية والتعليم الوطني مقفلاً للجناح الديني والتيار المحافظ.
- استحداث دوائر عامة جديدة يراعى فيها تطبيق قوانين أكثر مرونة ومعالجة سياسية أكثر سهولة كهيئة التجارة الخارجية وهيئة الاسكان وصندوق

الشركة العامة.

- أنشئ عدد كبير من «الصناديق من خارج الميزانية» ولم يكن التصرف باعتمادها خاضعاً لموافقة البرلمان أو لمراقبة «هيئة المحاسبة».

- صار العديد من المراكز البيروقراطية يشغل بالتعاقد، وهذا يعني ضمانه أقل في العمل ورواتب أكثر إرتفاعاً.

- عوضاً عن الارتكاز الى مبدأ الاسبقية في الوظيفة إختارت حكومات «حزب الوطن الأم» عدداً كبيراً من الإداريين الشباب الأذكياء ذوي الثقافة الأميريكية وجعلتهم رؤساء لبعض الإدارات الحكومية البالغة الأهمية.

- تقليص الاشراف الحكومي على الشؤون الاقتصادية أدى الى هبوط مستوى نفوذ البيروقراطية العامة بشكل إجمالي.

- في إطار مماثل كان تحويل بعض السلطات الى الهيئات المحلية المنتخبة يعني تقليص نفوذ البيروقراطية المركزية(٨).

وقد واكب العودة الى الديموقراطية بعد عام ١٩٨٣ التوجه نحو القيم الليبرالية وتضاعف التأكيد على أهمية ترسيخ المؤسسات الاجتماعية المدنية قابلة على الجانب الآخر بروز التيارات السياسية الإسلامية كحزب الرفاة بقيادة نجم الدين اربكان وكذلك حزب الفضيلة بعد حل حزب الرفاة بقرار المحكمة الدستورية العليا في تركيا بعد خلافات حادة بين الحزب والمؤسسة العسكرية التي يخولها الدستور الدفاع عن العلمانية والديموقراطية.

ومن هنا نجد أن معايير الديموقراطية المتعارف عليها في المفهوم الليبرالي قد لاتنطبق على تركيا بأعين الغرب رغم انتماء الموقع الجغرافي لتركيا مناصفة في القارتين الأوروبية والأسيوية.

هوامش الفصل الثاني

(١) برنارد لويس .The E mergence of Modern
لندن: منشورات جامعة اكسفورد ١٩٦٨ ص ٤٤٨ .

(٢) دود : Democracy and Deveelopment ص ٤٣

(٣) دومون: The Origins ص ٣١ .

(٤) المرجع نفسه ص ٣٢ .

(٥) المرجع نفسه ص ٣٢ ـ ٣٣ .

(٦) وردت الترجمة الرسمية في مؤلف سونا كيلي Kemalism اسطنبول: منشورات
Robert College 1969 P. 78.

(٧) متين هيبر: The State Tradition in Turkey دكينغتون المملكة المتحدة ـ منشورات ابو نين ١٩٨٥ ص ١١٤ .

(٨) للاطلاع على هذه التوجهات أنظر مقالة متين هيبر: -The State and Debureau
cratization Turkish Cage.
International Socil Science Journal 1983 Turkey p.p 1 - 13

الفصل الثالث

الديموقراطية (الكويت)

عندما أصبحت إمارة الكويت على وشك الاستقلال من الانجليز في نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات تولى الشيخ عبدالله السالم مقاليد الأمور (١٩٥٠ ـ ١٩٦٥) كانت الحكومة الكويتية تزيد بالتدريج في ايجاد المؤسسات والبنية التحتية التي ستتولى إدارة دفه شؤون البلاد بالشكل الحديث على المستوى الداخلي.

وقد اضاف الاستقلال بالنسبة للكويت مسؤولية الشؤون الخارجية حيث كانت بريطانيا تضطلع بتلك المهمة بناء على بنود اتفاقية ١٨٨٩ بعد اعلان الكويت استقلالها كدولة مستقلة ذات سيادة بعد اشهر قليلة اصبحت الكويت عضواً كاملاً في جامعة الدول العربية وبعد عام انضمت الكويت الى الأمم المتحدة.

وفي أوائل الستينيات بعد أشهر قليلة من الاستقلال اعلنت السلطات الكويتية انها ستتبنى النظام البرلماني وبذلك دعت الحكومة الى انتخابات عامة.

وتم اختيار عشرين عضوا للمجلس التأسيسي تكون مهمته وضع الدستور لدولة الكويت ويجمع المحللون السياسيون إلى أن هناك خمسة عوامل رئيسية لعبت دوراً أساسياً في الدفع باتجاه اتخاذ ذلك القرار وهذه العوامل هي:

- التهديد العراقي للكويت مباشرة بعد اعلان الاستقلال.
- وجود التجار الليبراليين المتحمسين للإصلاح السياسي.
- الدعم الشعبي الكبير الذي حاز عليه الحاكم أبان أزمة الاستقلال إضافة الى المكانة التي يتمتع بها الشيخ/ عبدالله السالم الصباح في أوساط الشعب الكويتي.

لقد كانت الدعاية العراقية تركز على توجيه اتهامات للكويت بأنها تحكم بإسلوب أوتوقراطي حيث ليس هناك للشعب رأي يسمع كما تكررت هذه

الاتهامات فيما بعد ١٩٧٦ بعد حل مجلس الأمة الكويتي من قبل الحكومة.

وقد كان لهذه الأزمات الدور الفاعل في تنشيط العلاقات بين حاكم الكويت والشعب الكويتي من خلال ترسيخ الديموقراطية وتفهم السلطة السياسية لمطالب التيارات الأخرى ومنها طبقة التجار المتحمسة للاصلاح السياسي والمرتبطة بالقوى السياسية في الكويت وكانت تدفع في اتجاه أي شكل من أشكال الحكم البرلماني حيث يساهم ذلك في ازدياد دورهم وتأثيرهم على قنوات صنع القرار في الكويت.

ومن المؤكد ان غالبية العناصر النشطة من تيار التجار كانت عبارة عن امتداد للمشاركين في سنة المجلس ١٩٢٨ أو اعضاء مؤيدين للقوى السياسية الكويتية الناشطة وكانت تلك المجموعة تربطها بالشيخ عبدالله السالم علاقات طيبة بل وثيقة في بعض الأحيان.

إضافة الى ذلك الكتابات الكثيرة في الصحف البريطانية التي كانت تطالب بتوسيع قاعدة المشاركة السياسية في الكويت من أجل الحفاظ على استقلالها ساعدت الشيخ/ عبدالله السالم بالتأكيد على اتخاذ قرار انتهاج النظام البرلماني كأساس للحكم.

وكانت الخطوة الأولى في طريق التحول الى نظام دستوري هي اعداد إصدار دستور خاص بالكويت وهكذا تم استجلاب بعض الخبرات المصرية المعروفة في القانون الدستوري كالدكتور عبدالرزاق السنهوري والدكتور عثمان خليل عثمان لإعداد مسودة الدستور.

كما تقرر ان يتم انتخاب مجلس تأسيسي انتخاباً حراً عاماً يكون هدفه الرئيسي مناقشة مسودة الدستور واجراء مايرى من تعديلات عليها.

وبعد الانتهاء من المهمة الموكولة له ينتهي المجلس التأسيسي من مهمته ويقوم بعرض نسخة الدستور المعدلة على الحاكم لاعتمادها وحالما يقر تلك النسخة

تصبح دستور دولة الكويت، ومن هنا تمت الدعوة لانتخاب عشرين عضواً للمجلس التأسيسي ولم ينسى المشرع إصدار قانون بحكم الفترة الانتقالية وهي الفترة التي يتم فيها المجلس التأسيسي مداولاته ويصادق بعدها الأمير على الدستور.

وهكذا كان اصدار قانون الفترة الانتقالية بحد ذاته كان خطوة متقدمة وتنم عن توجه صادق من قبل الحكومة.

واثناء إعداد مسودة الدستور أشارت الحكومة تمسكها بضرورة تقسيم الكويت الى عشرين دائرة انتخابية يتم فيها انتخاب فرد واحد عن كل دائرة بينما كان اصدار الجانب الشعبي على ان تكون الكويت دائرة انتخابية واحدة وبعد اخذ ورد حول هذه النقطة تم التوصل بشكل أو بآخر الى حل وسط وهو تقسيم الكويت الى عشر دوائر يتم انتخاب شخصين من كل دائرة.

الا انه مع وجود هذا الاتفاق المبدأي فقد قامت الحكومة باصدار قانون رقم ١٩٦١/٢٠ والذي قسم الكويت الى عشرين دائرة انتخابية.

وبعد ضغط مباشر من الجانب الشعبي اصدرت الحكومة قانونا آخر قانون رقم ١٩٦١/٢٨ بعد شهر واحد بتقسيم الكويت الى عشر دوائر انتخابية فقط.

وسرعان ماتم زيادة الدوائر الى ٢٥ دائرة بعد اعادتها للمجلس , ١٩٨١

ومما هو معروف ان نتائج انتخابات المجلس التأسيسي جاءت لصالح المجموعة التجارية بشكل واضح وانتخب عبداللطيف ثنيان الغانم رئيساً للمجلس والدكتور أحمد الخطيب نائباً للرئيس.

كانت حوارات المجلس التأسيسي بناءه وجيدة ولم يحدث تهديد مباشر لمبدأ النظام البرلماني من خلال النقاشات التي دارت داخل جلسات المجلس التأسيسي.

فعلى الرغم من ان بعض النقاط شهدت نقاشاً مستفيضاً حاداً في بعض الاحيان الا ان معظم الأمور تم التصويت عليها بالأغلبية الساحقة.

أنجز المجلس التأسيسي مهمته الصعبة خلال السنة وهي باعتقاد الكثيرين فترة قياسية خاصة اذا اخذنا بالاعتبار جدية الموضوع وتعقيداته وتشعباته ويرجع كثير من المفكرين السياسيين نجاح مهمة المجلس التأسيسي الى العوامل الآتية:

- لعبت لجنة الدستور دوراً أساسياً في انجاز الدستور حيث ان المهمة الرئيسية للمجلس التأسيسي كانت اعداد دستور دولة الكويت فقد كانت أول وأهم خطوة قام بها المجلس هي انتخاب لجنة دستور مكونة من خمسة اعضاء تكون مهمتها النظر في مسودة الدستور ومن ثم عرض النسخة المنقحة من الدستور على المجلس للنظر فيها(١).

- قد تشكلت اللجنة من أربعة أعضاء هم عبداللطيف ثنيان «رئيس المجلس» وحمود الزيد وسعود العبدالرزاق ويعقوب الحميضي وأحد زفراد الأسرة الحاكمة وهو الشيخ سعد العبدالله السالم.

وحيث ان عضوية اللجنة غالبيتها من التجار وان ثقلها موجود داخل المجلس فقد ترتب على ذلك ان بات في حكم المؤكد ان غالبية مقترحات اللجنة ستتم الموافقة عليها داخل المجلس التأسيسي.

إلا أن المجلس شهد خلافات جوهرية بين الحكومة والأعضاء وقد كان الخلاف بشكل رذيسي حول اختيار الوزراء وهل يجب ان يتم اختيارهم من داخل المجلس أي من بين الأعضاء المنتخبين أم يجب ان يتم اختيارهم جميعهم من خارج المجلس.

وقد تضمنت قضية اختيار الوزراء أيضاً العدد المقترح للوزراء حيث اقترح الشيخ سعد العبدالله عشرين وزيراً بينما اقترحت الأطراف الأخرى داخل

اللجنة خمسة عشر وزيراً[٢].

ومسألة عدد الوزراء مسألة حساسة ومهمة جداً حيث أنهم حسب الدستور يعتبرون اعضاء في مجلس الأمة حالما يتم تعيينهم كوزراء.

والمبدأ الثاني كانت تتعلق بإختيار الوزراء وهل يجب ان يتم اختيارهم من داخل المجلس أي من بين الاعضاء المنتخبين ام يجب ان يتم اختيارهم جميعهم من خارج المجلس وان كانت عملية الاختبار مشتركة فما هي النسبة المقترحة للاختيار من بين خارج وداخل المجلس.

والموضوع الآخر كان يتعلق بالأغلبية المطلوبة لسحب الثقة من الوزير وقد اقترح الشيخ سعد العبدالله ان تكون الأغلبية المطلوبة أغلبية الثلثين بينما اقترحت الأطراف الأخرى الأغلبية المطلقة.

كما كانت قضية استقالة الحكومة كل فصل تشريعي قضية خلافية بين الحكومة والمجلس التأسيسي الذي اصر على ضرورة استقالتها كل فصل تشريعي.

وقد أوصل الخلاف حول هذه القضايا اللجنة الى طريق مسدود حيث لم يستطيع الاعضاء ان يدفعوا بالنقاش نحو الانفراج على الاطلاق وقد ترتب على ذلك ان طلب رئيس المجلس التأسيسي واعضاء اللجنة بالطلب من الحاكم ان يتدخل لحل الاشكال.

وعلى أثر ذلك وافق الشيخ عبدالله السالم على تخفيض عدد الوزراء إلى ١٦ وزيراً (لايزيدون على ثلث أعضاء المجلس المنتخبين).

كما وافق على مبدأ استقالة الحكومة كما وافق التجار الذين يشكلون غالبية المجلس التأسيسي على ان يتم اختيار الوزراء من خارج المجلس كما وافقوا على اعطاء الوزراء حق التصويت باستثناء التصويت على طرح الثقة.

وهكذا تم حل الاشكال الرئيسي الذي واجه اللجنة خلال عملها ولولا تدخل الحاكم انذاك وحكمته السياسية لتفجر الوضع وتأزم بين المجلس التأسيسي والحكومة وكانت الرغبة بين الطرفين ان ينجح مشروع الدستور ومن الايجابيات التي تسجل للشيخ عبدالله السالم حاكم الكويت انذاك إنه بالرغم من كون الوزراء أعضاء فاعلين في المجلس التأسيسي الا ان الشيخ عبدالله امرهم بعدم التصويت على الدستور.

هذا المنع الذاتي من قبل الحكومة اعطى اعضاء المجلس المنتخبين نوعاً من الثقة في إخلاص النية لدى الحاكم الأمر الذي انعكس على أداءهم داخل المجلس وتجيلهم في اقرار الدستور.

كما لعبت تيار العناصر القومية الكويتية أنشطة انذاك دوراً سياسياً داخل المجلس وخارجه كانت بدون استثناء حريصة كل الحرص على إيجاد ذلك النظام البرلماني المدعوم بالدستور حيث كانت تلك العناصر تقود حملة الاصلاح السياسي منذ فترة طويلة.

كما لعب الخبير الدستوري الدكتور عثمان خليل عثمان دوراً أساسياً في ردم الهوة وسد الثغرات بين وجهات النظر المختلفة سواء داخل لجنة الدستور أو في المجلس التأسيسي.

بعد ان تم اصدار الدستور والذي بموجبه تم وضع العلاقة بين الحاكم والمحكوم في إطار واضح ومحدد، قامت الحكومة بالدعوة لإجراء انتخابات عامة من أجل انتخاب خمسون عضوا لمجلس الأمة الجديد وقسمت الكويت الى عشر (دوائر انتخابية (خمسة أعضاء عن كل دائرة).

وقد جاءت النتائج ممثلة لقطاعات أوسع من المجتمع الكويتي أكثر مما كان الوضع عليه في المجلس التأسيسي حيث جاءت على النحو الآتي: *

(*) د. غانم النجار: مدخل للتطور السياسي في الكويت دار قرطاس ١٩٩٦ ص ٨١ .

١ ـ أفراد الأسرة الحاكمة الذين أصبحوا أعضاء في المجلس بسبب تعيينهم كوزراء.

٢ ـ الفئة التجارية التي تقلصت قوتها مما كان عليه الوضع في المجلس التأسيسي إلا أنهم استمروا في لعب دوراً أساسي ورئيسي وقد شكلوا بصورة عامة مجموعة متجانسة من توجهها العام باستثناء فئة صغيرة التي ارتبطت بمجاميع أخرى داخل المجلس.

٣ ـ المهنيون والطبقة الوسطى والتي يمكن تقسيمها إلى:

أ) النشطون سياسياً وهم بشكل عام قوميون عرب وقد اكسبهم نشاطهم المتميز والمنظم قدرة على التحرك داخل المجلس.

ب) مجموعة عغير محددة الأهداف وغير واضحة المعالم السياسية وهم منقسمون كمجموعة إلى إما عناصر مؤيدة للحكومة إو عناصر مؤيدة للقوميين العرب بشكل عام أو عناصر مرتبطة بشكل مباشر بأحد أفراد الأسرة الحاكمة.

■ المادة (١٢١) من الدستور وأزمة عام ١٩٦٤م

خلال تشكيل حكومة برئاسة الشيخ صباح السالم الصباح أدخلت اسماء جديدة من الوزراء من الذين يجمعون مابين العمل التجاري الوزاري وقد واجه مجلس الأمة في ذلك الحين هذا الموقف بصلابة حيث انها مخالفة للمادة الدستورية (١٢١) التي تمنع الجمع بين العمل الوزاري والتجاري أو العضوية بأحد مجالس الإدارات.

ترتب على ذلك ان واجهت حكومة رئيس الوزراء الشيخ صباح السالم بالطلب من الشيخ عبدالله السالم الذي كان موجوداً خارج البلاد أثر عودته بالطلب منه

بحل مجلس الأمة للخروج من تلك الأزمة الا ان عبدالله السالم رفض طلب رئيس الوزراء وأمره بتشكيل حكومة جديدة تؤخذ فيها وجهة نظر مجلس الأمة بالاعتبار.

وفعلاً تم تشكيل حكومة جديدة مثلت مختلف الاتجاهات واستبعد خلالها بعض الاسماء التي شكلت الأزمة مع مجلس الأمة.

■ مرحلة مابعد الشيخ عبدالله السالم

جاءت وفاة حاكم الكويت السيخ عبدالله السالم في نوفمبر ١٩٦٥ لتفتح الباب أمام هزات سياسية كانت مابين مد وجزر فخلال حكم الشيخ عبدالله استطاع ان يكون صمام الأمان بين الفئات الاجتماعية المختلفة وخصوصاً تلك التي تعارض الديموقراطية.

وبعد ستة أشهر من وفاته تم حل المجلس البلدي في مايو ١٩٦٦، وفي يناير ١٩٦٧ تم الابلاغ عن العديد من الأمور غير السوية في اجراءات سير الانتخابات الأمر الذي دل على ان الحكومة تدخلت بشكل مباشر وفي دوائر انتخابية معينة فقط لمنع وصول بعض المرشحين الى المجلس(٣).

يقول الدكتور غانم النجار حول حقبة مابعد الشيخ/ عبدالله السالم الصباح «هكذا أصبح واضحاً ان وفاة عبدالله السالم كانت ايذاناً ببدء خط جديد يقوم على أساس افراغ المؤسسات الديموقراطية من محتواها عن طريق ايصال عناصر دون المستوى لها(٤).

وهنا تشكلت العناصر التي نددت بتدخل الحكومة في الانتخابات في مجموعتين رئيسيتين وهما مجموعة التجار ومجموعة المعارضة وفي غالبيتها القوميون العرب والمستقلون وبعض التيارات الدينية التي اعربت عن استيائها لنتيجة الانتخابات.

وقد صاحب هذه التطورات هزيمة عام ١٩٦٧ وخسارة العرب لتلك الحرب مما أوجد في صفوف المعارضة تذمر شديد من الأوضاع العربية بشكل عام.

واختلطت الأوضاع الكويتية فيما تعانيه الساحة العربية من هموم مشتركة أدت الى وجود ردود أفعال كويتية تبنت من خلالها الخط المتشدد وتبنت مجموعة منها الخط الماركسي ورفعت شعار الكفاح المسلح كطريق لمواجهة ما أسمته بالأنظمة الرجعية في المنطقة، وقد قامت تلك المجموعة بوضع مفرقعات في أماكن متعددة في الكويت خلال الذكرى الأولى لتزوير الانتخابات وكذلك عن زيارة شاه إيران المخلوع للكويت.

ويبدو ان أهداف تلك المحاولات كان اعلامياً بالدرجة الأولى كما أكد ذلك الدكتور غانم النجار حيث لم ينجم عنها إصابات تذكر وتم اعتقال تلك المجموعة وزج بهم في السجن وتم الإفراج عنهم لاحقاً بعفو أميري.

■ ١٩٧٦ ـ ١٩٨١

تتابعت الأحداث السياسية بين مد وجزر اذ اقدمت الحكومة على حل مجلس ١٩٧٦ وتعليق مجموعة من مواد الدستور، كما غيرت قانون المطبوعات بإضافتها المادة ٣٥ مكرر للقانون مما أتاح المجال لاتخاذ اجراءات صارمة حيال الصحف التي لاتلتزم الصمت ازاء اجراءات الحكومة.

وكانت الأسباب وراء تلك الاجراءات كما اعلنت الحكومة مجلس الأمة وأعضاءه والظروف الخارجية المحيطة بالكويت(٥).

ويعزي الدكتور غانم النجار في كتابه «مدخل للتطور السياسي في الكويت» عوامل الحل الى مايلي:

١ ـ دخول فئات هامة مؤثرة اجتماعياً في معاملات سوق الاسهم التي كانت

الحكومة تشجعها وتدفع بها الحكومة بشكل مبالغ فيه، هذه الوضعية خلقت مايمكن تسميته باللوثة المالية في تاريخ الكويت. وانشغلت قطاعات مختلفة من المجتمع بجمع النقود السهلة والتي أدت بالوسط التجاري الى تأييد الاجراءات الحكومية بحل مجلس الأمة.

وهكذا تم تحييد قطاعات هامة ومؤثرة في المجتمع كان بإمكانها ان تلعب دوراً مؤثراً في معارضتها لحل مجلس الأمة.

كان جميع المشاركين في سوق الأسهم يخشون قيام مجلس الأمة بدورٍ معوق لازدياد نشاط السوق وبالتالي التقليص من حجم مصالحهم.

٢ ـ كانت المعارضة منقسمة على بعضها البعض وهذا عامل مساعد مهم في تشجيع الحكومة لاتخاذ قرار حل المجلس وخسرت المعارضة في نفس الوقت بعض عناصر الذين فضلوا الانضمام الى طابور سوق الاسهم بدلاً من الوقوف في صف المعارضة.

وعوقبت صحيفة الوطن اليومية لمدة شهر والطليعة والهدف والرائد والرسالة لمدة ثلاثة أشهر لكل منهم.

وقد رأت الحكومة ان ظروف مواتية لها فقامت على الاثر بحل جمعيات النفع العام الخمس التي شاركت في التوقيع على بيان يندد باجراءات رمضان كما قامت بمضايقة وملاحقة عناصر الاتحاد الوطني لطلبة الكويت الهيئة التنفيذية الذين شاركوا في التوقيع على البيان.

وقد كانت تلك الهيئات الشعبية هي جمعية المعلمين ورابطة الأدباء ونادي الاستقلال وجمعية الصحفيين وجمعية المحامين.

٣ ـ على المستوى الداخلي كان بروز المجموعات الاسلامية ونفوذها على الساحة المحلية كقوى سياسية ذات شأن أمراً ملحوظاً، وقد كانت هذه المجموعات مقسومة أولاً بين المذهبين الرئيسين في الاسلام سنة وشيعة

أضف إلى ذلك مجموعات الضغط داخل المذهبين نفسهما، فبين السنة كانت هناك جماعة الأخوان المسلمين والسلفيين، حزب التحرير وجماعة التبليغ والدعوة.

أما بين الشيعة فقد كانت هناك مجموعتين رئيسيتين وهما مجموعة جمعية الثقافة الاجتماعية ومجموعة الشيرازي.

وتعتبر جماعتي الاخوان المسلمين والسلف أهم مجموعتين بين السنة على المستوى المحلي في الكويت، وتسيطر جماعة الأخوان المسلمين على جمعية نفع عام هي جمعية الاصلاح الاجتماعي والتي تصدر مجلتها الاسبوعية المجتمع.

كما أنه منذ عام ١٩٨٠ تمكنت العناصر الطلابية للجماعة من السيطرة على الاتحاد الوطني لطلبة الكويت وكذلك مجلته الاتحاد.

وقد حققت جماعة الأخوان المسلمين في الكويت من قفزة نوعية في المجال الاقتصادي عندما أنشأت مشروع البنك الاسلامي «بيت التمويل» إلى الوجود بمساهمة كبيرة من الحكومة في رأسماله.

أما جماعة السلف وهي أصغر عمراً وعدداً ولكن ليس أقل نشاطاً وطموحاً من مثيلتها جمعية الاصلاح فقد حصلت على اشهار جمعية خاصة بها وهي جمعية احياء التراث الاسلامي وتصدر نشرة خاصة بالجمعية.

كما تصدر حتى وقت قريب ملحقاً إسلامياً كل يوم جمعة في جريدة الوطن كانت بمثابة جريدة اسبوعية للسلف.

أما جماعة الثقافة الاجتماعية فهم يصدرون نشرة خاصة بها ذات توزيع محدود.

أما جماعة الشيرازي فليس لديهم الا منتدياتهم الخاصة للالتقاء والاجتماع.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الخلافات الموجودة بين الجماعات الاسلامية

وبعضها البعض ليست بالهينة وبالتالي لايمكن تجاهلها سواء كان ذلك في صفوف المجموعات السنية أو الشيعية.

ولهذه المجموعات معين لاينضب من التبرعات المادية المعنوية والتزام قوي من قبل أعضائها الأمر الذي يقوي من نشاطها ويكثف جهودها.

وشهدت البلاد إبان حل مجلس الأمة كمية كبيرة من البيانات والأدبيات بصورة سرية وقد ركزت تلك المطبوعات بشكل أو بأخر على التنديد بالنظام الكويتي بشكل مباشر والمطالبة بعودة الديموقراطية.

ومهما كان الحديث حول الديموقراطية في الكويت وإنها تظل في حالات من المد والجزر ويعود ذلك لعدة أسباب.

أولاً: المزاج العام للسياسيين في الكويت وردود الأفعال على الشئ وضده.

ثانياً: تضارب المصالح العليا بالقاعدة وتهديد مصالح البعض من خلال المكاشفة وقنوات المسألة البرلمانية.

ثالثاً: عدم إيمان بعض القوى من أصحاب النفوذ بالنظام الديموقراطي واستحقاقته.

ومن جانب آخر يصف الدكتور/ أحمد البغدادي التجربة الديموقراطية في دولة الكويت بأنها «لاتمثل انعكاساً لفكر سياسي معني بقدر ما تمثل محصلة ظروف داخلية وخارجية دفعت السلطة الحاكمة الى تبني نظام حكم ديموقراطي» وفق مانص عليه الدستور في المادة السادسة.

ويسترسل بقوله ان التجربة الكويتية تجاه الديموقراطية في المجتمع الكويتي ليست وليدة قناعات ذاتية نابعة من الوعي بأهمية الديموقراطية بقدر ماهي محصلة ظروف ضاغطة لم تجد السلطة ازاءها بداً من اقامة مثل هذا النظام(٦).

ومما لاشك فيه ان الصراع الذي كان يدور بين أوساط أركان النظام والقوى الوطنية يدور عند الجانب الأول (أركان النظام) تجاه مجلس استشاري ومجلس منتخب في مطالب القوى الوطنية على الجانب الأخر.

لقد شجع إنتشار الأندية الثقافية وكذلك الصحافة المحلية وجمعيات النفع العام والظروف السائدة في البلاد الى تمسك القوى السياسية بضرورة تبني انتخاب مجلس نيابي ووضع دستور دائم للبلاد يبعد شبح التخلف السياسي لمفاهيم الدولة الحديثة.

إلا أنه يمكن القول بالحق ان الشيخ عبدالله السالم الصباح استطاع بما يملكه من حس وطني وشعبي أن يتلمس رأي الشارع الكويتي المثقف ويتبنى توجيه الإنفراج نحو ترسيخ العمل الديموقراطي وخصوصاً إنه عاصر تجربة عام ١٩٣٨,

أخذ الشيخ/ عبدالله السالم زمام المبادرة بعد الاستقلال مباشرة ١٩٦١ وقاد فضل التطوير السياسي من جميع جوانبه، الاستقلال، الدستور، البرلمان، حيث يكون كما يصف الدكتور البغدادي «كل شئ في صورة منحه من الحاكم وليس نتاج الإرادة الشعبية[٧].

والسؤال المطروح هل الدستور الكويتي تم من واقع البيئة الكويتية دون الأخذ بالتقدم الدستوري الحاصل في دول متقدمة أخرى.

لاشك ان المشروع الدستوري قد أخذ بمحاذير معينة لصالح السلطة السياسية، من هذه المحاذير ان النظام السياسي في الكويت لايقوم على الأحزاب السياسية ولايعين الحكومة.

فمجلس الوزراء كما تنص المادة ١٢٣ «يهيمن على مصالح الدولة، يرسم السياسة العامة للحكومة، ويتابع تنفيذها ويشرف على سير العمل في الإدارات الحكومية، وبذلك يصبح الأمير وولي العهد يسيطران على السلطة التنفيذية.

وقد أعطى الدستور الكويتي صلاحيات واسعة للأمير باعتباره رئيس السلطتين التنفيذية والتشريعية.

وينص الدستور في المادة (١٠٧) على أن للأمير ان يحل مجلس الأمة بمرسوم يبين فيه أسباب الحل. ومن الملاحظ ان هذه المادة قد استخدمت مرتين في خلال المجالس السابقة، ومع ان المادة تنص صراحة على انه إذا حُل المجلس وجب اجراء انتخابات للمجلس الجديد في ميعاد لايجاوز شهرين من تاريخ الحل، الا ان ذلك لم يطبق في تلك الحالتين، ففي الحالة الأولى التي حُل بها المجلس عام ١٩٧٦ لم تتم الانتخابات اللاحقة الا في عام ١٩٨١ وفي المرة الثانية التي حل فيها المجلس عام ١٩٨٦ لم تتم فيها الانتخابات في الفترة المحددة دستورياً.

الا انه من الملاحظ ان العراقيل التي تلازم التجربة الديموقراطية في دولة الكويت تنحصر في نقاط الضعف الأتية:

أولاً: ان التاريخ الدستوري في الكويت يوضح انه عندما يكون هناك حل لمجلس الأمة لايكون وفق أسس الدستور أي الحل الدستوري لمدة شهرين كما أوضح الدستور.

ثانياً: كما ان النظام الدستوري في الكويت لايعرف اسلوب منح الثقة للوزارة عند تشكيلها الأمر الذي يعني ان الوزارة تباشر عملها كسلطة تنفيذية فور صدور المرسوم الأميري الخاص بتشكيلها لأن ثقة الأمير تغني عن ثقة مجلس الأمة بها.

وهكذا تغيبت الغالبية من أعضاء المجلس عن جلسة يوم ١٩٦٤/١٢/٨ والتي حددت لأداء أعضاء الوزارة اليمين أمام مجلس الأمة ولقد ترتب على ذلك عدم انعقاد الجلسة لفقدان النصاب اللازم لانعقادها[٨].

ثالثاً: التهديد بالحل والتهديد المضاد بعدم التعاون وعدم التجانس غالباً ماتكون

سمة مسيطرة على الحكومة عندما تواجه عدم الالتقاء والاختلاف مع مجلس الأمة.

رابعاً: كثيراً ما يحصل جهل دستوري واضح من قبل بعض اعضاء الوزارة المعينة وكذلك بعض اعضاء مجلس الأمة في تمعن وتفهم الحقوق والواجبات الدستورية مما يشكل لجؤ الطرفين الى المحكمة الدستورية مما يتسبب في تعطيل الكثير من المشاريع والقوانين الانمائية للبلاد.

■ الأحزاب السياسية في دولة الكويت

لايوجد نص محدد يحرم تشكيل الأحزاب في الكويت كما لايوجد نص ينظم تشكيل الاحزاب السياسية في الدولة. الا أن مدخل تكوين الجمعيات والنقابات الذي أجازه الدستور الكويتي أصبحت نافذة مناسبة للتجمعات السياسية لتشكيل كوادرها تحت مسميات الجمعيات (جمعيات النفع العام) وفق المادة (٤٣) من الدستور.

فقد تأسس بعد الاستقلال مباشرة «منتدى نادي الاستقلال» وجمعية المعلمين وجمعية الخريجين، وجمعية المحامين والاتحاد العام لعمال الكويت أو الاتحاد الوطني لطلبة الكويت وجمعيات أخرى غيرها.

كما كانت المعارضة تملك امتياز «الطليعة الاسبوعية والرائد الاسبوعية» كونها تصدر عن جمعية المعلمين و «الاتحاد» الشهرية كونها تصدر عن الاتحاد الوطني لطلبة الكويت.

وكان لها دور بارز في تمثيل قطاعات مختلفة من الشعب الكويتي كما تشكلت مجمعات دينية تمثل الطائفتين السنية والشيعية وظهرت بشكل ملحوظ خلال فترة غياب مجلس الأمة وخصوصاً بعض أعمال العنف السياسي في الكويت كانت في مجملها لتصفية حسابات عربية، كما كان الهجوم على المسجد

الحرام بمكة (حركة جهيمان) سببا لقلق الكويت ودول الخليج العربية من تلك الحركات الشاذة التي طرأت على المجتمع الخليجي المسالم.

وخصوصاً ان من بينهم مجموعة من الشباب الكويتي.

وكذلك حدثت محاولات من قبل المجموعات الاسلامية الشيعية للتفاعل مع ارهاصات الأوضاع المحيطة عبر تجمعات «مسجد شعبان» بقيادة السيد أحمد عباس المهري للتعبير عن توجهاتها السياسية والفكرية وكانت الحسينيات بمثابة المتنفس لهؤلاء والتعبير عن مواقفهم تجاه القضايا المحلية والإقليمية.

أضف إلى ذلك ان الحرب الإيرانية ـ العراقية (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨) شكلت هاجساً قوياً للحكومة الكويتية خاصة بسبب تأثيرها على الوضع الداخلي في الكويت وتعاطف شيعة الكويت مع إيران ناهيك عن طول أمد الحرب التي استمرت ثمان سنوات جعلت الحكومة الكويتية تتحمل وحدها في ظل غياب مجلس الأمة عناء المسؤولية كاملة.

وفي بداية تلك الأوضاع شكلت الحكومة الكويتية في فبراير ١٩٨٠ لجنة أطلقت عليها اسم لجنة النظر في تنقيح الدستور ومن ثم تقوم اللجنة بتقديم تقرير تضمنه تعديلاتها على مشروع الحكومة [٩].

الا ان هذه اللجنة واجهت معارضة عارمة من قبل اقطاب المعارضة والتيارات الشعبية.

وتبنى التيار الإسلامي حملة منظمة في اتجاه تغيير المادة الثانية من الدستور لكي تصبح الشريعة الاسلامية «المصدر الرئيسي» للتشريع بدلاً من «مصدر رئيس» كما هي المادة في وضعها الدستوري الحالي، وكثفت المجموعات الدينية من اتصالاتها مع لجنة تنقيح الدستور وبعثت لهم رسائل شخصية بهذا الخصوص.

الا انها لم تؤتي ثمارها نتيجة لحساسية الموضوع من جوانب النظام

السياسي، كما أن تلك المحاولات تجاه تنقيح الدستور على الجانب الاخر والرئيسي لتلك النخبة لم تؤتي أكلها، وكان ان توقفت اللجنة عن أهدافها التي رسمت كما وكان من ضمن تلك الأهداف تحويل مجلس الأمة الى مجلس استشاري.

والحقيقة الغائبة لكثير من صناع القرار ان وجود مجلس الأمة كجهاز تشريعي ورقابي يقوم بدور مساعد للحكومة في دعم سياستها داخليا وخارجياً وامتصاص الكثير من الاحراجات السياسية العربية والدولية.

لم يعد بوسع السلطة السياسية اللجؤ إلى وسائل تغيير وتنقيح الدستور لصعوبة تنفيذ الاجراءات فدخلت اللعبة السياسية من باب آخر وهو التقسيم الدائري للمناطق الانتخابية.

يقول في هذا المجال الدكتور/ غانم النجار: «لم تستطيع الحكومة ان تفعل شيئا بالدستور أو تجري عليه أي تعديلات، فلجأت الى إجراء تغيير جذري على قانون الانتخاب بزيادتها لعدد الدوائر الانتخابية الى خمس وعشرين دائرة بدلاً من عشر دوائر، وأصدرت قانونا جديداً للانتخاب أخذ رقم ٩٩/ ١٩٨٠ والذي زيد بموجبه عدد الدوائر الانتخابية من عشر دوائر الى خمس وعشرين دائرة».

وكان هذا التبرير يستند الى تأكيد الحكومة على التمثيل النسبي الحقيقي للناخبين، والذي نتج عن انتقال المواطنين من مناطق قديمة الى مناطق أخرى جديدة.

وماهو جدير بالملاحظة ان الحكومة تحولت من المواجهة إلى المناورات السياسية في الدخول في اللعبة السياسية من خلال أدوات السلطة التنفيذية التي تملكها في اجراءات تنظيم الدوائر وغيرها من الوسائل التي لاتحرجها أمام السلطة التشريعية.

بينما كثفت التجمعات السياسية الشعبية جهودها في الشارع الكويتي من

أجل تجنيد كوادرها في تحفيز المواطنين للالتحاق بها سواءً أكانت التجمعات دينية أم غير ذلك عبر جمعيات النفع العام.

كما أن عوامل عدم الثقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية جعلت كل منها يتجه نحو تعزيز وسائله في التأثير على قيادة الشارع الكويتي واستثماره كورقة رابحة في مواجهة ماقد يعتقد بأنه تحجيم للمكتسبات الدستورية في البلاد.

ومن هنا نجد ان ارهاصات الحرب الإيرانية العراقية التي استمرت ثمان سنوات (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨) وتبعها العراق بغزو أخير لدولة الكويت زادت الشارع الكويتي تماسكاً في مواجهة تبعاته وتعزيز دوره داخلياً وخارجياً.

ومن هنا اجمعت القوى السياسية في مؤتمر جده الذي عقد في ١٣/١٠/١٩٩٠ على ضرورة التمسك بالشرعية في نظام الحكم وعودة آل صباح والتمسك بالدستور الكويتي ومباشرة العمل به بعد التحرير مباشرة

■ مرحلة مابعد التحرير

بعد التحرير شهدت الساحة السياسية في الكويت تطوراً ملموساً على صعيد العمل الوطني حيث أعلنت سبع قوى سياسية عن نفسها بشكل علني متخذة لنفسها مسميات محددة معلنة برامجها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومن الجدير بالملاحظة ان هذه القوى وهي على التوالي:

المنبر الديموقراطي، الحركة الدستورية الاسلامية الممثلة للاخوان المسلمين بالكويت ثم التكتل النيابي والتجمع الدستوري والائتلاف الاسلامي الوطني والتجمع الاسلامي الشعبي والمستقلين أجمعت على قواسم مشتركة فيما بينها.

وفي بيان «رؤية مستقبلية لبناء الكويت» جاءت الأسس المشتركة كما يلي:

١) المشاركة الشعبية وتوطيد الممارسات الدستورية.

٢) اصلاح الإدارة التنفيذية.

٣) استقلال السلطة القضائية.

٤) الهوية الوطنية وتنمية القوى البشرية.

٥) الأمل لقيام وحدة خليجية.

واهتمت تلك القوى بتقديم رؤيتها من أجل مستقبل أفضل للبلاد بعد تجربة الغزو الآثم.

الا ان ماتم ملاحظته هنا إلى اعلان القوى السياسية من مسمياتها الجديدة وبثوب جديد بعد الانتكاسة التي مني بها الكويتيون من خيبة الأمل والصدمة التي انعكست على موقف بعض الحركات السياسية في العالم العربي وكان لها امتدادها الطبيعي في دولة الكويت ومن هذه التجمعات القوميون العرب والاخوان المسلمون وبعض فلول اليسار، ويعزى الدكتور فلاح المديرس ظهور المنبر الديموقراطي على سبيل المثال الى ردة فعل عنيفة في ضمير المجتمع الكويتي والتي انعكست بالتالي على قيادات وقواعد التنظيمات السياسية الكويتية ذات الارتباطات التنظيمية والايدلوجية مع القوى والاحزاب القومية واليسارية ربما أدى الى سقوط الفكر الايدولوجي الذي يدعون إليه في نظر الرأي العام الكويتي.

والعامل الثاني كما يعتقد فلاح المديرس يتمثل في التطور الذي شهدته دول منظومة المعسكر الاشتراكي وتحولها عن الماركسية ـ اللينية الى النهج الليبرالي مما أدى بالأحزاب والتنظيمات اليسارية والقومية في الكويت الى التخلي عن النهج الاشتراكي.

أما العامل الثالث فهو البروز القوى للتيار الديني على الساحة الشعبية في الكويت في فترة ماقبل الاحتلال العراقي[١٠].

ويرجع تاريخ المنبر الديموقراطي الكويتي الى عقد السبعينيات والتي هي بدورها تعد مما تفرع من «حركة القوميون العرب» التي تأسست في الكويت منذ الخمسينيات من هذا القرن(١١).

وأصدروا مجلتهم الشهيرة الطليعة ذات الشعار الأحمر وكانت تصدر اسبوعياً في الكويت وتمثل كافة الاتجاهات اليسارية في الكويت.

ولاتزال تصدر بشكل جريدة اسبوعية بنفس المسمى وهي الصحيفة الوحيدة في الكويت التي تقود المعارضة ونقد الأوضاع التي تعتقد انها لاتخدم الوطن والمواطنون.

في الثاني من مارس ١٩٩١ عقدت هذه القوى السياسية اجتماعاً تحضيرياً وتم انتخاب لجنة تحضيرية اشرفت على عقد المؤتمر التأسيسي للمنبر في ١٩٩٢/١٢/٥ حيث صدر اعلان المبادئ الذي يعد برنامجاً شاملاً للتوجهات العامة «للمنبر الديموقراطي الكويتي» وكذلك تحديد الهيكل التنظيمي كما تم انتخاب أمين عام، وهيئة تنفيذية للمنبر(١٢).

ويرى «المنبر» ان تحقيق الديموقراطية واحترام حقوق الانسان وحريات المواطنين وبناء دولة القانون لايتم الا في ظل التعددية السياسية والحزبية وتداول السلطة بشكل ديموقراطي(١٣).

■ الحركة الدستورية الاسلامية

يعد تجمع «الحركة الدستورية الاسلامية» الوعاء السياسي لجماعة الاخوان المسلمين في الكويت وكانت قبل الغزو «جمعية الاصلاح الاجتماعي» وكانت تمارس أنشطتها الاجتماعية والثقافية من خلال مجلتها المعروفة «مجلة المجتمع» الاسبوعية المعبرة عن آرائها المختلفة حول القضايا المحلية والعربية والدولية وفقاً للمنظور الاسلامي وقد عبرت هذه الحركة عن خيبة أملها في

جماعة الاخوان المسلمون «التنظيم العالمي» عن موقفها من الغزو العراقي لدولة الكويت حيث اكتفت بالتنديد بالقوات الأجنبية وانتقاد العراق على استحياء من غزو دولة الكويت، مما أثار حفيظة أخوان الكويت وسرعتهم بإعلان الحركة الدستورية الإسلامية حيث برزت إلى الوجود رسمياً يوم ٣٠ مارس ١٩٩١م في اعقاب تحرير دولة الكويت على يد قوات التحالف وهي تعد امتداداً عضوياً لـ «حركة المرابطون» التي تشكلت اثناء الاحتلال واصدرت ستة أعداد من صحيفة (حركة المرابطون) ثم انتقلت الى لندن على أثر اشتداد قبضة قوى الاحتلال(٨).

ويرى أمينها العام جاسم مهلهل الياسين ان التسميات الجديدة للمجتمعات السياسية الشعبية في المجتمع الكويتي «كتعبير عن تطور جديد في العمل السياسي الشعبي» وتعبر عن رغبة قطاع مؤثر من الشعب في تقنين العمل الشعبي المنظم والمقصود بـ الحركة الدستورية الإسلامية يتمثل في السعي للتحرك والعمل الجماعي وذلك من خلال الاستهداء بالاسلام وتعاليمه لتعديل النظم القانونية والاجتماعية والسياسية بما يتوافق مع مبادئ الإسلام(١٤).

وقد تمحورت أهداف الحركة حول المبادئ التالية:

- تحقيق المزيد من المشاركة الشعبية وتعديل الدستور وفق الشريعة الإسلامية.

- توطيد أركان العدل والمساواة بين المواطنين.

- إعادة بناء الانسان الكويتي وفقا للهوية الاسلامية والانتماء العربي

والجدير بالذكر ان من رموز هذه الحركة الدكتور اسماعيل الشطي رئيس تحرير مجلة المجتمع والذي خاض انتخابات عام ١٩٩٢ ونجح ممثلاً لدائرة مشرف وبيان، وكذلك الاستاذ/ مبارك الدويلة الذي نجح أيضاً في انتخابات ١٩٩٢ وكان قبل ذلك عضواً في مجلس الأمة.

وأخذت الحركة بعد التحرير منحى داخلي حيث ركزت على الأمور الداخلية رغم عالمية الفكر الذي تدعو له، الا ان ظروف الغزو العراقي لدولة الكويت جعل الحركة تعيد حساباتها من جديد مع اعطاء أولويات للتنسيق مع القوى

السياسية الداخلية واتسمت علاقتها بالمهادنة والمرونة تجاه الغير.

وتبرز الحركة في نشاطاتها الاجتماعية من خلال جمعيات الاصلاح الاجتماعي الموزعة على المحافظات الخمسة في دولة الكويت من خلال أنشطة التبرعات الإسلامية وتنظيمها وتوزيعها في داخل الكويت وخارجها وتنشط كذلك في إقامة الندوات والمحاضرات السياسية والدينية والاقتصادية والاجتماعية والرياضة.

ويرى أمينها العام جاسم مهلهل الياسين ان القاعدة الشعبية للحركة مكونة من العناصر المنتمية الى «حركة المرابطون، والعاملين في «لجان التكافل» وغيرها وكذلك من المواطنين الكويتيين المؤيدين للحركة[١٥].

وقد شاركت الحركة مع التجمعات الكويتية الأخرى في صياغة البيان المعروف «الرؤية الاستراتيجية الجديدة لإعادة بناء الكويت» بعد التحرير مباشرة ويتسم رؤى الحركة بالتركيز على اسلمة القوانين والتدرج بأحوال المجتمع نحو مايسمى بالمجتمع الرسلامي.

وهم لايدعون الى إقامة الدولة الإسلامية على غرار حزب التحرير مثلاً فالمرونة السياسية هي سمة من سمات تعاملهم مع الأوضاع السياسية[١٦].

وترى «الحركة» من خلال رؤيتها الاستراتيجية ضرورة الى تأليف التشكيل الوزاري من أغلبية شعبية منتخبة اتساقاً مع النصوص الدستورية وكذلك تتبنى الدعوة لفصل ولاية العهد من رئاسة الوزارة وقد اشترطت اختيار الاصلاح لرئاسة الوزارة لتحقيق الاصلاح السياسي[١٧].

■ التجمع الاسلامي الشعبي

ويمثل هذا التجمع الجماعة السلفية في دولة الكويت، ونشطت هذه الجماعة أثناء الغزو العراقي لدولة الكويت بالتسيق مع الجماعات الوطنية

المقاومة للاحتلال العراقي، فضلاً عن إدارتها للجمعيات التعاونية وتوزيع الأموال على الكويتيين وحث الكويتيين على الصبر ومقاومة العدو من خلال الصلاة الجماعية، وقد اتخذت مسمى «لجان شعبية» أثناء تلك الفترة وفي مرحلة مابعد تحرير الكويت، كما شاركت في تبني بيان «الرؤية المستقبلية» مع التجمعات الاخرى من أجل إعادة البناء والتنمية في دولة الكويت المحررة ويعتبر مسمى «التجمع الاسلامي» الاسم الرسمي لجماعة السلف حيث يتم الامضاء على البيانات بهذا المسمى كتعريف للجماعة السلفية التي شكلت «اللجان الشعبية» أثناء فترة الاحتلال العراقي(١٨).

ومن أهم رموز هذا التجمع داخل مجلس الأمة الكويتي في الدورة البرلمانية ١٩٩٢/١٩٩٦ ـ ٢٠٠٠ أحمد باقر وجاسم العون الذي انسحب من السلف بعد قبوله المنصب الوزاري.

أما برنامج «التجمع الاسلامي الشعبي» فهو ذاته برنامج الدعوة السلفية المتمثل في استخدام القنوات السلمية الشرعية أو الدستورية ونبذ إسلوب العنف والتدرج في إقامة المجتمع الاسلامي في خلال اصلاح الفرد ثم المجتمع(١٩).

كما أكد على خصوصية التجربة الكويتية وبالتالي رفض أي ارتباط دولي وقد ارتبط هذا التجمع منذ الخمسينيات بعلاقات وثيقة مع الحركة الدستورية والتكتل النيابي.

وفي مايتعلق بالانتخابت الفرعية التي تخوضها بعض التجمعات السياسية فيرى التجمع بأن العملية هي إفراز طبيعي وأحياناً يكون ضرورياً تبعاً للظروف السائدة في الدوائر الانتخابية خاصة تلك التي يتحكم فيها العنصر القبلي، فضلاً عن عدم وجود اتفاق حول مفهوم الديموقراطية.

■ الائتلاف الاسلامي الوطني

ويدخل في هذا الائتلاف شيعة الكويت وينقسم الى قسمين:

الأول: شمل ممن ينتمون الى اصول فارسية أو مايعرف بـ (العجم).

والثاني: يضم ممن ينحدرون من الاحياء التابعة للملكة العربية السعودية[١٤].

وتعد الجمعية الاجتماعية الثقافية[١٥] الوعاء الاجتماعي الثقافي لهذه الأقلية التي تصل نسبتها إلى ١٩٪ من سكان الكويت، ولهذا الائتلاف علاقات مع مختلف القوى السياسية في الكويت وخصوصاً فئة التجار والقوى الوطنية والقوى الدينية، كما انها تكتسب علاقات متميزة مع الاسرة الحاكمة في الكويت من خلال روابط اقتصادية واجتماعية مع تجار الشيعة منذ القديم[٢٠]، ويحتل الشيعة غالباً خمسة مقاعد في مجلس الأمة عندما تجري الانتخابات النيابية كل أربع سنوات.

ويفسح المجال لهم بوزير في كل تشكيل وزاري جديد، وغالباً ماكان في السابق إهتمام الائتلاف في المصالح الاقتصادية والأمور الداخلية بسبب النفوذ التجاري الذي يمارسونه إرتباطه بقطاعات مختلفة داخل الكويت، إلا أنه في بداية الثمانينات من هذا القرن سقطت تلك الزعامات وحل محلها زعامات ذات توجهات سياسية عقائدية بتأثير من ظروف الثورة الإيرانية، وفشل هذه الزعامات التقليدية في الانتخابات اللاحقة، في حين نجحت القيادات الجديدة في إيصال ثلاثة مرشحين عنها[٢١]، ومن هنا أصبح للشيعة تواجد على الساحة السياسية الشعبية والدينية يمثل ليس فقط على المستوى الداخلي بل ويعبر عن توجهاتهم وآرائهم في المسائل الخارجية وخصوصاً بعد حدوث الحرب الإيرانية ـ العراقية ١٩٨٠ ـ ١٩٨٨م.

كما كان لهذه القوى نشاط ملحوظ في صيانة المكتسابات الدستورية بعد حل مجلس الأمة عام ١٩٨٦ وعملوا مع جماعة الاخوان المسلمين والسلف والقوى الوطنية الكويتية لتسيق مواقفها تجاه الوحدة الوطنية ولتطبيق دستور ١٩٦٢، إضافة الى ذلك كان هناك مجموعة من المستقلين التكنوقراط والمثقفين الليبراليين ذوي الوعي السياسي المرتفع ويعبر هذا الاتجاه عن الشيعة المتأثرين

بفكر الثورة الإيرانية ويحرص رموزه على التأكيد على عدم إرتباطهم بالمرجعية الشيعية خارج الكويت، وبرغم حرص هذا الائتلاف على دعم الأرضية المشتركة بينه وبين مختلف التجمعات السياسية الا ان ذلك لم يحل دون وجود بعض الخلافات المذهبية بينه وبين الاخوان والسلفيين انعكست سياسياً من خلال تفسير المادة (٢) من الدستور الكويتي التي تنص على ان الشريعة الاسلامية مصدر رئيسي للتشريع ومايتعلق بهذه المادة من أحوال شخصية ومواريث[٢٢].

وكان الغزو العراقي لدولة الكويت فرصة تم استغلالها بشكل فعال لاثبات الانتماء الوطني حيث كان للشيعة مع القوى السياسية الكويتية الأخرى دوراً بارزاً في مقاومة المحتل العراقي من منطلق الانتماء الوطني للكويت.

وبعد التحرير أخذت الاجتماعات تتم بين جميع الأفراد والتجمعات في صورة فريقين الأول يضم اتباع جماعة الاخوان المسلمين والتجار والمستقلين، والثاني يضم جماعة السلف والقوى الوطنية (قوميين ويسارا) والشيعة والتكتل النيابي[٢٣].

والجدير بالذكر ان هذا التجمع قد شارك في البيان الشهير «الرؤية المستقبلية بعد التحرير مباشرة، ثم تلا ذلك بيان حقوق الانسان الذي صدر في مايو أثر مؤتمر عقد في فندق الهيلتون بالكويت ثم ظهر المسمى الرسمي للشيعة من خلال «الائتلاف الاسلامي الوطني» السابق ذكره بهدف تنظيم المساهمة في الأنشطة العامة وتنسيق الجهود المبعثرة والاهتمام بتنمية الوعي الاسلامي[٢٤] وهو تجمع شعبي يؤيد كل ماجاء في بيان رؤية مستقبلية لبناء الكويت الصدر في ١٩٩١/٥/١٥م.

كما أنه يتبنى رؤية اسلامية للعمل الوطني والعمل على تحقيق مادعا اليه الدستور الكويتي لعام ١٩٦٢ وكذلك المذكرة التفسيرية، والعمل على تحقيق المزيد من ضمانات الحرية والمساواة، والجدير بالملاحظة ان «الائتلاف» لايملك برنامج محدد أو استراتيجيات منظمة أو حتى هيكل تنظيمي محدد، كما انه

لايملك أية مطبوعة إعلامية تمثل توجهاته الرسمية أو الشعبية، بل يعتمد اعضاء «الائتلاف» على الصحف المحلية لنشر آرائهم بشأن القضايا الداخلية، ويتفق التجمع بالقضايا المتعلقة بالدستور الكويتي والتمسك بالثوابت التي جاء بها الدستور لكنه يتعارض مع الجماعات الدينية (جماعة الاخوان المسلمين والسلفيين) فيما يتصل بالمفهوم الديني للمادة (٢) من الدستور التي تنص على أن الشريعة الاسلامية مصدر رئيسي للتشريع حيث تتقاطع المفاهيم الشيعية مع المفاهيم السنية فيما يتصل بالمسائل الفقهية، وكذلك بعض القضايا الاقتصادية «الزكاة والخمس»، وأيضاً قضايا الأحوال الشخصية (المواريث)[٢٥].

ويعارض «الائتلاف» بشكل صريح وثابت الانتخابات الفرعية حيث يرى اعضاء «الائتلاف» ان مثل هذه الانتخابات ضارة بالعمل الوطني المشترك أما الحقوق السياسية للمرأة الكويتية والمتمثلة في حقي الانتخاب والترشيح فأنهم يؤيدون ذلك دون تحفظ ولايرى ان الدين يمنع ذلك كما هو الحال بالنسبة للتجمعات الدينية الأخرى[٢٦].

■ التجمع الدستوري

ظهر «التجمع الدستوري» بشكل علني بعد تحرير الكويت مباشرة وتمتد جذور «التجمع» الدستوري الى الثلاثينيات من هذا القرن بظهور أول حركة اصلاح سياسي في المجتمع الكويتي.

وقد تزعمت «الكتلة الوطنية» هذه الحركة[٢٧]، ويمثل هذا التجمع مصالح الأسر التجارية التقليدية في غرفة التجارة والصناعة وبهذا المعنى لايعد حزباً سياسياً وإنما أشبه بجماعات المصلحة، ولذلك حرصت هذه الجماعة على تبني اسم التجمع الدستوري حتى تتميز عن بقية اعضاء الغرفة الذين ينتمون الى اتجاهات سياسية متباينة ومن أهم رموز هذا التجمع عبدالعزيز الصقر

رئيس غرفة التجارة والصناعة والذي كان يشغل منصب أول رئيس مجلس أمة كويتي، وكان له دور بارز في مؤتمر جده الشعبي الذي عقد أثناء الاحتلال العراقي للكويت في اكتوبر ١٩٩٠ حيث نجح عبدالعزيز الصقر في توجيه المعارضة السياسية الى القبول بحل وسط مع الاسرة الحاكمة[٢٨].

التوجه الفكري «للتجمع الدستوري» يتمثل في تبني قضايا الدستور الديموقراطية الكويتية القائمة على العمل السياسي الهادي والمتزن أكثر منه تنظيماً سياسياً وليس لهذا «التجمع» هيكل تنظيمي وبرنامج سياسي على غرار ماهو متوفر لدى الاحزاب السياسية.

كما يؤكد هذا «التجمع الدستوري» قيام الاحزاب السياسية بشكل رسمي في الكويت لان ذلك وفق وجهة نظره يتواكب مع التطور الديموقراطي الذي تشهده الكويت في مرحلة مابعد التحرير.

ويرفض «التجمع» تبني العنف السياسي كأسلوب معارضة طالما بقت قنوات الاتصال مع السلطة مفتوحة، ويقول يوسف النصف أحد أفراد «التجمع ، الدستوري» انه على الرغم من أن الشعب الكويتي لايميل الى العنف في المعارضة السياسية الا أنه يرفض الخطأ ويسعى الى التصحيح، وان الصدام مع السلطة هو بمثابة انتحار سياسي، لكن الجيل القادم من الشباب قد يلجأ لاستخدام اسلوب العنف كشكل من أشكال النضال السياسي اذا ماسدت بوجهه جميع قنوات الاتصال بالسلطة السياسية، على العكس من الجيل القديم الذي توافرت لديه قنوات الاتصال بأفراد الاسرة الحاكمة[٢٩].

وفي قضايا التجنيس فإن «التجمع الدستوري» يتبنى موقفاً ديموقراطياً حيث انه يدعوا الى إزالة التمييز بين المواطنين فيما يتصل بدرجات الجنسية وتحويل جميع الفئات الى الجنسية الأولى لأن استمرارية الوضع الحالي يؤدي الى التفرقة بين المواطنين وأما «البدون» وهم غير محددي الجنسية فيجب ان تعالج وفق ضوابط محددة مع دراسة الموضوع كحالات فردية، كما يرى التجمع

الدستوري ضرورة حصول المرآة الكويتية على حقوقها السياسية الكاملة دون أي تمييز بين حق الانتخاب وحق الترشيح[٣٠].

■ المستقلـون

ويمثل هؤلاء شريحة اجتماعية تمثل المثقفين الذين لايدينون بتوجه معين ومن الناحية الفكرية والإيدولوجية يتعاطف هذا التيار مع التوجهات المحافظة كالتيار الإسلامي والتجمع الدستوري وبعض ممن وصل الى قبة البرلمان يصنفون بنواب الخدمات في حين تنتمي الشريحة الكبيرة منهم الى جذور قبلية، وقد انخرطت هذه المجموعة في العمل السياسي على الساحة الكويتية منادية بعودة دستور ١٩٦٢ دون الصدام مع السلطة الحاكمة، وتمثل هذه الشريحة في واقع الحال صمام الأمان في المجتمع الكويتي نتيجة حرصها على صلات متوازنة مع كل من السلطة وبقية التجمعات السياسية، كما يولي هذا التيار أهمية كبرى للاصلاحات السياسية التدريجية[٣١].

ويمكن القول ان هذا التجمع يضم شخصيات متباينة التوجهات ولايوفر قاسماً مشتركاً بين اعضائه، كما ان هذا التجمع لايملك رؤى واضحة تجاه القضايا الداخلية والخارجية ومن ثم ليس له هيكل تنظيمي أو أمانة عامة وأهداف محددة، كما لايصدر بيانات سياسية أو اجتماعية حول الأوضاع الاقليمية والمحلية ويتمحور النشاط السياسي لهذا التجمع بشكل رئيسي على المسألة الدستورية والحفاظ على المكتسبات الدستورية مما يمثل الأرضية المشتركة لجميع التجمعات السياسية.

أما قضية التجنس والبدون يرى ان القضية بحاجة الى تطبيق جيد وفعال من خلال تطبيق العدالة وذلك لأن الحقوق لاتتجزأ، لذلك لابد من الدراسة المتأنية للوصول الى الصالح العام [٣٢].

هوامش الفصل الثالث

(١) انظر الدكتور يحيى الجمل ـ النظام الدستوري في الكويت ـ مطبوعات جامعة الكويت ـ كلية الحقوق والشريعة ١٩٧٠ .

(٢) المصدر السابق.

(٣) دكتور غانم النجار (النظام السياسي في الكويت)

(٤) دكتور غانم النجار (التطور السياسي في الكويت) ص ٨٦ الطبعة الثانية ١٩٩٦

(٥) أنظر كتاب الدكتور غانم النجار

(٦) د. أحمد البغدادي ـ مجلة الباحث العدد الثاني ٣٨ حزيران ١٩٨٥ ص ١٤

(٧) المصدر السابق

(٨) د. عادل الطبطبائي (السلطة التشريعية في دول الخليج العربي) مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية (١٤) ص ٣٢٠

(٩) د. غانم النجار مدخل للتطور السياسي في الكويت الطبعة الثانية ١٩٩٦ ص ١٠٦

(١٠) قرارات تشكيل لجنة النظر في تنقيح الدستور (الرأي العام ١٩٨٠/٢/١٠)

(١١) د. فلاح مديرس «التجمعات السياسية الكويتية» مرحلة مابعد التحرير ـ السياسة الدولية ـ العدد (١١٤) أكتوبر ١٩٩٣ السنة التاسعة والعشرون ص ٥٥

(١٢) د. فلاح مديرس/ التجمعات السياسية، السياسة الدولية ١٩٩٣ ص, ٥٧

(١٣) تأسس فرع حركة القوميون العرب على يد الدكتور/ أحمد الخطيب. بعد انتهاء دراسته للطب في الجامعة الأمريكية في بيروت، وحال عودته الى الكويت في بداية الخمسينيات بدأ ينشط من خلال الاندية الثقافية في تشكيل النفرة الأولى للقوميون العرب.

(١٤) بيان صحفي عن اعمال المؤتمر التأسيسي للمنبر الديمقراطي الكويتي، الكويت ١٩٩١/١٢/١٠م.

(١٥) بيان المنبر الديموقراطي الكويتي حول الحالة الراهنة والمهمات الوطنية/ الكويت ١٩٩١/٣/٢م.

(١٦) مجلة المجلة العدد (١١/٥ ـ ٣/٢٧ ـ ١٩٩١/٤/٢

(١٧) المصدر السابق ص ٥٩.

(١٨) المصدر السابق ص ٥٩.
(١٩) المصدر السابق ص ٦٠
(٢٠) المصدر السابق ص ٦١
(٢١) أنظر الشيخ/ عبدالرحمن عبدالخالق ـ المسلمون والعمل السياسي (الدار السلفية) الكويت ١٩٨٦
(٢٢) د. نجاة عبدالقادر ـ التطور السياسي الاقتصادي للكويت بين الحربين ص ٢٢٥.
(٢٣) تأسست الجمعية الثقافية الاجتماعية عام ١٩٦٣، أهدافها المعلنة تتمثل في الآتي:
١ ـ الارشاد والتوجيه الديني ـ ٢ ـ نشر الوعي الثقافي والاجتماعي ـ ٣ ـ نشر الوعي والربية الرياضية ، وهي تسعى لتحقيق ذلك من خلال لجنة الارشاد والتوجيه الديني والنادي الصيفي ومركز تحفيظ القرآن.
(٢٤) د. فلاح مديرس «التجمعات السياسية الكويتية بعد التحرير» ص ١٠٤١
(٢٥) وهم السيد عدنان عبدالصمد ـ د. ناصر صرخوة ـ وعبدالمحسن جمال.

(٢٦) د. هدى تيكيس «التجربة الديموقراطية الكويتية» ثغرات في الجدار افاق للإنطلاق ـ السياسة الدولية العدد ١٢٠ إبريل ١٩٩٥ ص ٣٦.
(٢٧) د. فلاح مديرس «التجمعات السياسية الكويتية بعد التحرير» ١٩٩٤ ص ٦٥.
(٢٨) المصدر السابق ص ٦٦
(٢٩) المصدر السابق ص ٦٦
(٣٠) المصدر السابق ص ٦٧
(٣١) المصدر السابق ص ٦٧
(٣٢) مجلة النصر ـ ذو الحجة / محرم ١٤١٢هـ ـ السنة الرابعة ـ العدد ٢٨ ـ لندن
(٣٣) د. فلاح مديرس ـ التجمعات السياسية بعد التحرير ـ مصدر سابق ص ٦٩
(٣٤) المصدر السابق ص ٧٠
(٣٥) د. هدى تيكيس ـ التجربة الديموقراطية الكويتية السياسية الدولية ـ العدد ١٢٠ إبريل ١٩٩٥م.
(٣٦) د. فلاح مديرس «التجمعات السياسية بعد التحرير» مرجع سابق ص ٧١.

الفصـــل الرابع

السلوك السياسي للناخب الكويتي

المقدمــة

مارس الكويتيين حقوقهم الانتخابية منذ عام ١٩٦١ أثناء اختيار أول مجلس تأسيسي في دولة الكويت بعد الاستقلال مباشرة ومنذ ذلك الحين تعددت الاتجاهات السلوكية التي تتحكم بسلوك الناخب الكويتي في مظاهر المشاركة السياسية وقد تبدأ بالعزوف في بداية الأمر نظرا لعدم وجود حملات إعلامية منظمة وبرامج انتخابية تخاطب العقلية الكويتية وتسعى إلى استقطابها سياسياً.

إلا أنه لا يجب أن نغفل العوامل والمتغيرات الاجتماعية والعائلية والدينية والقبلية والاقتصادية التي تؤثر في توجهات وسلوكيات المواطن الكويتي.

وفي محاولة تمحيص وتحليل سلوك الناخب أمام صناديق الاقتراع لاختيار مرشحي مجلس الأمة.. قمت بوضع استبيان استطلاعي حول توجهات الناخبين الكويتيين في انتخابات مجلس الأمة لعام ١٩٩٦ في محاولة لتوزيع أكبر المؤثرات وأقلها تأثيراً في سلوكيات الناخبين الكويتيين موزعاً على أربع محافظات وسوف نستعرض المحافظات الانتخابية كل على حده ونقارن مستويات التأثير في توجهات الناخبين عند صناديق الاقتراع قبل فترة وجيزة من توجه الناخبين للإدلاء بأصواتهم.

■ **وقد قمنا بتقسيم الاستبيانات جغرافياً على محافظات الكويت وتشمل:**

١ ـ محافظة العاصمة.

٢ ـ محافظة الفروانية.

٣ ـ محافظة الجهراء.

٤ ـ محافظة الأحمدي.

التحليل الآتي يبين اتجاهات السلوك الانتخابي للدائرة (الثامنة) وتشمل (مشرف ـ بيان ـ ميدان حولي)

ويلاحظ في هذه الدائرة ان المعايير التي يستند عليها الناخب في اختيار المرشح كما وضح الاستبيان مايلي:

عند توجيه السؤال الأول للناخبين والذي كان عن المعايير التي يستند عليها الناخب الكويتي في اختيار المرشح:

أيد ٦٥٪ من الناخبين أن أهم معيار هو الكفاءة العلمية يليه مباشرة أفكار المرشح بنسبة ٢٢,٥٪ ويقول ٦,٥٪ من الناخبين ان الندوات من المعايير متوسطة الأهمية. في حين ٣٪ من الناخبين يرون ان المركز العائلي وطريقة الإعلام التي يعتمد عليها المرشح لا أهمية لها.

وعند سؤالهم عن أهم المؤثرات التي يشعر بها الناخب قبل التوجه الى صناديق الاقتراع لاختيار من يمثله ـ أيد ٧١٪ من الناخبين أن الأمانة أهم مؤثر يشعر به الناخب و ١٦٪ اعتبروا ان شخصية المرشح تلعب دوراً في التأثير على مشاعر وأفكار الناخب، بينما ٧٪ من الناخبين يؤثرون صلة القرابة، و ٣٪ يعتبرون الإغراء المادي من المؤثرات المؤثرة، وأيضاً ٣٪ يرون ان الدعاية والإعلان ممكن أن تؤثر على اختيار الناخبين.

وفي سؤال حول الآمال التي يعقدها الناخب الكويتي من مرشح مجلس الأمة ـ رأى ٤٢٪ أن آمالهم هي السعي نحو مستقبل أفضل للبلاد، ويرى ٢٣,٥٪ من الناخبين ان الاصلاحات العامة أهم مايسعى اليه الناخب الكويتي، ويقول ١٩٪ من الناخبين ان المحافظة على الحقوق الدستورية عامل مهم بينما يرى ١٣٪ من الناخبين انهم يسعون لحل المشكلات الخاصة بهم في حين ٣٪ يسعون لتحقيق الواسطة.

■ شهدت الساحة البرلمانية في الكويت في السابع من أكتوبر ١٩٩٦ الماضي

عرسا ديموقراطياً كبيراً حيث تمت الانتخابات الكويتية لاختيار أعضاء مجلس الأمة الجدد للفترة من عام ١٩٩٦ إلى عام ٢٠٠٠م بإذنه تعالى.

وفي استبيان تم توزيعه على عينة عشوائية من أبناء الدائرة الثامنة والتي تضم كل من منطقة (بيان - مشرف - حولي - ميدان حولي والنقرة) وشارك في الإجابة عدد من أبناء المنطقة الثامنة من مستويات تعليمية ووظيفية مختلفة، ومذاهب ومستويات أعمار مختلفة أيضاً، وقد كانت كالآتي:

أولاً: المستوى العلمي

- ٤٥٪ من الناخبين من فئة حاملي شهادة الدبلوم.
- ٢٣٪ من الناخبين من فئة حاملي الشهادة الجامعية «البكالوريوس».
- ١٩٪ من الناخبين من فئة حاملي الشهادة الثانوية.
- ١٠ ٪ من الناخبين من فئة حاملي الشهادة المتوسطة.
- ٣٪ من الناخبين من فئة محو الأمية.

ثانياً: مستوى أعمار الناخبين

- ٦٥٪ أعمار الناخبين من ٢٠ إلى أقل من ٢٩ سنة.
- ١٦٪ أعمار الناخبين من فئة ٣٠ إلى أقل من ٣٩ سنة.
- ٦٪ أعمار الناخبين من فئة ٤٠ إلى أقل من ٤٩ سنة.
- ١٠٪ أعمار الناخبين من فئة ٥٠ إلى أقل من ٥٩ سنة.
- ٣٪ أعمار الناخبين من فئة ٦٠ إلى أقل من ٦٩ سنة.

إن ثقافة المرشحين السياسية ضرورة ملحة للمرشح في الترشيح، ويهتم ١٦٪ من الناخبين الى الإنتماء الحزبي المنظم للمرشح، و ١٣٪ يهتمون بالخدمات التي يقدمها المرشح، في حين ٣٪ من الناخبين يرون ان زيارات المرشحين للناخبين في المناسبات المختلفة تساعد على اختيار وانتخاب المرشح.

وعند طرح السؤال الأخير على الناخبين وهو عن أكثر العوامل تأثيراً في

اتجاهات الناخبين:

رأى ٧١٪ من الناخبين أن التيار الاسلامي بمختلف حركاته سواء كانت الحركة الدستورية أو السلف أو الجمعية الثقافية الاسلامية رأوا أنها في الأهمية القصوى، إلا أن ٣٪ منهم رأى انها متوسطة الأهمية بينما ٢٦٪ من الناخبين رأوا أنها غير ذات أهمية.

وحول استقلالية المرشح من كافة الأحزاب اعتبر ٦٥٪ من الناخبين أنه هام و ١٢٪ منهم متوسط الأهمية في حين ٢٣٪ اعتبره غير هام.

وعن الانتماء القبلي يشير الاستبيان الى أن ٣٦٪ من الناخبين يرونه مهم و ٣٪ اعتبره متوسط الأهمية إلا أن ٦٨٪ من الناخبين اعتبروه غير هام.

وحول أهمية المكانة الوظيفية للمرشح اعتبر ٣٩٪ من الناخبين أنه هام و ٩٪ اعتبره إنه ذات أهمية متوسطة بينما ٥٢٪ من الناخبين اعتبروه غير هام.

■ **وحول تقييم الناخب الكويتي لوسائل الانتخابات التي استخدمها المرشحون في انتخابات مجلس الأمة رأى:**

ـ ٩٣,٥٪ من الناخبين يرون ان دخول المرشح الى الانتخابات الرئيسية دون انتخابات فرعية، في حين يرى ٦,٥٪ ان الانتخابات الفرعية قبل الرئيسية.

ـ ٣٥,٥٪ من الناخبين رأى أن التحالف الثنائي فكرة صحيحة بينما ٦٤,٥٪ اعتبرها غير صحيحة.

ـ رأى ١٩٪ من الناخبين ان الاعتماد القبلي صحيحة غير ان ٨١٪ من الناخبين وجد انها غير صحيحة.

ـ ويقول ١٦٪ من الناخبين ان الانتخابات الفرعية صحيحة بينما رأى ٨٤٪ انها غير صحيحة.

ـ وأخيراً اعتبر ٦,٥٪ من الناخبين ان الوسائل المادية صحيحة في حين

٩٣,٥٪ من الناخبين اعتبرها غير صحيحة.

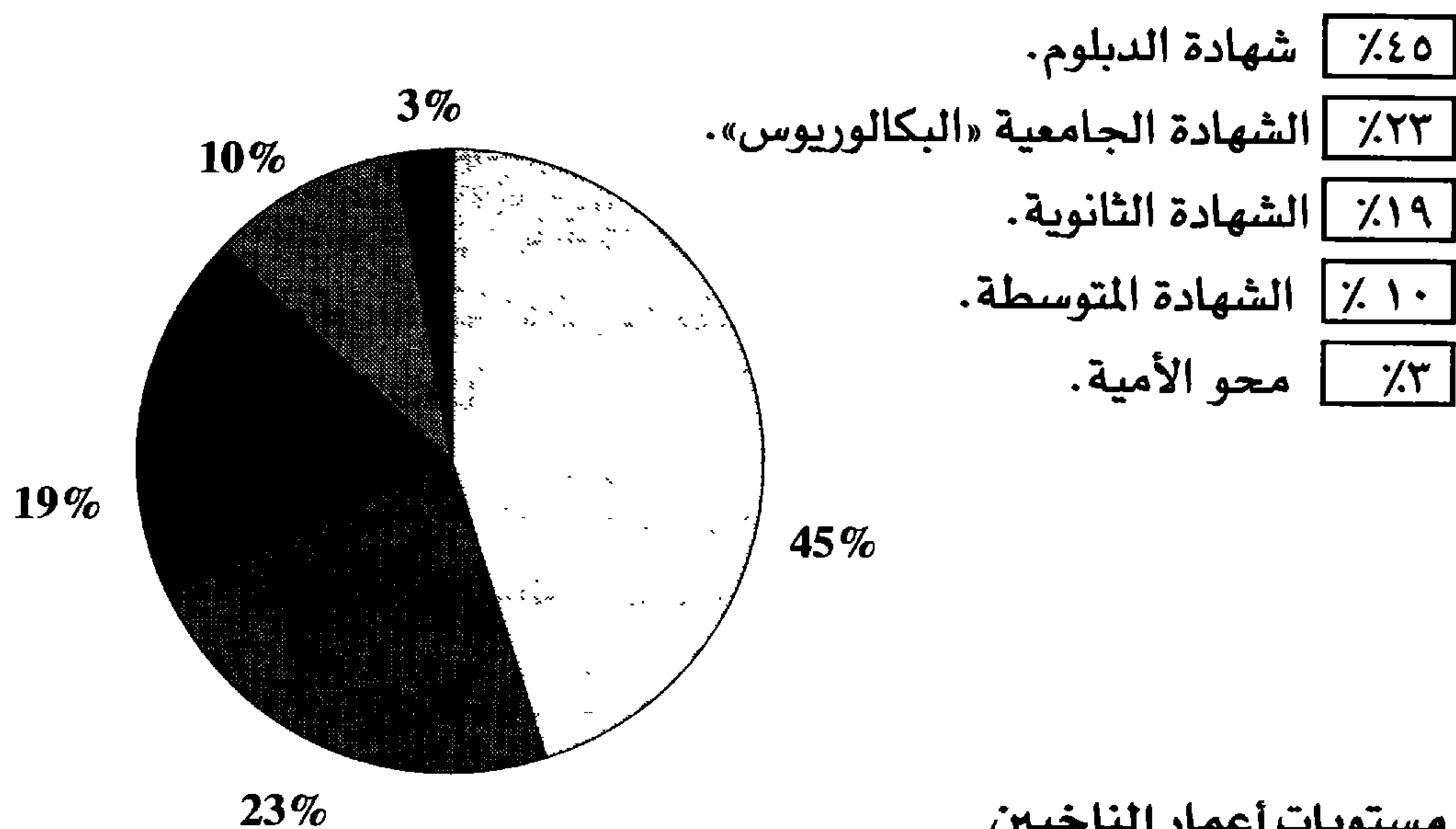
وعند الاستفسار حول أسباب عزوف البعض عن الإدلاء بأصواتهم قال ٤٢٪ من الناخبين أنهم غير مهتمون بالقضايا السياسية في حين ٢٦٪ رأوا أنه ليس هناك كفاءة متميزة بين الناخبين بينما ١٦٪ منهم لايعرفون المرشحين و ١٣٪ من الناخبين ليس لديهم اكتراث بالمرشحين وأخيراً ٣٪ ليس لديهم وقت للانتخاب لأسباب مختلفة.

وعن أهم مايشد الناخب الكويتي بالمرشحين رأى ٣٦٪ ان نزاهة وأمانة المرشح هو العامل الرئيسي الذي يشد الناخب.

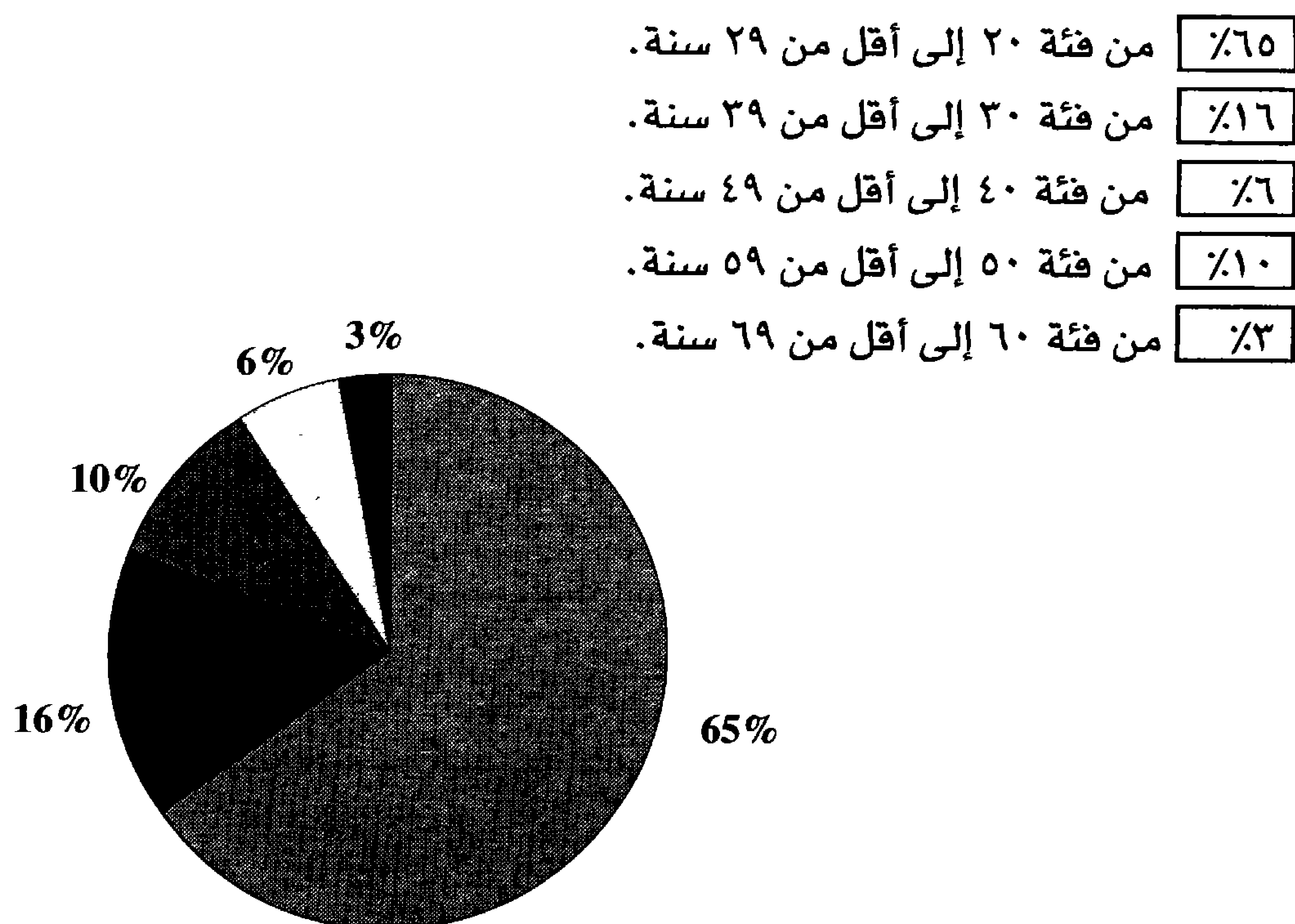
وعن انتماء المرشح الكويتي لتيار المنبر الديموقراطي «القومي» تشير النتائج التي طالعتنا بها أوراق الاستبيان الى أن ٤٨٪ من الناخبين يعتبرونه هام ٥٢٪ من الناخبين يرونه غير هام في حين لم يعتبره أي مرشح أنه ذات أهمية متوسطة.

■ كانت هذه نتائج الاستبيان التي وزعت على العينة العشوائية من أبناء الدائرة الثامنة، ويلاحظ فيها مراعاة كافة الأعمار وكافة المستويات التعليمية والوظيفية، ويلاحظ اختلاف اتجاهات الأفكار واختلاف وجهات النظر في بعض الاسئلة.

المستويات التعليمية

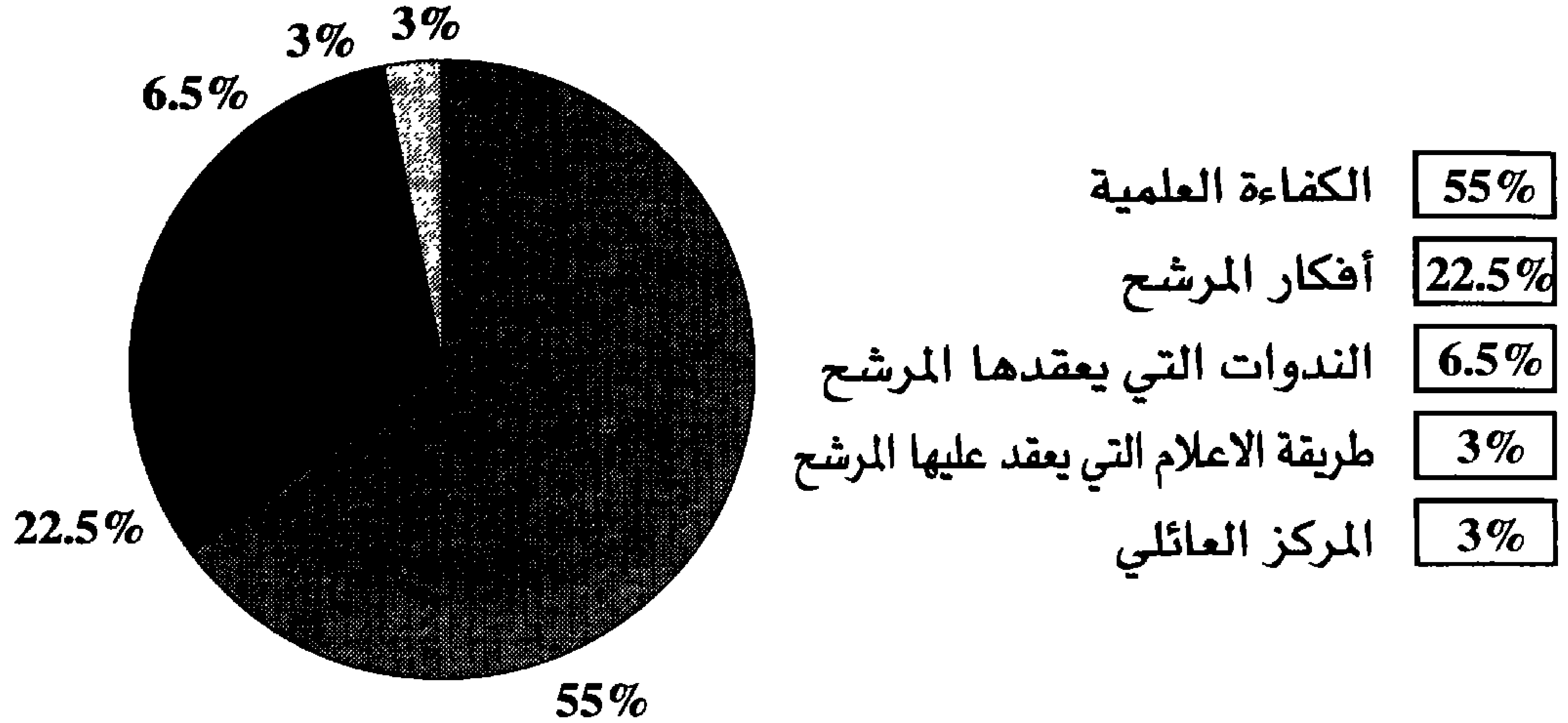


مستويات أعمار الناخبين



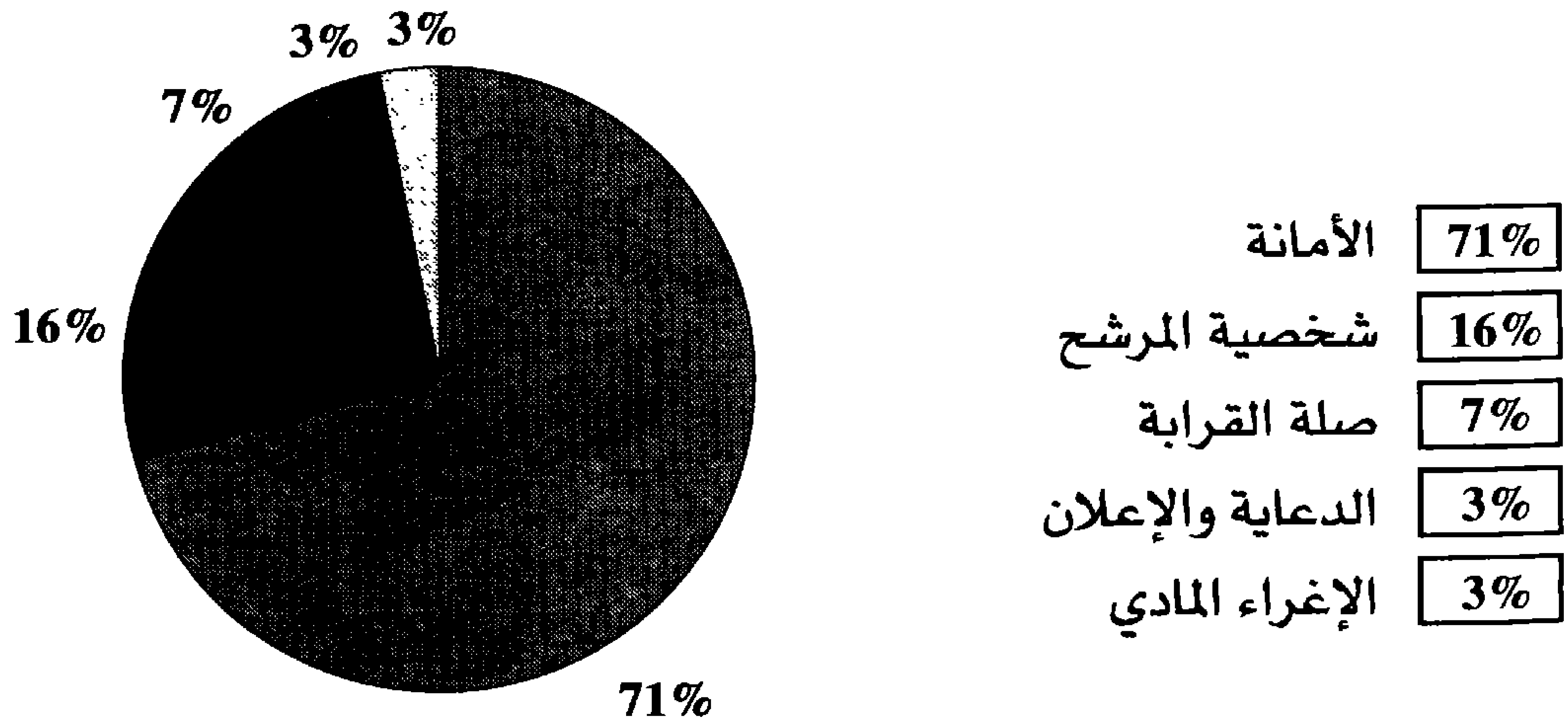
السؤال الأول:

ماهي المعايير التي يستند إليها الناخب الكويتي في اختيار المرشح؟



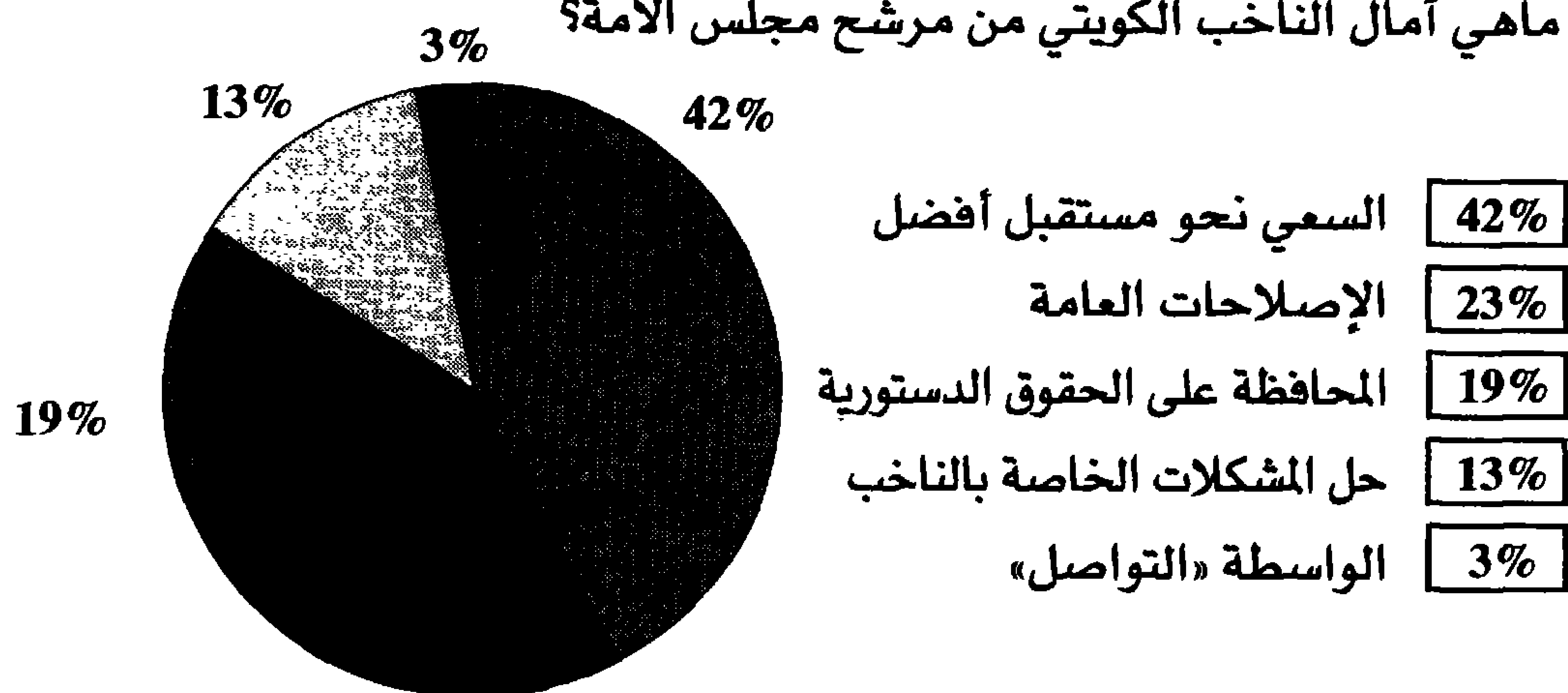
السؤال الثاني:

ماهي أهم المؤثرات التي تشعر بها قبل التوجه الى صناديق الاقتراع لاختيار من يمثلك؟



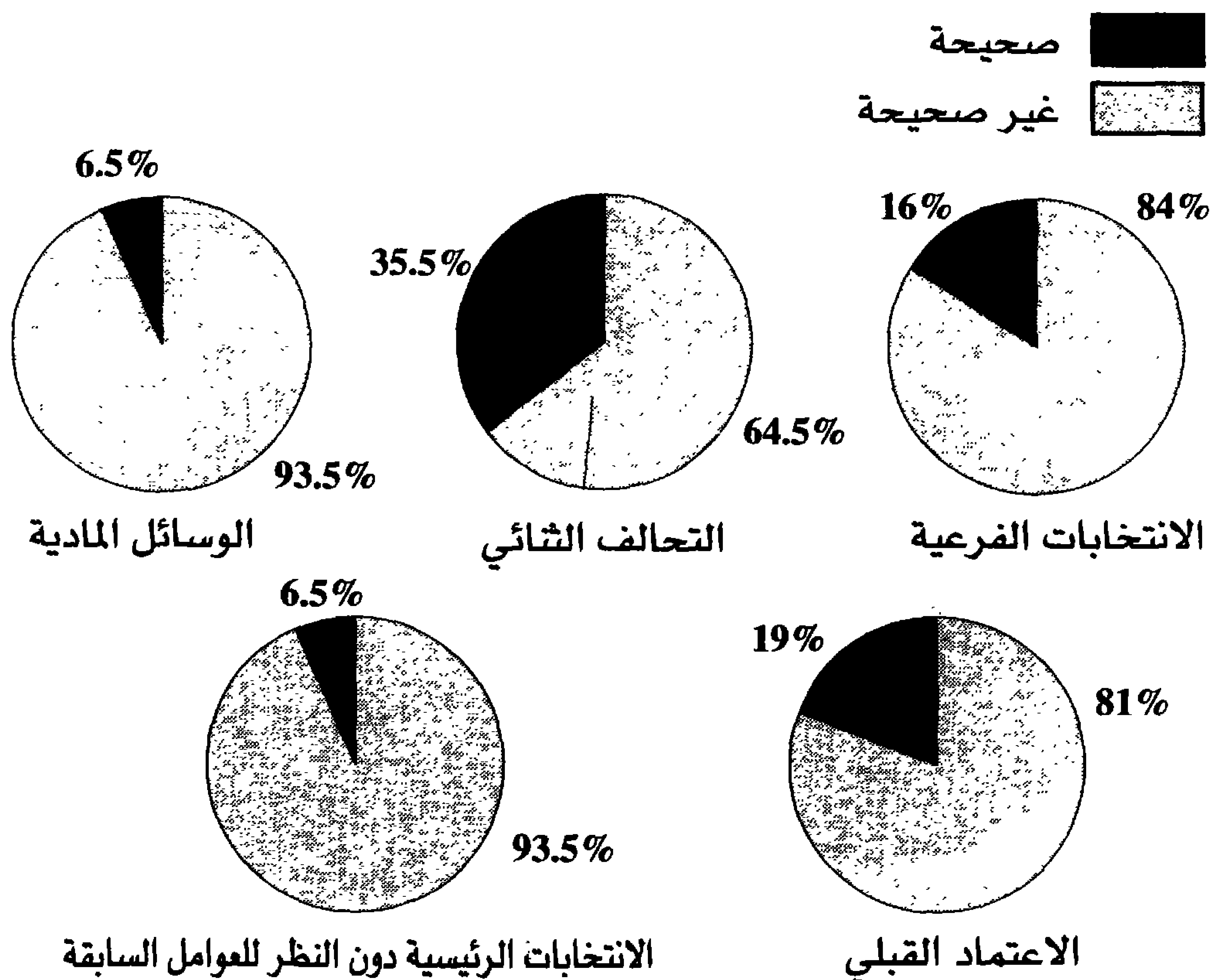
السؤال الثالث:

ماهي آمال الناخب الكويتي من مرشح مجلس الأمة؟



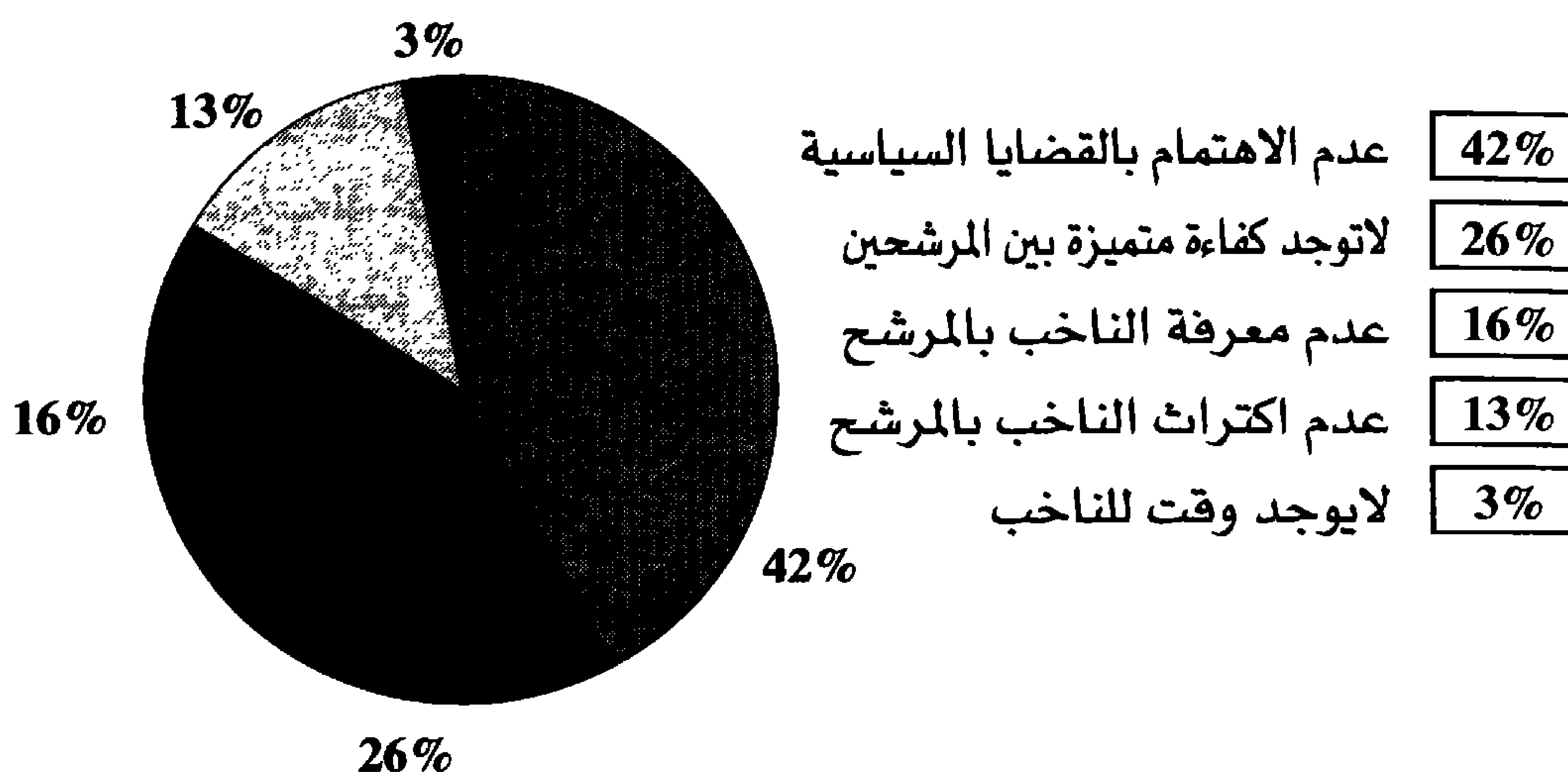
السؤال الرابع:

ماهو تقيمك لوسائل الانتخابات التي استخدمها المرشحون في انتخابات مجلس الأمة؟



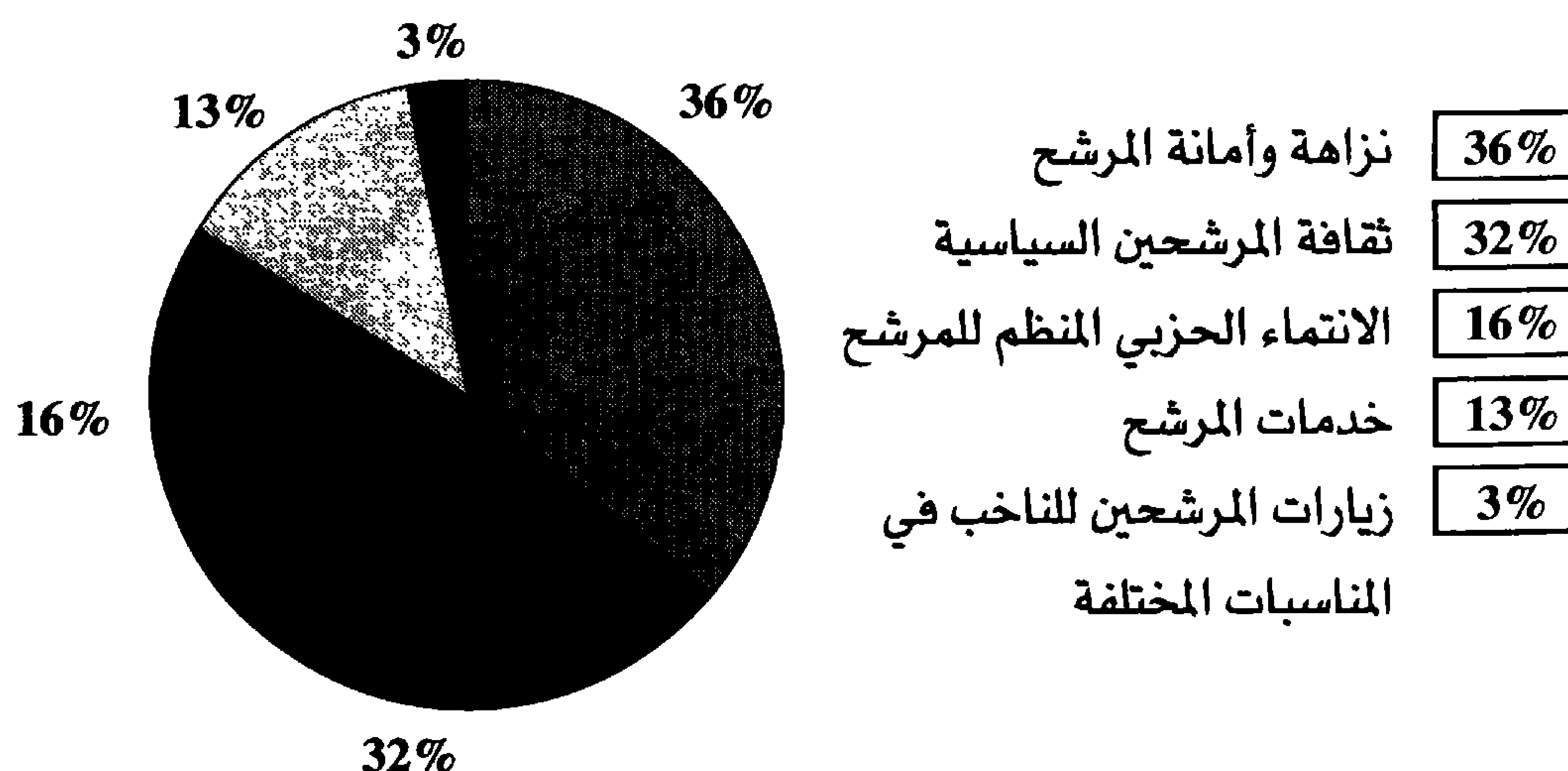
السؤال الخامس:

ماهي أسباب عزوف بعض الناخبين عن الإدلاء بأصواتهم؟



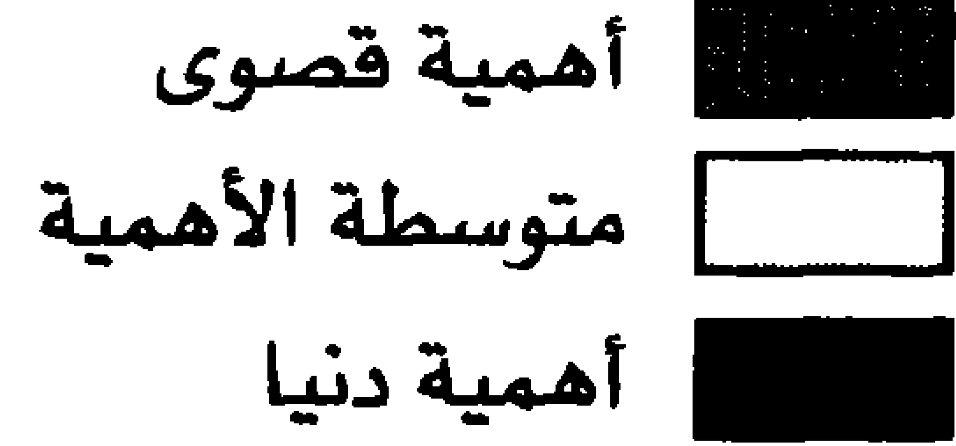
السؤال السادس:

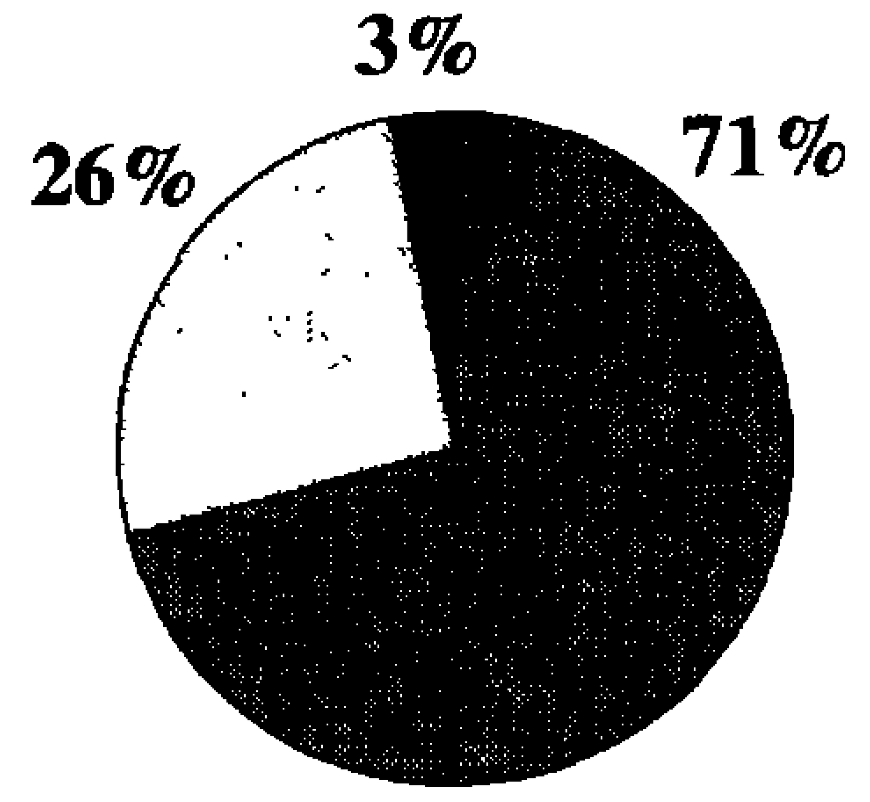
ماهو برأيك مايشد اهتمام الناخب الكويتي؟



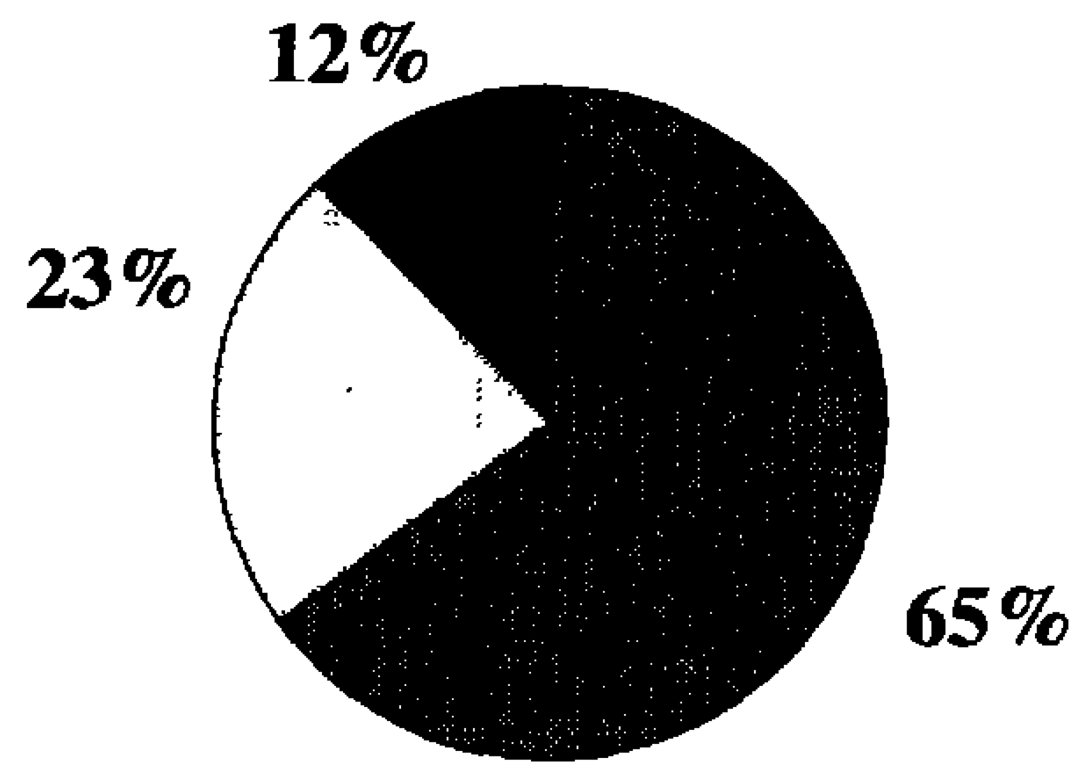
السؤال السابع:

ماهي أكثر العوامل تأثيراً في اتجاهات الناخبين؟

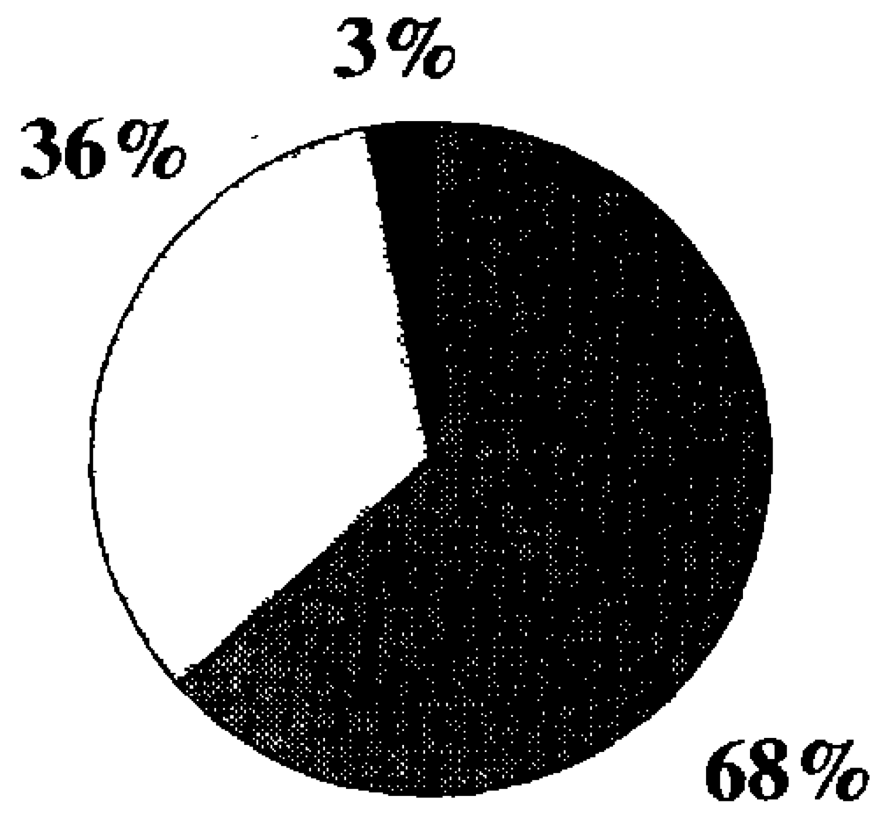




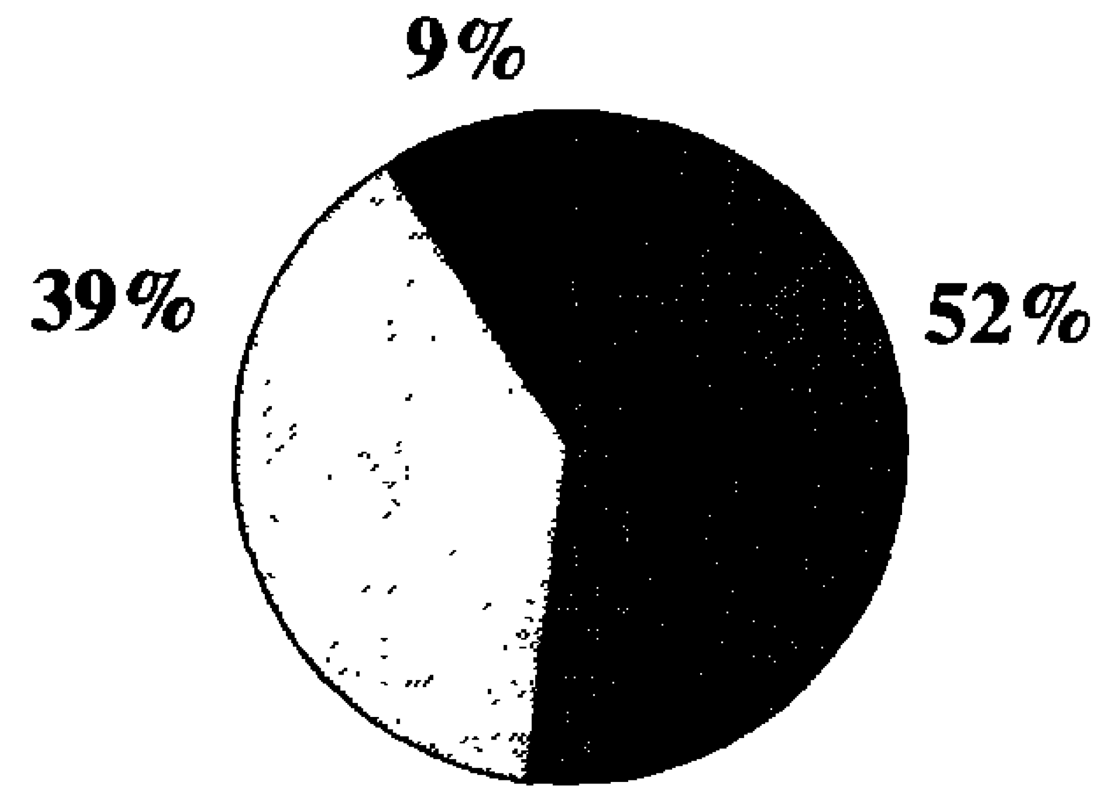
التيار الديني الإسلامي



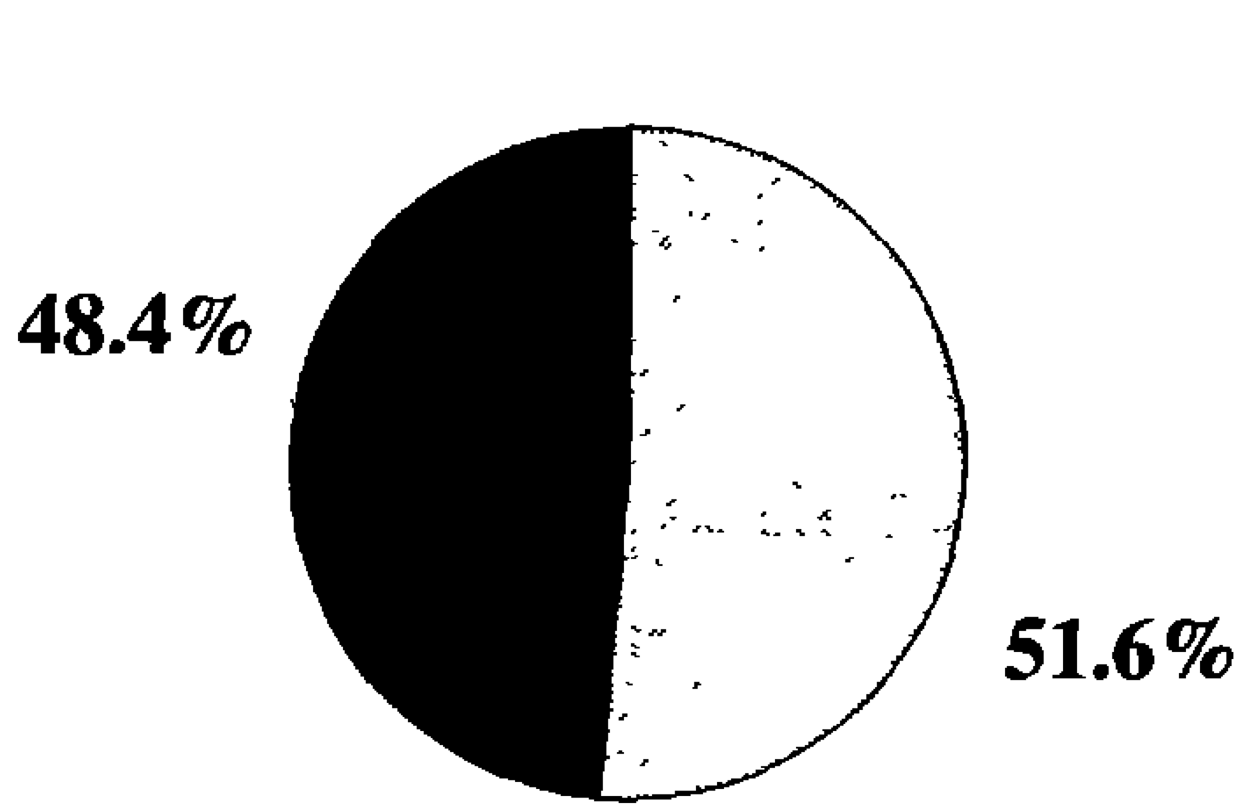
استقلالية المرشح من كافة الأحزاب



الانتماء القبلي



المكانة الوظيفية للمرشح



الانتماء لتيار المنبر الديموقراطي «القومي»

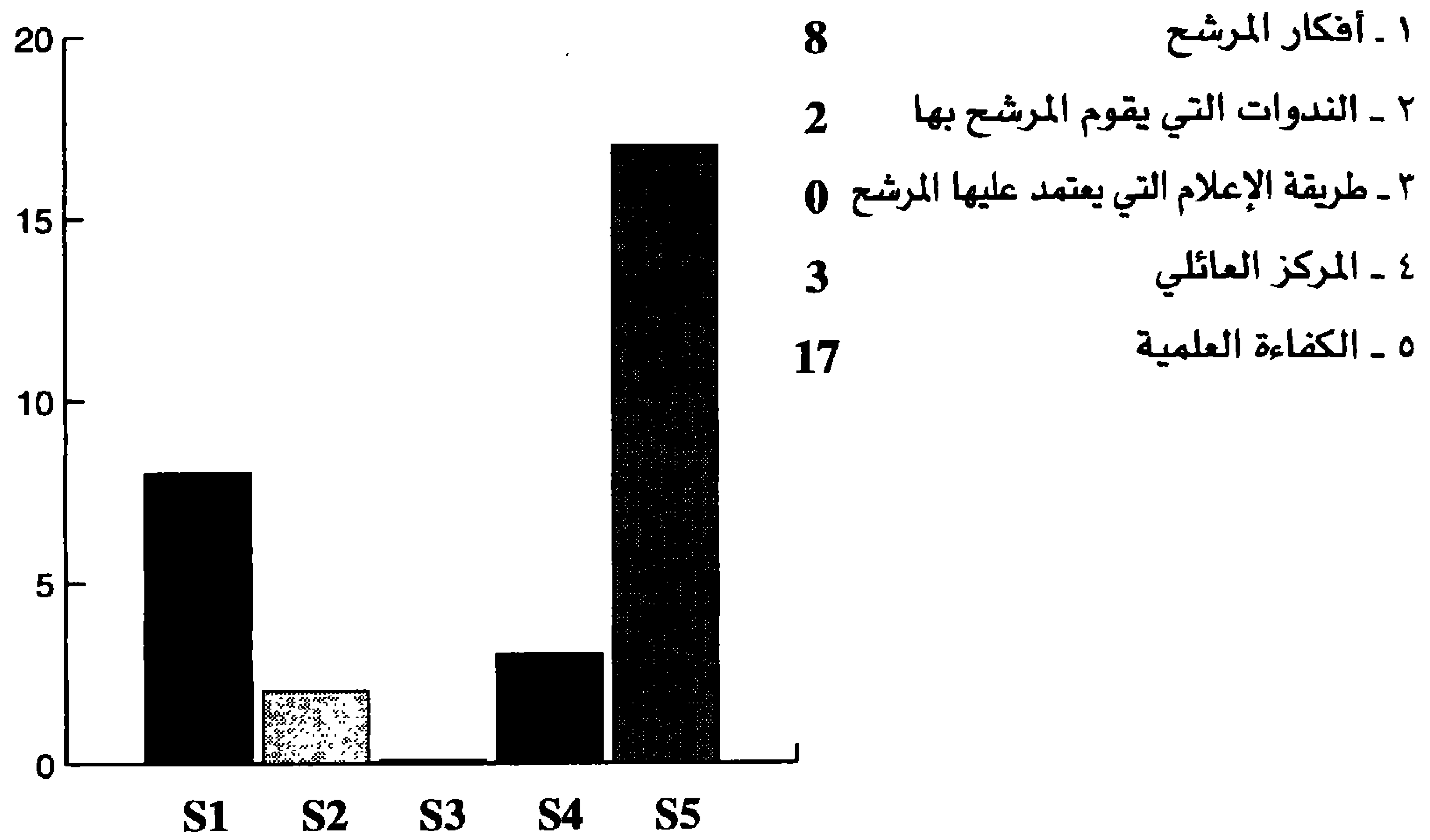
محافظــة العاصمــة

الدائــرة الأولـــى

وتشمل كل من: الشرق ـ الدسمة ـ المطبه ـ دسمان

بنيد القار ـ المرقاب ـ ضاحية عبدالله السالم

■ ماهي المعايير التي يستند عليها الناخب الكويتي في اختيار المرشح



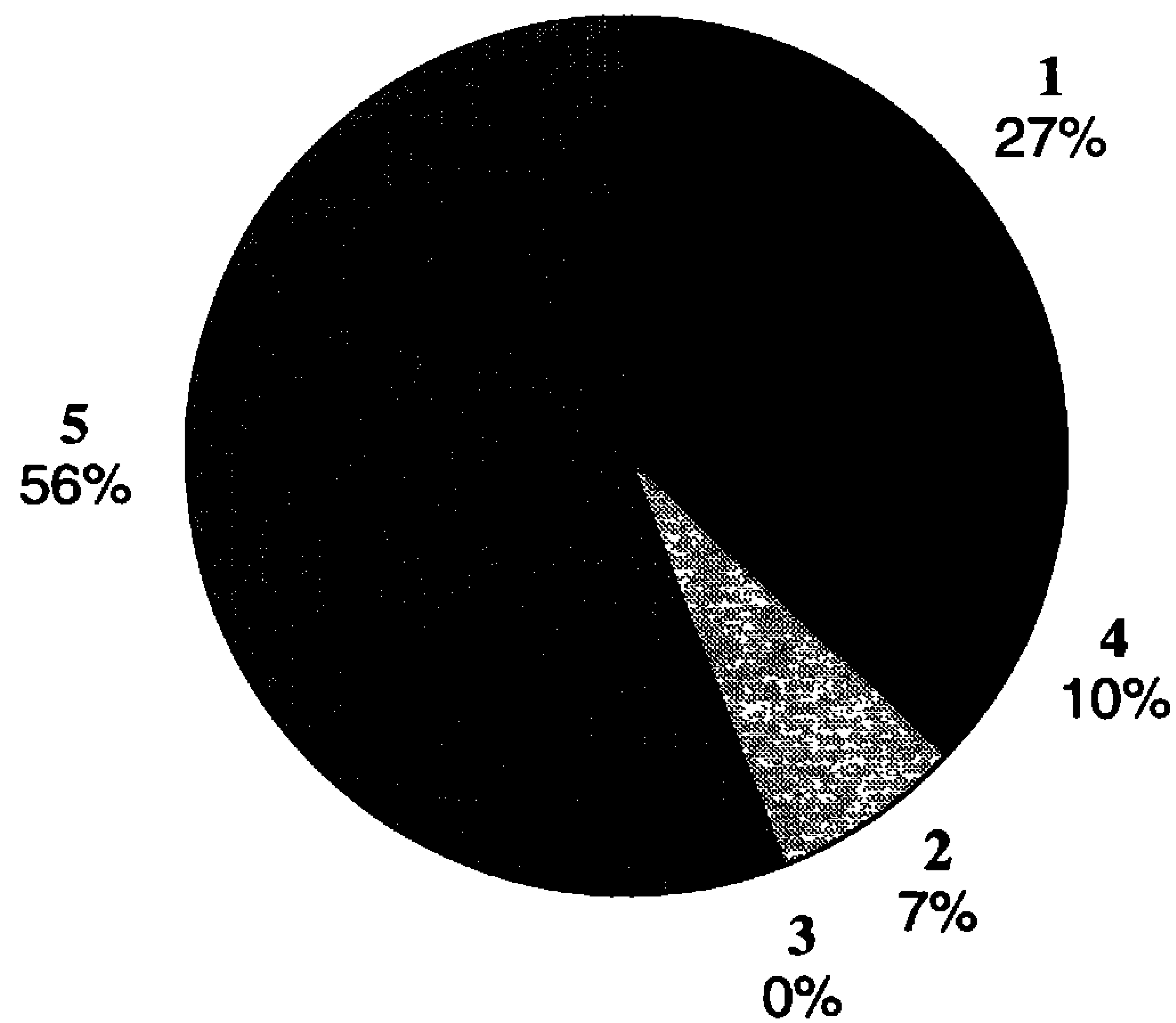
١ ـ أفكار المرشح 8

٢ ـ الندوات التي يقوم المرشح بها 2

٣ ـ طريقة الإعلام التي يعتمد عليها المرشح 0

٤ ـ المركز العائلي 3

٥ ـ الكفاءة العلمية 17



■ ماهي أهم المؤثرات التي تشعر بها قبل التوجه الى صناديق الاقتراع لاختيار من يمثلك؟

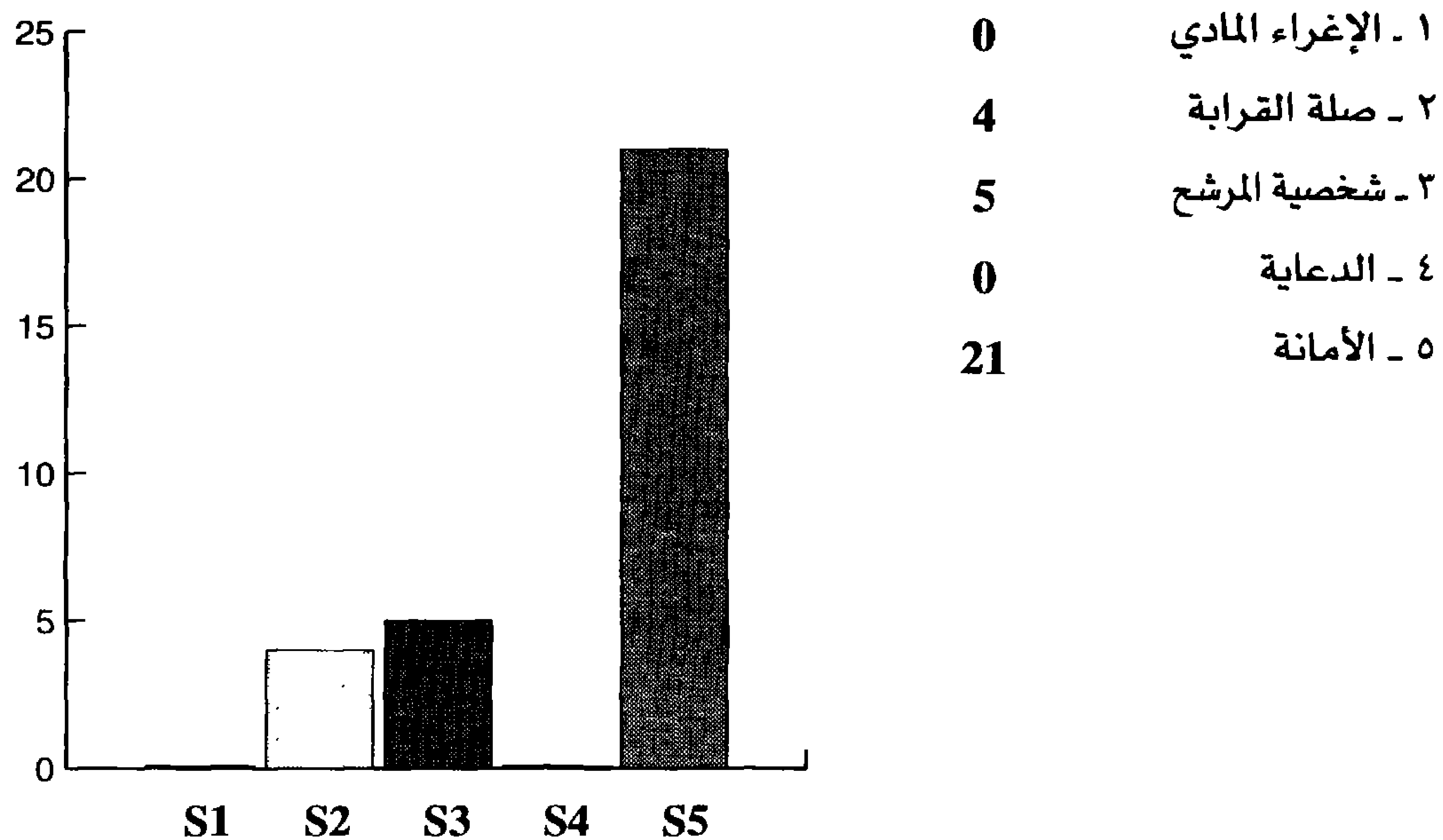
١ ـ الإغراء المادي 0

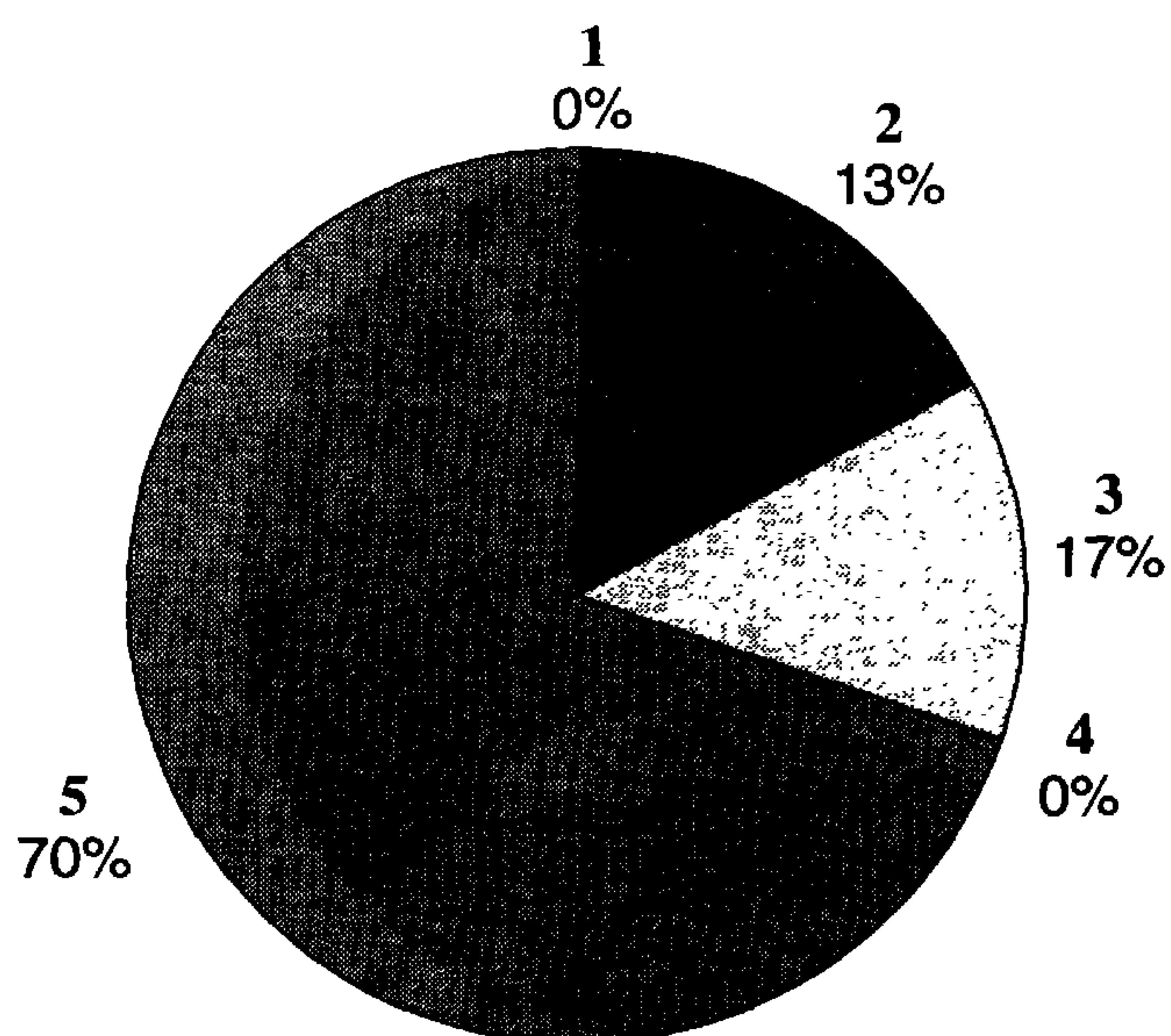
٢ ـ صلة القرابة 4

٣ ـ شخصية المرشح 5

٤ ـ الدعاية 0

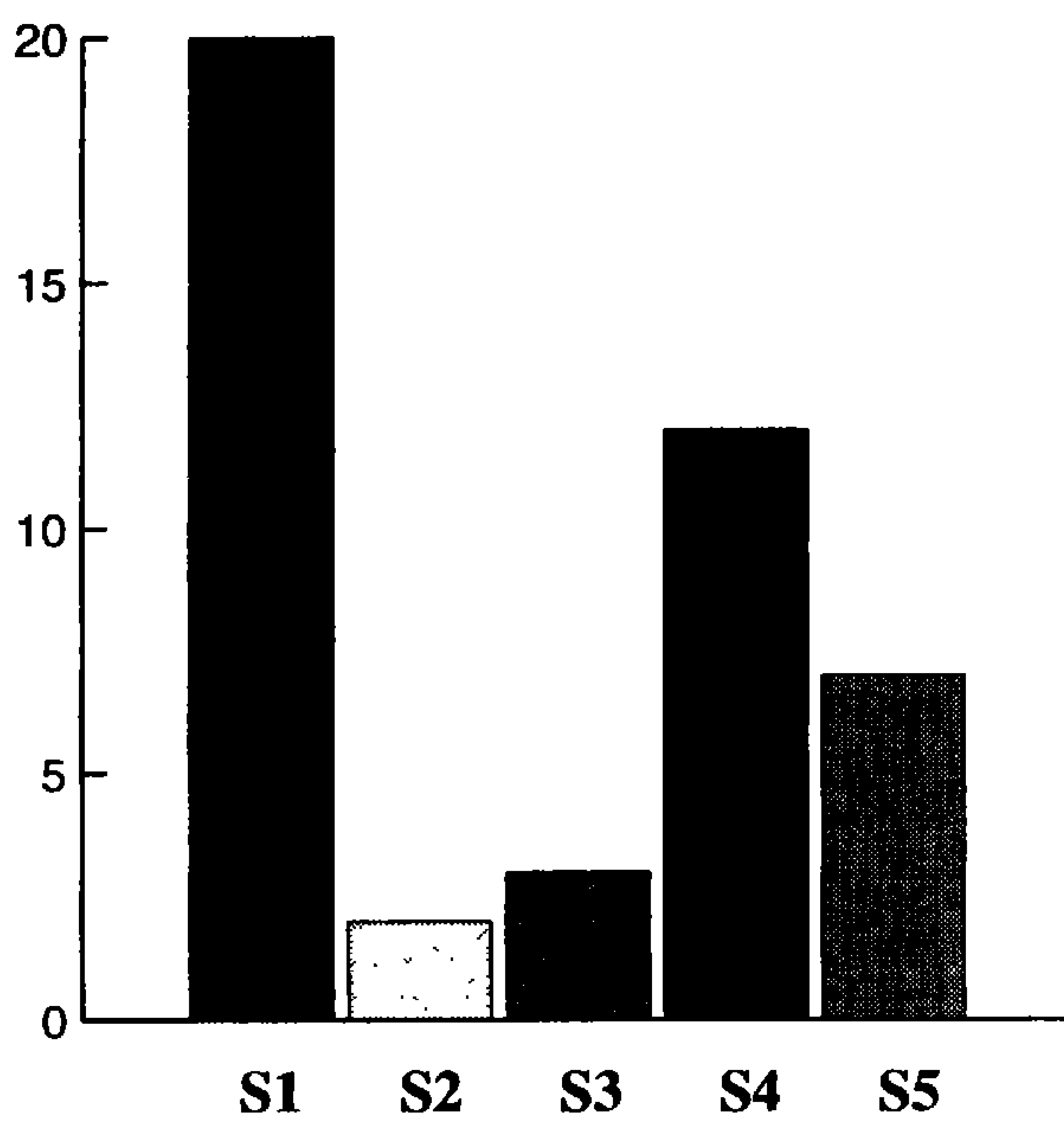
٥ ـ الأمانة 21

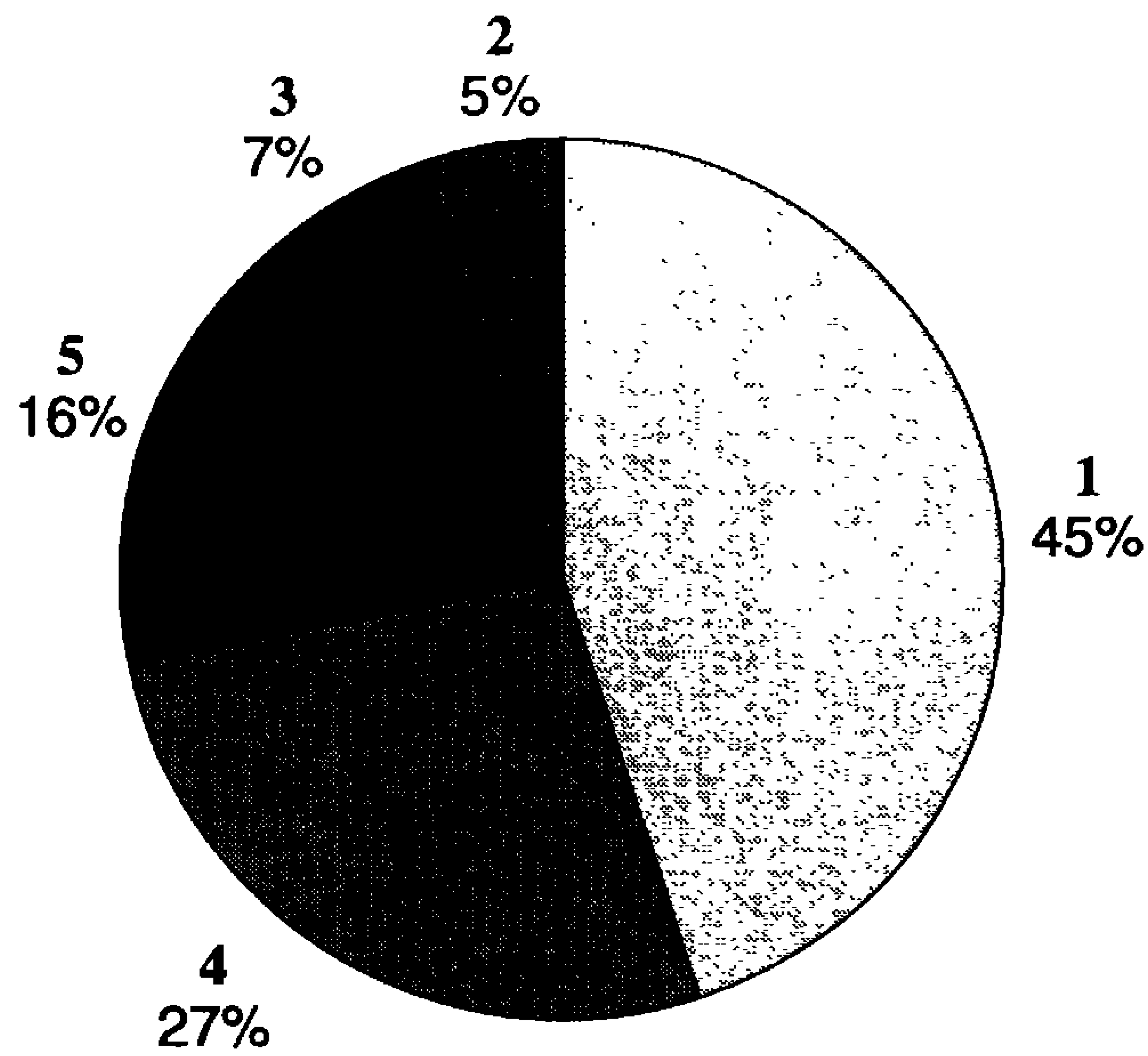




■ ماهي آمال الناخب الكويتي من مرشح مجلس الأمة؟

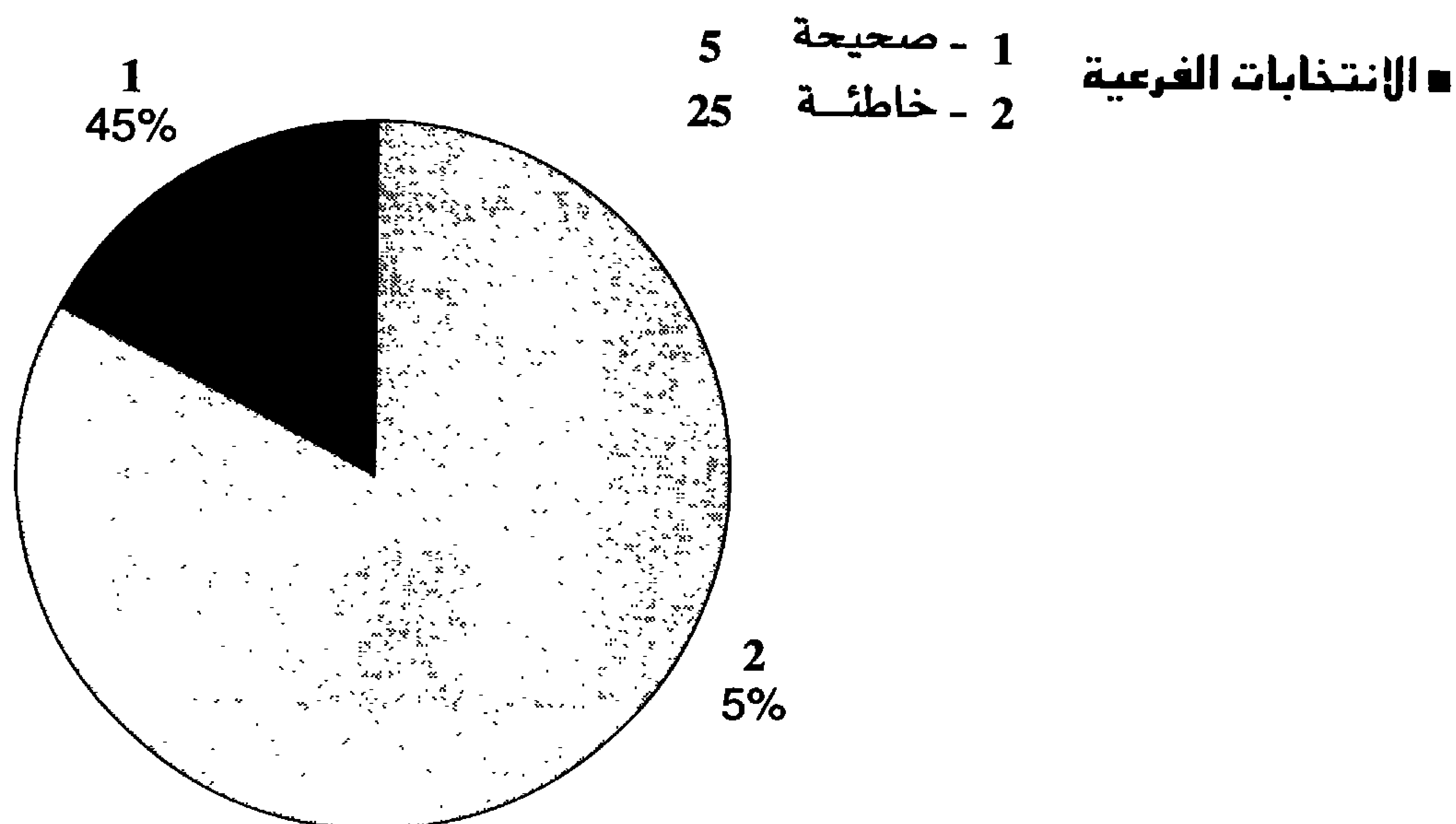
١ ـ حل المشاكل العامة	20
٢ ـ الإصلاحات العامة	2
٣ ـ الواسطة «التواصل»	3
٤ ـ المحافظة على الحقوق الدستورية	12
٥ ـ السعي نحو مستقبل أفضل	7



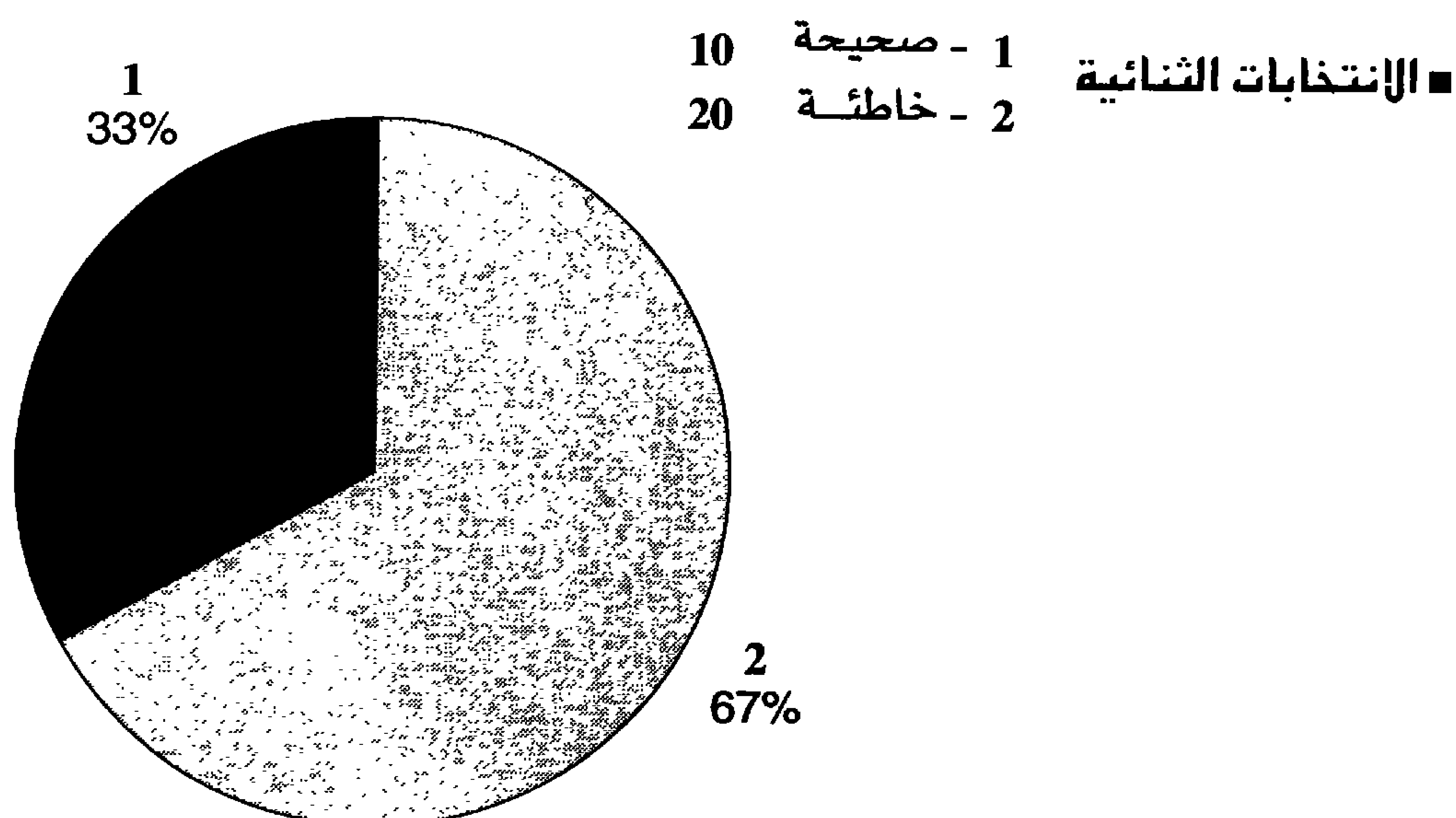


■ ماهو تقييمك لوسائل الانتخابات التي استخدمها المرشحون في انتخابات مجلس الأمة؟

■ الانتخابات الفرعية

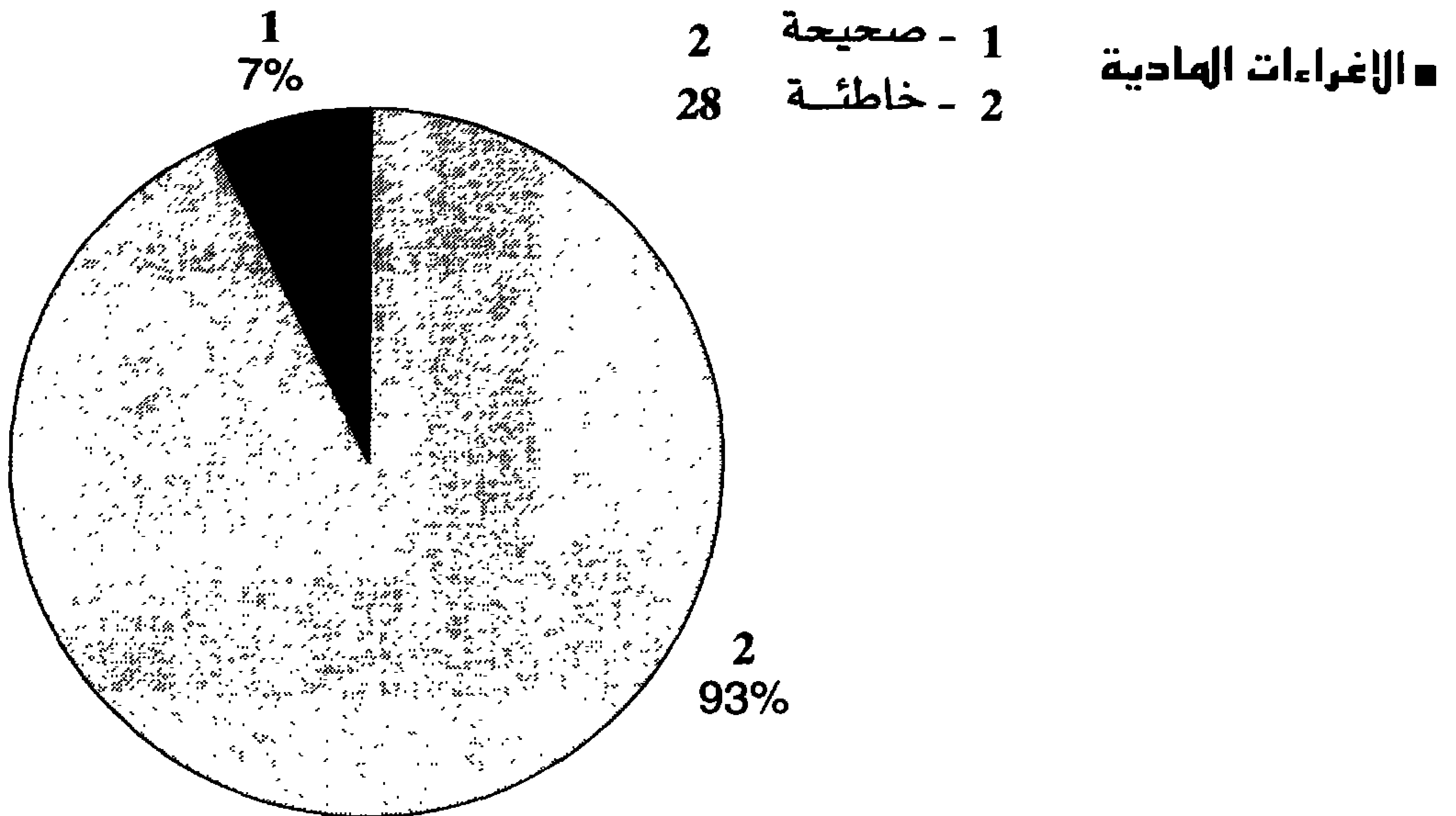


■ الانتخابات الثنائية



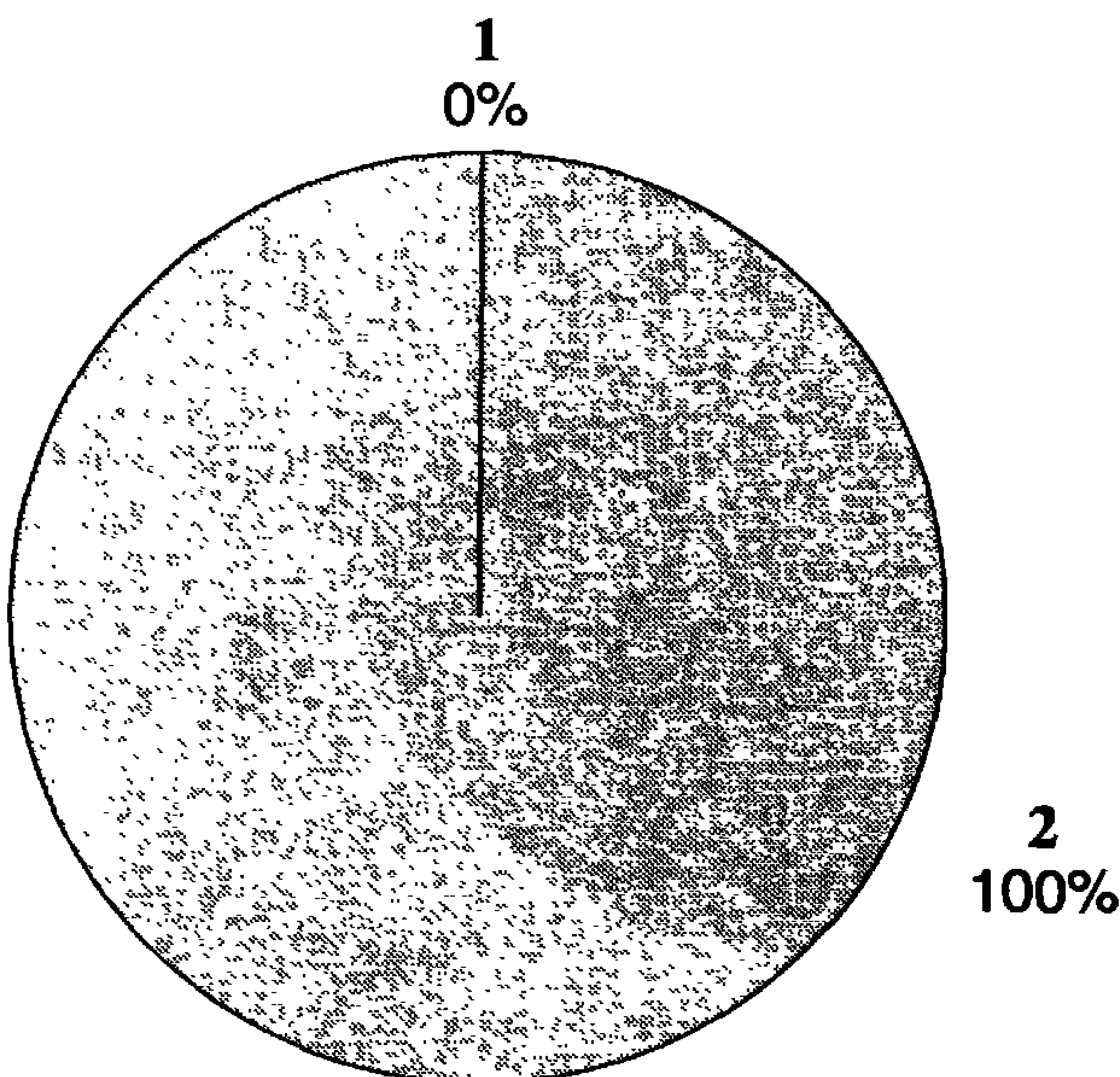
■ ماهو تقييمك لوسائل الانتخابات التي استخدمها المرشحون في انتخابات مجلس الأمة؟

■ الاغراءات المادية



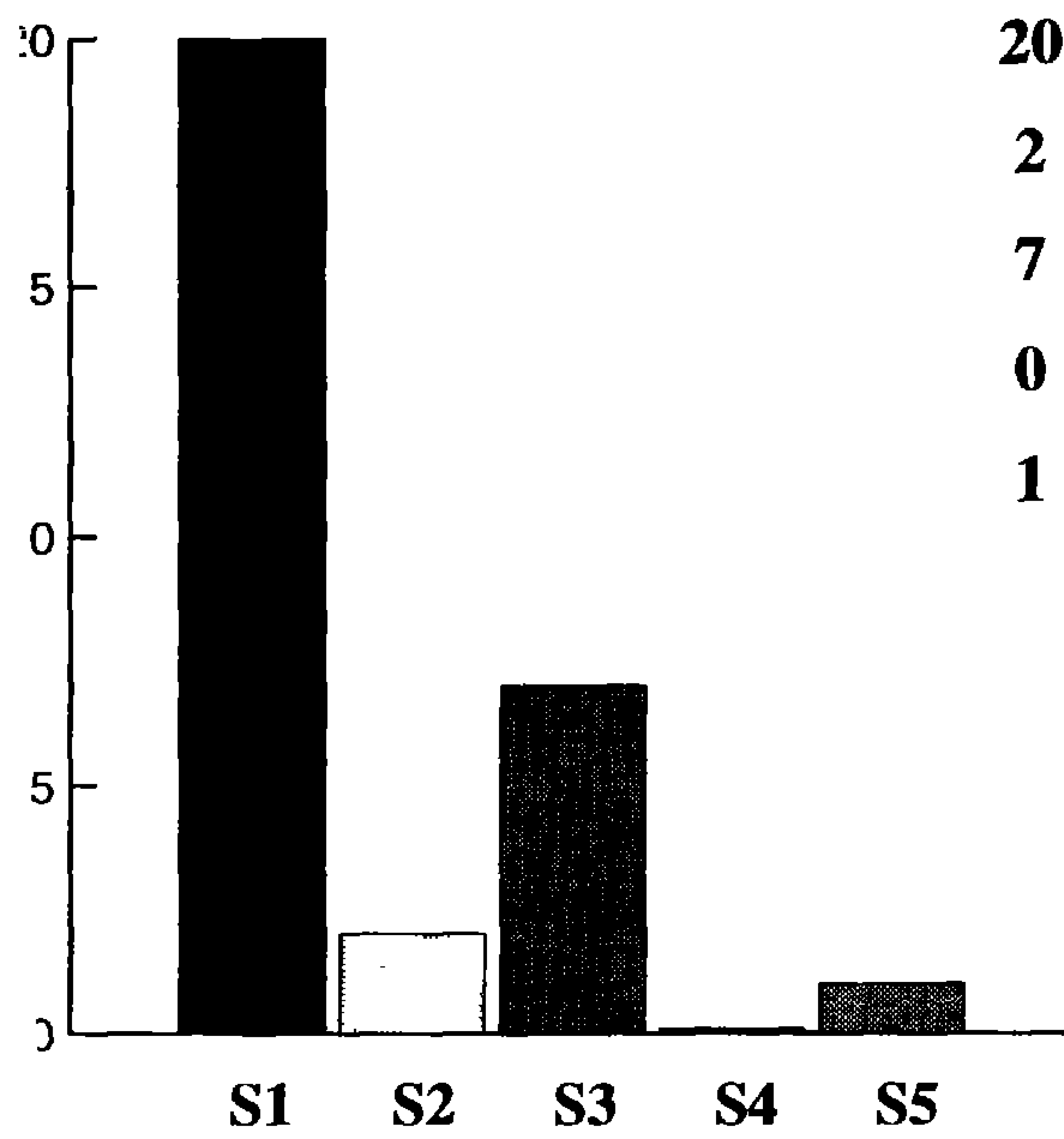
■ الانتخابات الرئيسية دون العوامل السابقة

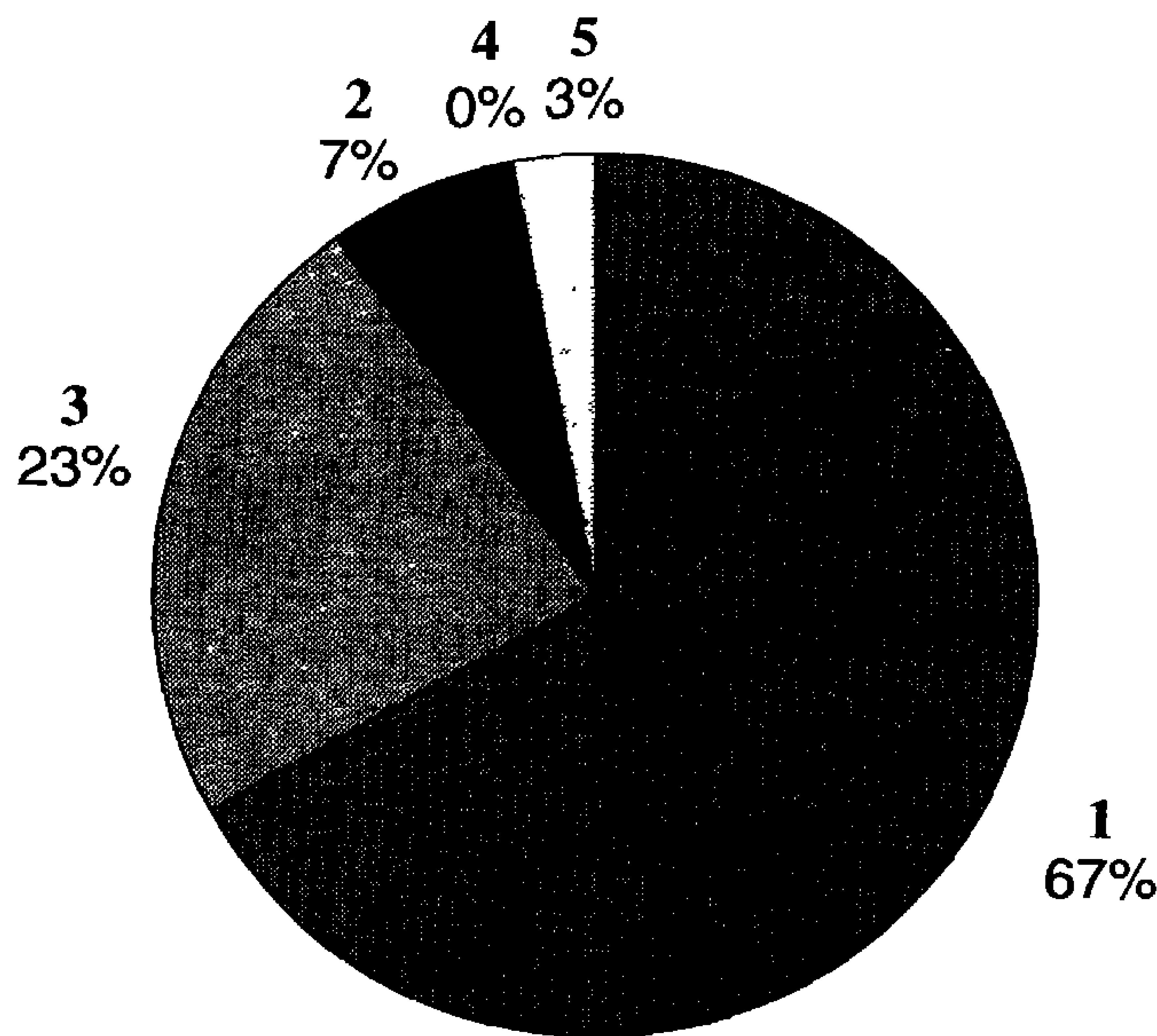
1 - صحيحة 0
2 - خاطئـة 30



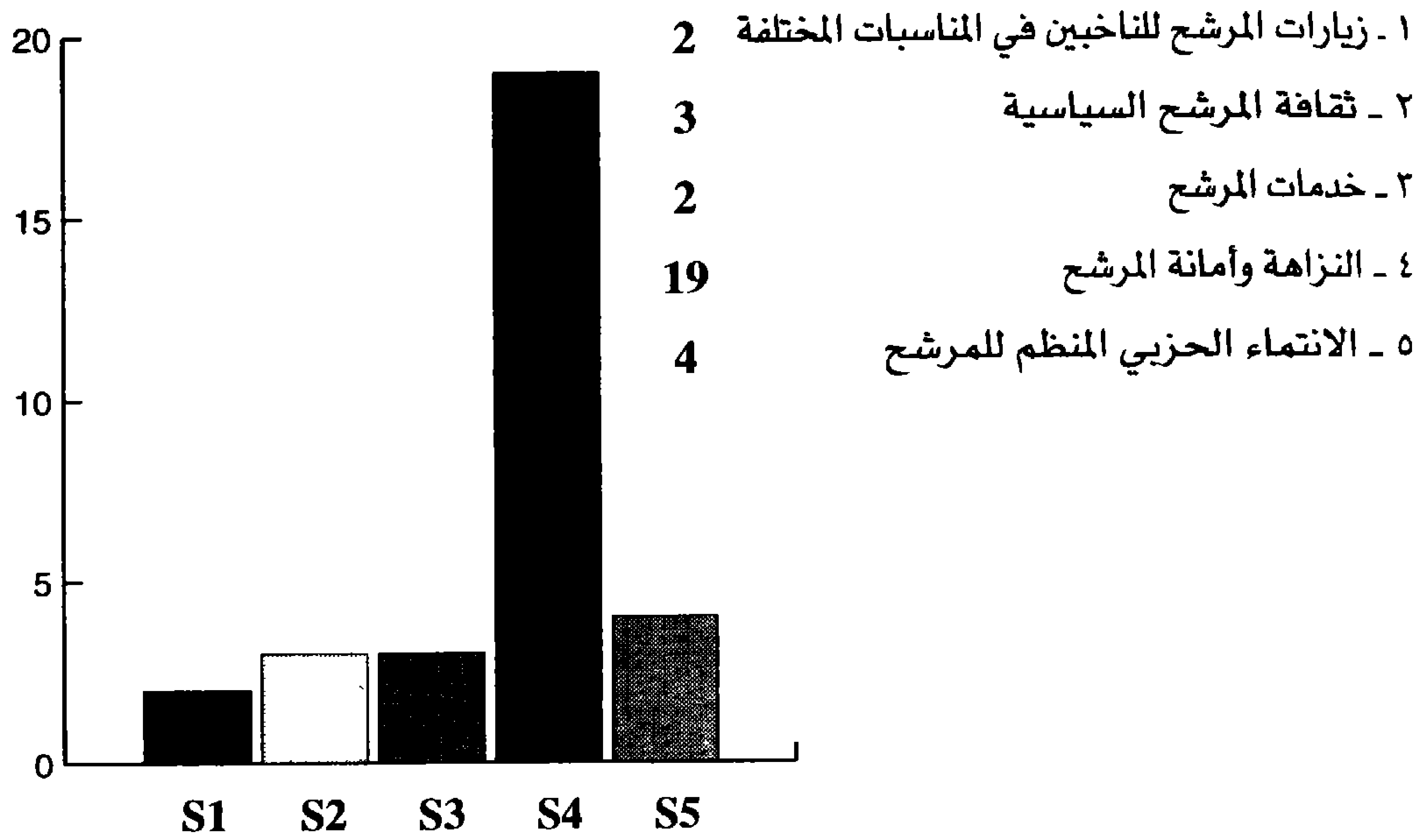
■ أسباب عزوف الناخبين عن الإدلاء بأصواتهم؟

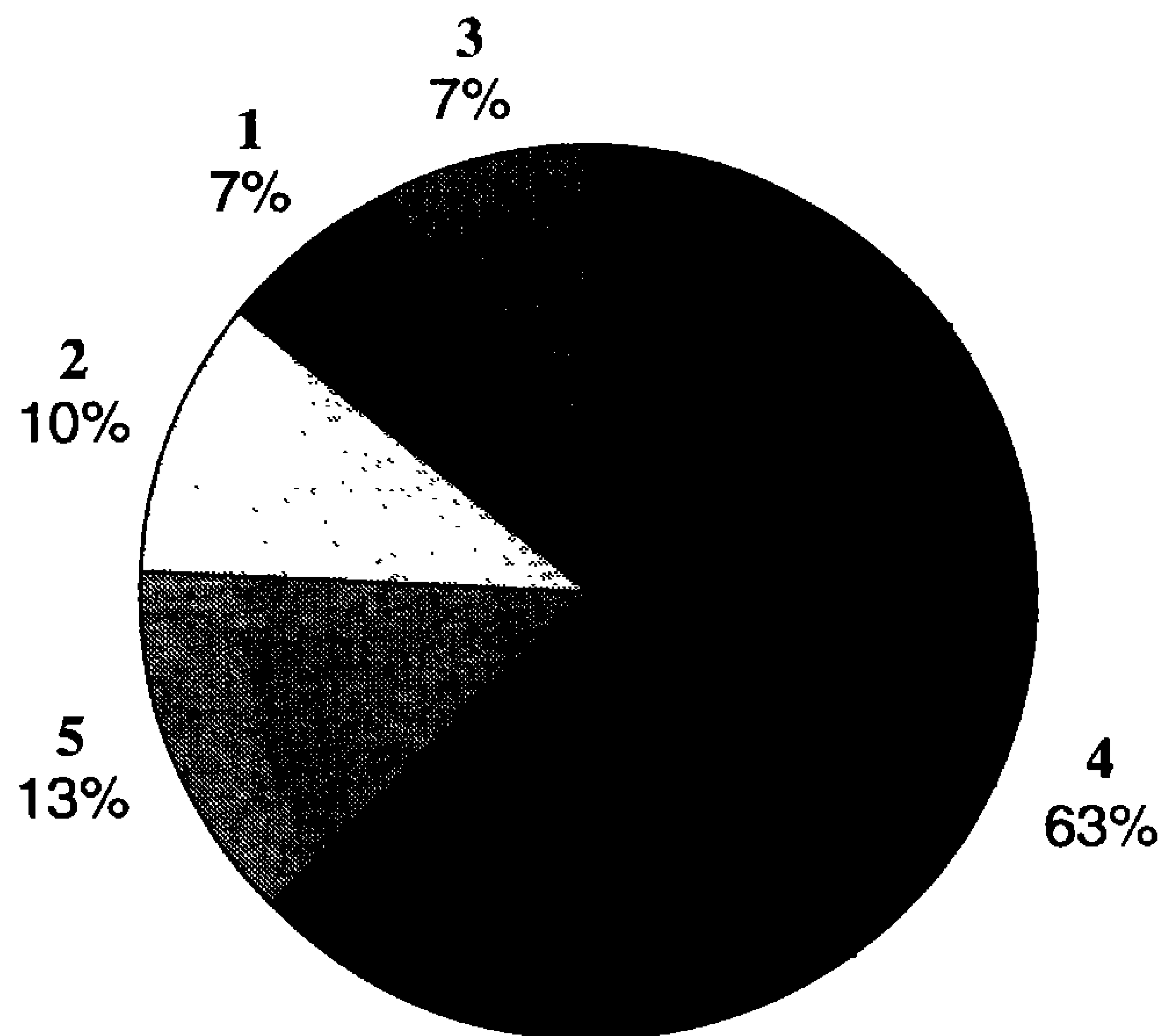
١ ـ عدم الاهتمام بالقضايا السياسية	20
٢ ـ عدم معرفة الناخب بالمرشحين	2
٣ ـ لاتوجد كفاءة مميزة بين المرشحين	7
٤ ـ لايوجد وقت للناخبين	0
٥ ـ عدم اكتراث المرشح بالناخب	1



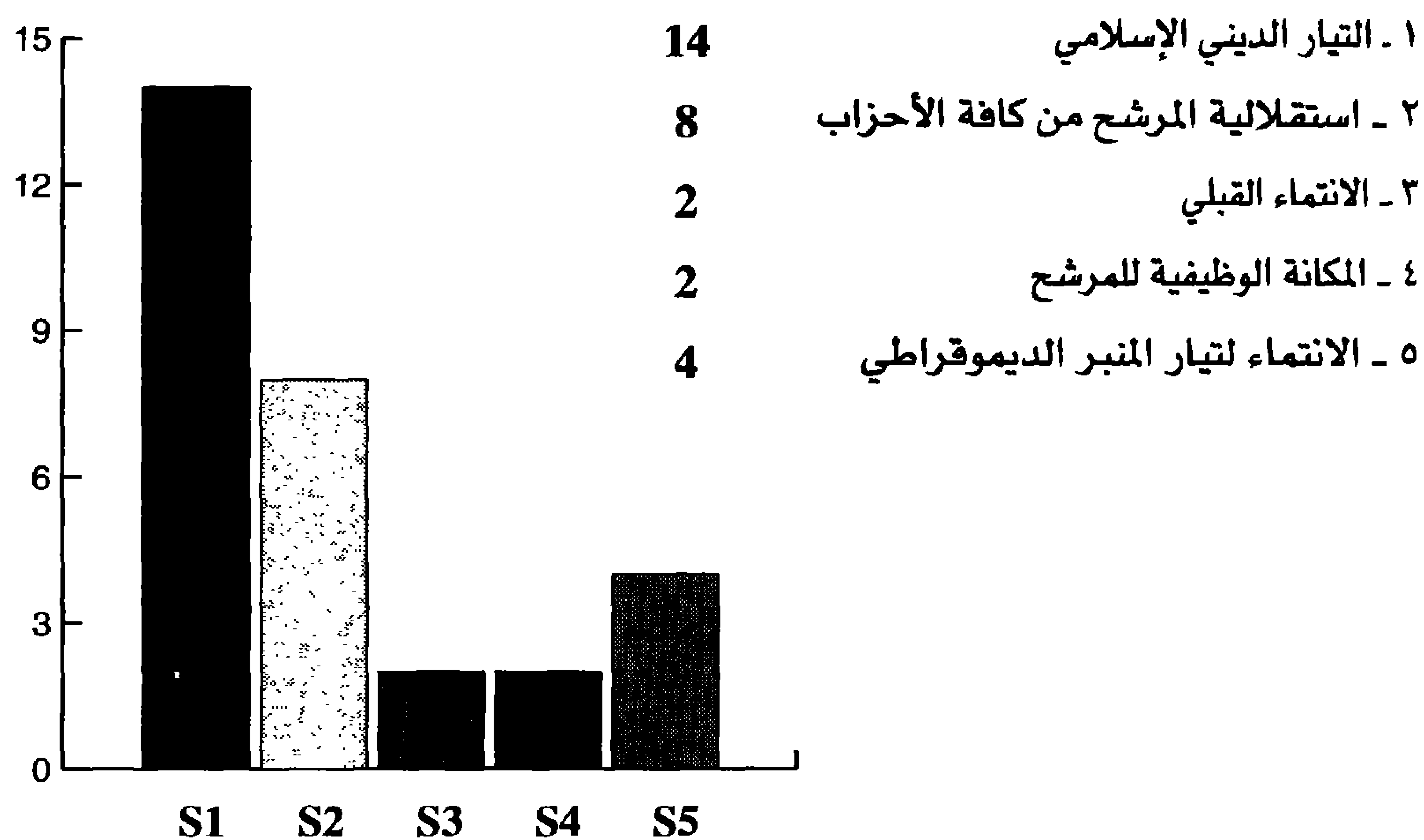


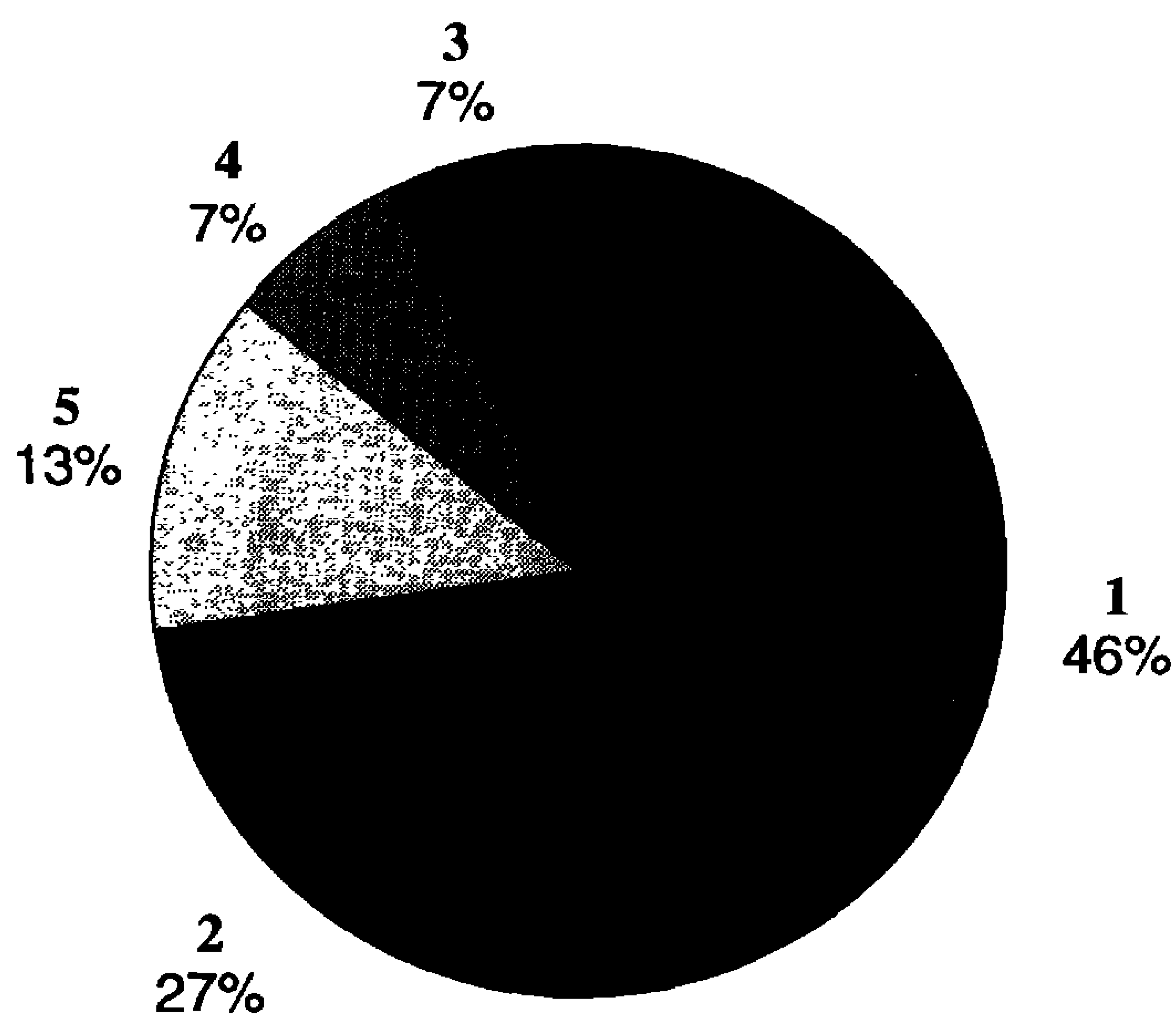
■ ماهو برأيك مايشد اهتمام الناخب بالمرشح؟





■ ما هي أكثر العوامل تأثيراً في اتجاهات الناخبين؟





محافظــة الجهراء

الدائــرة العشرون

وتشمل كل من: الجهراء - ومنطقة البر

محافظـــة الجهراء

الدائـــرة العشرون

وتشمل كل من: الجهراء - ومنطقة البر

▪ السؤال الأول: ماهي المعايير التي يستند عليها الناخب الكويتي في اختيار المرشح

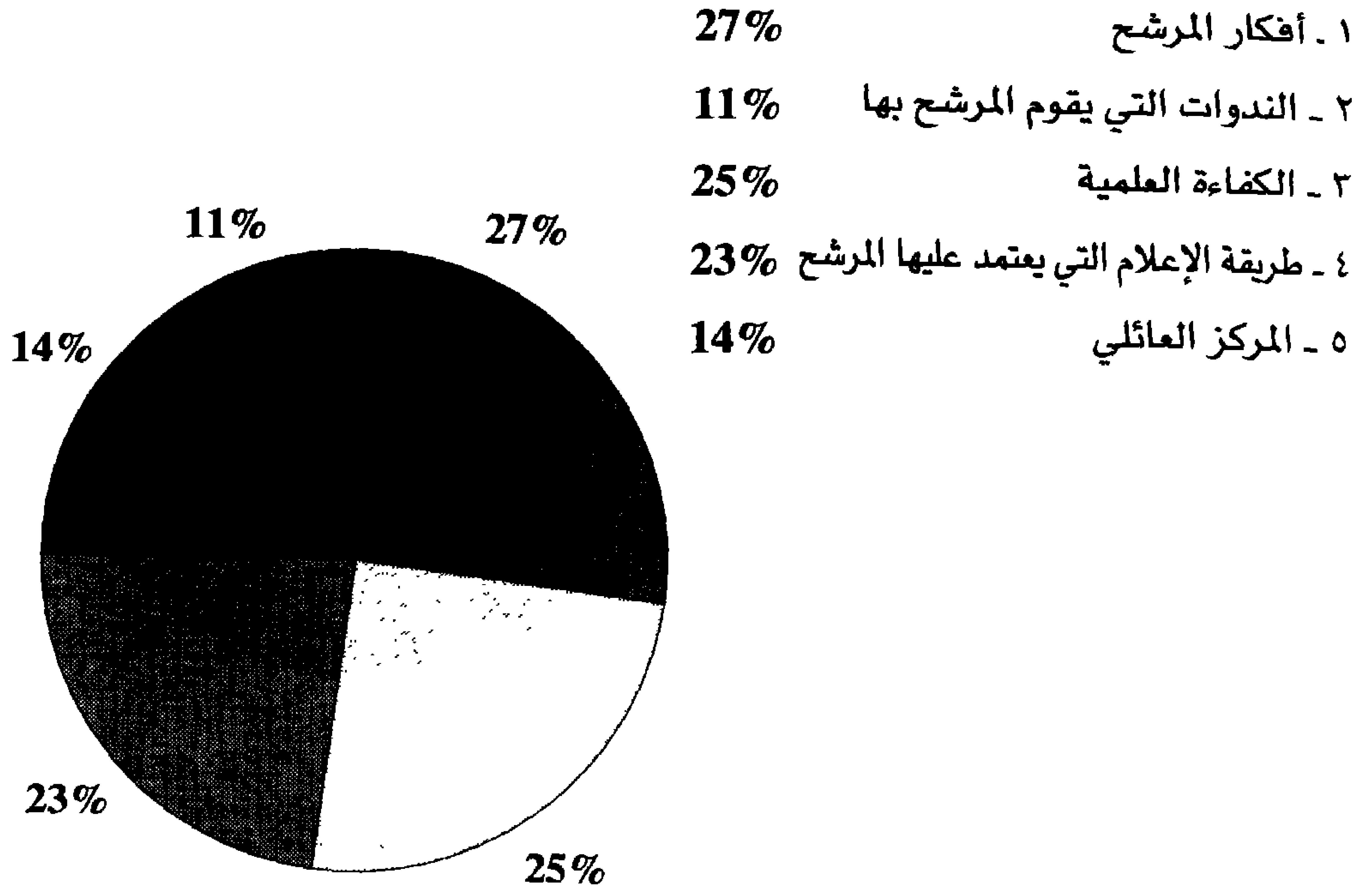
١ ـ أفكار المرشح 27%

٢ ـ الندوات التي يقوم المرشح بها 11%

٣ ـ الكفاءة العلمية 25%

٤ ـ طريقة الإعلام التي يعتمد عليها المرشح 23%

٥ ـ المركز العائلي 14%



▪ السؤال الثاني: ماهي أهم المؤثرات التي تشعر بها قبل التوجه الى صناديق الاقتراع لاختيار من يمثلك؟

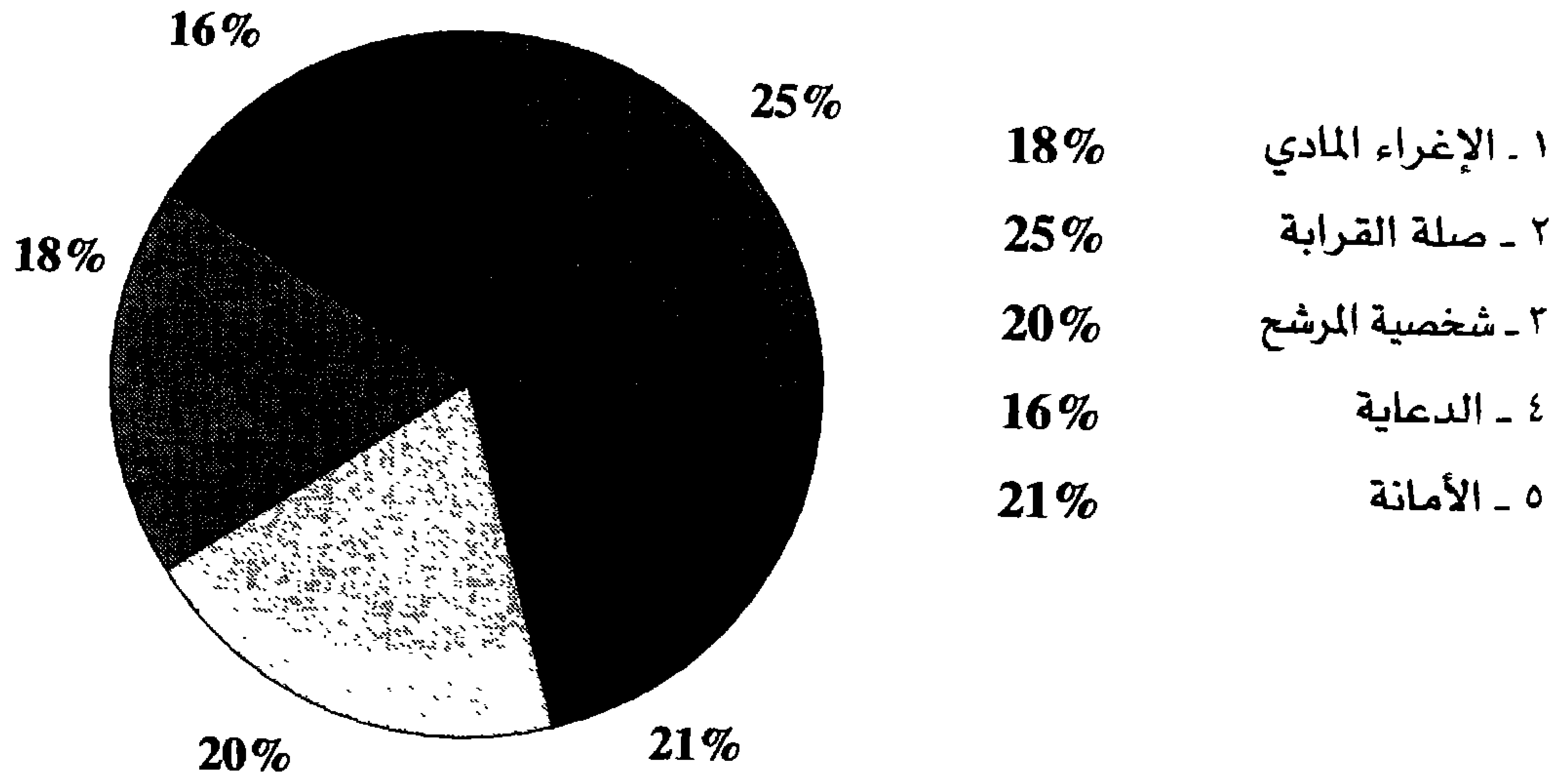
١ ـ الإغراء المادي 18%

٢ ـ صلة القرابة 25%

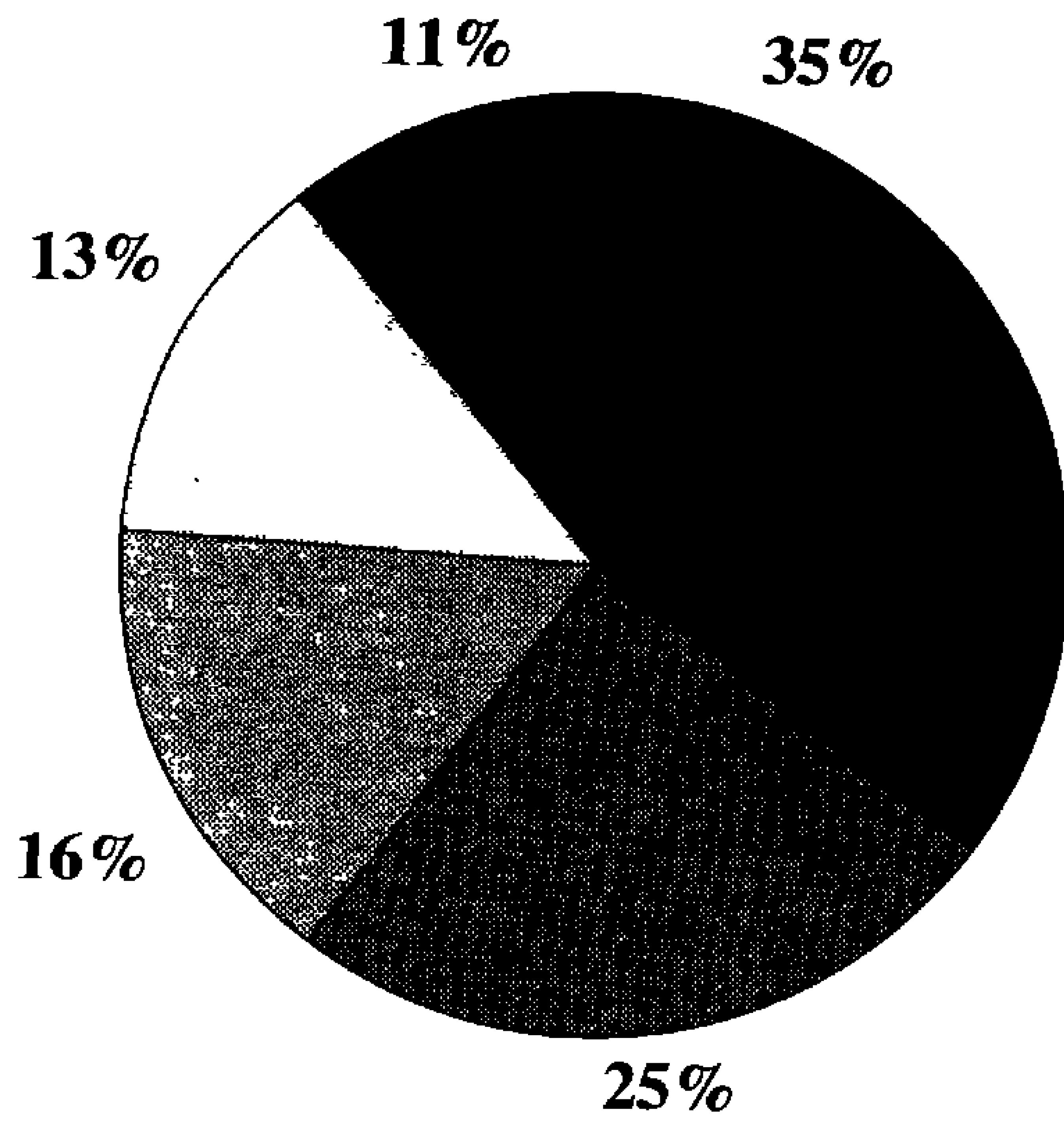
٣ ـ شخصية المرشح 20%

٤ ـ الدعاية 16%

٥ ـ الأمانة 21%

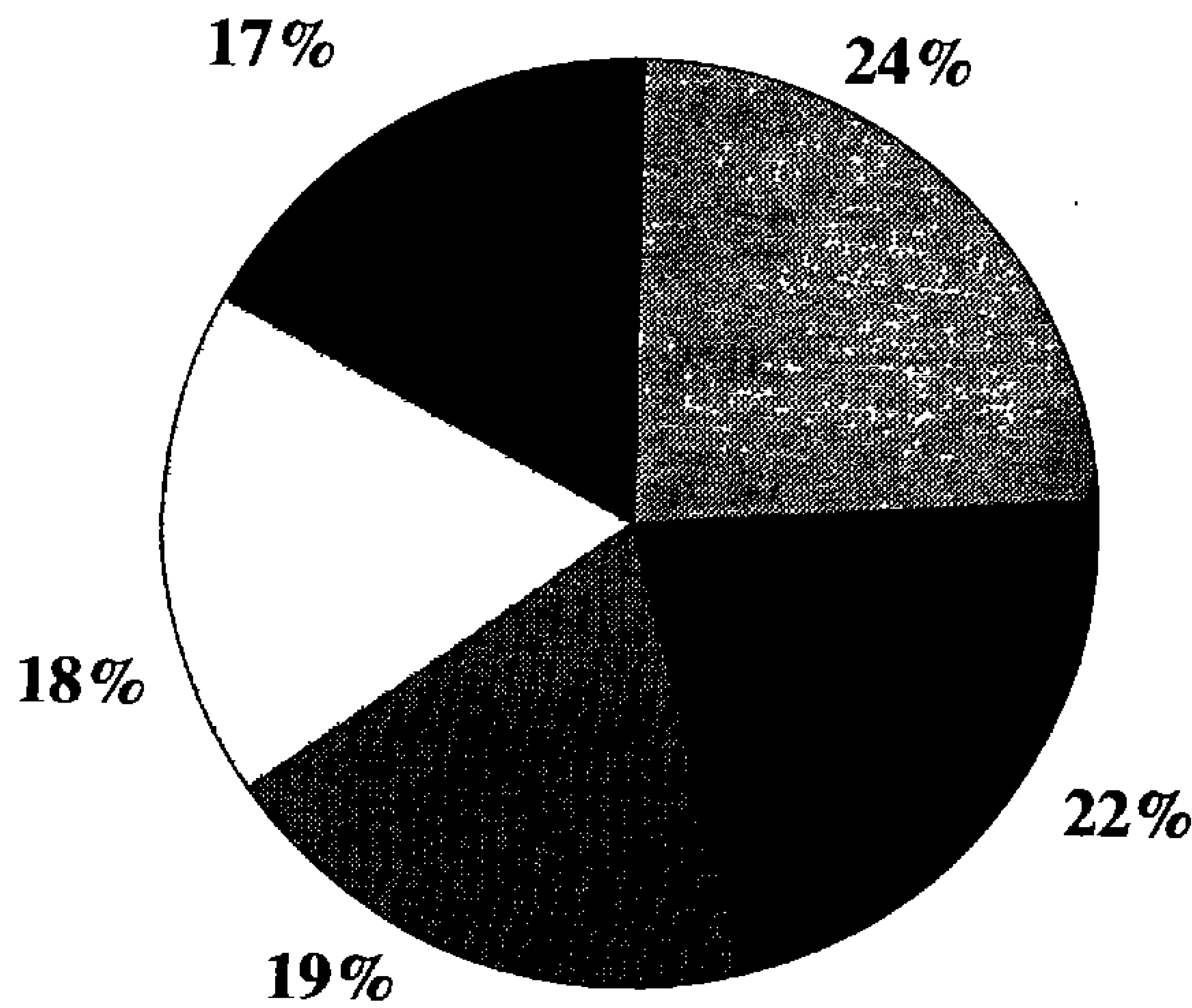


■ السؤال الثالث: ماهي آمال الناخب الكويتي من مرشح مجلس الأمة؟



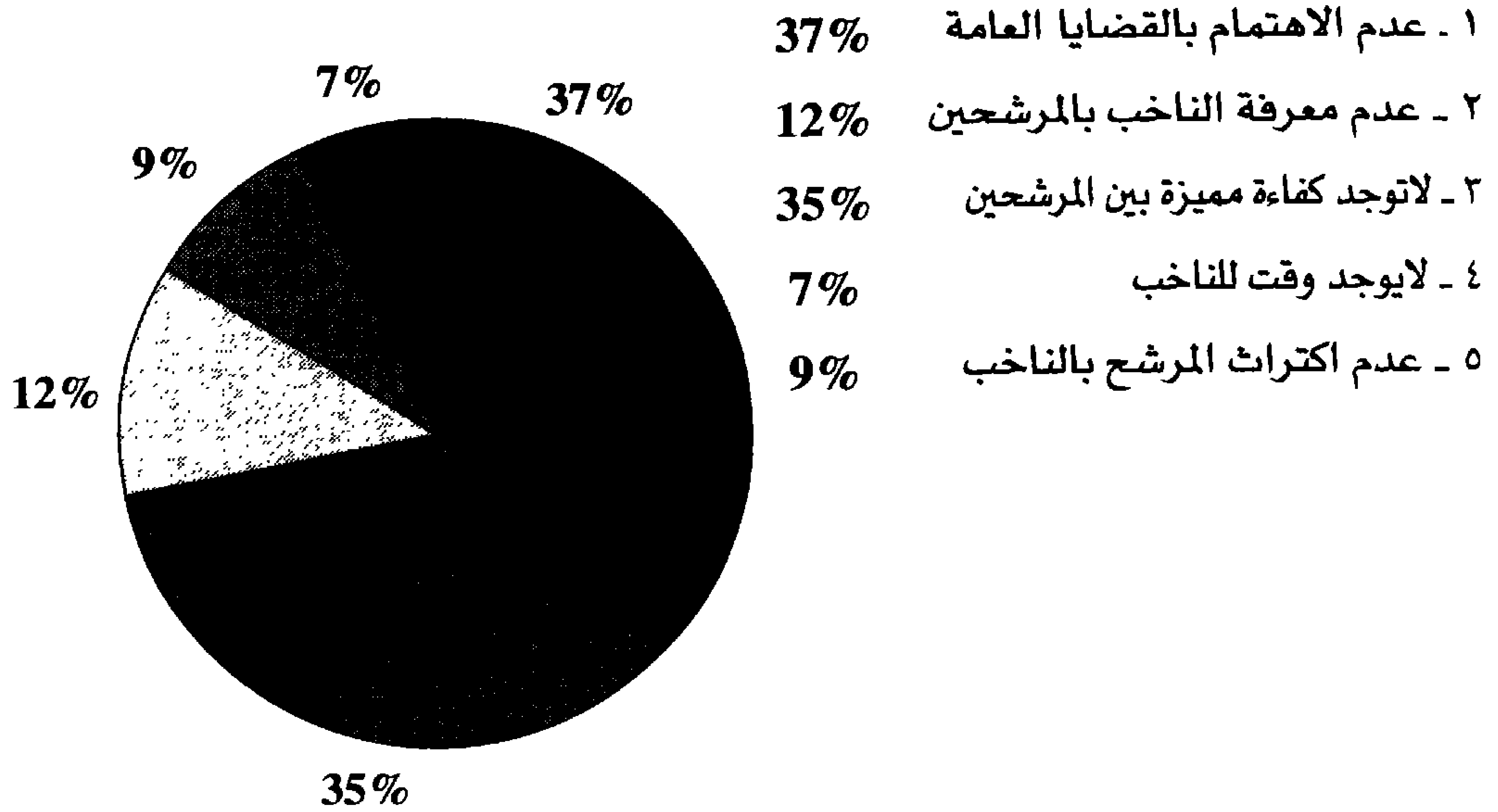
١ ـ حل المشاكل العامة	11%
٢ ـ الإصلاحات العامة	25%
٣ ـ الواسطة «التواصل»	16%
٤ ـ المحافظة على الحقوق الدستورية	13%
٥ ـ السعي نحو مستقبل أفضل	35%

■ السؤال الرابع: ماهو تقييمك لوسائل الانتخابات التي استخدمها المرشحون في انتخابات مجلس الأمة؟

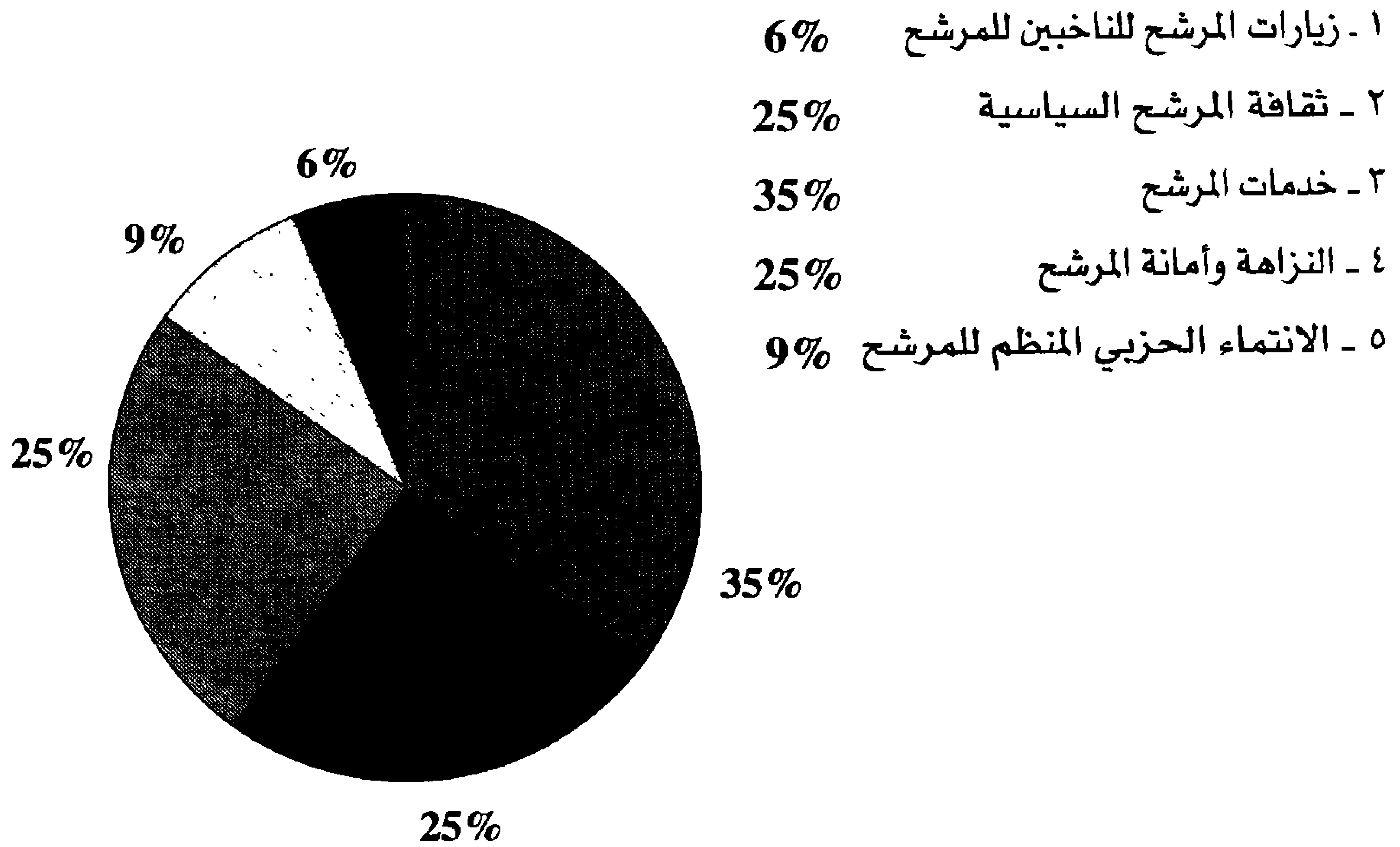


١ ـ فرعية	22%
٢ ـ تحالفات ثنائية	17%
٣ ـ وسائل مادية	19%
٤ ـ الاعتماد القبلي	18%
٥ ـ الانتخابات الرئيسية	24%

■ **السؤال الخامس: أسباب عزوف الناخبين عن الإدلاء بأصواتهم؟**



■ **السؤال السادس: ماهو برأيك مايشد اهتمام الناخب بالمرشح؟**



■ السؤال السابع: ما هي أكثر العوامل تأثيراً في اتجاهات الناخبين؟

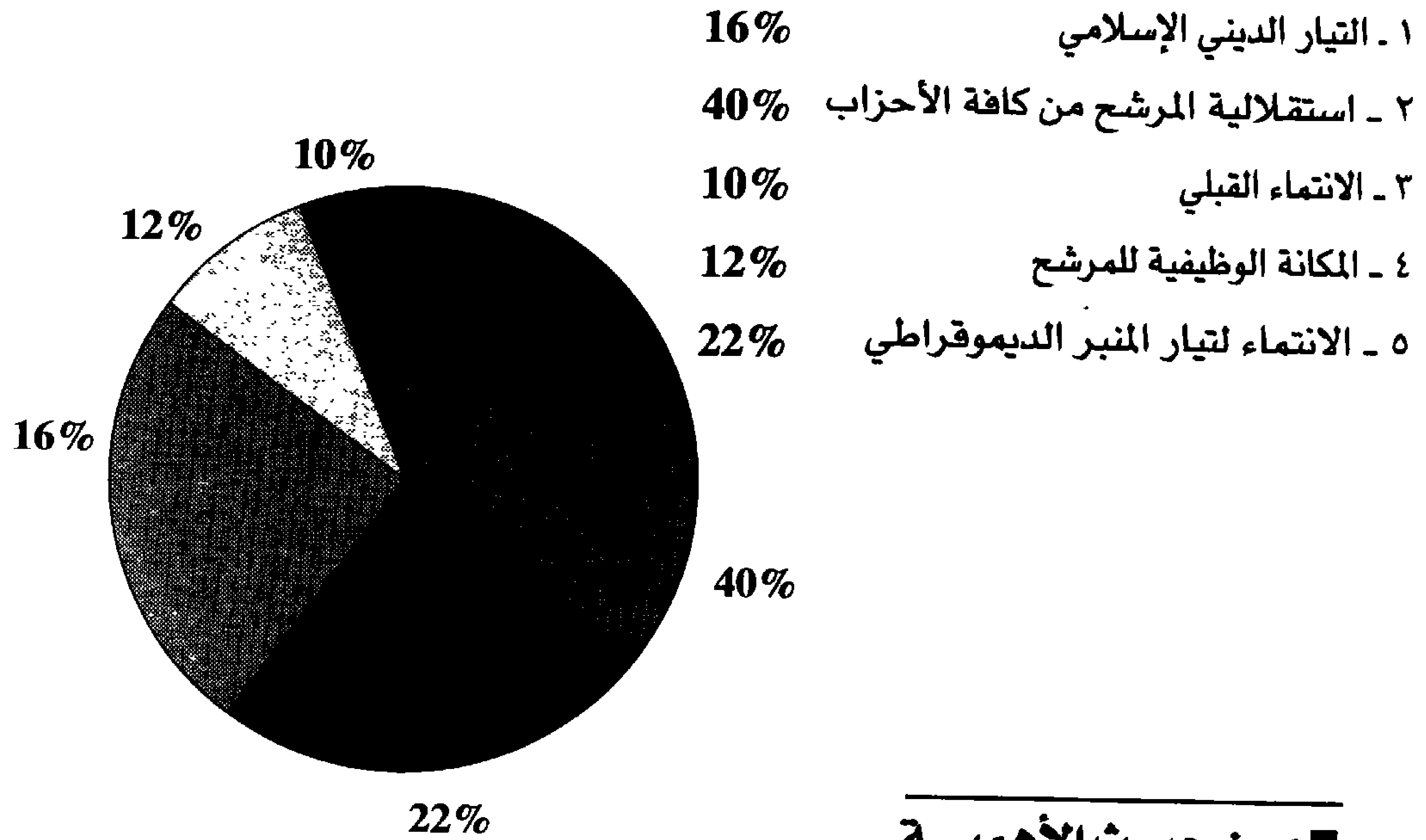
١ ـ التيار الديني الإسلامي 16%

٢ ـ استقلالية المرشح من كافة الأحزاب 40%

٣ ـ الانتماء القبلي 10%

٤ ـ المكانة الوظيفية للمرشح 12%

٥ ـ الانتماء لتيار المنبر الديموقراطي 22%



■ مـن حيـث الأهميــة

■ السؤال الأول:

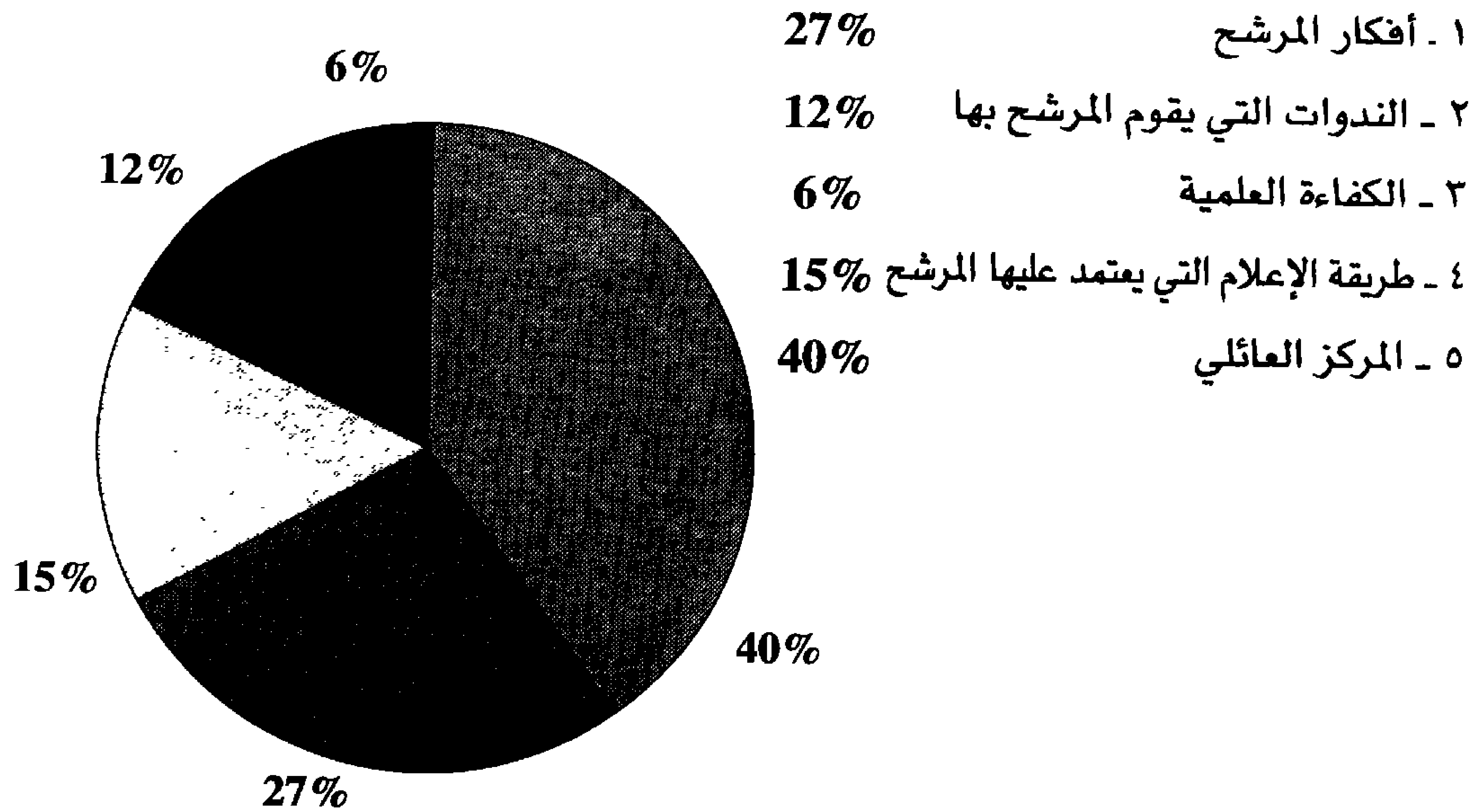
١ ـ أفكار المرشح 27%

٢ ـ الندوات التي يقوم المرشح بها 12%

٣ ـ الكفاءة العلمية 6%

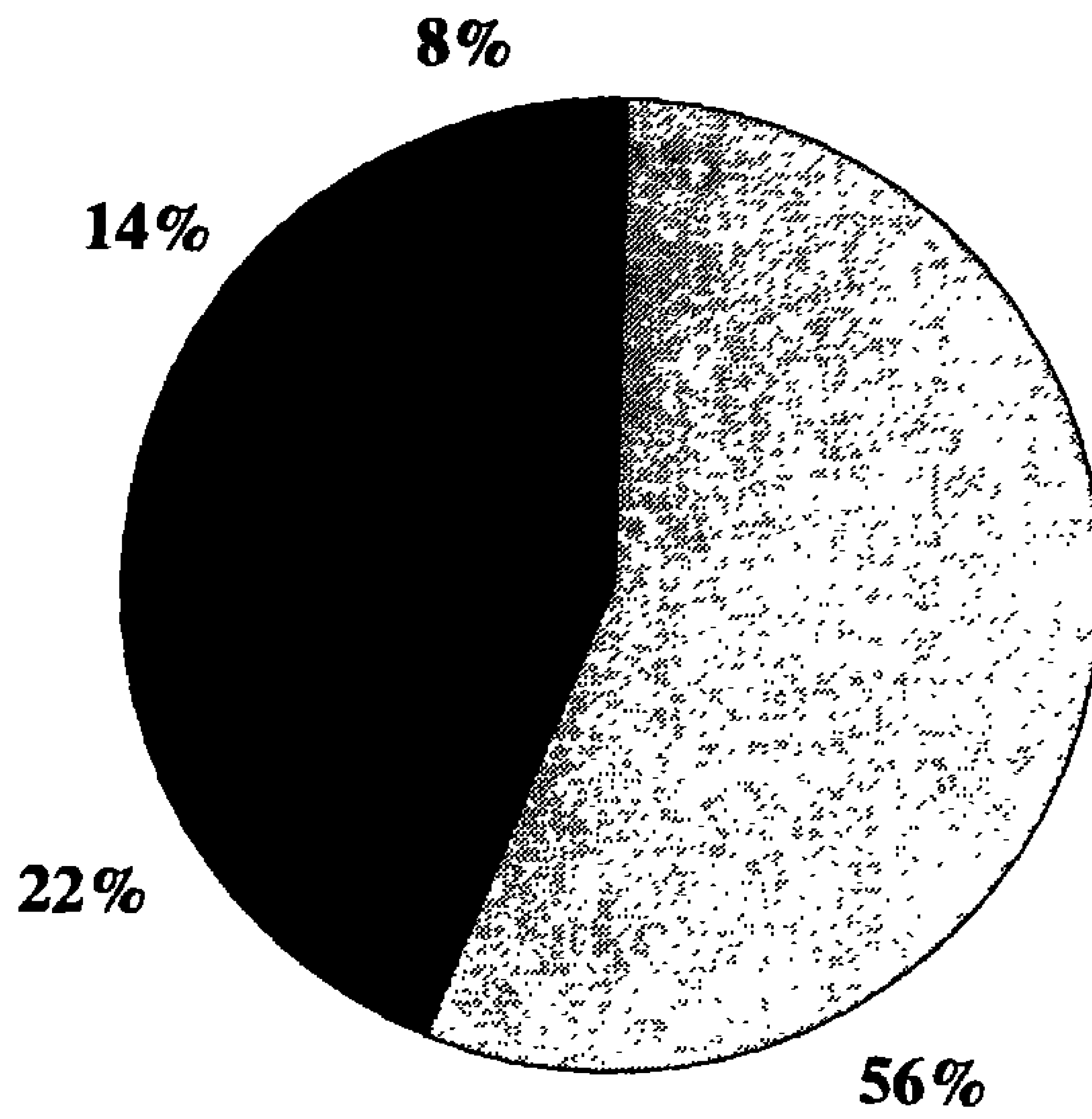
٤ ـ طريقة الإعلام التي يعتمد عليها المرشح 15%

٥ ـ المركز العائلي 40%



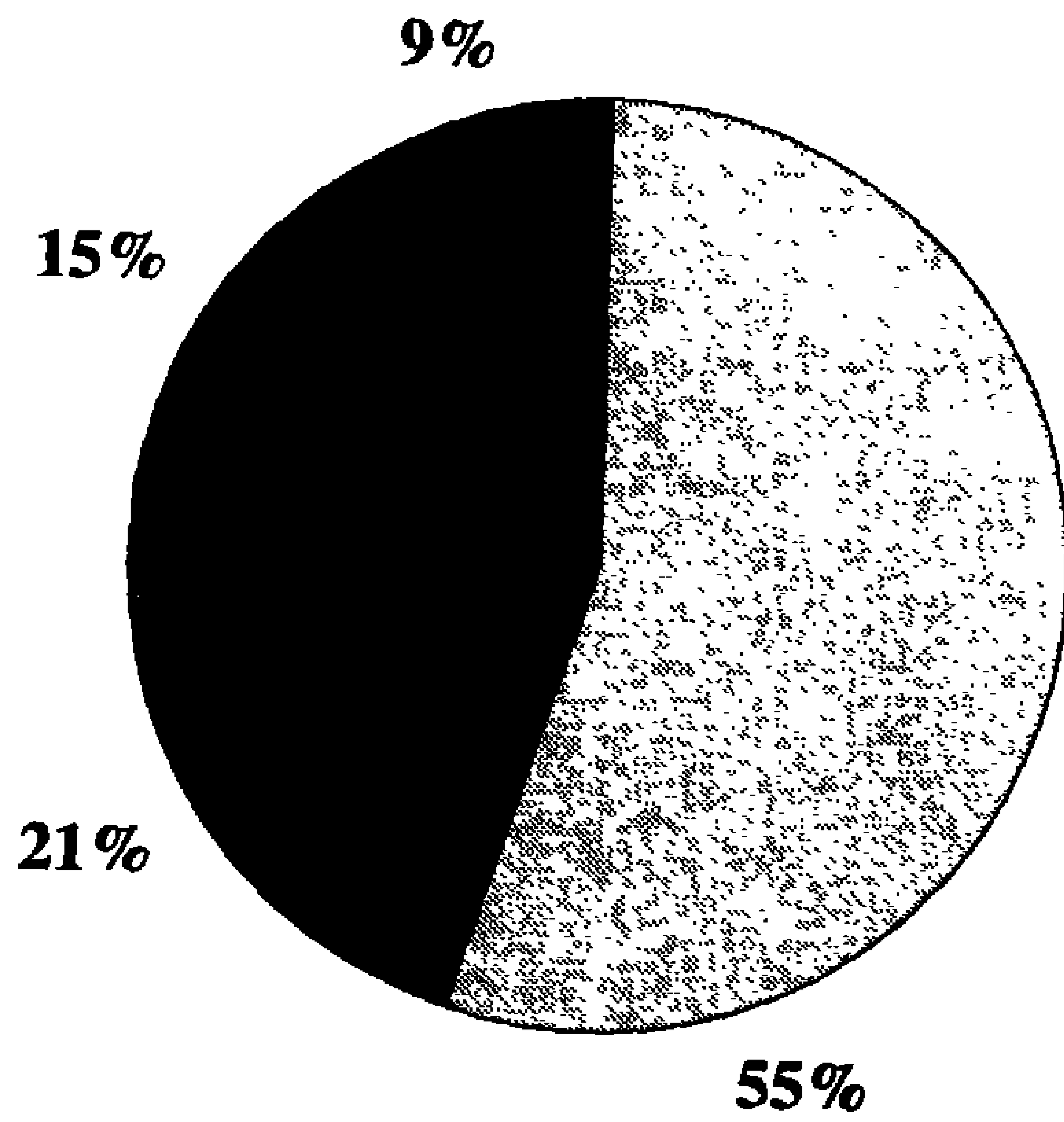
■ **السؤال الثاني:**

١ ـ الإغراء المادي	0%
٢ ـ صلة القرابة	14%
٣ ـ شخصية المرشح	22%
٤ ـ الدعاية	8%
٥ ـ الأمانة	56%

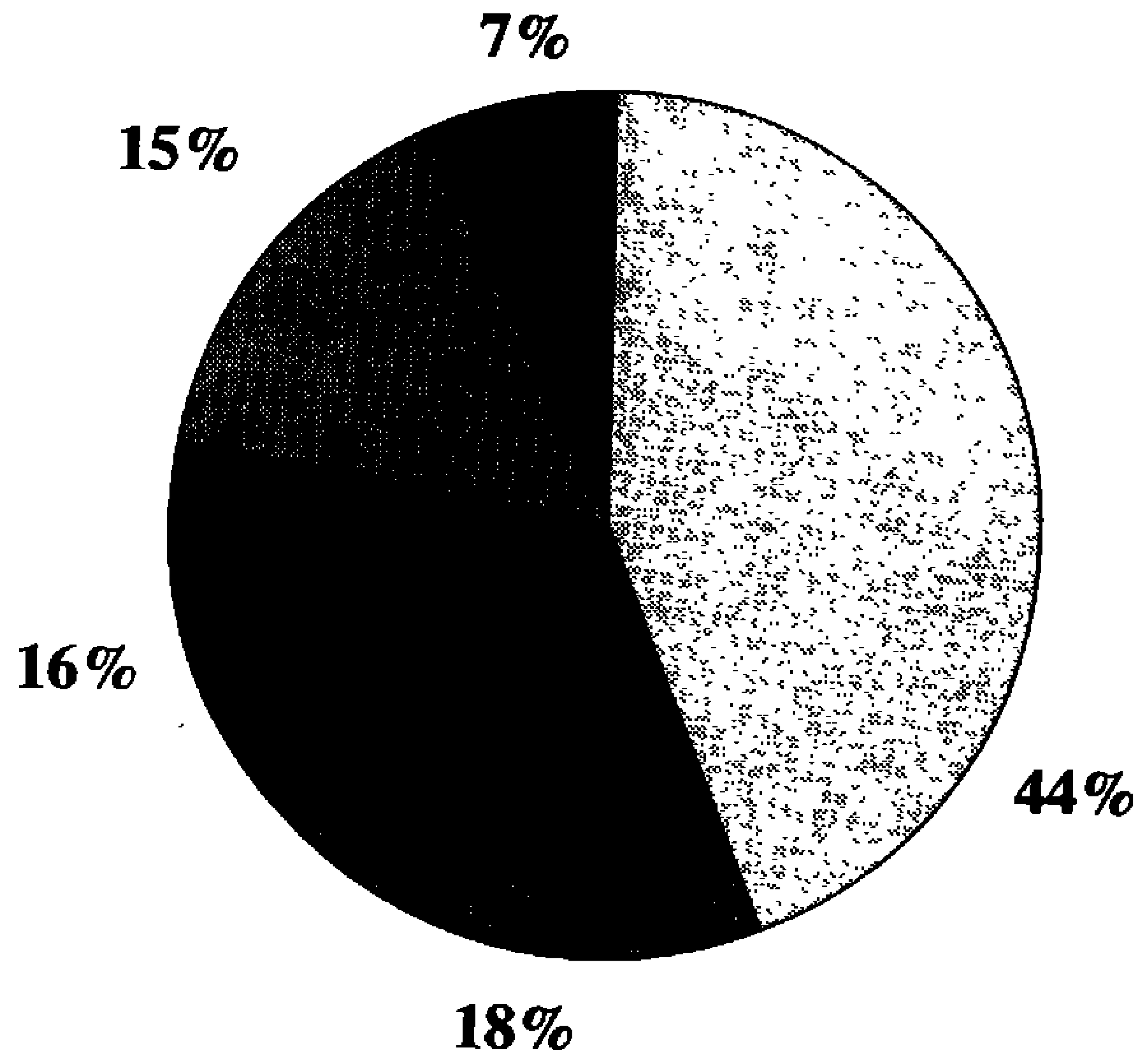


■ **السؤال الثالث:**

١ ـ حل المشاكل العامة	0%
٢ ـ الإصلاحات العامة	15%
٣ ـ الواسطة «التواصل»	9%
٤ ـ المحافظة على الحقوق الدستورية	21%
٥ ـ السعي نحو مستقبل أفضل	55%



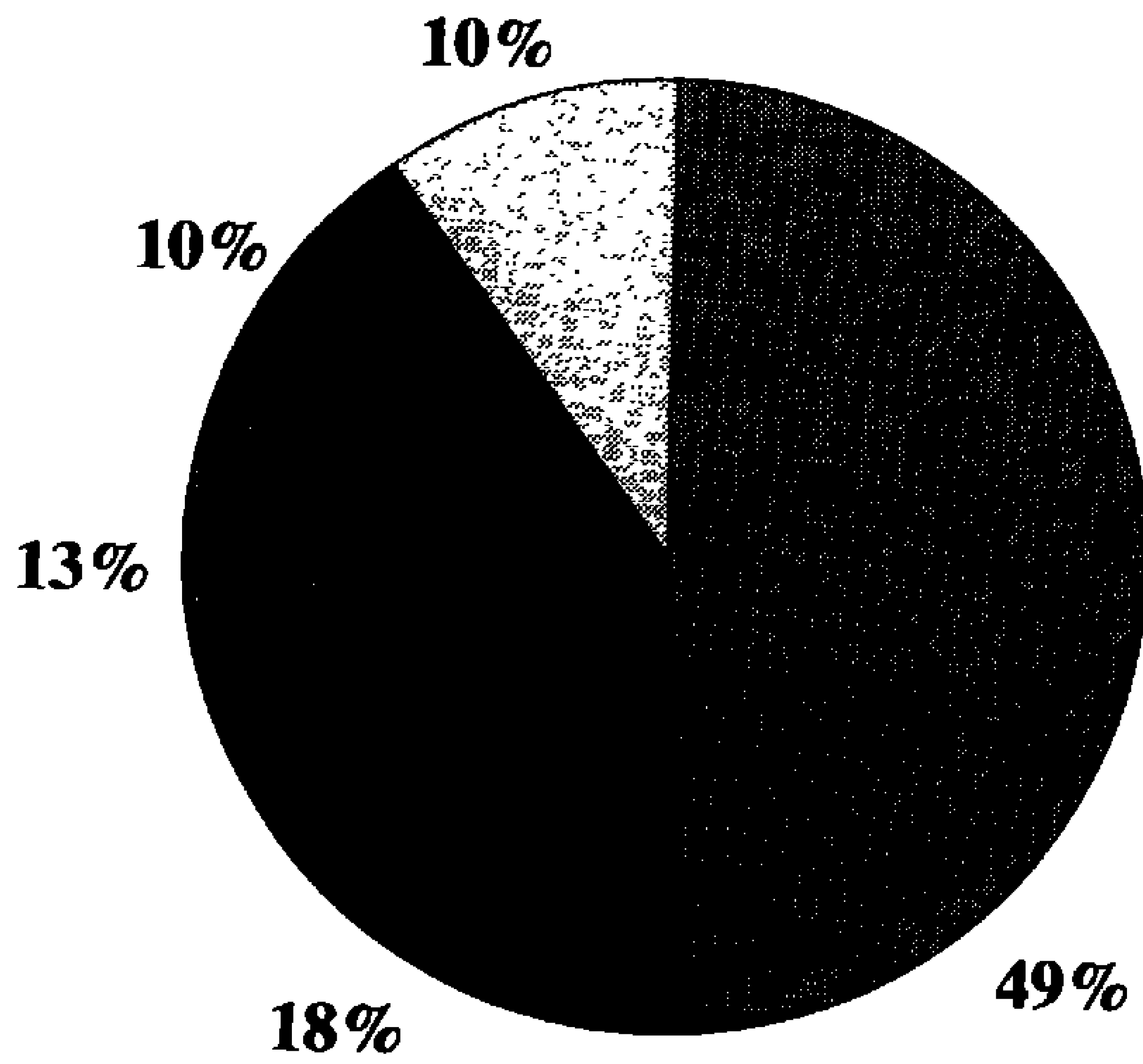
■ **السؤال الرابع:**



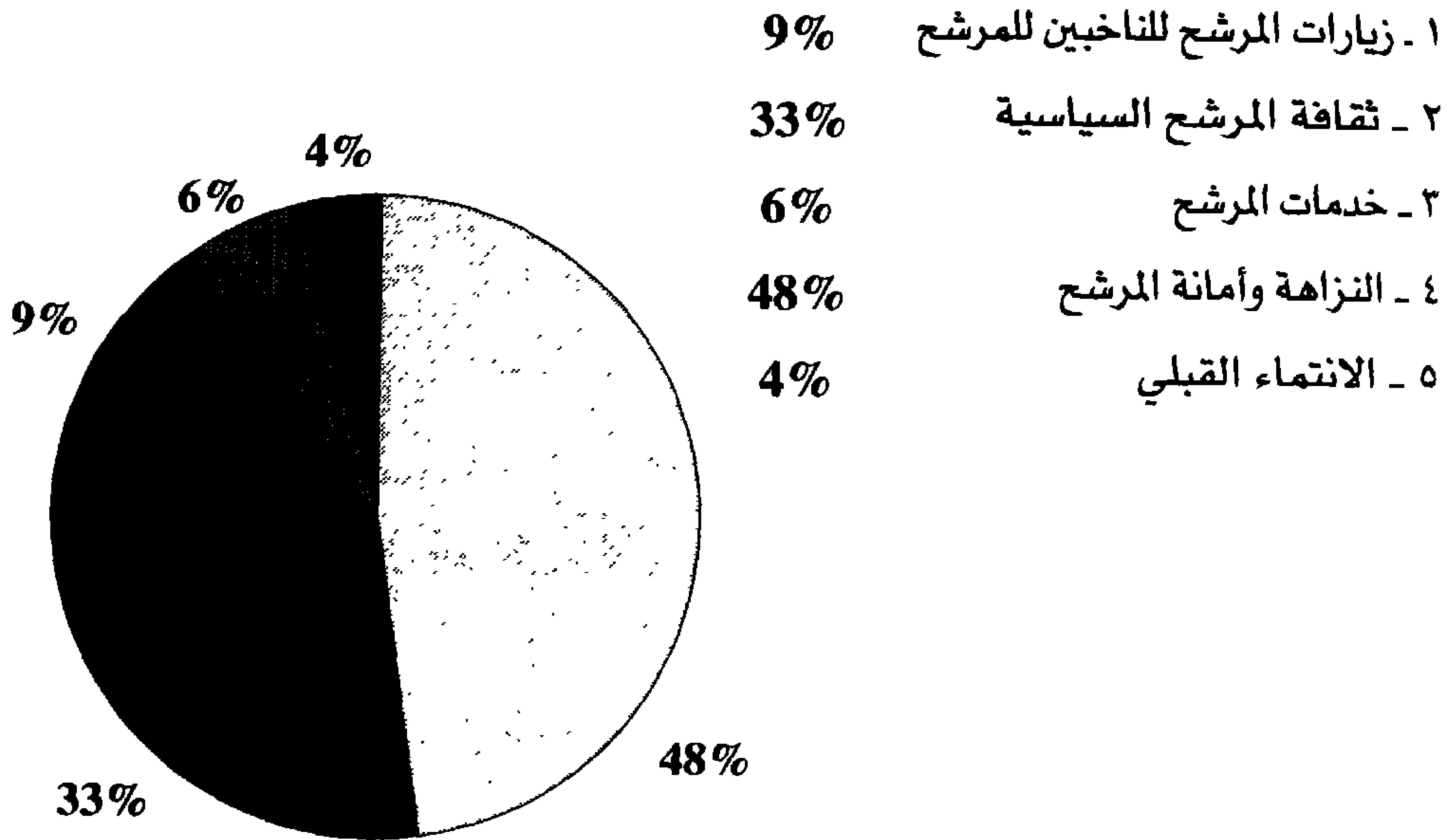
١ ـ الانتخابات الفرعية	16%
٢ ـ تحالفات ثنائية	18%
٣ ـ وسائل مادية	15%
٤ ـ الاعتماد القبلي	7%
٥ ـ الانتخابات الرئيسية	44%

■ **السؤال الخامس:**

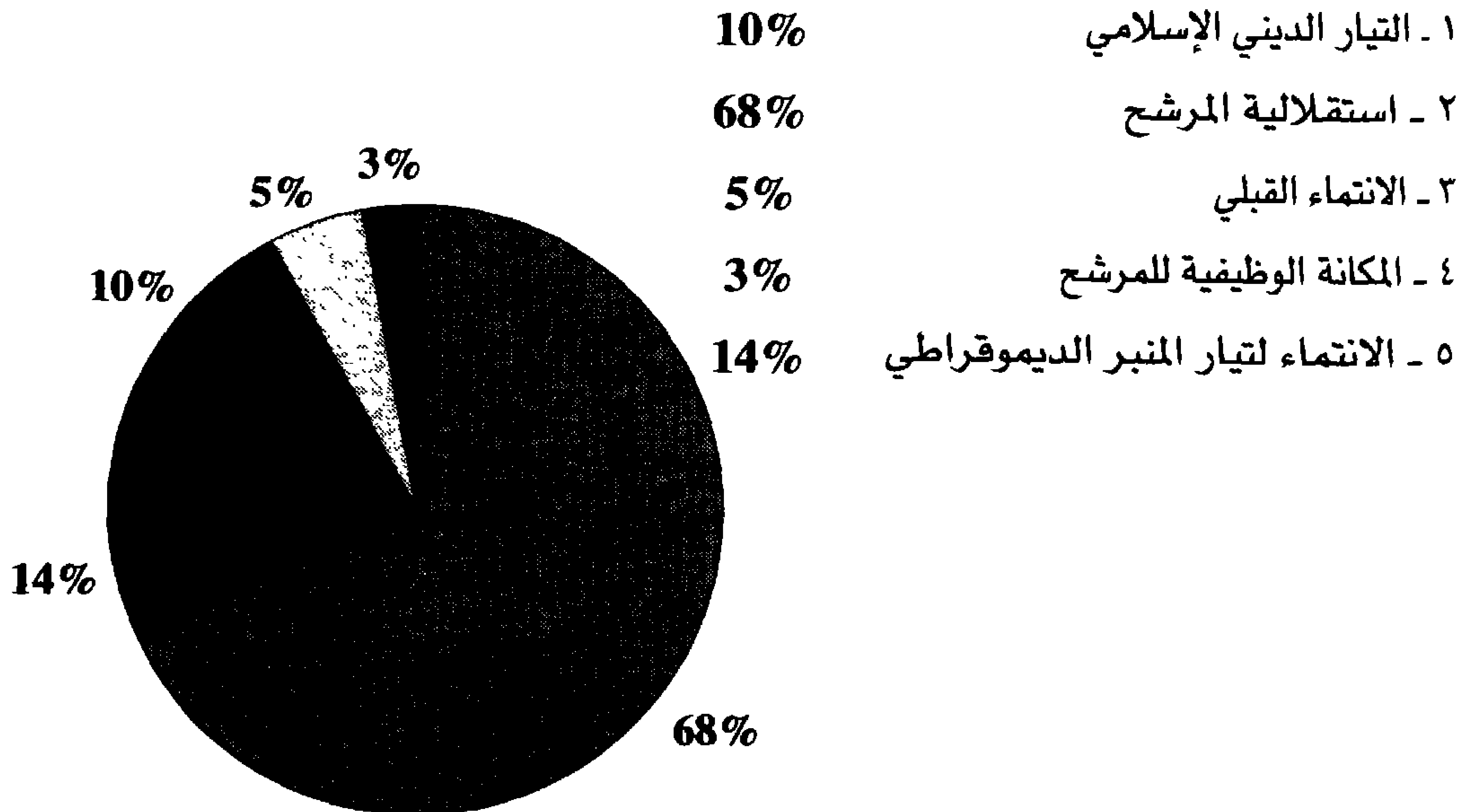
١ ـ القضايا السياسية	18%
٢ ـ عدم معرفة الناخب بالمرشحين	13%
٣ ـ كفاءة متميزة	49%
٤ ـ وقت للناخب	10%
٥ ـ عدم اكتراث المرشح بالناخب	10%



■ السؤال السادس:



■ السؤال السابع:



محافظـة الأحمدي

الدائـــرة الحادية والعشرون

وتشمل كل من: (ضاحية صباح السالم - الأحمدي

الفنطاس - أبو حليفة - الظهر)

■ ماهي المعايير التي يستند عليها الناخب الكويتي في اختيار المرشح

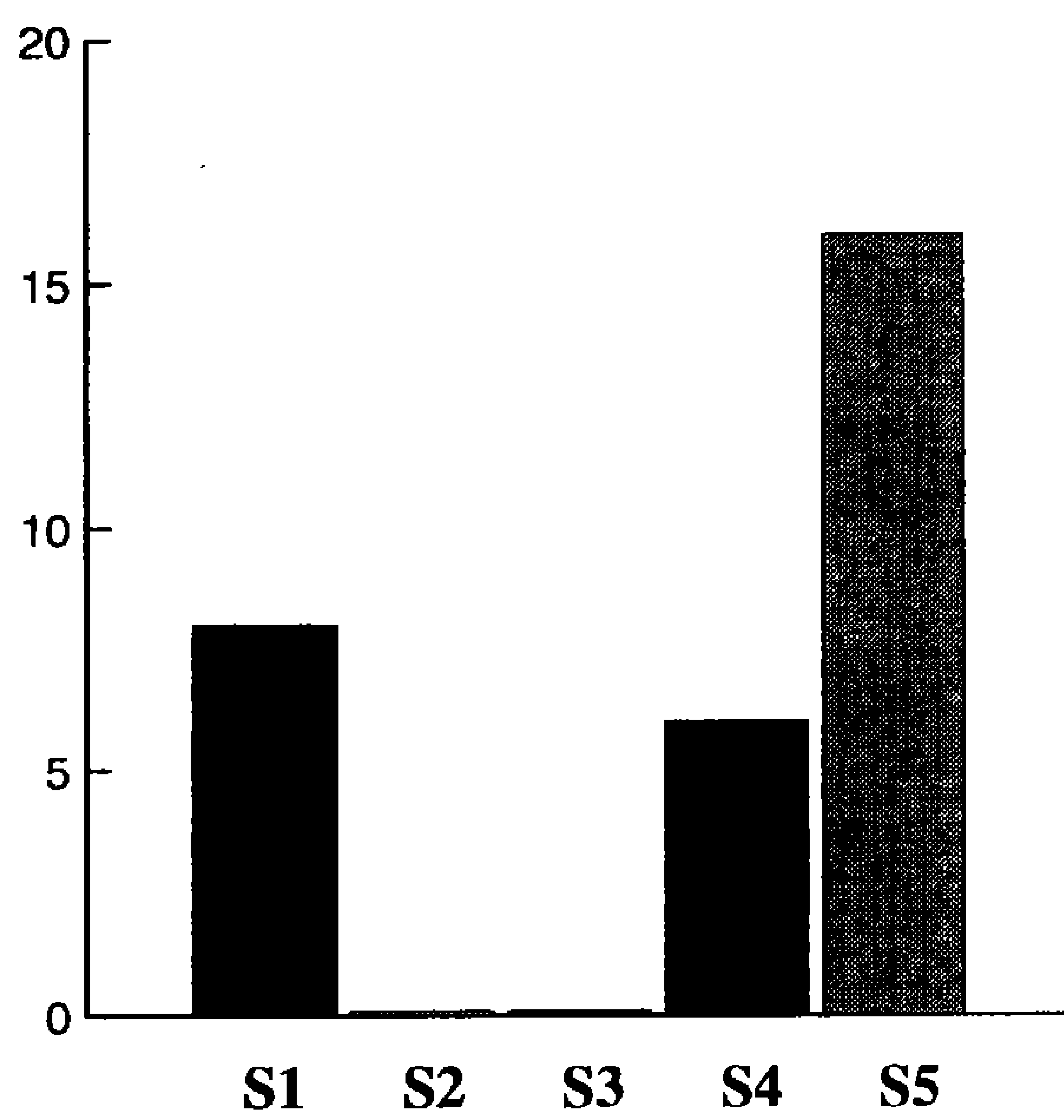
١ ـ أفكار المرشح **8**

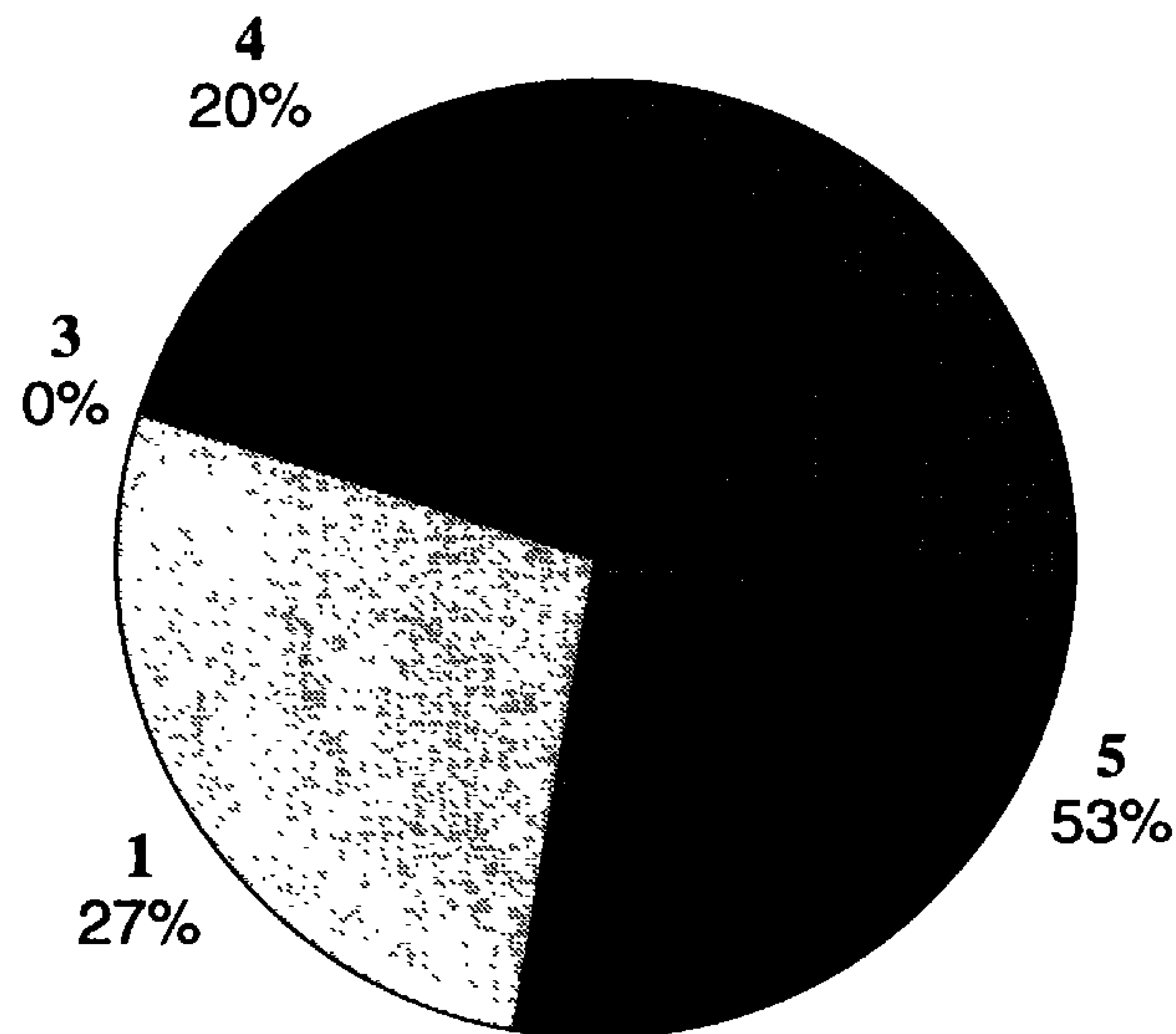
٢ ـ الندوات التي يقوم المرشح بها **0**

٣ ـ طريقة الإعلام التي يعتمد عليها المرشح **0**

٤ ـ المركز العائلي **6**

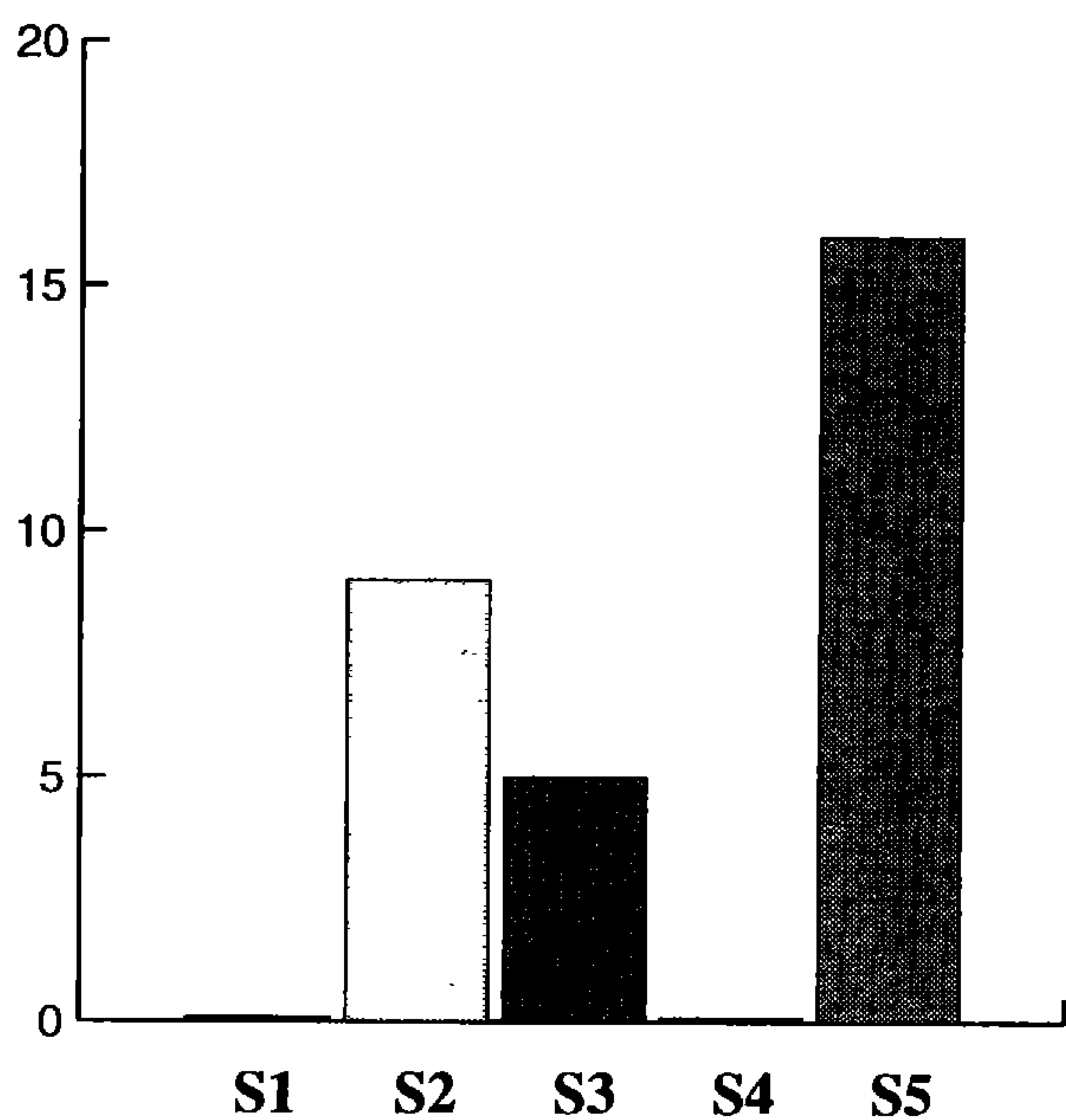
٥ ـ الكفاءة العلمية **16**

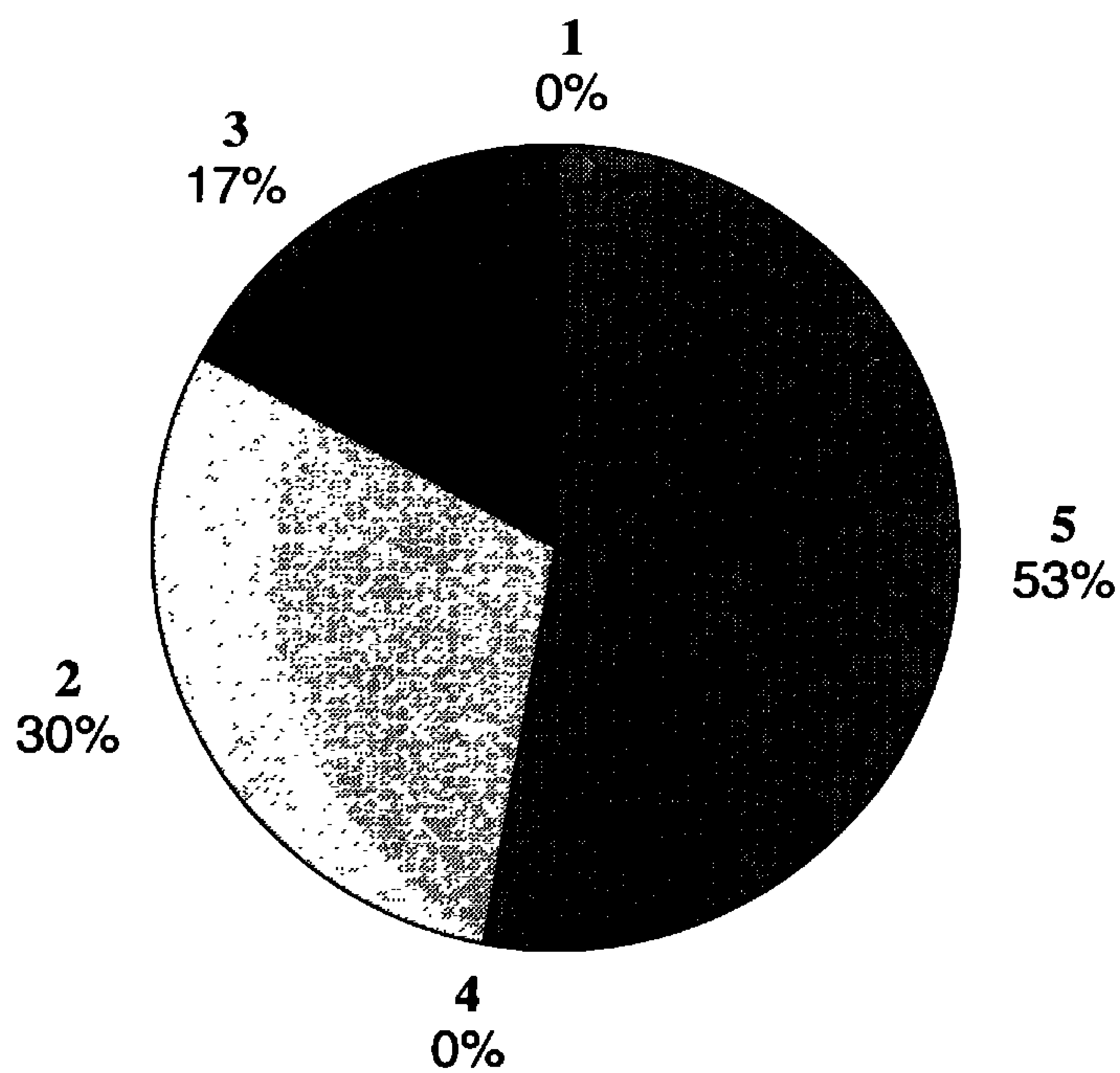




■ ماهي أهم المؤثرات التي تشعر بها قبل التوجه الى صناديق الاقتراع لاختيار من يمثلك؟

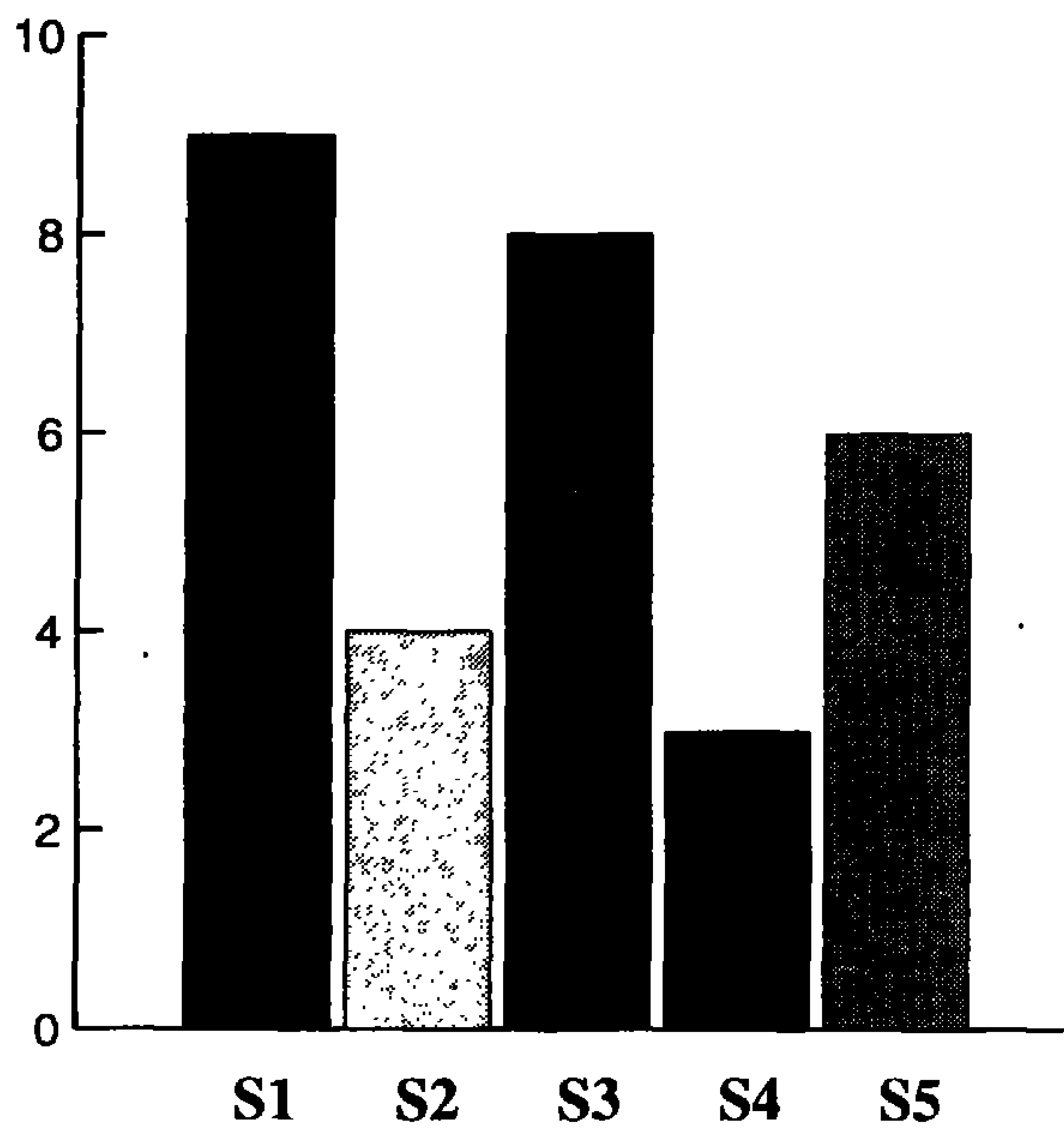
١ ـ الإغراء المادي	0
٢ ـ صلة القرابة	9
٣ ـ شخصية المرشح	5
٤ ـ الدعاية	0
٥ ـ الأمانة	16

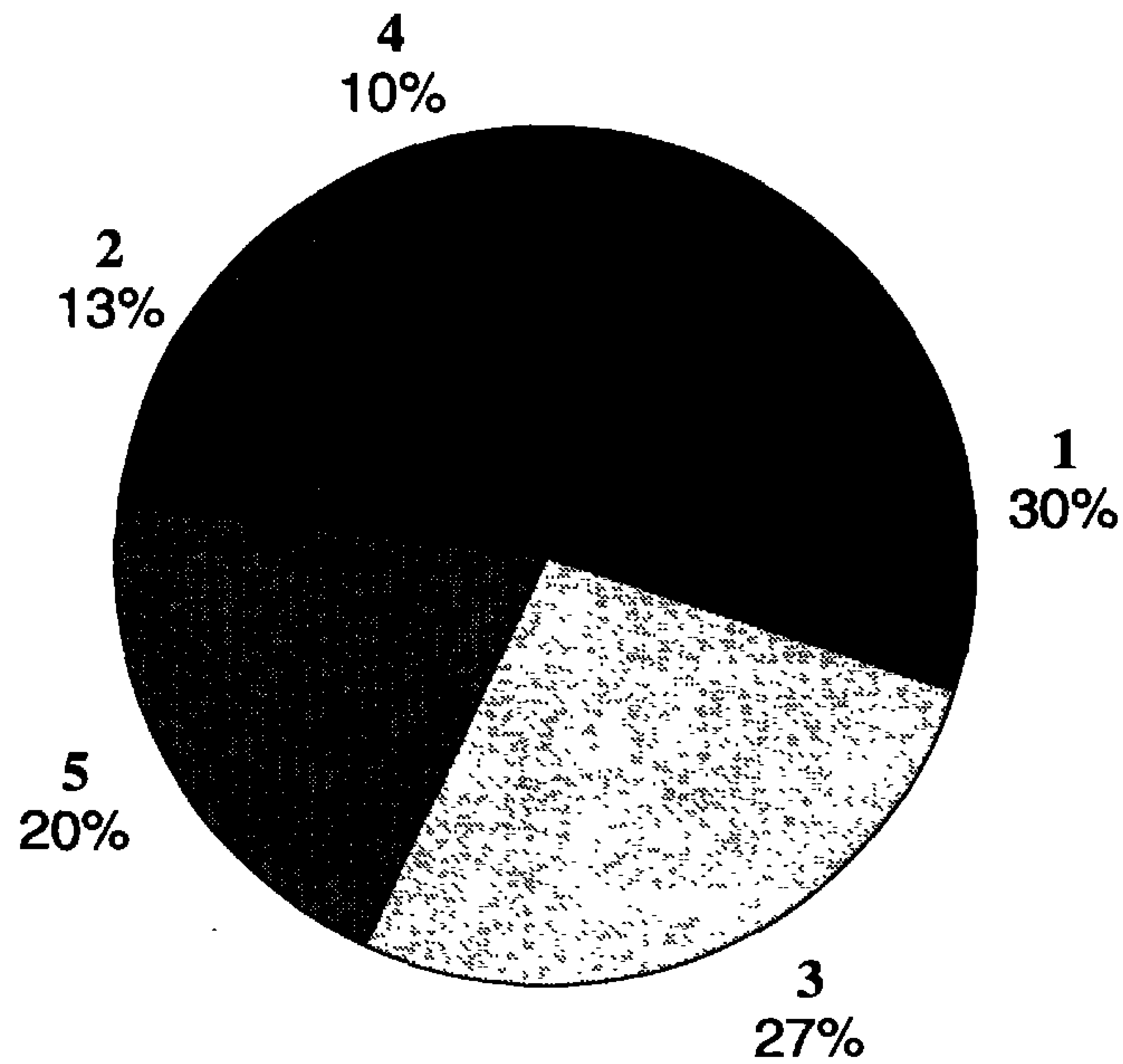




■ ماهي آمال الناخب الكويتي من مرشح مجلس الأمة؟

١ ـ حل المشاكل العامة	9
٢ ـ الإصلاحات العامة	4
٣ ـ الواسطة «التواصل»	8
٤ ـ المحافظة على الحقوق الدستورية	3
٥ ـ السعي نحو مستقبل أفضل	6

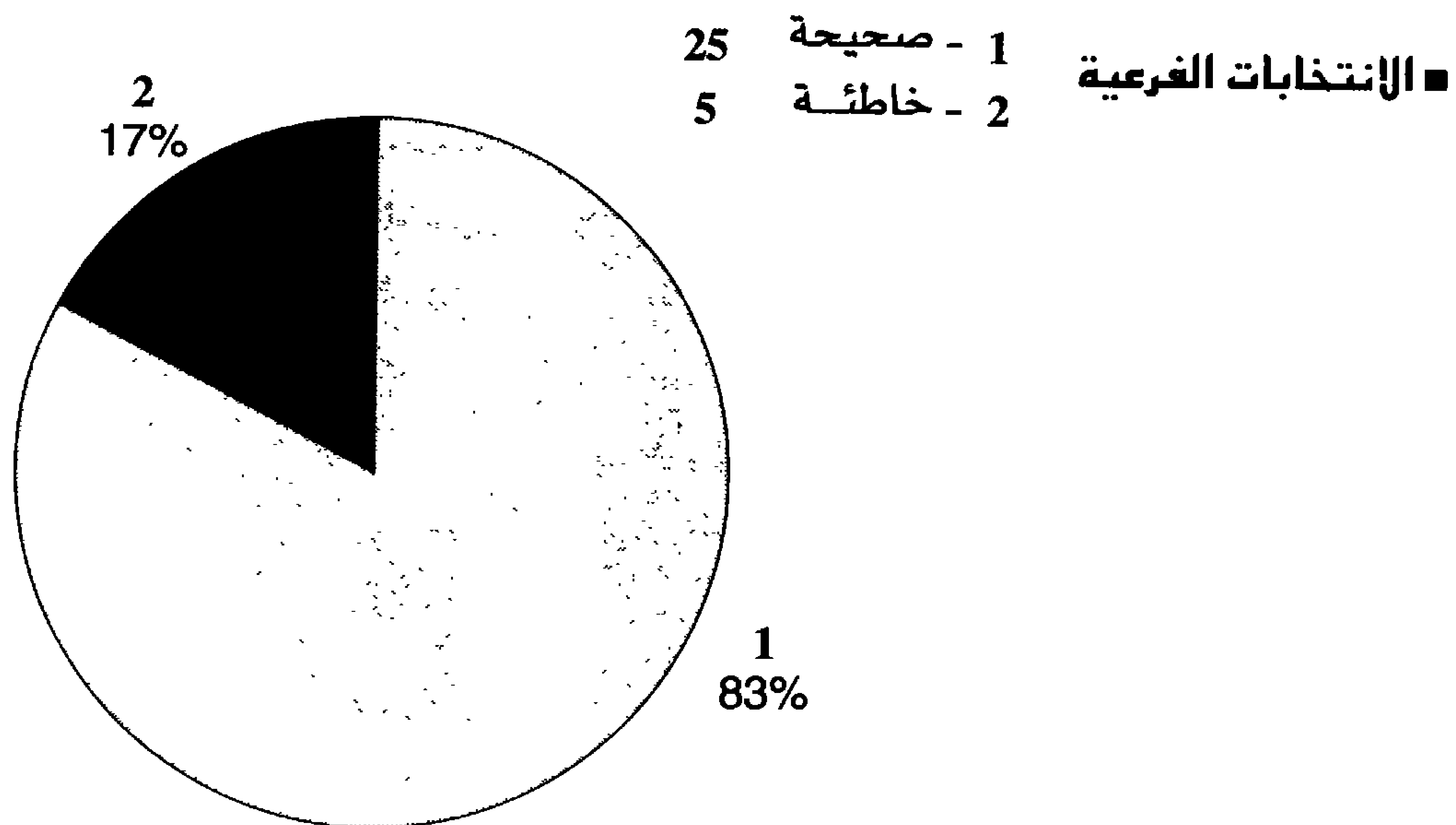




■ ماهو تقييمك لوسائل الانتخابات التي استخدمها المرشحون في انتخابات مجلس الأمة؟

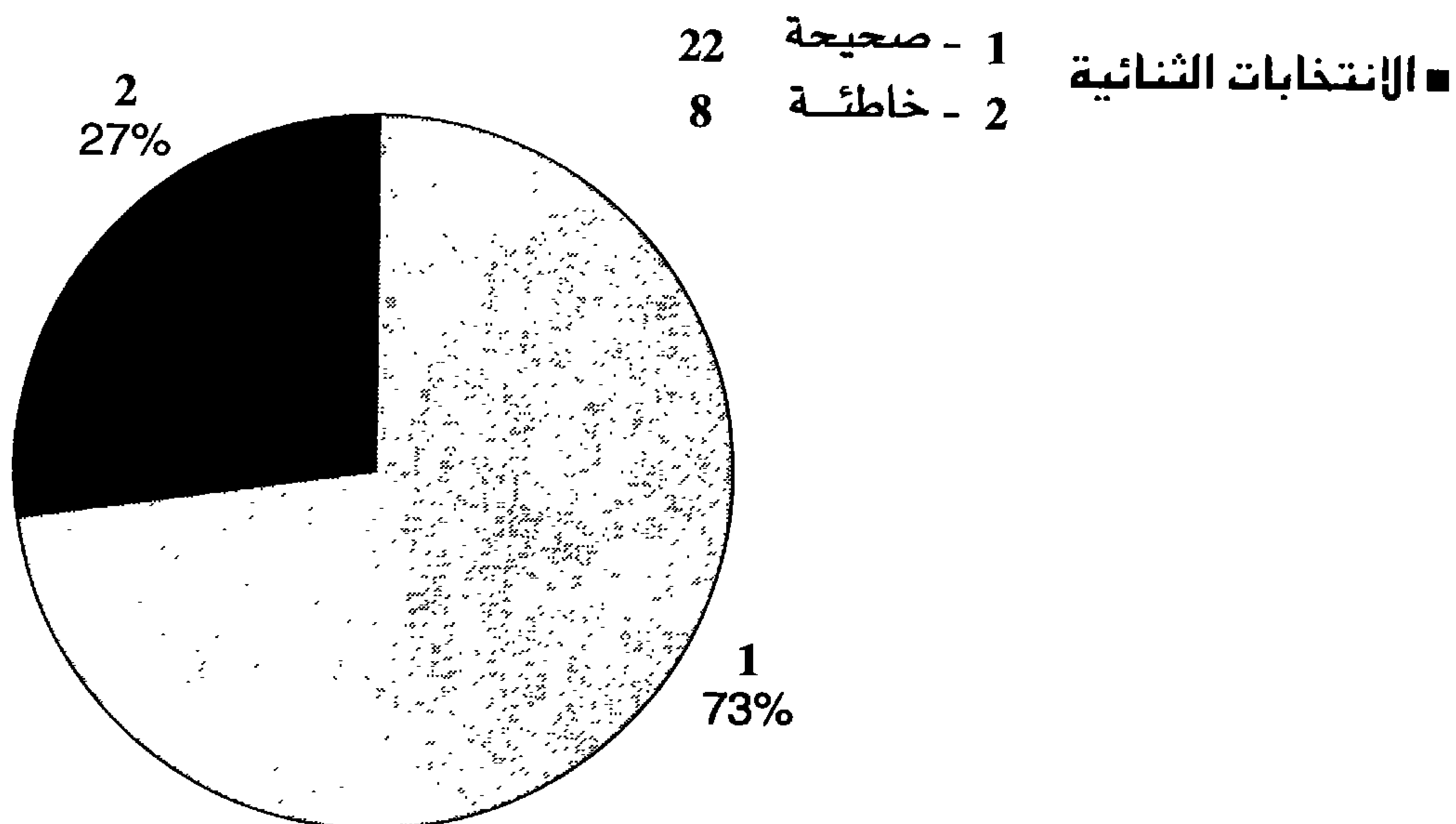
■ الانتخابات الفرعية

1	- صحيحة	25
2	- خاطئـــة	5



■ الانتخابات الثنائية

1	- صحيحة	22
2	- خاطئـــة	8

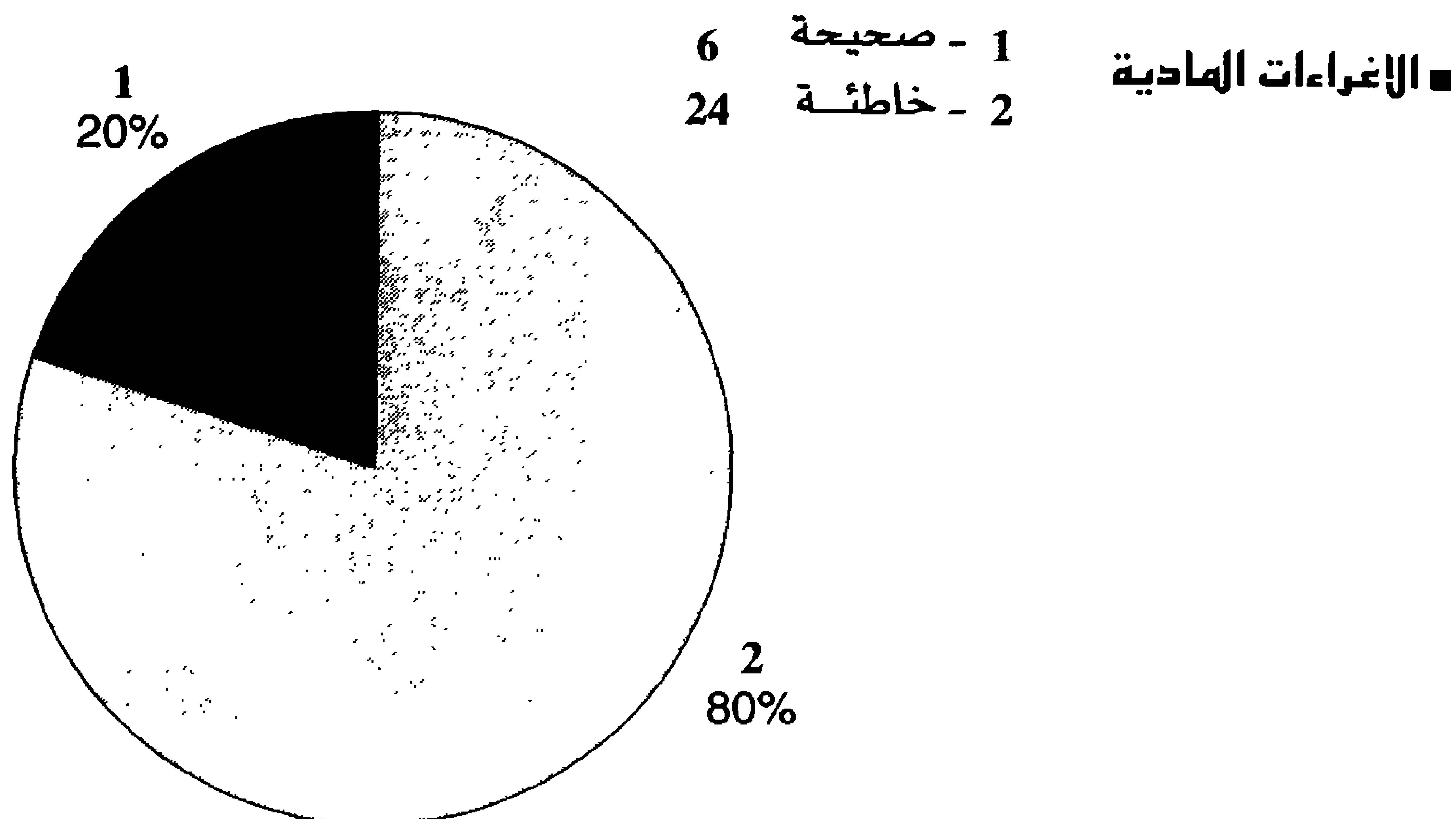


■ ماهو تقييمك لوسائل الانتخابات التي استخدمها المرشحون في انتخابات مجلس الأمة؟

■ الاغراءات المادية

1 - صحيحة 6

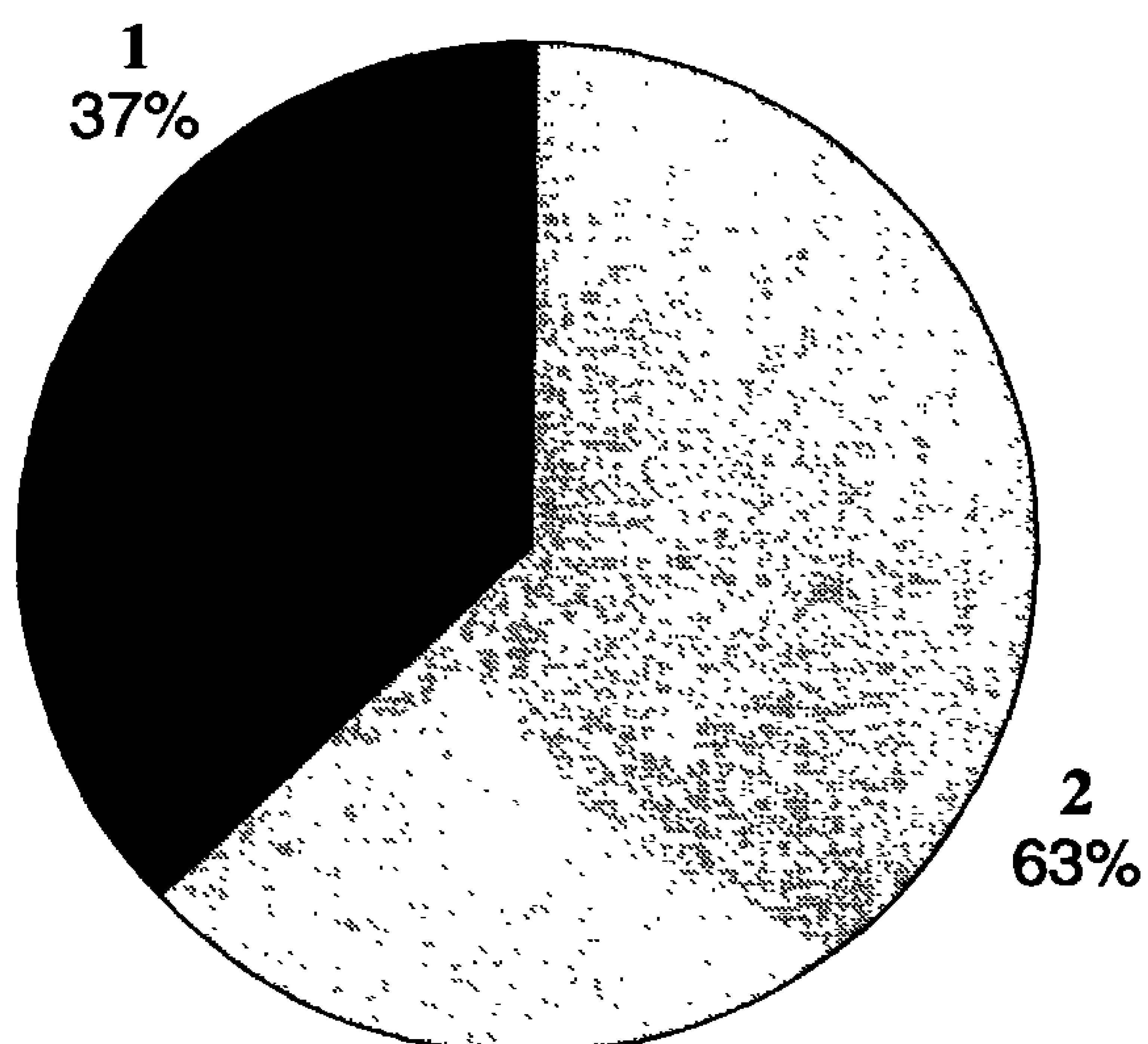
2 - خاطئــة 24



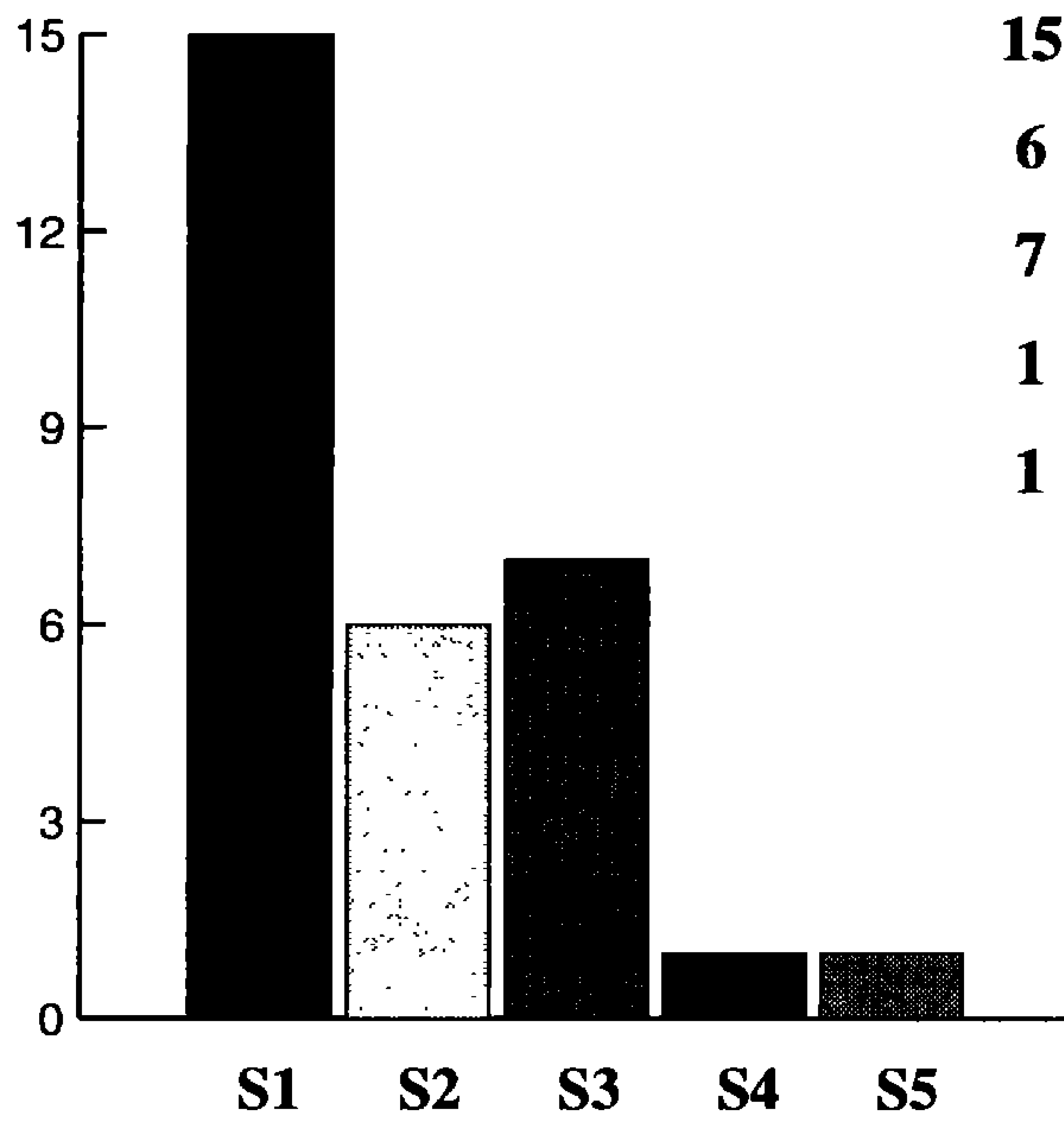
■ الانتخابات الرئيسية دون العوامل السابقة

1 - صحيحة 11

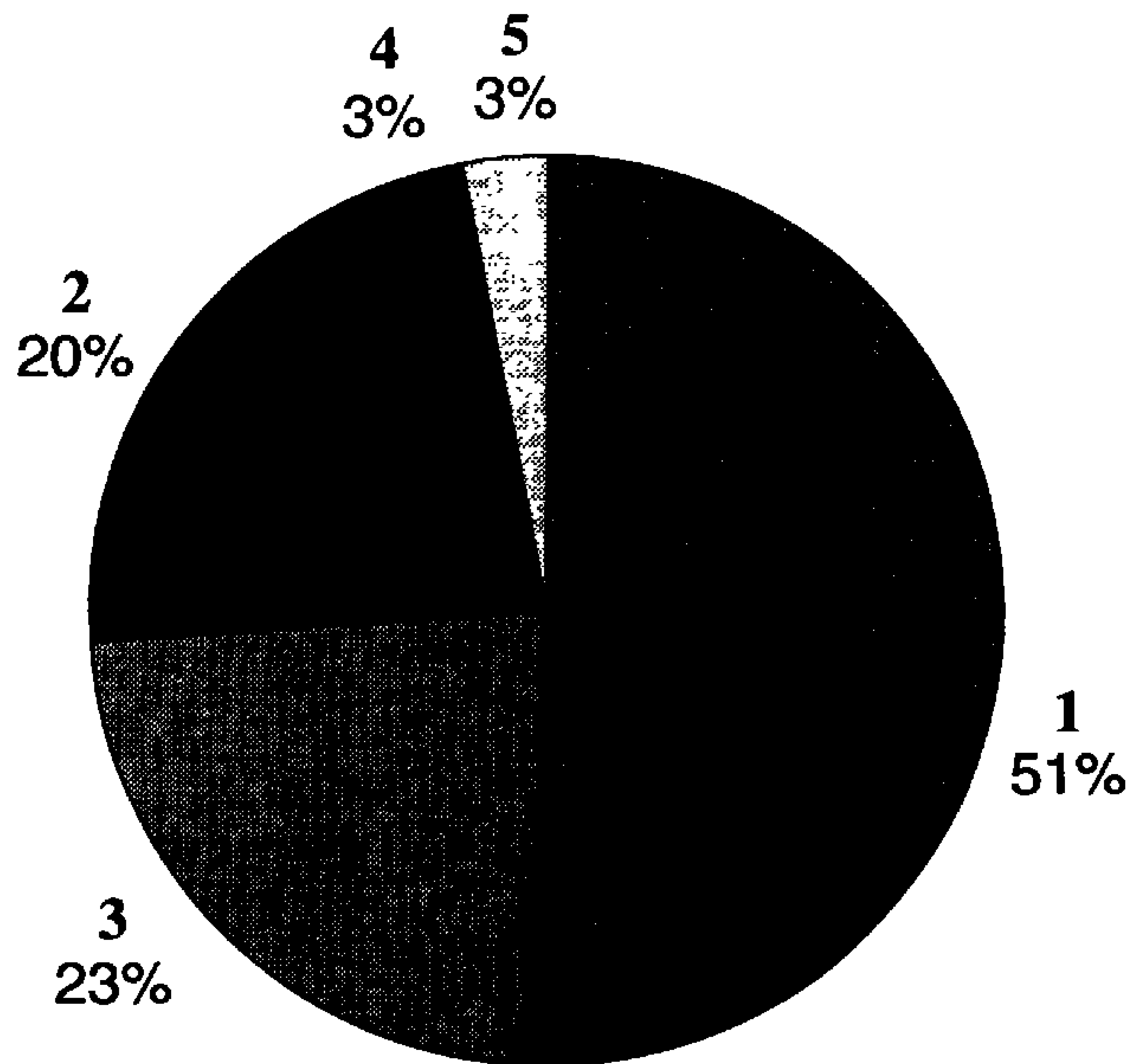
2 - خاطئــة 19



■ أسباب عزوف الناخبين عن الإدلاء بأصواتهم؟



١ ـ عدم الاهتمام بالقضايا السياسية	15
٢ ـ عدم معرفة الناخب بالمرشحين	6
٣ ـ لاتوجد كفاءة مميزة بين المرشحين	7
٤ ـ لايوجد وقت للناخبين	1
٥ ـ عدم اكتراث المرشح بالناخب	1



■ **ماهو برأيك مايشد اهتمام الناخب بالمرشح؟**

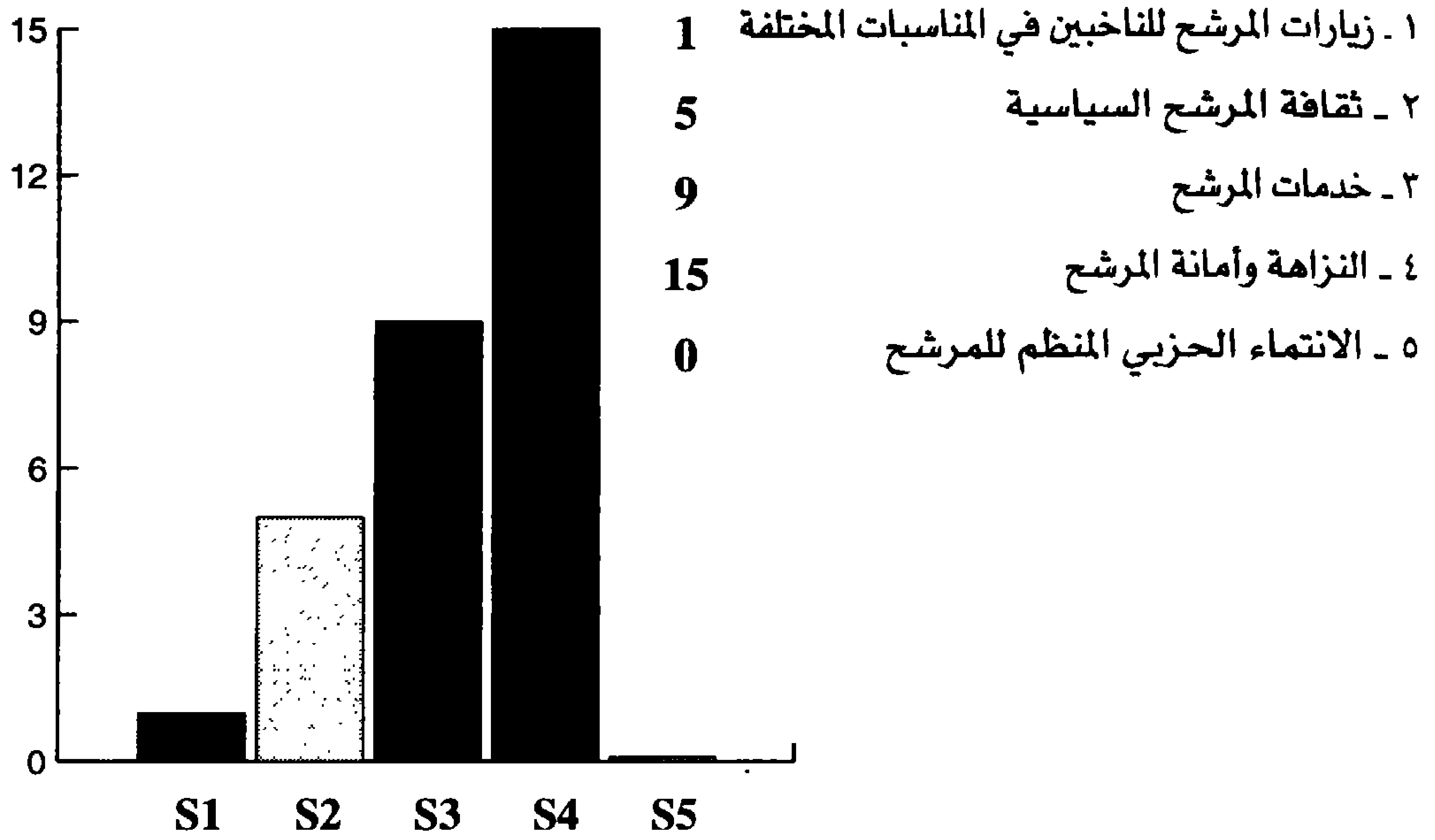
١ ـ زيارات المرشح للناخبين في المناسبات المختلفة **1**

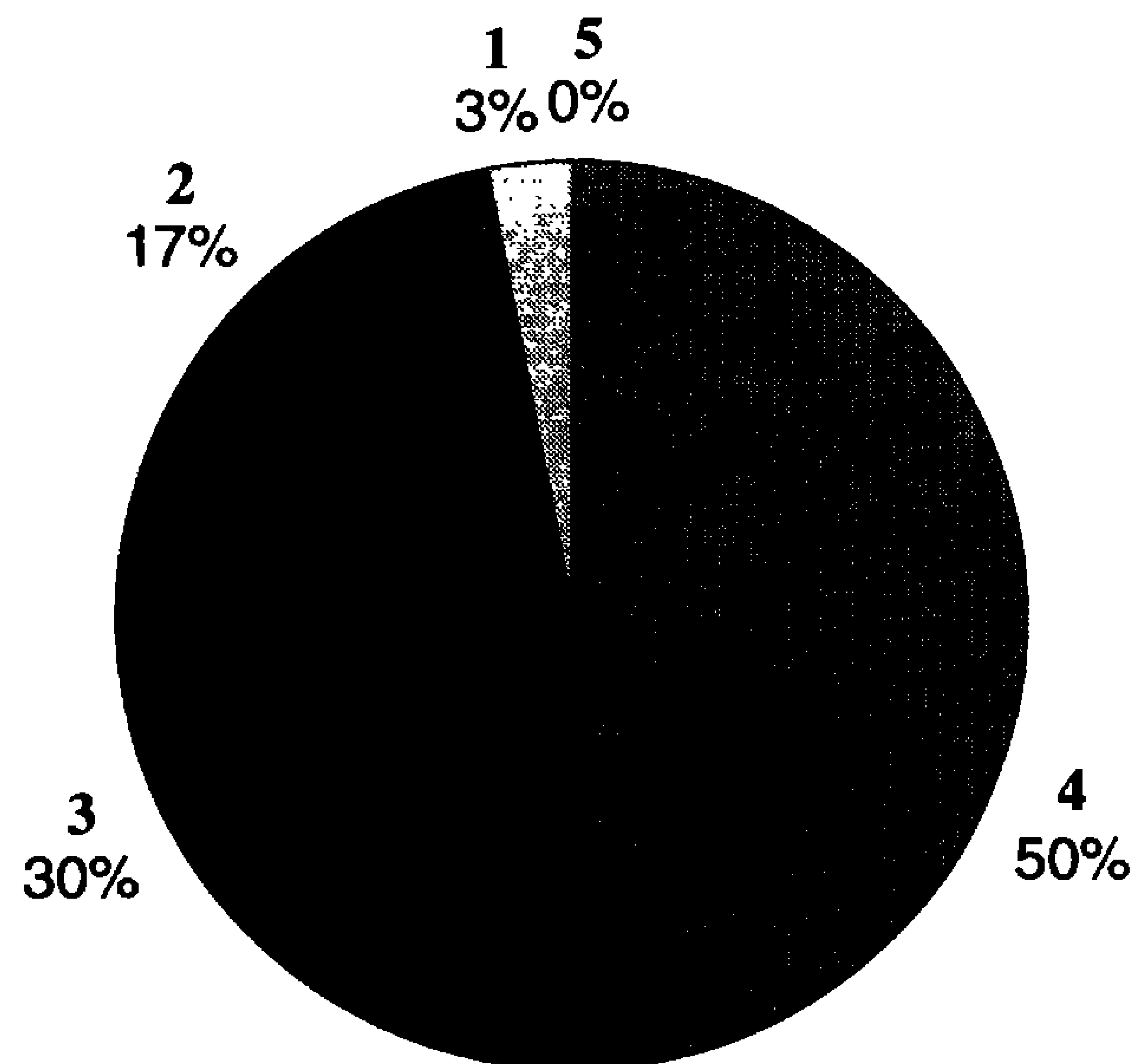
٢ ـ ثقافة المرشح السياسية **5**

٣ ـ خدمات المرشح **9**

٤ ـ النزاهة وأمانة المرشح **15**

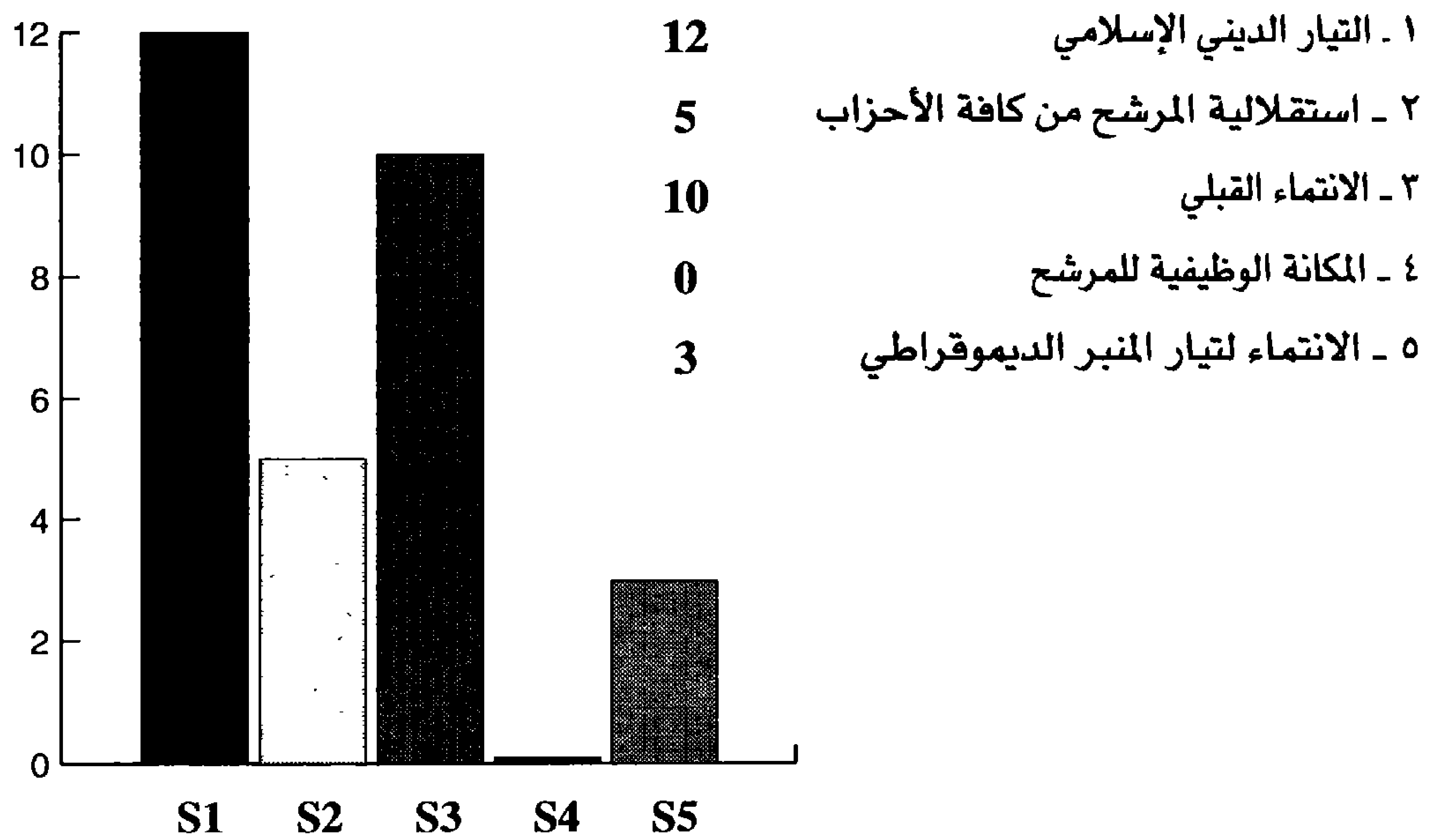
٥ ـ الانتماء الحزبي المنظم للمرشح **0**

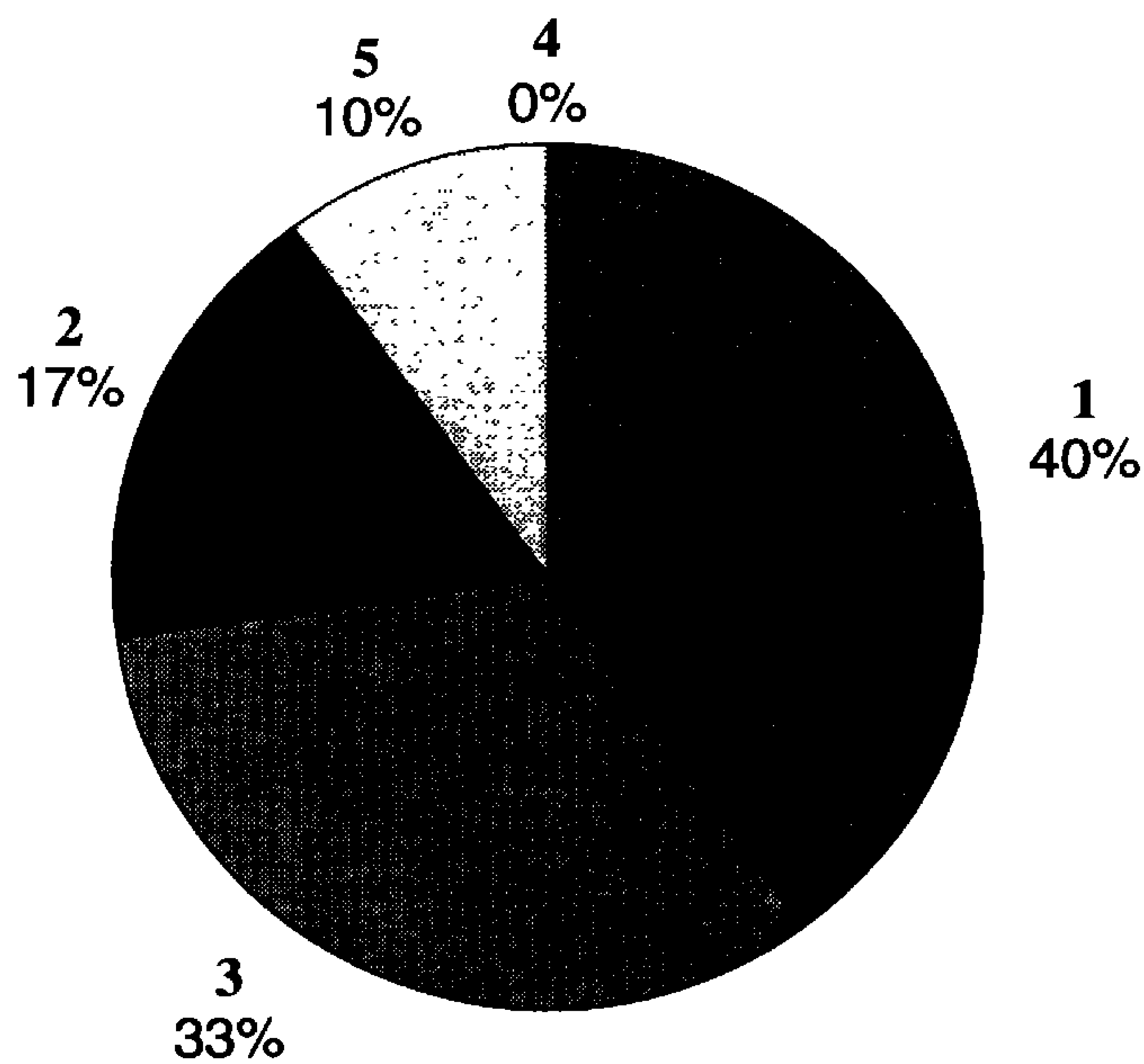




■ ما هي أكثر العوامل تأثيراً في اتجاهات الناخبين؟

١ ـ التيار الديني الإسلامي	12
٢ ـ استقلالية المرشح من كافة الأحزاب	5
٣ ـ الانتماء القبلي	10
٤ ـ المكانة الوظيفية للمرشح	0
٥ ـ الانتماء لتيار المنبر الديموقراطي	3



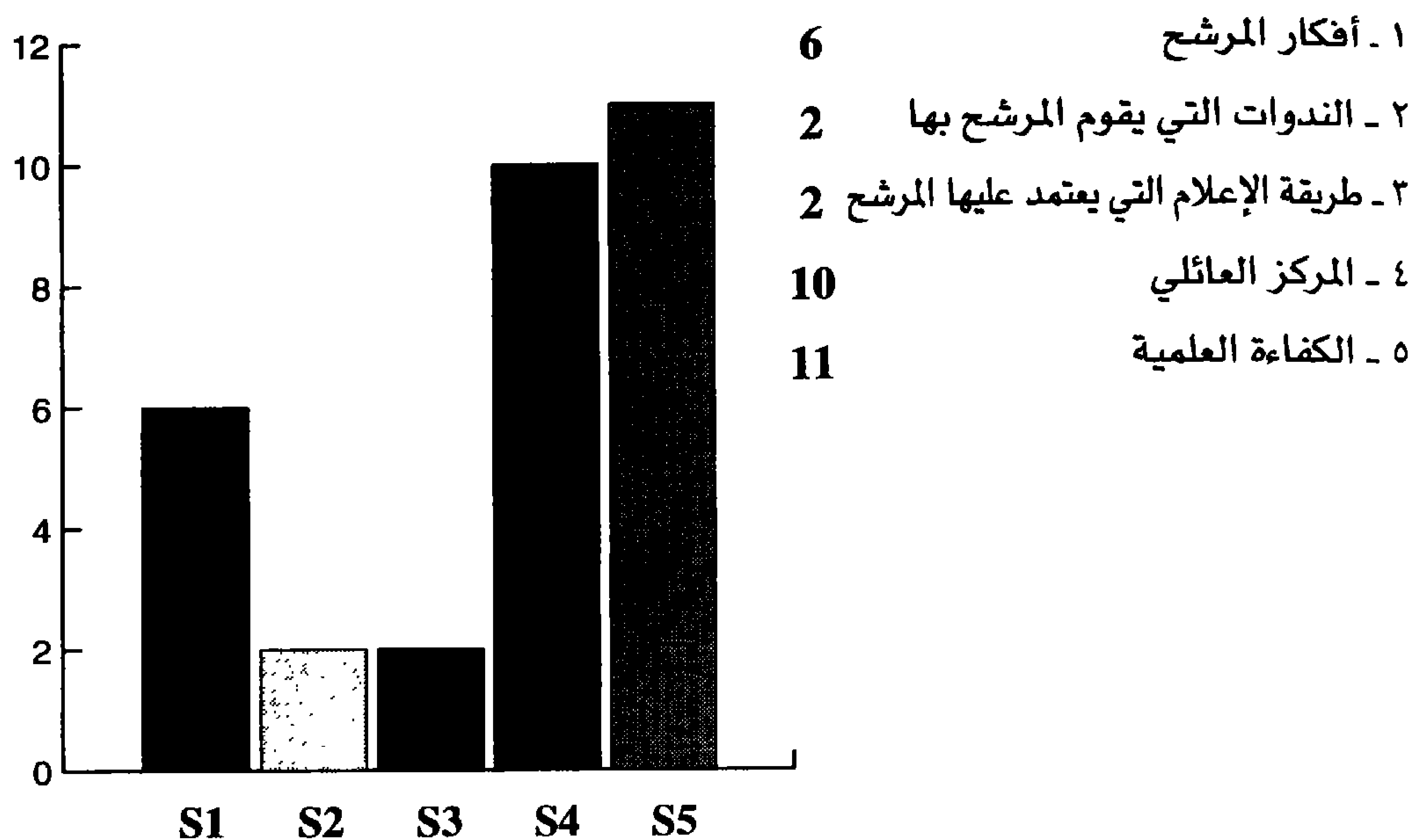


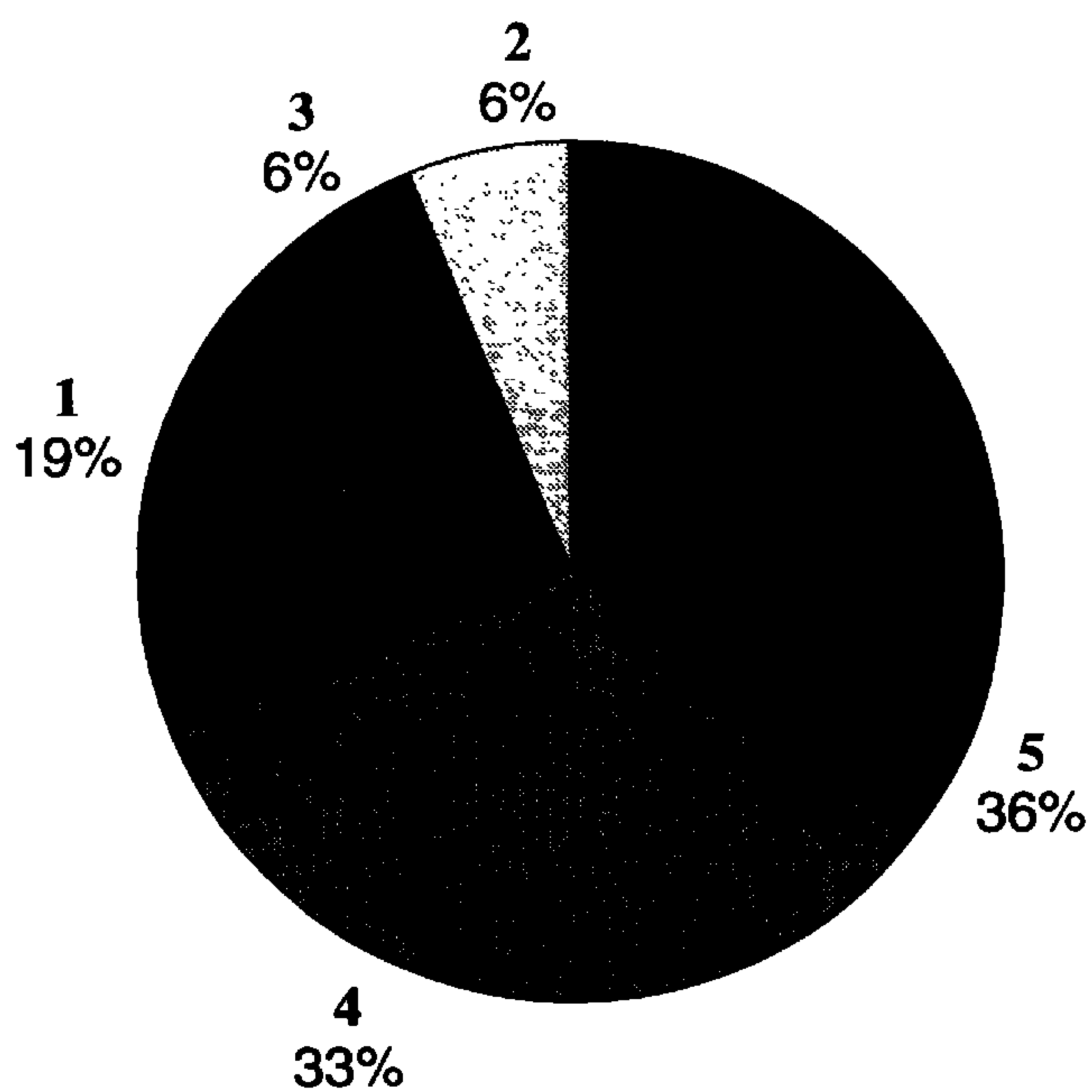
محافظـــة الفروانية

الدائـــرة الخامسة عشر

وتشمل كل من: الفروانيـة ـ الفـردوس)

■ ماهي المعايير التي يستند عليها الناخب الكويتي في اختيار المرشح





■ ماهي أهم المؤثرات التي تشعر بها قبل التوجه الى صناديق الاقتراع لاختيار من يمثلك؟

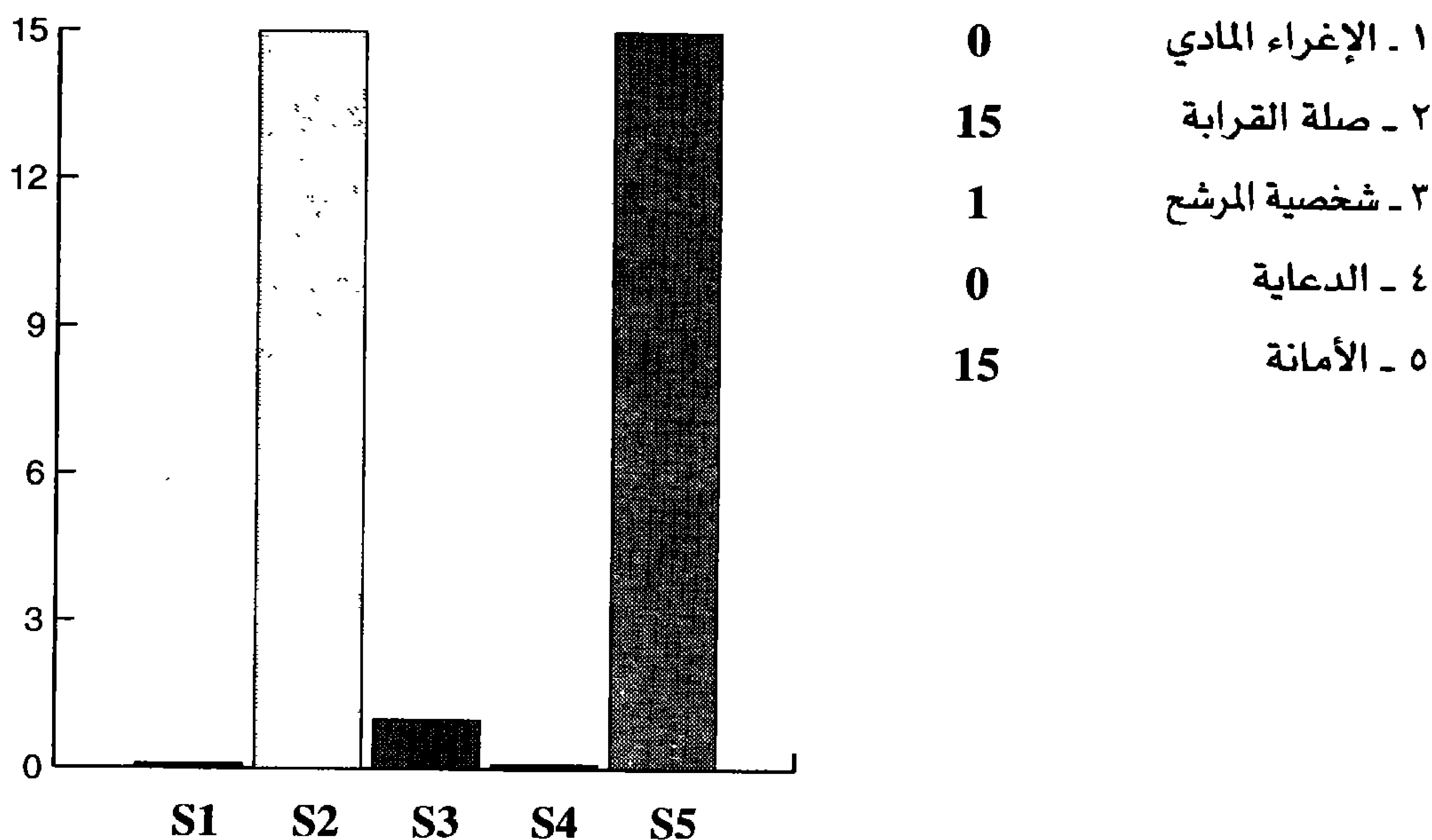
١ ـ الإغراء المادي 0

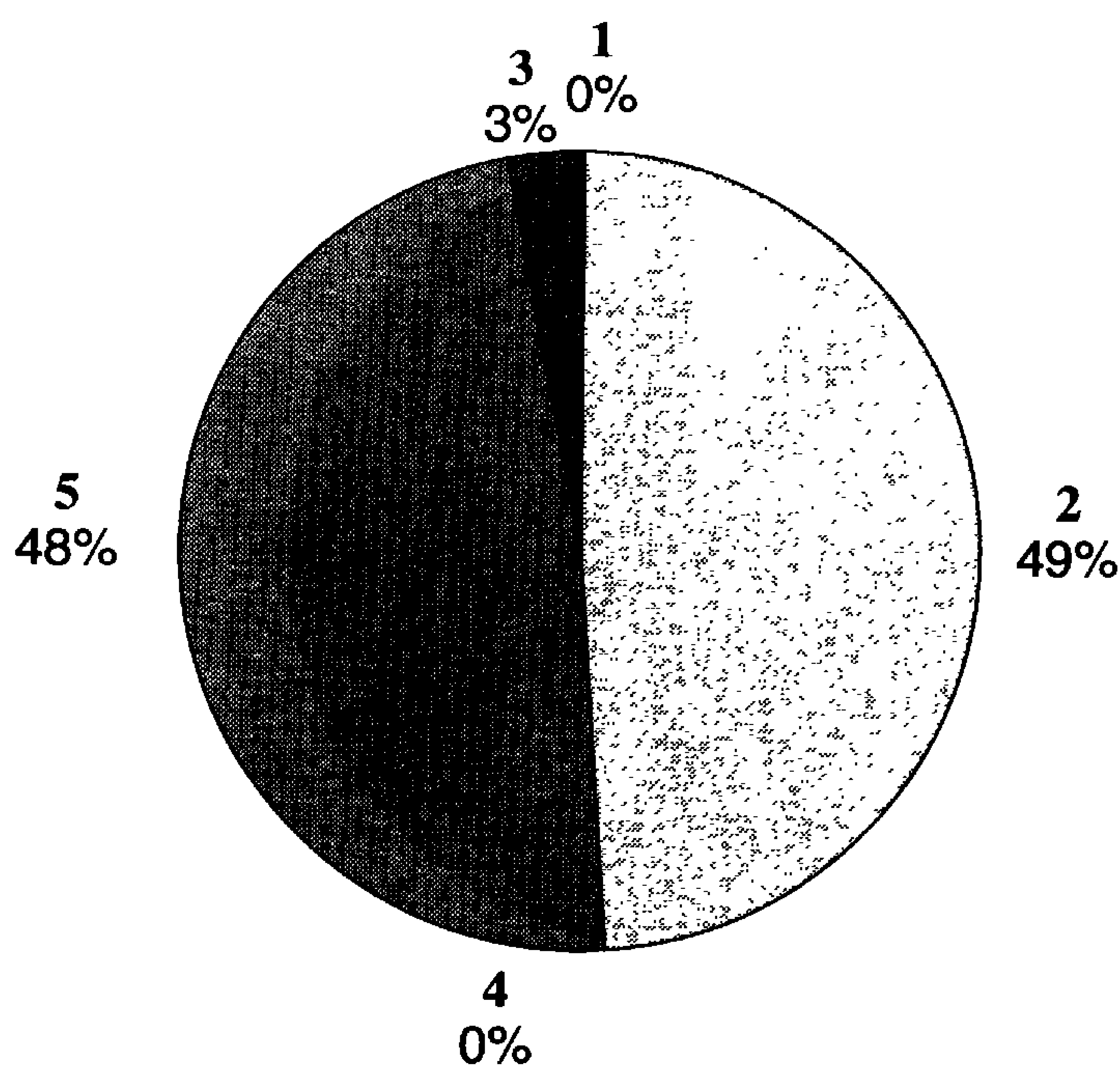
٢ ـ صلة القرابة 15

٣ ـ شخصية المرشح 1

٤ ـ الدعاية 0

٥ ـ الأمانة 15





■ ماهي آمال الناخب الكويتي من مرشح مجلس الأمة؟

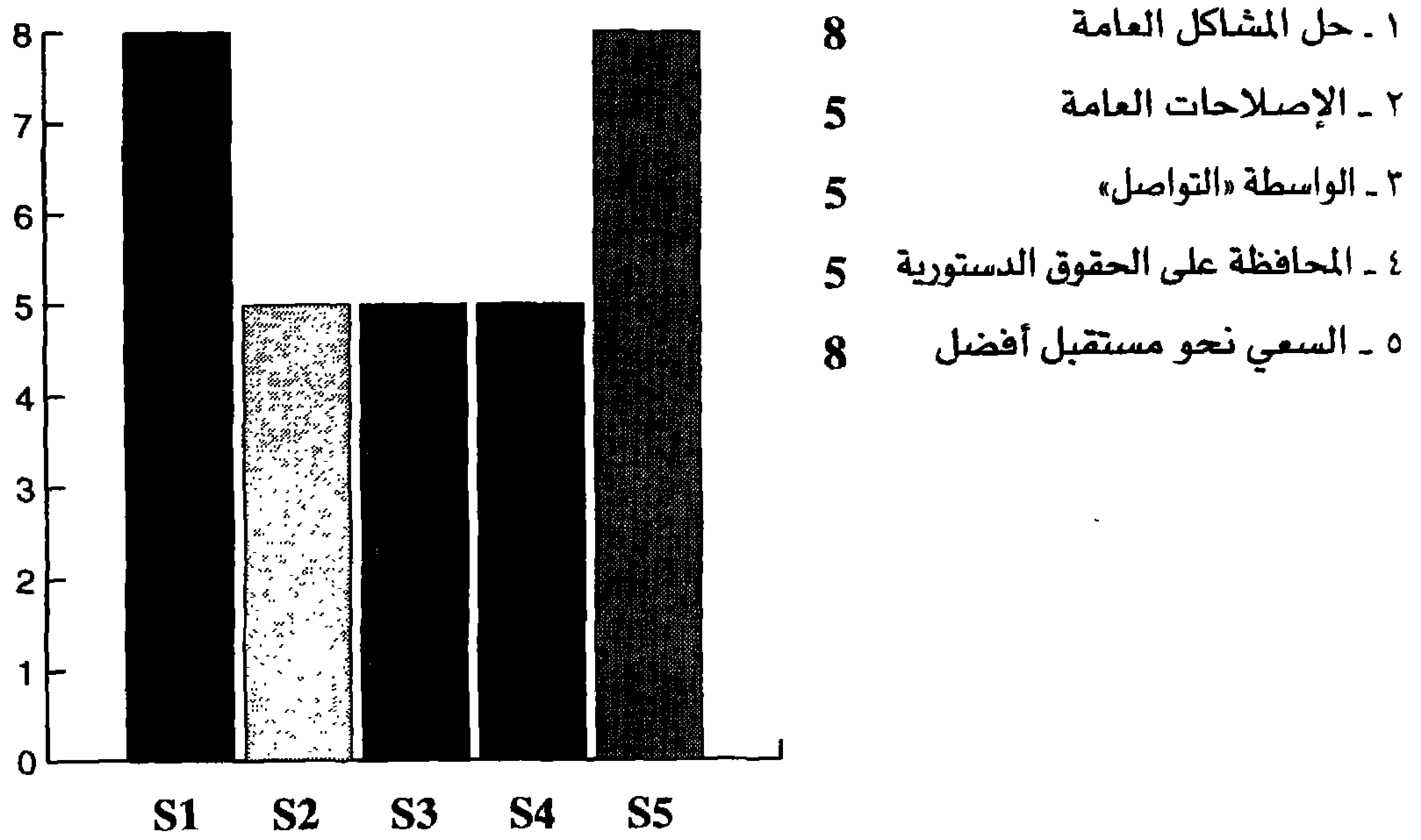
١ ـ حل المشاكل العامة 8

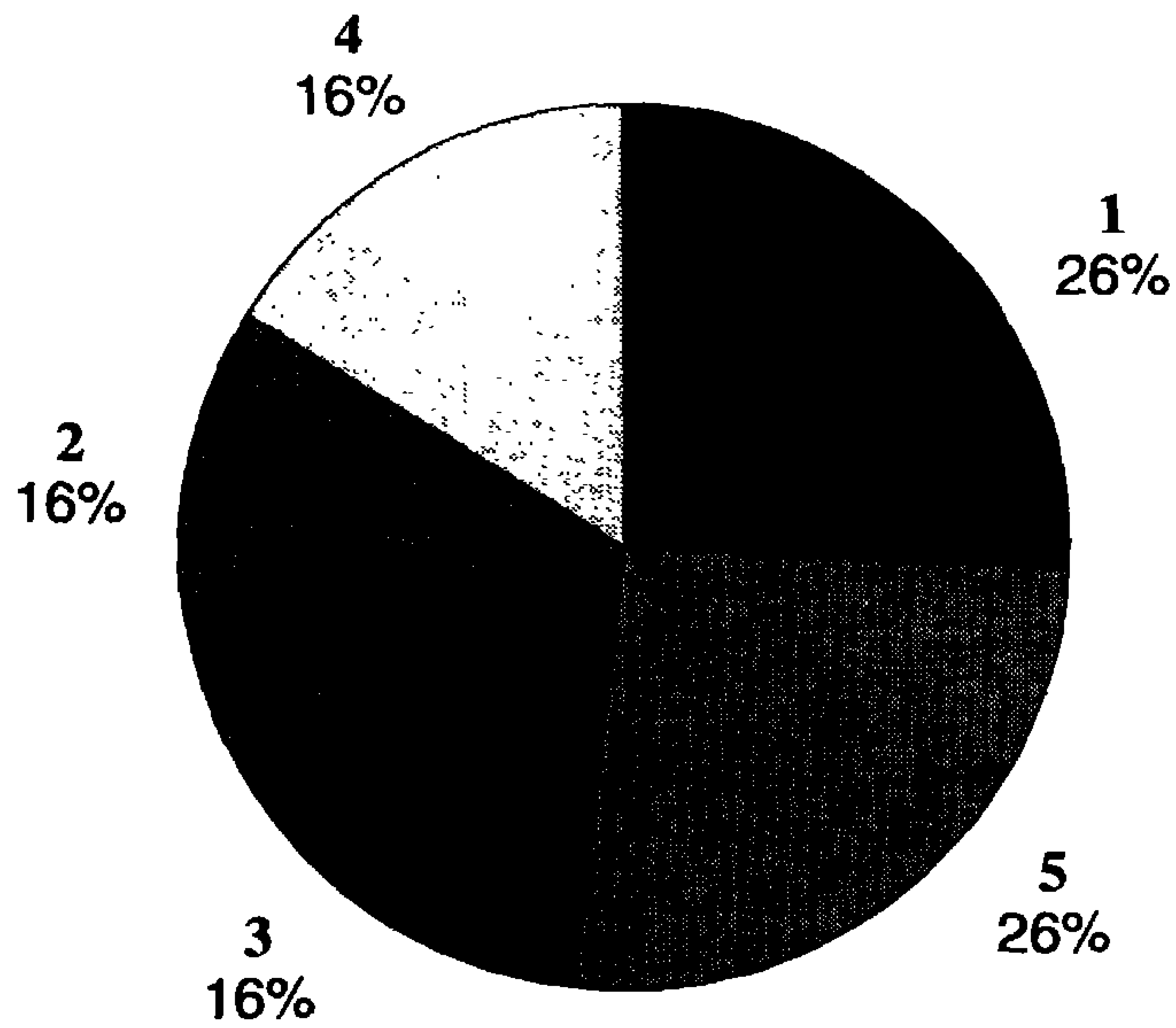
٢ ـ الإصلاحات العامة 5

٣ ـ الواسطة «التواصل» 5

٤ ـ المحافظة على الحقوق الدستورية 5

٥ ـ السعي نحو مستقبل أفضل 8



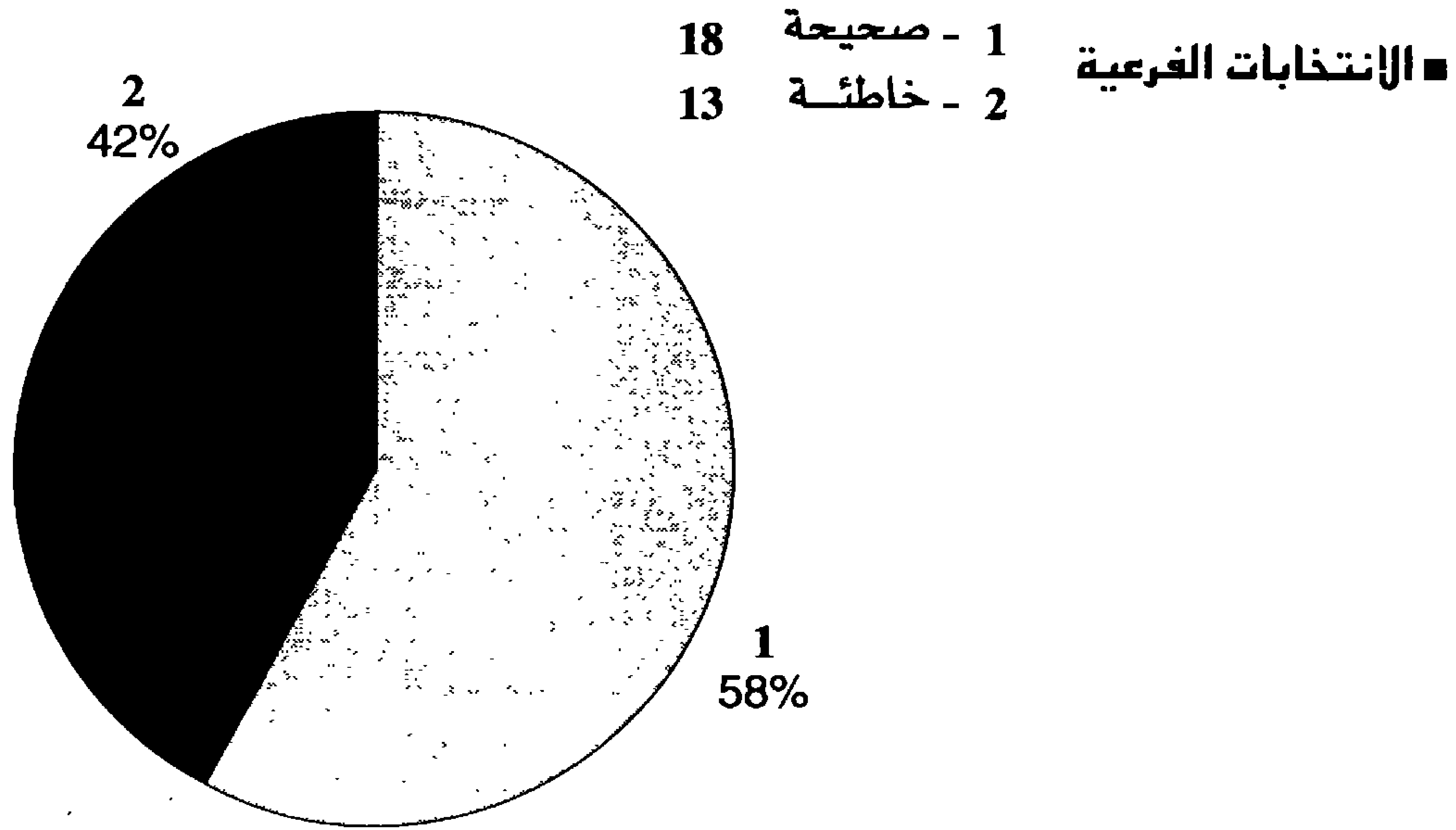


■ ماهو تقييمك لوسائل الانتخابات التي استخدمها المرشحون في انتخابات مجلس الأمة؟

■ الإنتخابات الفرعية

1 - صحيحة 18

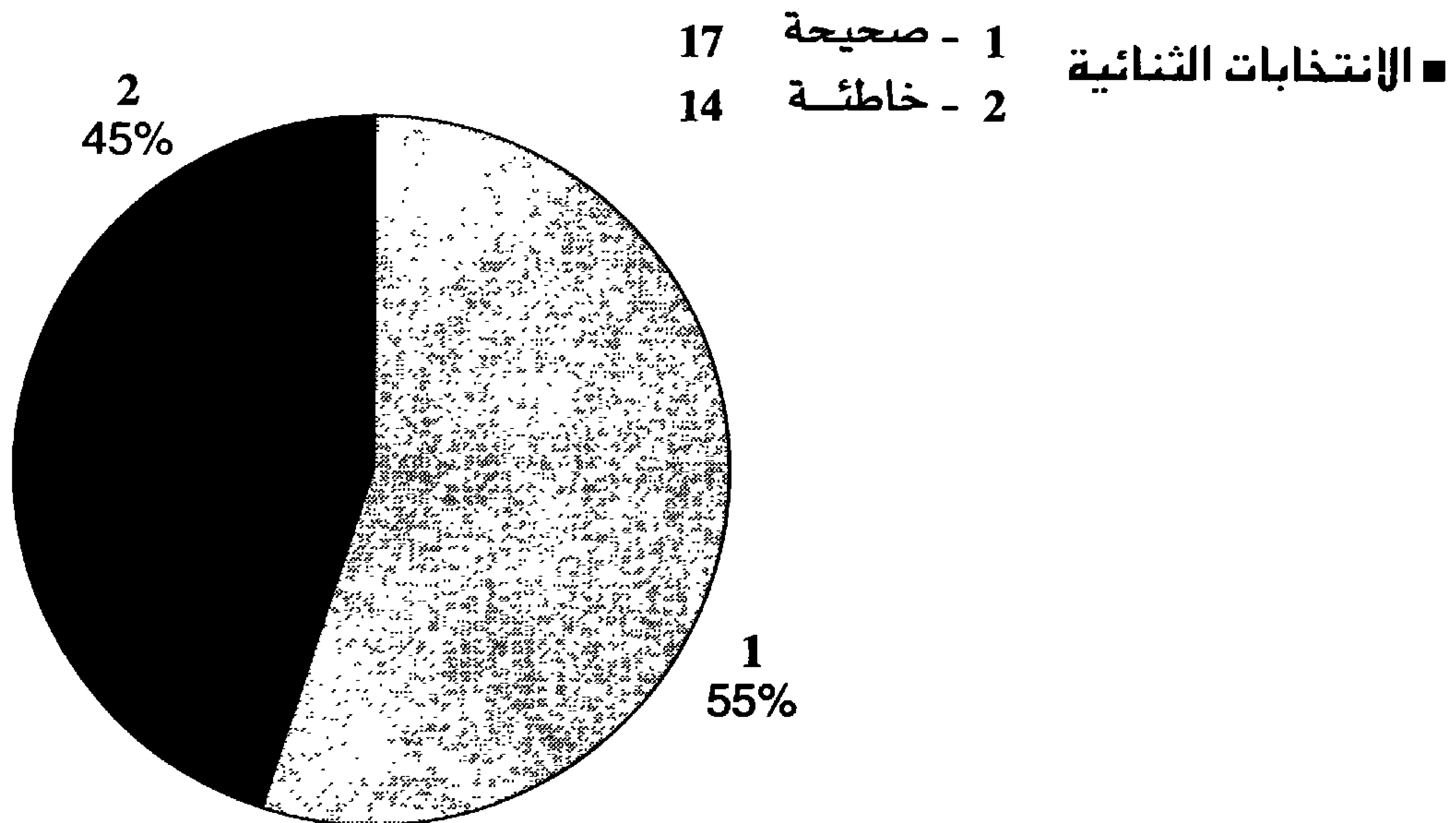
2 - خاطئـــة 13



■ الإنتخابات الثنائية

1 - صحيحة 17

2 - خاطئـــة 14

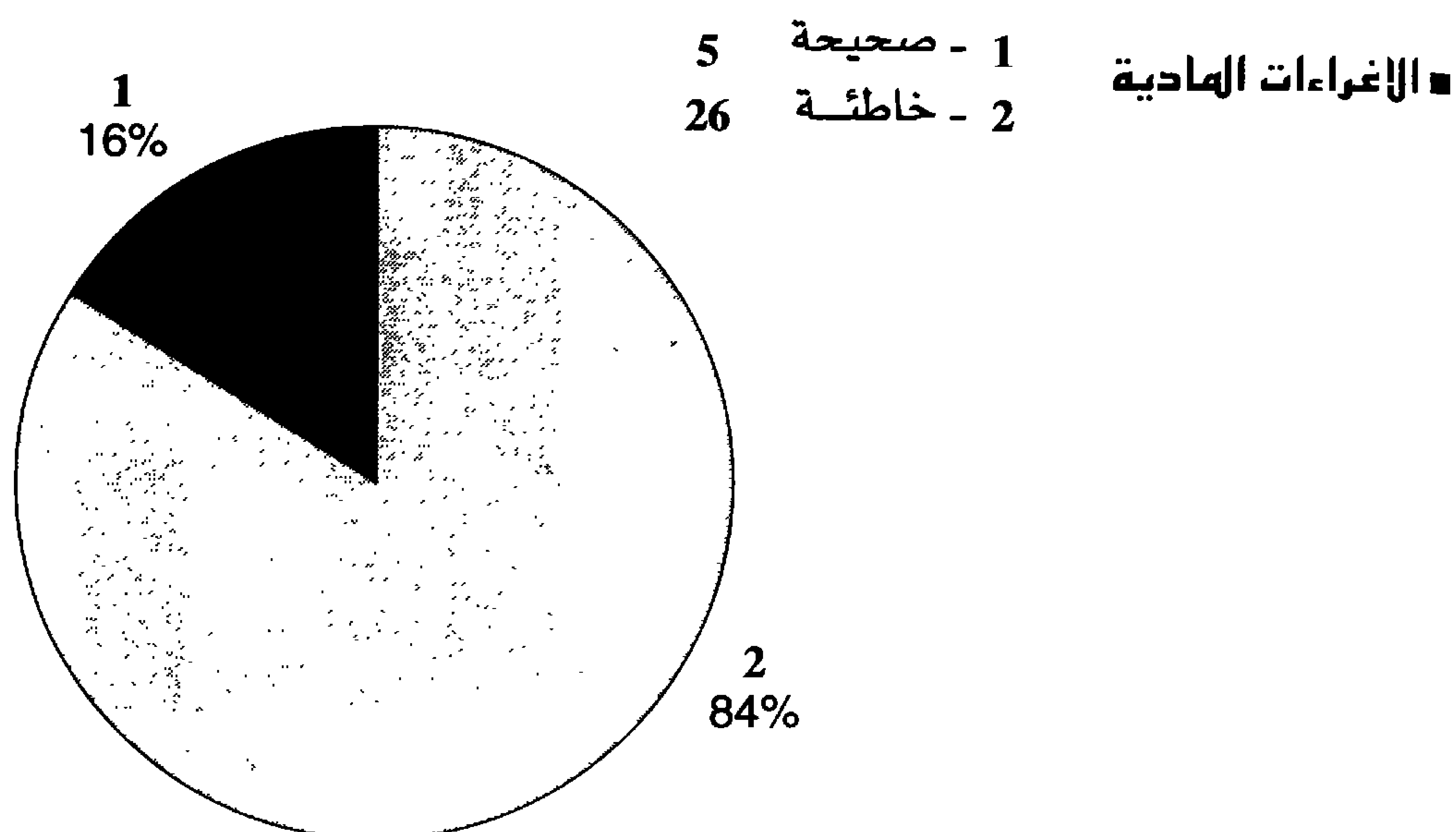


■ ماهو تقييمك لوسائل الانتخابات التي استخدمها المرشحون في انتخابات مجلس الأمة؟

■ الاغراءات المادية

1 - صحيحة 5

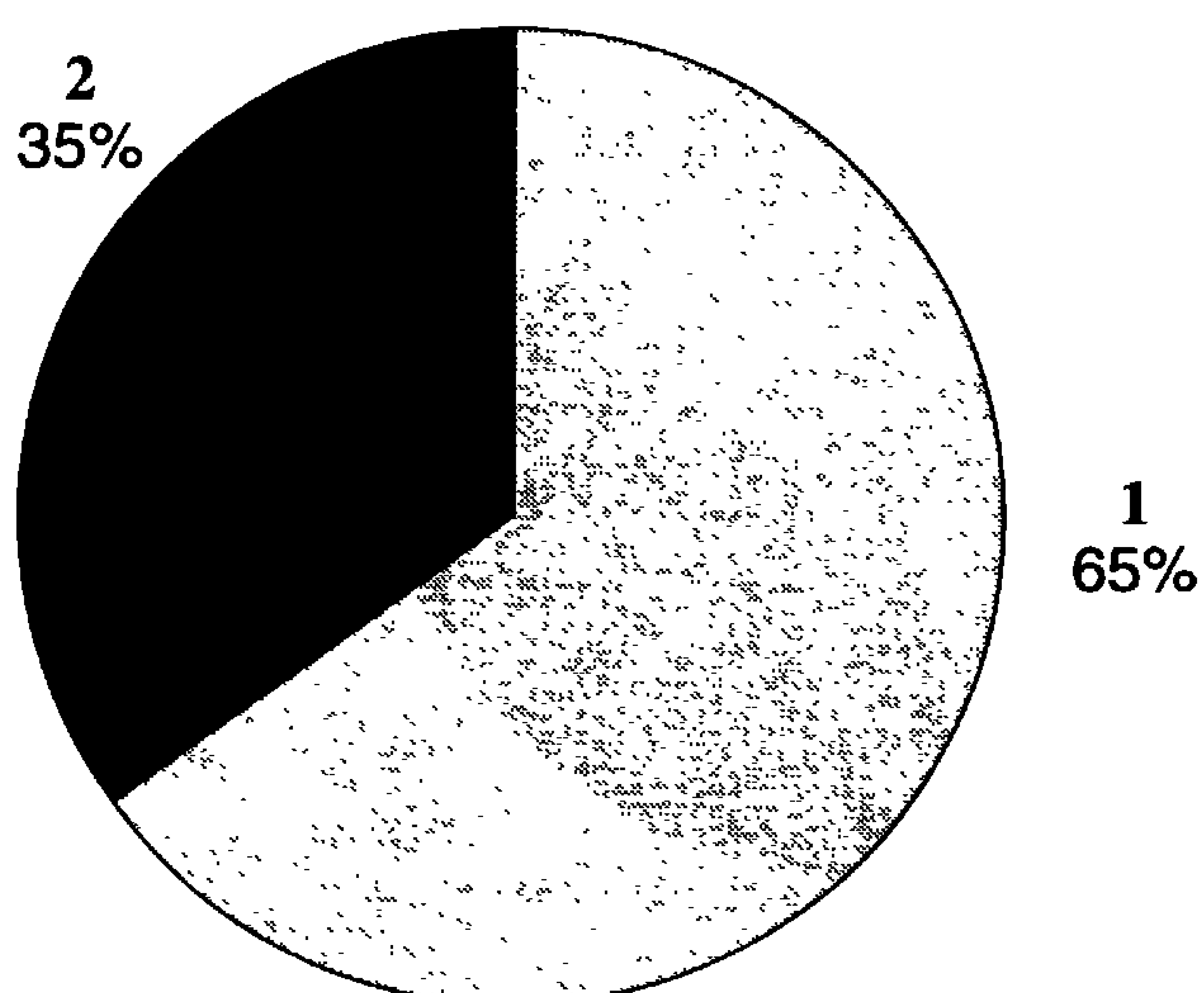
2 - خاطئة 26



■ الانتخابات الرئيسية دون العوامل السابقة

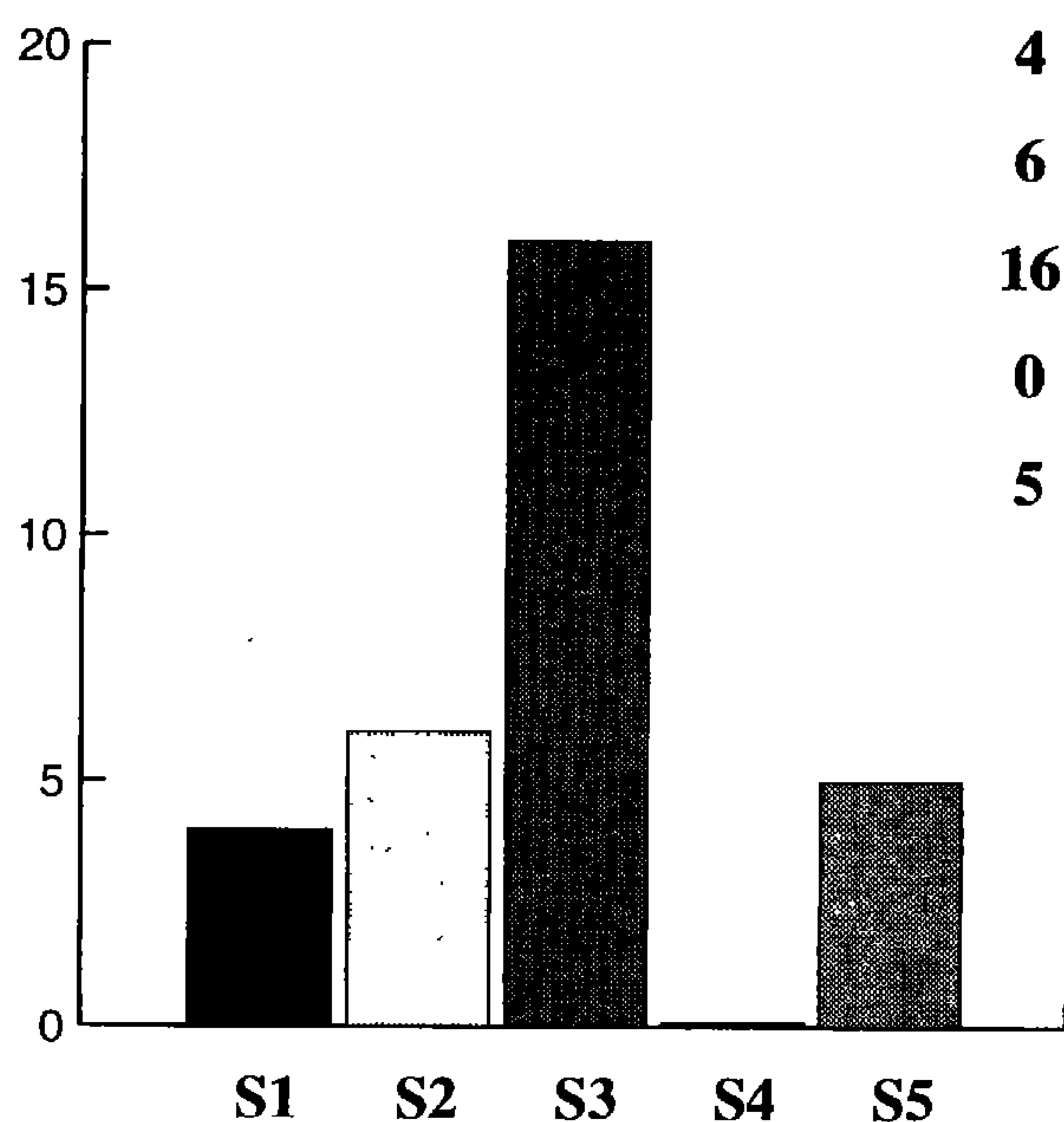
1 - صحيحة 20

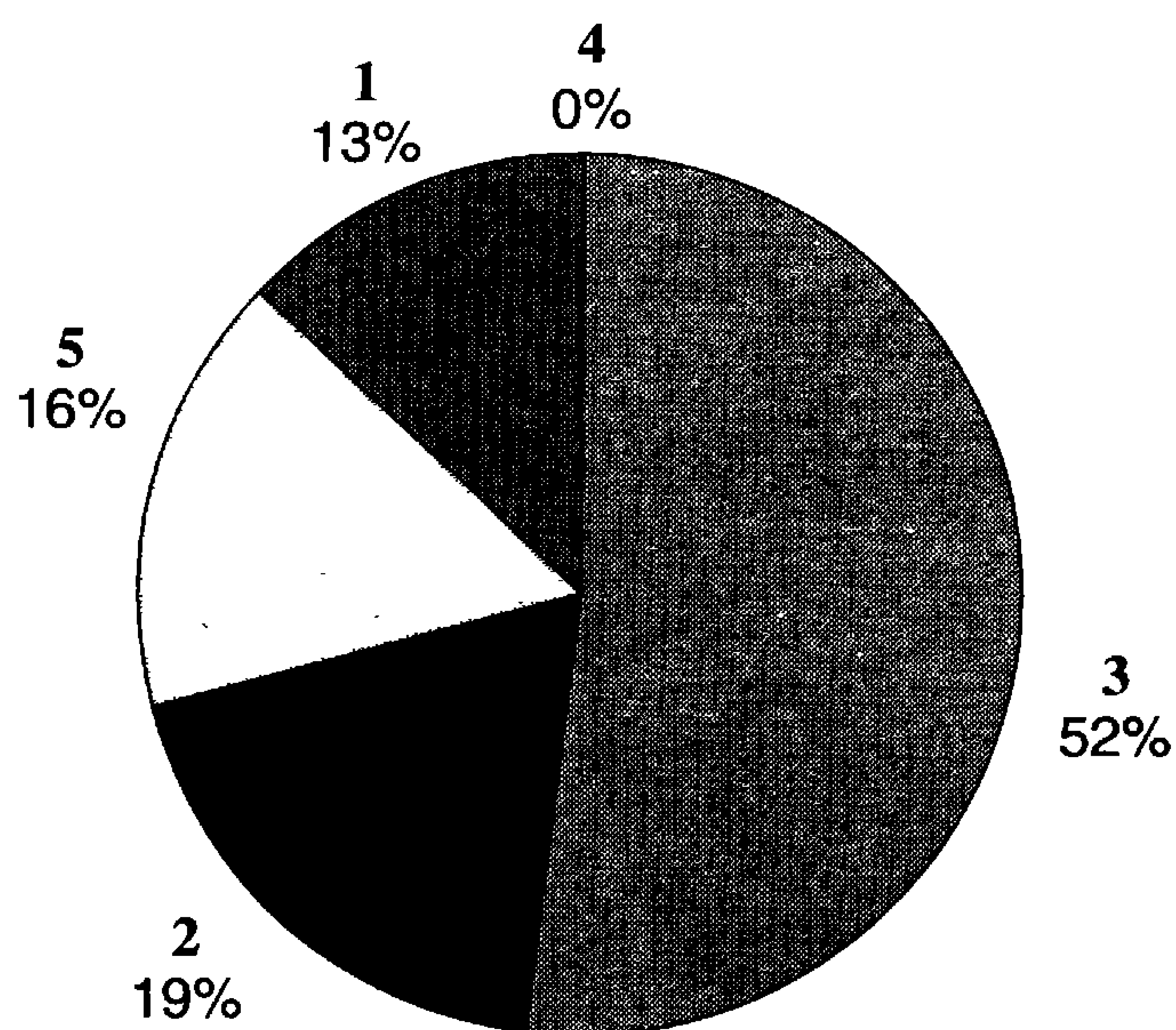
2 - خاطئة 11



■ أسباب عزوف الناخبين عن الإدلاء بأصواتهم؟

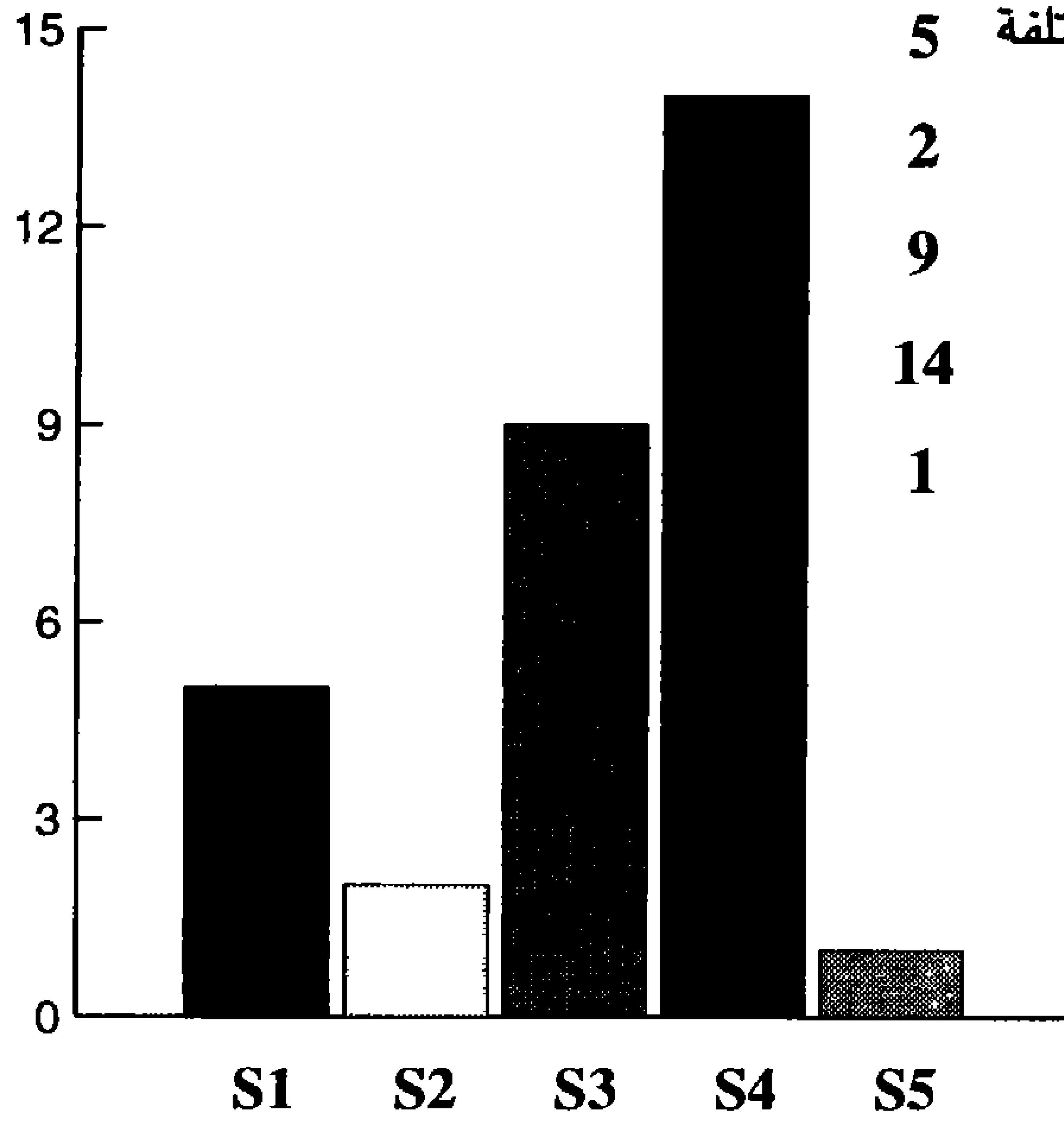
١ ـ عدم الاهتمام بالقضايا السياسية	4
٢ ـ عدم معرفة الناخب بالمرشحين	6
٣ ـ لاتوجد كفاءة مميزة بين المرشحين	16
٤ ـ لايوجد وقت للناخبين	0
٥ ـ عدم اكتراث المرشح بالناخب	5

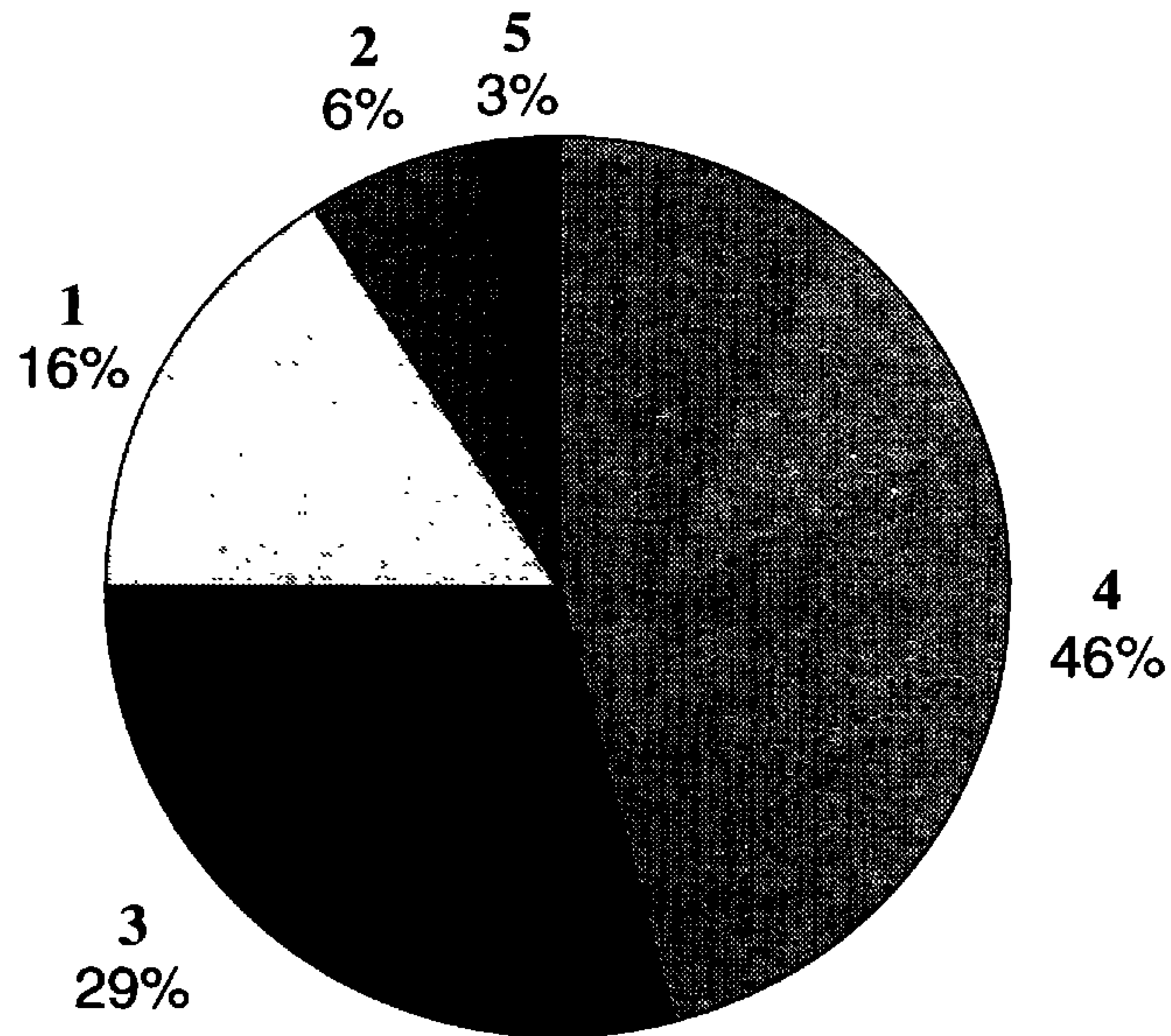




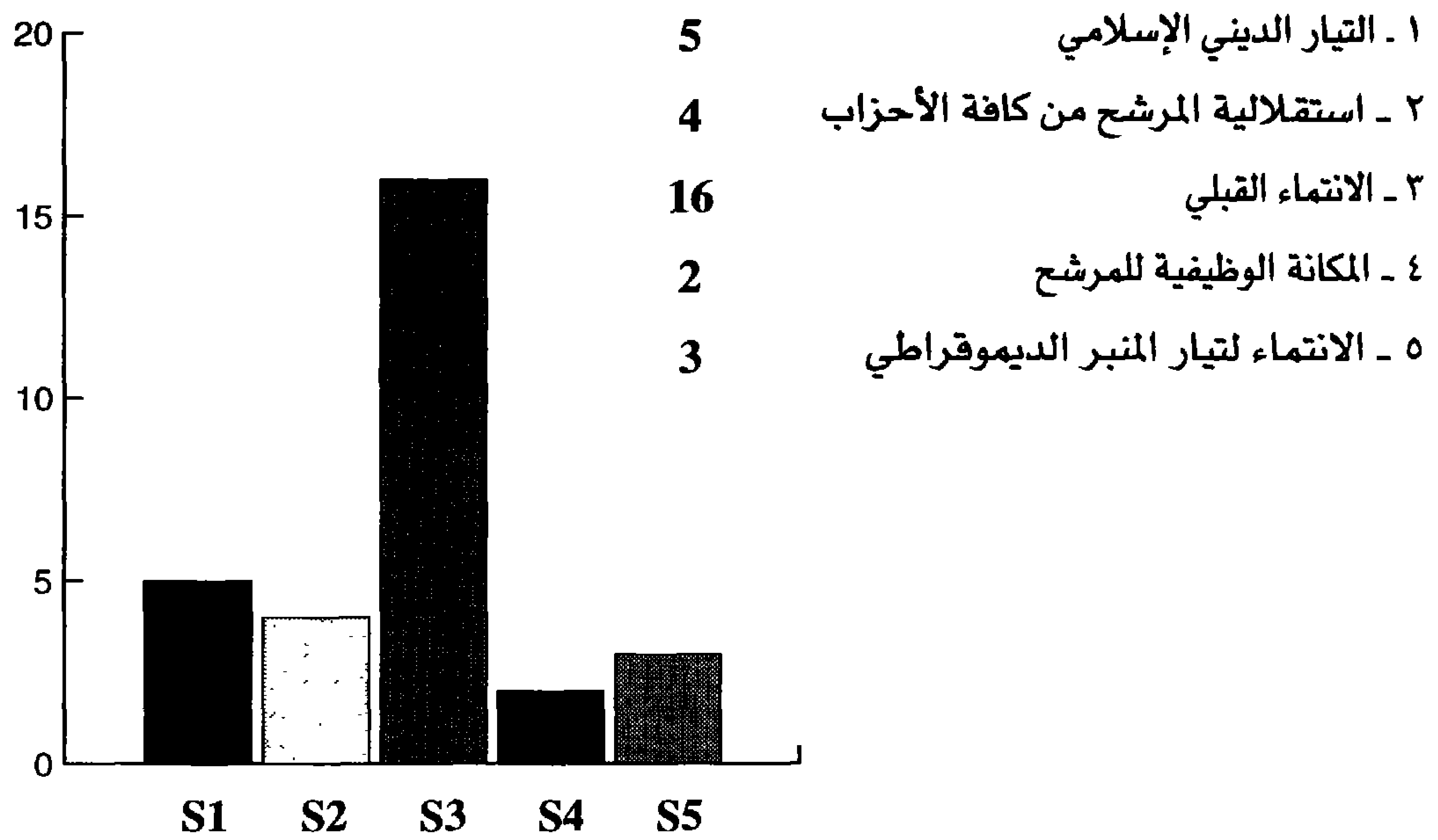
■ ماهو برأيك مايشد اهتمام الناخب بالمرشح؟

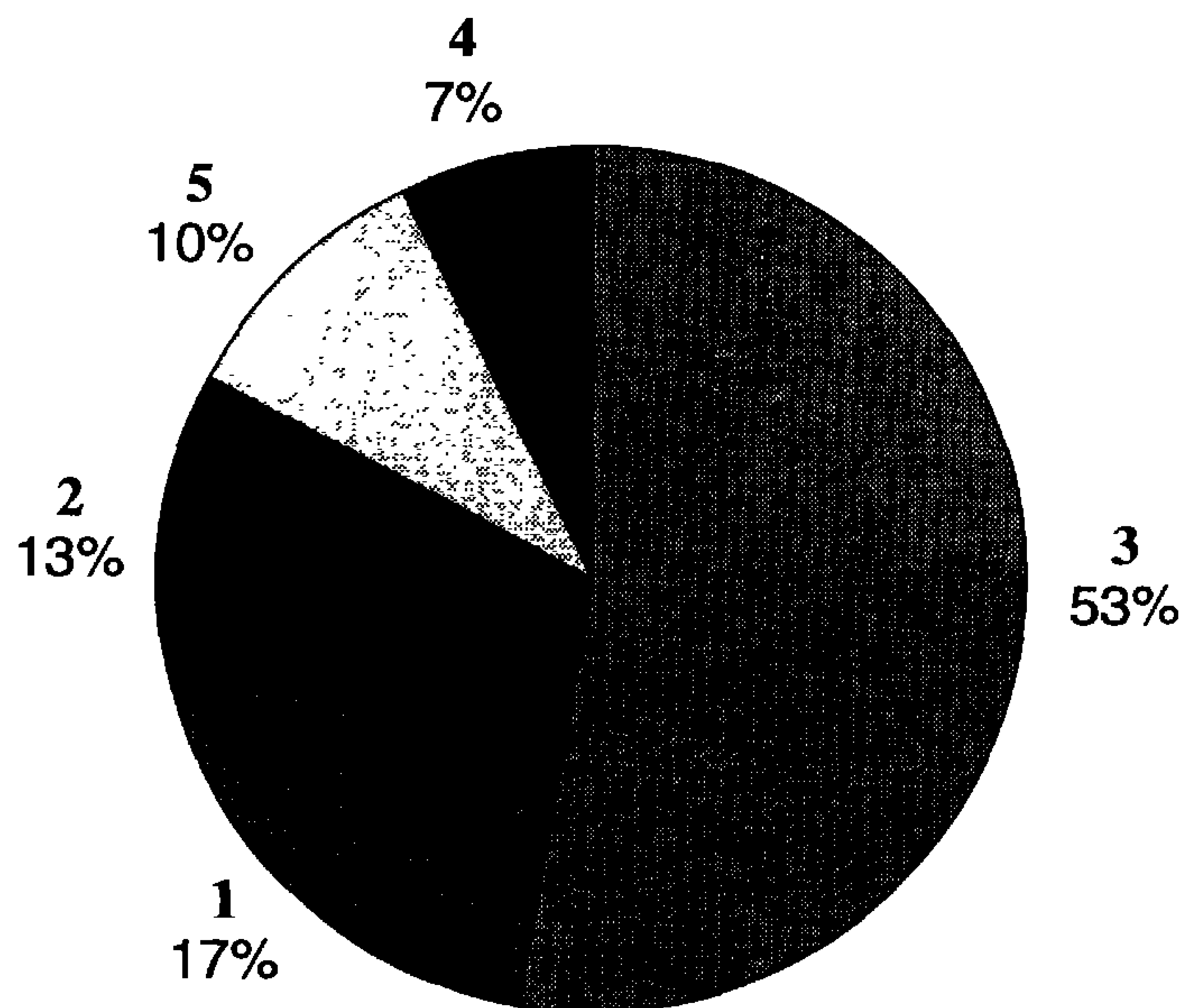
١ ـ زيارات المرشح للناخبين في المناسبات المختلفة	5
٢ ـ ثقافة المرشح السياسية	2
٣ ـ خدمات المرشح	9
٤ ـ النزاهة وأمانة المرشح	14
٥ ـ الانتماء الحزبي المنظم للمرشح	1





■ ما هي أكثر العوامل تأثيراً في اتجاهات الناخبين؟





النتائج والخلاصة

الديموقراطية ليست حوار الطرشان وإنما مقارعة الحجة بالحجة واستخدام الوسائل الحضارية في الاقتناع والتوفيق واتخاذ قرار الأغلبية لخدمة المجتمع المدني ودولة المؤسسات.

إنها المناخ أو الوسط الذي يرسخ العقلانية أو يسمح بمناقشة كافة المسائل تمهيداً للوصول الى أفضل النتائج وهي بلا شك الصيغة التي تصل الى توازناً تفرضه موازين القوى من دون تجني على الأخرين وهي الإداة التي تساعد على الانتقال الهادي والمتدرج والمنطقي وهذا مايجب أن يكون الرسالة الى الجميع بشكل واضح ومفهوم، فالديموقراطية لنا وعلينا.

واقتران الحكومة المرتكزة على الرضا بحق الشعب هو أمنع سياج ضد الثورة، وكلما قويت قنوات الاتصال السياسي الحر ورسخ الرضا في مجتمع كلما تضاءلت الحاجة الى الثورة، أضف إلى ذلك أن سياسة التسامح والحوار العقلاني من خلال قنوات الديموقراطية هي دعامة الوحدة الوطنية.

كما أن مبدأ فصل السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية يساعد على خلق حكومة متوازنة ومعتدلة وهو الشرط الأساسي لتحقيق السلام والأمن اللذان هما غاية كل الحكومات الديموقراطية، كما تساعد الديموقراطية في بناء اللامركزية التي يعتبرها كثير من المفكرين بأنها عامل التوازن الفعال ضد التحكمية والاستبداد.

(ملحق)

تجمعات وتنظيمات كويتية
لم تشارك في الانتخابات الكويتية

وثيقة تجمع
الأحرار الديموقراطيين

الفصل الأول

مقدمة بأسباب قيام التجمع

من خلال تقييم علمي لمواقع تجربة عملية في ممارسة الديموقراطية التقليدية التي هي إطار النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي بدولة الكويت رأينا نحن الأحرار الديموقراطيون أن مسؤولية المبادرة الهادفة البناءة تفرض علينا واجب العمل الجماعي الجاد لتصحيح أخطاء التجربة والدفاع عن المبادئ الأساسية التي تضمنها دستور دولة الكويت ـ والتي نعتبرها هدفا في حد ذاته ـ بقصد إيجاد مناخ طبيعي ملائم تمارس في ظله التجربة الديموقراطية ضمن مفاهيمها السليمة، ووفق أعرافها المألوفة، بحيث تكون نقاوة ممارسة التجربة من مستوى سمو الغاية، كما نكفل للشعب (وضمن مفهوم جديد) تجربة رائدة يكون فيها المواطن ذاته هو غاية العمل السياسي وهدفه، وأن أحكام الدستور بأبوابه الخمسة قد كفلت للمواطن كافة الحقوق التي توفر له الحرية والكرامة والأمن والاستقرار والرخاء والتقدم وأناطت بالسلطات الثلاث مسؤولية تحقيق هذه الغايات الكريمة ضمن تقسيم وتوزيع في المسؤوليات تلتقي جميعها في النهاية لأن يكون المواطن وحده هو غاية التوزيع في الطلطات حتى لاتطغي سلطة على سلطة فيكون التعسف والاستبداد الذي يعصف بحريات المواطنين وأمنهم واستقرارهم.

وإذا كانت شخصية المواطن وحريته وأمنه هي غاية التنظيم السياسي والاجتماعي والاقتصادي في دولة الكويت (ووفق أحكام الدستور) فإن ما نقصده بكلمة المواطن هو مجموعة المواطنين اللذين اعتبرهم الدستور مصدر السلطات جميعا ولهم السيادة التي يمارسونها في ظل حكم ديموقراطي يكون أساسه العدل والحرية والمساواة، وأناط بالدولة (ممثلة بسلطاتها الثلاث) مسؤولية حماية حقوق الأفراد السياسية والاجتماعية والاقتصادية حيث كفل حرياتهم الشخصية وأباح لهم حرية الاعتقاد والرأي والتنقل والعمل، وأحاط كراماتهم بكافة الضمانات التي لاتعرضهم بما يحط من هذه الكرامة أو

يعرضها لسوء المعاملة، كما كفل الدستور للمواطنين حق العمل وألزم الدولة بتوفيره لهم ضمن شروط عادلة، كما ألزمها بتوفير الرعاية الصحية لهم وبوسائل الوقاية والعلاج من الأمراض والأوبئة، وتقديم المعونة لهم في حالة الشخوخة أو المرض أو العجز عن العمل، وجعل الدستور أيضاً الملكية ورأس المال والعمل مقومات أساسية لكيان الدولة الاجتماعي، وصان الملكية الخاصة، وحظر المصادرة العامة للأموال وجعل الاقتصاد الوطني أساسه العدالة الاجتماعية، وقوامه التعاون العادل بين النشاط العام والنشاط الخاص بما يكفل تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة الانتاج وتحقيق الرخاء للمواطنين.

واذ يكون المواطن (بعد ماتقدم كله) هو محور النظام الديموقراطي وغايته بحيث تسخر كافة إمكانات الدولة ومواردها بما يحقق تقدمه ورخاءه وتعمل السلطات الثلاث جميعها على كفالة حقوقه وتأمين حرياته، فإنه من أولى واجبات هذا المواطن في الدفاع عن هذه الحقوق (ومن منطق الدفاع عن الذات) الالتزام بالواجبات الأساسية التي تفرضها طبيعة الدفاع عن هذه الحقوق ومنها الدفاع عن تراب الوطن الذي في ظله يتمتع بهذه الحقوق وكذلك الالتزام المطلق بالقوانين النافذة وبمراعاة النظام العام واحترام الآداب العامة.

ومن ذلك كله فإن هذا القدر الضئيل من الواجبات لم تفرضها سلطة قهرية أو هي فعل مغتصب للسلطة أو مستبد بها وإنما هي من فعل المواطن ذاته، وأن أي التزام يلتزم به المواطن إنما يجد أساسه من القانون الذي هو من صنع أفراد الشعب ممثلا بسلطته التشريعية التي لها (وفي نطاق المبادئ الأساسية المنصوص عليها في الدستور) أن تضع القواعد والنظم التي يمارس بها الفرد حقوقه المختلفة وبالقدر الذي لايمس أصل هذه الحقوق كما نص عليها الدستور.

واذا كانت حرية المواطن ورفاهيته وتقدمه هي أهداف النظام السياسي

والاجتماعي والاقتصادي في دولة الكويت، وإذا كانت السيادة هي للأمة التي هي مصدر السلطات جميعا، وإذا كانت القوانين والنظم هي من فعل ممثلي الشعب، وإذا كانت المراسيم ومجموعة القرارات الإدارية والوزراية تجد مشروعيتها من القوانين النافذة، وإذا كانت قواعد النظام العام والآداب العامة تنبع بدايةً من ضمير المجتمع وتنتهي الى نصوص قانونية تحكم سلوك الأفراد وتلزمهم (عند ممارستهم لحرياتهم احترام حريات الاخرين)، واذا كانت الكلمة الأخيرة لكافة التنظيمات والتشريعات مردها حكم القانون، وإذا كانت سيادة القانون هي الصورة المثالية لتقدم المجتمع ورخاء أفراده.

لذلك كله فقد كنا نأمل أن تكون تجربتنا الديموقراطية الرائدة هي النموذج الأمثل لصورة المجتمع الجديد الذي يكون فيه الناس سواسية في الكرامة الإنسانية، وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات لاتمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين (مادة ٢٩ من الدستور).

ولقد كنا نؤمن (وما زلنا نؤمن أيضاً) بأن كافة الانحرافات التي ترتكب باسم الديموقراطية لايمكن معالجتها أو تصحيحها بالعدول عن الديموقراطية كغاية في ذاتها وكإسلوب، وإنما يمكن أن تتم المعالجة والتصحيح بمزيد من الممارسة للديموقراطية، وبالمزيد من الضمانات التي تكفل للمواطنين حرية التعبير عن آرائهم ومعتقداتهم بالقدر الذي لايشكل عدوانا على حريات الأخرين.

وإنه وبعد ثلاث دورات انتخابية (كنا على ايماناً بأن المزيد من التجربة والممارسة الديموقراطية مؤدية في النهاية الى التصحيح والى انتهاج سياسة الحوار العلمي الهادف التي تكفل للمواطنين حرية واسعة في التعبير عن آرائهم في كل مايتصل بحقوقهم وحرياتهم الأساسية التي كفلها الدستور.

إنه وبعد ثلاث دورات انتخابية أثبتت التجربة نقيض أحلامنا الكبيرة حيث مازالت مشروعات القوانين التي تمس المصالح الأساسية للمواطنين هي في

الادراج الكبيرة الواسعة وان النقاش العلمي الهادف الذي كنا ننتظره من ممثلي الشعب قد تحول إلى عمليات تنفيس عن أحقاد دفينة في النفوس ومستلهمة من مصالح طائفية وقبلية واجتماعية واقتصادية وسياسية مختلفة وجدت لها تبريرا قانونيا من حكم المادتين ١١٠، ١١١ من الدستور، وأصبح كل عضو في مجلس الأمة (وخلافا لما نصت عليه المادة ١٠٨ من الدستور) هو ممثل لانتماءاته الخاصة ومعبرا عن مصالح طائفته أو قبيلته أو فئته الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية مما أدى إلى تعطيل نص المادة ١٠٨ من الدستور.

وصار الاعضاء يعملون على نقيضه في وقت أقسموا فيه جميعاً على اخلاصهم للوطن والأمير وأن يحترموا الدستور وقوانين الدولة وأن يذودوا عن حريات الشعب ومصالحه وأمواله وأن يؤدوا عملهم بالأمانة والصدق (مادة ٩١ من الدستور).

وهكذا أصبح عضو مجلس الأمة الذي يتوجب عليه تمثيل الأمة بأسرها ويرعى المصلحة العامة هو ممثل للفئة التي ينتمي إليها فقط، وهو أيضاً يدافع عن المصالح الخاصة بهذه الفئة أو تلك دون غيرها، ولو كان ذلك على حساب المصلحة العليا للبلاد واستقرار وأمن ورخاء المواطنين وتقدمهم.

إن هذا الانحراف في أسلوب الممارسة الديموقراطية لايدفع بنا الى الكفر بالديموقراطية كغاية وكأسلوب، فليس في نظرنا بديل للديموقراطية الا الخراب والدمار، ولنا في تجارب الأخرين قدوة طيبة، فلسنا نرغب في أن نبدأ من حيث انتهى غيرنا، ولانريد أن تنتهي ديموقراطيتنا من حيث بدأ الأخرون، وإنما الذي نريده ونؤكده ونرسخه هو استمرار التجربة الديموقراطية مع استمرار الرغبة في التصحيح والابتعاد عن الانحراف.

لقد رأينا نحن الأحرار الديموقراطيون أن كلمة حق يجب أن تقال في مثل هذا الظرف.. وأننا مع قلة عددنا ندرك ان آلافا من المواطنين يحملون أفكارا

كتلك التي نحمل، وأن لهم أحلاما كبيرة كتلك التي نحلم بها، وأننا نرغب مخلصين بمثل مايرغبون في أن تتضح صورة المستقبل وأن يسيروا في طريق واضحة تقود الى المبادئ والأفكار التي نص عليها الدستور إيمانا ومسلكا والتزاما.

ولقد أدركنا أن الاصلاح المنشود ومن خلال الحوار العلمي والبناء مع أعضاء مجلس الأمة هو طريق مسدود اذ ان التزام الاعضاء لمصالح الفئات التي ينتمون إليها قد ارتبطت ارتباطا يتعذر الفكاك منه خاصة ونحن مقبلون على دورة انتخابية جديدة تفرغ أعضاء مجلس الأمة لها تفرغا كاملا، وأصبح الذي يعنيهم تجميع أصوات الناخبين وليس رفع صوت الحق والمصلحة.

لذلك كله وإدراكا منا بأن مسؤولية تاريخية تقع على أكتافنا توجب علينا أن نتصدى وبحزم لكافة المحاولات التخريبية التي من شأنها إجهاض تجربتنا الديموقراطية أو الانحراف بها بما يخدم مصالح فئات معينة على حساب المصلحة العليا في البلاد، لقد جاء الوقت لان نتصدى لكل مايؤدي الى افساد المواطن عن طريق تحريضه من جهة وترغيبه من جهة أخرى، كما يتبنى مواقف مشبوهة تؤدي الى الفرقة بين المواطنين وتزرع في نفوسهم الشقاق والبغضاء على أساس استغلال واقع التفاوت الاجتماعي والاقتصادي فيما بين أفراد الشعب ودفعهم لاتخاذ مواقف ذات صفة عصبية ومتعصبة.. فيتفرقوا الى طوائف وقبائل وتجمعات اجتماعية واقتصادية وسياسية متنافرة.. تجد كل فئة منها أن اسلوب الدفاع عن النفس هو تكريس الانتماء للفئات المتصارعة لتحقيق مكاسب خاصة.

ان الاحرار الديموقراطيين يتوجهون اليوم الى المواطنين مباشرة منبهين الى خطورة ووعورة الطريق الذي يدفعهم اليه أصحاب المصالح الكبيرة والمستفيدون الحقيقيون من وجود حالة التوتر والفرقة مؤكدين لهم أن الانتماء

الوحيد الذي يكفل لهم الحياة الأفضل والممارسة الديموقراطية السليمة هو الانتماء للوطن بمجموع أرضه، وبمجموع تطلعاته وآماله في المستقبل.. وأن الدوافع التخريبية والمصالح الخاصة التي لاننكر أن لها ركائز قوية في مجتمعنا الصغير لايجب أن تواجه بأعمال العنف أو سوق الشتائم والسباب وإنما تواجه بالفكر الواضح الذي يعالج كافة قضايانا المصيرية على أساس اعتبار الفرد والفرد بذاته هو محور اهتمام المجتمع وأن حرية الفرد واستقراره وأمنه ورخائه هي الصورة الواضحة التي تعكس صورة مجتمعنا الجديد الذي نأمل أن يكون لكل مواطن فيه دور بناء ومفيد.

الفصل الثاني

وجود التجمع عمل دستوري

اذا كــان نظـام الحكم في الكويت ديموقــراطي وفق مــانصت عليــه المادة السـادسـة من الدسـتور، وأن السيادة فيه للأمـة التي هـي مصـدر السلطات، وإذا كانت الديموقراطية بإجماع شراح القانون الدستوري ترمي الى تحقيق السيادة الشعبية، وإذا كانت السيادة الشعبية ليست غاية في حد ذاتها وإنما الغاية هي الحـرية والمساواة السـيـاسـيـة التي يمكن توفيـرهـا للشـعب من خـلال المـمـارسـة الصادقة للسيادة الشعبية، وإذا كانت الاحـزاب السياسيـة هـي صـفـة مـلازمـة للديموقراطية باعتبارها تمثل الشكل العـام للرقابة الشعبيـة اذا كان كل مـاتقدم هو صحيح مفهوم الديموقراطية لدي جمهور شراح القانون الدستوري، إلا أن هذا الاطلاق في تقدير أهميـة الاحزاب السـيـاسـيـة باعتبـارها صـفـة مـلازمـة للديموقـراطيـة ظل مـوضـع تحـفـظ القليل من شـراح القـانون وانتـقـاد البـعض الآخـر، اذ قـالوا بأن النظام الحـزبي لايسـتـقـيم أمـره في بلد لـم يسـتـكمل بعـد نضـجـه السـيـاسـي ولم يتوفـر فـيـه الوعـي والممارسـة السـيـاسـيـة للكتل الشـعـبـيـة المختلفة، لأن الاحزاب في مثل هذه الأحوال لن تجد رقـابة حقيقيـة للرأي العام على أعمالها مما يسهل على قادة الأحزاب تضليل الجماهير التي لاعلم لها ولا ثقافة ولاتجربة سياسية ناضجة، فيتغيـر الحال مما يجب أن يكون فيه الشعب هو الذي يوحي الى الاحـزاب بما يجب أن تـعـمـلـه، إلى وجـود أحـزاب تتـلاعب بمستقبل الشعب مستغلة عدم وجود الوعي السياسي لدى الجماهير من جهة، وعلى مـهـارتها في اسـتـعـمـال وسـائل الدعـاية الحـديثة والتشـدق بألـفـاظ رنانة وخطب جوفـاء تحـرك عـواطف الجـمـاهـيـر دون أن تحـوي المفـيـد لهم أو تحـقـيق مـصـلـحـتـهم، ولذلك كله يرى البـعض من الشـراح بـأن مـرحلة جـديـدة يجب أن تسبق وجود الاحزاب السياسية وتهيء لوجودهـا مستقبلا وهي مرحلة تستوجب نشـر التعليم ورفع مسـتوى الصـحـافـة ووسـائل الدعـاية وتوفيـر الثـقـافـة العـامـة للشعب كمـا يكون في قدرة الشعب توجيه الاحـزاب ورقابتها فتقل بذلك مساوئ

الحزبية ويكثر نفعها.

وفي مثل هذا الاتجاه سار دستور الكويت حيث عبر عن تحفظاته بالنسبة لوجود الاحزاب في مذكرته التفسيرية التي أوردت الأتي:

«على أن هذه الفضائل البرلمانية لم تنس الدستور عيوب النظام البرلماني التي كشفت عنها التجارب الدستورية، ولم تحجب عن نظره ميزة الاستقرار التي يعتز بها النظام الرئاسي، ولعل بيت الداء في علة النظام البرلماني في العالم يكمن في المسؤولية الوزارية التضامنية أمام البرلمان، فهذه المسؤولية هي التي يخشى أن تجعل من الحكم هدفا لمعركة لا هوادة فيها بين الاحزاب، بل وتجعل من هذا الهدف سببا رئيسيا للانتماء الى هذا الحزب أو ذاك، وليس أخطر على سلامة الحكم الديموقراطي من أن يكون هذا الانحراف أساساً لبناء الاحزاب السياسية في الدولة بدلا من البرامج والمبادئ، وأن يكون الحكم غاية لا مجرد وسيلة لتحقيق حكم أسلم وحياة أفضل، وإذا آل الحكم الديموقراطي الى مثل ذلك، ضيعت الحقوق والحريات باسم حمايتها، وحرف العمل السياسي عن موضعه ليصبح تجارة باسم الوطنية، ومن ثم ينفرط عقد التضامن الوزاري على صخرة المصالح الشخصية الخفية، كما تتشقق الكتل الشعبية داخل البرلمان وخارجه مما يفقد المجالس النيابية قوتها والشعب وحدته، لذلك كله كان لا مفر من الاتعاظ بتجارب الدول الأخرى في هذا المضمار، والخروج بالقدر الضروري عن منطق النظام البرلماني البحت برغم أن نظام الإمارة وراثي.

وفي تحديد معالم النهج الوسط بين النظامين البرلماني والرئاسي، وتخير موضع دستور الكويت بينهما، تتلاقى مشقة الاستخلاص النظري بمشقة وزن المقتضيات المحلية والواقع العملي، وأولاهما معضلة فقهية، وثانيهما مشكلة سياسية، وخير النظم الدستورية هو ذلك الذي يوفق بين هذين الأمرين ويحل

في آن واحد كلتا المعضلتين».

وإذا كان دستور الكويت قد تحفظ في مذكرته التفسيرية بالنسبة للاحزاب إلا أنه وضمن نصوصه الصريحة لم يحظر قيامها حيث نصت المادة ٤٣ من الدستور الكويتي على الآتي:

«حرية تكوين الجمعيات والنقابات على أسس وطنية وبوسائل سليمة مكفولة وفقا للشروط والأوضاع التي يبينها القانون، ولايجوز إجبار أحد على الإنضمام الى جمعية أو نقابة».

وأوردت المذكرة التفسيرية للدستور شرحا مفصلا لحكم هذه المادة متناولة في ذات الوقت موضوع الاحزاب السياسية مؤكدة ان الدستور وان لم يلزم بإباحة الاحزاب الا انه في ذات الوقت لم يحظرها وفي ذلك تقول المذكرة التفسيرية للدستور:

«تقرر هذه المادة - أي المادة ٤٣ - حرية تكوين الجمعيات والنقابات دون النص على الهيئات التي تشمل في مدلولها العام بصفة خاصة الاحزاب السياسية، وذلك حتى لايتضمن الدستور الالزام بإباحة انشاء هذه الاحزاب، كما أن عدم إيراد هذا الالزام في صلب المادة ليس معناه تقرير حظر دستوري يقيد المستقبل لاجل غير مسمى ويمنع المشرع من السماح بتكوين أحزاب اذا رأى محلا لذلك، وعليه فالنص الدستوري المذكور لايلزم بحرية الاحزاب ولا يحظرها، وإنما يفوض الأمر للمشرع العادي دون أن يزمره في هذا الشأن أو ينهاه، وهكذا نجد أن دستور الكويت وان لم ينص صراحة على إباحة تكوين الاحزاب الا أنه في ذات الوقت لم يحظرها.

بل وألمح للمشرع بإمكانية تكوين الأحزاب مستقبلا متى كان لذلك محلا.. وإذا كانت القاعدة العامة تقضي بأن الأصل هو الإباحة والحظر هو الاستغناء

وإذا كان صلب المادة ٤٣ من الدستور ليس في صياغتها مايجيز أو يمنع تكوين لاحزاب وإذا كانت المذكرة التفسيرية قد أوضحت ذلك بصورة جلية، لذلك كله تستطيع القول انه من وجهة نظر الدستور ومذكرته التفسيرية لايوجد ما يمنع قانونا من تكوين الاحزاب السياسية وأن للسلطة ووفق أحكام القانون أن تجيز تكوين الاحزاب السياسية أو حظرها وكذلك لها أن تضع القواعد القانونية التي تنظم عمل هذه الاحزاب وفق مقتضيات المصلحة الوطنية.

أن تجمع الاحرار الديموقراطيين هو تجمع أفراد بأشخاصهم وبتطلعاتهم الطموحة لترسيخ قواعد الديموقراطية السياسية في الكويت، ويهدف بناء مواطن صالح تتوفر له كل أسباب الحرية والعدل والمساواة، وعلى أساس من المبادئ السامية التي تضمنها دستور دولة الكويت.

ان هذا التجمع يجمع بين أعضائه رغبة صادقة في تكريس مبدأ سيادة القانون على كافة المواطنين فيتساون جميعاً في الحقوق والواجبات العامة، لاتمييز بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو الدين أو الطبقة الاجتماعية أو الاقتصادية التي ينتمون إليها.

وهو أيضاً أيضاً تجمع يعبر عن اتفاق حول أهداف واضحة ومحددة تلتقي جميعها في النهاية لبناء شخصية الانسان الحر الذي يعي كافة حقوقه والتزاماته الوطنية والذي يمكن أن تساهم في بناء مجتمع سليم يتغلب فيه على كافة الأمراض الاجتماعية التي تعوق تقدمه ورخائه.

ان تجمعنا هو تجمع أفراد تعاهدوا على أن يعملوا بإخلاص لمحاربة الفساد السياسي والاجتماعي ولوضع قواعد راسخة في معالجة قضايا الشعب في الداخل والخارج على أساس من الموضوعية والحوار العلمي الهادف والبعيد عن استغلال عواطف الجماهير وتطلعاتهم الى مصالح آنية ومؤقتة فيها معاني الارتشاء أكثر من معنى المعالجة الموضوعية الهادفة لتحقيق رخاء وإزدهار

واستقرار.

ان الاحزاب السياسية، وأن كانت لها في الدول المتقدمة عقيدة وأهداف معينة، الا أنها في الواقع تمثل المصالح الخاصة لطبقة معينة أو اتجاه معين متجاوزه بذلك المصالح الاخرى الأكثر عموما لكافة أفراد الشعب، وهي أي هذه الاحزاب تمثيل انتماءات اجتماعية واقعية وتمارس نشاطها من خلال التحالفات واستراتيجية الارتباطات بالمواقف الوقتية في معالجة قضايا ومشاكل معروضة، واذ تحفظ بعض شراح القانون بالنسبة لقيام الاحزاب، خاصة في البلاد التي لم يكتمل نضجها السياسي ولم ينتشر فيها التعليم والوعي السياسي، الا أنهم جميعا أجمعوا على أن الاحزاب السياسية هي صفة ملازمة للديموقراطية، بل وقالوا بأن الديموقراطية هي حكومة الاحزاب، واذ هم قالوا بذلك فإنما يؤكدون مبدأ السيادة الشعبية الذي من خلاله تقوم السلطات بواجباتها ومسؤولياتها بدعم وتأييد من حزب الأغلبية وتحت رقابة أحزاب المعارضة.

وبالتالي فلا يكون للحكومة أنصار مؤقتين بحسب المواقف التي تتصدى لها، أو معارضين مؤقتين أيضاً، بل يكون للحكومة حزب أو أحزاب مؤيدة لها باستمرار وحزب أو أحزاب معارضة لها باستمرار، وكذلك الحال فإن موقف السلطة التشريعية من السلطة التنفيذية هو الموقف المؤيد لها في سياستها وفي أسلوب عملها باعتبار ان السلطة التنفيذية وهي تمارس نشاطاتها المختلفة إنما تستلهم برامجها ومواقفها من تأييد حزب أو أحزاب الأغلبية والذي يكون الحكم ممثلا لرغبات هذه الأغلبية، ولذلك كله نجد أن كافة المواقف السياسية وبرامج الخدمات ومشاريع القوانين التي تتقدم بها الحكومة إنما تحظى بتأييد وموافقة الأغلبية السياسية في الهيئة التشريعية.

وعلى أي حال فإن تجمع الأحرار الديموقراطيين وقد التزم بمبدأ سيادة

القانون، فإنه يلتزم كلية بالقوانين النافذة ويعمل في نطاقها، وبالترتيب على ذلك فإن التجمع يأخذ صفة الحزب السياسي منذ اللحظة التي يكون فيها قيام الأحزاب السياسية ضرورة وطنية ويصدر بشأنها تشريع ينظم قيامها.

وفي غياب الأحزاب السياسية التي هي صفة ملازمة للديموقراطية وحتى اللحظة التي يصدر تشريع ينظم قيامها كان لابد من وجود فئة من أبناء الشعب تقوم بدور التوعية والتثقيف والرقابة الشعبية كيما تكون الممارسات الديموقراطية قد سارت ضمن مفهومها الصحيح وبما يخدم المصلحة الوطنية في وقت يكون الشعب قد اكتسب الخبرة السياسية الناضجة في ظل ممارسة سليمة للديموقراطية، ولذلك وجد التجمع ليقوم بدور التوعية والرقابة الشعبية من أجل فهم جديد لممارسة الديموقراطية في دولة الكويت.

وبالترتيب على ذلك فإن تجمعنا هو تجمع أفراد «كما أسلفنا» أدركوا أنهم مطالبين بدور إيجابي على مستوى الوطن بمجموعه، وعلى مستوى الأفراد بمجموعهم، فهو تجمع يهدف الى البناء والى المساهمة الفعالة في نقاوة التجربة الديموقراطية وفي محاربة كافة قوى التخريب الفكري والفوضوي ومحاولة أفساد الضمائر وتجميع مراكز القوى على حساب وحدة مجموع الشعب ووحدة مصلحته.

إن كلمة حق موضوعية يجب أن تقال في وقت ضاعت فيه الحقيقة وأصبحت القوة هي الحق وأصبح العنف هو القانون وأصبح النفاق السياسي هو الحقيقة.. وأصبحت الآفات جميعها مزايا وفضائل وأضحى الاخلاص والوفاء يعني الكسل والتخاذل.

إننا وفي مواجهة كل قوى الشر تلك القوى المستفيدة من ارتباكات المجتمع وتصارع فئاته ننهض نحن الاحرار الديموقراطيون لنواجه طوفان الفساد والتخريب بتجميع يستقطب كل راغب في العمل الجاد والبناء الهادف لمصلحة

الشعب والوطن جاعلا من ماله ونفسه ووقته وراحته عملا مثمرا يسهم في البناء الخير، وينطق بالحق ويحارب الباطل، وأن الثمن الوحيد الذي نستطيع أن نقدمه لكل من يعمل معنا هو أن نوفر له الحرية والكرامة والانسانية والعدل والمساواة ضمن المفاهيم السليمة لهذه المعاني الجميلة والمبينية في أهداف التجمع في الفصل الثالث.

وقد أسمينا أنفسنا بالأحرار لأننا اخترانا حرية العمل النابع من الذات دون ارتباطات مصلحية من داخل البلاد أو خارجها، وأن عقيدتنا تنبع من فهم وفكر استخلصناه من واقع عشناه وتجربة مريرة مرت بحياة أمتنا العربية فأتت على الأخضر واليابس ولم تترك الا اليأس والدمار.

وأسمينا أنفسنا بالديموقراطيين لأننا جعلنا الديمقراطية هي غاية في ذاتها وأسلوب من خلالها تتوفر الحرية والعيش الكريم لكافة المواطنين، أننا من تحت أنقاض التجارب الفاشلة ومن بين ركام الخراب نخرج للعمل وللبناء من أجل الرخاء والتقدم واضعين في الاعتبار الأول حرية المواطن وصون كرامته وتوفير العدل والأمن والاستقرار له في إطار سيادة القانون وضمن المبادئ والحقوق التي كفلها له الدستور.

ان تجمعنا يجد أساس مشروعيته من وضوح أهدافه ووضوح أساليبه، وطالما كانت هذه المبادئ هي التي نص عليها الدستور فإننا نكون بذلك قد أسهمنا بعمل بناء لخير الوطن، وما كان العمل الهادف والبناء (وفي نطاق القوانين النافذة) يعتبر خروجا عن القانون.

ولايضيرنا بعد ذلك ما نوصف به من مسميات ونعوت.. وما قد يتوهمه البعض من أن هذا التجمع ان هو في الحقيقة الا حزب حمل اسم تجمع، لأن العبرة بالعمل ذاته ومدى فائدته للمجتمع وليس بالاسم الذي يحمل، فكم من التجمعات والتكتلات التي تحمل صفات ظاهرها مصلحة الوطن والمواطنين

وحقيقتها سياسات تؤدي في النهاية الى ايجاد الفرقة بين المواطنين وتكريس الانتماءات الطائفية والقبلية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية بينهم.

إننا ونحن نعمل من أجل ترسيخ مبادئ الديموقراطية السليمة وفق المنهاج الواضح والصحيح إنما أردنا بذلك أن يستشعر المواطن بمسؤوليته وأن يعي حقا كافة حقوقه الدستورية وواجباته وأن يمارس هذه الحقوق ويؤدي هذه الواجبات ضمن نظرة مستقبلية صحيحة تضع في اعتبارها المصلحة الوطنية العامة، دون تلك النظرة الضيقة التي ترمي من الممارسة الديموقراطية مجرد تحقيق مكاسب ومزايا وقتية لاتوفر له رخاء ولا استقرار.

إننا نؤمن بأن معالجات انحراف الديموقراطية يكون بالمزيد من الممارسة الديموقراطية ذاتها، اذ أنه بدون الرؤية الصحيحة لحق المواطن في الرقابة الشعبية - تتزايد محاولات التستر على الاخطاء وتعطي التبريرات ويكثر الكذب والنفاق، وتبرز مراكز للقوى تجني ثمار فشل التجربة الديموقراطية وتعمل جاهدة على إجهاض التجربة، فيعم الفساد وتكثر الرشوة، وتفسد الضمائر، ويغيب العدل، وتخنق الحريات العامة منها والخاصة، وحيث تنتهي الديموقراطية الى مثل هذا المصير تتحرك المؤسسات السرية للعمل فتباشر نشاطاتها في الظلام، ويبرز عملها في شكل مؤامرات خفية وجرائم تسفك فيها الدماء ويعتدي بواسطتها على الافراد، فيعم الذعر، وتنتهي نعمة الاستقرار، ويسود التوتر والانفعال في كثير من المواقف والأعمال.

لذلك كله ليس من علاج لاخطاء الديموقراطية الا بالمزيد منها، وأن كل ضغط على الحريات مؤد ان عاجلاً أو أجلاً الى الانفجار، ولذلك قيل بحق اننا لايجب أن نضيق ذرعا بالحزبية والاحزاب كما فعلت بعض الديكتاتوريات لان مثل هذا الضيق مؤد الى ماهو أخطر من الحزبية، اذ أنها «أي الحزبية» لا تلبث أن تعود في الخفاء وتباشر نشاطها في الظلام.

لذلك كله رأينا نحن تجمع الأحرار الديموقراطيين أن يكون عملنا في وضح النهار وأهدافنا التي لاتتناقض مع النظام السياسي في الكويت هي تحت نظر السلطات العامة بكافة مؤسساتها وهي تحت بصر المواطنين جميعاً، وليس لنا من أسلوب للعمل سوى ذلك الاسلوب المشروع الذي يتفق وسيادة القانون الذي في نطاقه نعمل وفق البرنامج الموضوع وبأسمائنا الصريحة، ان كافة الجمعيات الموجودة بالكويت المهني منها وغير المهني تعمل كل في نطاق أهدافها في الأمور المتصلة بمصالحها، وأنه لمن خير هذا الشعب أن يوجد تجمع جديد يعمل في نطاق الاهداف الديموقراطية التي تتصل بمصالح المواطنين جميعا وتعدهم الإعداد الصالح والسليم لبناء المجتمع الديموقراطي الذي يوفر الخير والعدل والحرية لكافة المواطنين.

الفصل الثالث

أهداف التجمع ومواقفه

■ أولاً: الأهـــــداف

تنقسم الحكومات في العالم من حيث الشكل الى حكومات ملكية يكون العضو الاعلى في الدولة فيها شخص واحد وحكومات جمهورية تكون السلطة فيها لهيئة مكونة من عدة أشخاص.

وقد انتقد شراح القانون الدستوري هذا التقسيم الذي يمكن أن يؤدي في النتيجة الى اعتبار بريطانيا جمهورية، في حين أن نظام الحكم فيها ملكي توارني، لأن السلطة في بريطانيا للهيئة الحكومية وليس للملك أو الملكة، وكذلك يمكن أن يؤدي هذا التقسيم الى اعتبار الولايات المتحدة الأمريكية هي دولة ملكية في حين ان النظام فيها يعتبر جمهوريا لان السلطة العليا في إدارة السياسة العامة للدولة في يد شخص رئيس الجمهورية.

وإزاء الانتقاد الموجه الى هذا التقسيم برزت نظريات أخرى تقسم الدول وعلى أساس من الموضوع لا الشكل الى حكومات تحترم الحريات وحكومات ذات سلطة مطلقة.

وعلى ذلك فإن التقييم الحقيقي لأي نظام سياسي يجب أن يجد له أساس من الواقع لا من تلك النظريات الفكرية التي تضع مواصفات خاصة وتعريفات محددة لأشكال مختلفة من أنظمة الحكم وعلى أساس مايجب أن يكون لا ذلك الذي هو كائن فعلاً.

وأن تجمع الاحرار الديموقراطيين ه وهو يستلهم خطة الواضح في تحديد أهدافه السياسية والاجتماعية والاقتصادية إنما أخذ في الاعتبار كافة النظريات الفكرية والاجتماعية التي عالجت ومازالت تعالج أساليب أنظمة الحكم المختلفة ومايمكن أن تحققه لشعوبها من رخاء وتقدم.

وقد انتهى التجمع الى نتيجة مفادها ان حريات المواطنين وكرامتهم وأمنهم واستقرارهم ومايجب أن يتوفر لهم من رخاء وتقدم، لايجب بحال من الأحوال

أن تكون موضع تجارب جديدة وممارسات لتطبيقات عقائدية واجتماعية وسياسية مختلفة هي من خلق وإبداع مغتصبي السلطة، وبهدف إضفاء الشرعية الوهمية على أعمال التعدي والغصب، وتكون النهاية في جميع مسلسل التجارب الجديدة في ممارسات السلطة ـ باسم الشعب ـ هي التخلف والتمزق والدمار الذي يدفع الشعب ثمن كل ذلك على حساب حريته وكرامته وأمنه واستقراره وتقدمه.

ان تجمع الاحرار الديموقراطيين الذي يضع في اعتباره تجارب أمريكا الوسطى واللاتينية وكذلك تجارب أوروبا الشرقية وبعض دول أسيا وأفريقيا لايغيب عن باله ما انتهت إليه تلك التجارب الجديدة وما حققته من انجازات على مستوى الصحافة والإذاعة والتلفزيون وسيارات اللوري المزركشة التي تبرز من داخلها أعلام انتصار التجربة الجديدة الرائدة التي ترفرف بظلها في ظهيرة يوم حار وشاق على جماهير من الشعب المخدوع رص كالبضاعة التالفة داخل السيارات اللوري ليصرخ الصرخة الوحيدة التي صرح له بها «عاش الزعيم يحيى الزعيم» وينتهي اليوم كله بأجر زهيد لايدسم الحنجرة المبحوحة من الهتاف، وبهذا الاسلوب وحده تنجح التجربة، وتصبح أكثر تألقاً وبريقاً أن تجد لها «ومن خارج حدود التجربة» دعاة ومريدين يقومون بأعمال التبشير للتجربة الجديدة كما يكسبوا رصيدا من شعبية مزعومة خلفتها أعمال الدعاية الكاذبة عن انجازات وبطولات وهمية، وهؤلاء الدعاة والمؤيدون مثلهم مثل أولئك الذين يحفظون أنفسهم بأخذ لقاح الجدري كيما يمنع المرض عنهم.. وكما قيل «بحق» قليل من القومية يمنع عن كثيرها، وقليل من الاشتراكية يمنع عن كثيرها، ولذلك فهم دعاة فكر وحدودي طالما مؤشرات التجارب السياسية الجديدة تحول وتحقيق الوحدة، وهم أيضاً اشتراكيون طالما الممارسات الاشتراكية في تلك البلاد قد انتهت الى طريق مسدود لفهم اشتراكي سليم.

لذلك كله وعبر عملية التقييم الواعي المتصف بالموضوعية للتجارب الجديدة

في أســاليب الحكم لم يجـد تجـمع الاحـرار الـديموقـراطيـون سـوى الطـريق الواضـحـة لاختيـار واحـد من أشكال الحكم المعروفة في العـالم فـاختـار النظام الديموقـراطي الـذي يقـوم على احـتـرام حـريات الافـراد، لا ذلك النظام الذي يتـمتع بسلطات مطلقـة، وأن التجـمع وقـد سلك هذا الطريق، يكون قـد اخـتـار المذهب الفـردي الذي يجعل للمـواطن قيـمـة أسـاسـيـة في المجـتمع الذي هو في معناه الحقيقي عدد من الأفـراد ويحظى كل منهم بالاهتمام والرعاية، ولم يأخذ لتضحية بالمصلحة الفردية والطغيان على حرية الفرد.

واذ قـال بعض شـراح القـانون الـدسـتـوري بأن النظرية الفـرديـة والنظـرية الاجتماعيـة هي من مخلفـات الماضي، وأن متطلبات القـرن العشـرين وفي الجزء الأخيـر منه، هو تخيـر الطريق الوسط الذي يرى أن الفـرد والجـمـاعـة وجـهـان لحقيقة الوجود الاجتماعي الواحد الذي لايتصور الفرد كائنا منعزلا ولا يتصور الجماعة كيانا يقوم بذاته وإنما يقوم على أفراده.

واذا كــانت نظرية الموقف الوسط بين المذهبين الفــردي والجــمــاعي هي المعـالجـة السليـمـة لأي من النظريتين، الا أن نظرية الموقف الوسط ذاتهـا هي فقط مجـرد تعبير عن أحـلام جميلة تظل في خيال بعض المفكرين دون أن تبرز الى الوجـود الواقـعي كنظـرية فكرية توضـح رؤية الموقف الوسـط بالنسـبـة لنظم الحكم المخـتلفـة من حيث شكلهـا أو موضـوعـهـا وكـذلك القـواعـد السـيـاسـيـة والاجـتماعيـة والاقتصـادية التي تقـوم عليهـا، والاسلوب الامـثل في التطبيق بما يزيل عيوب النظريتين الفردية والاجتماعية.

ان جل ما قـدمه أصحـاب الموقف الوسط هي معـالجات تشريعية لسد عيوب أي من النظريتين، ولكن تظل هذه المعالجـات التشـريعيـة ضمن نطاق واحـدة من النظريتين الفـردية والجـمـاعيـة دون أن تكون هذه المعـالجـات تمثل بذاتهـا نظرية جديدة توضع موضع الدراسة والتقييم.

ان كافة الممارسات السيـاسية الجديدة التي رفضت الأخذ بأي من النظريتين

الفردية أو الجماعية لم تحقق أهداف المعالجة السليمة لأي من النظريتين، وإنما هي حقا برفضها الانتماء الى أي من المذهبين قد استوعبت كافة العيوب ونقاط الضعف في النظريتين معاً. وبدلا من أن يصبح الفرد كائنا بذاته ضمن إطار الجماعة، وتصبح الجماعة كيانا يستمد وجوده من أفراده وجدنا أن هذه التجارب قد انتهت الى ذوبان الفرد حقيقة ضمن كيان الجماعة، وانتهاء كيان الجماعة بزوال حقيقة أفراده، وأصبحت السلطة أداة قمع للشعب وبأسمه، وأصبح الشعب فاقد حرية اختيار السلطة، فابتعد الشعب عن السلطة ليأمن بطشها ورأت السلطة في هذا الابتعاد مايؤكد شكوكها في ولاء الشعب لها فتزيد من أعمال البطش ويزيد الشعب في الابتعاد وهكذا تكون التجربة الرائدة.. وهكذا يكون موقف الوسط.. وهكذا يريدنا البعض ان نكون.. وبغير ذلك لاتكون لنا نظرية، ولانكون قد أتينا بجديد.



اذا كان تجمع الأحرار الديموقراطيون قد تخير الديموقراطية التقليدية كنهج وكغاية، وإذا كان التجمع قد أبرز بوضوح انتمائه الأساسي للمذهب الفردي الذي يجعل من حرية الأفراد وتقدمهم ورخائهم الصورة الصحيحة لحرية وتقدم ورخاء المجتمع في مجموعه، الا ان التجمع «وقد وضع نفسه ضمن اطار المذهب الفردي» لم يسرف في الدفاع عن العيوب الموجهة الى هذا المذهب.. وانما هو سيحاول وباستمرار تصحيح الاخطاء من خلال واقع تطبيق النظرية وضمن اطارها العام وبالقدر الذي لاتكون فيه عملية التصحيح تشكل تشويها عميقا لسلامة المبادئ الأساسية التي تقوم عليها النظرية.

والقول بغير ذلك يكون فيه خروجا على حكم الدستور الكويتي الذي أخذ بالمذهب الفردي بوجه عام مع تقييد تستوجبه المصلحة العليا للبلاد، ويبرز انتماء الدستور الكويتي للمذهب الفردي، كما تبرز محاولته تقييد هذا المذهب حتى لاتسير الأمور الى مداها في نطاقه، من أن الدستور قد حدد موقفه من

الملكية ورأس المال ليس فقط بموقف الاقرار والصيانة وإنما يعتبرهما مقومات أساسية للكيان الاجتماعي وإنها حقوقا فردية في الأساس، ثم يتحفظ الدستور وبعد اقراره للقاعدة من اعتبار هذه الحقوق الفردية ذات وظيفة اجتماعية، وبهذا جاء حكم المادة ١٦ من الدستور حيث نصت على الآتي: «الملكية ورأس المال والعمل مقومات أساسية لكيان الدولة الاجتماعي وللثروة الوطنية، وهي جميعا حقوق فردية ذات وظيفة اجتماعية ينظمها القانون».

واذ يرى البعض ان دستور الكويت قد أخذ بمبدأ الوسطية بين المذهبين الفردي والاجتماعي حينما اعتبر الملكية ورأس المال والعمل حقوقا فردية ذات وظيفة اجتماعية، وكذلك اعتباره الاقتصاد الوطني أساسه العدالة الاجتماعية وأن العلاقة بين العمال وأصحاب العمل وعلاقة ملاك العقارات بمستأجريها ينظمها القانون على أسس اقتصادية مع مراعاة قواعد العدالة الاجتماعية، الا أننا وخلافا لما يراه البعض نرى ان مبدأ الفردية يظل ظاهرة في الدستور بالرغم من النصوص التي تشير الى المفاهيم الاجتماعية والتي وردت في مواضع عديدة منه، ذلك ان المذكرة التفسيرية للدستور أوضحت صراحة القصد من اعتبار الملكية ورأس المال والعمل حقوق ذات وظيفة اجتماعية، اذ قالت المذكرة التفسيرية «وما نجب ملاحظته كذلك بصدد هذه المادة، ان النص فيها على ان لهذه الحقوق «وظيفة اجتماعية» لم يقصد به بالذات تحديد الملكية بل قصد به تنظيم وظيفتها بما فيه صالح الجماعة الى جانب حق المالك، ومظاهر التنظيم الاجتماعي للملكية عديدة تهدف الى منع الاضرار بمصلحة المجموع أو اساءة استعمال الحق، ومن أمثلة ذلك فرض تكاليف أو ارتفاقات على رأس المال لصالح الدولة أو المجموع» وكذلك فان المذكرة التفسيرية للدستور في شرحها للمادة العشرين منه «والتي تعتبر الاقتصاد الوطني أساسه العدالة الاجتماعية» وكذلك المواد السابقة عليها نجد ان المذكرة التفسيرية تقول الآتي «فالملكية ورأس المال والعمل مقومات يتخلف عنها نوعان من النشاط، أحدهما خاص، والأخر عام». ولذلك حرصت المادة العشرون على

تأكـيـد التـعـاون بين هذين النوعين وحـددت هدفـه وهـو «تحـقـيق التـمـيـة الاقـتصـادية وزيادة الانتـاج ورفع مـستوى المعيشـة وتحـقيق الرخـاء للمـواطنين» ولقـد أضيف الى المادة وصف هذا التـعـاون بأنه «العـدل» حتى لايطغي أي من النشـاطين المذكـورين على الاخـر، والعـدل هنا أمـر تقـريبي لا يعني التـعـادل الحسابي أو المناصفة بينهما، فالمسألة متروكة للمشرع داخل هذا التحديد العام المرن»، وكـذلك الحـال في شـأن حق التـعليم وحق العـمـل نجـد ان المذكـرة التفسـيـرية للدسـتور فس شـرحهـا لهـذين الحقين تؤكد ان التـزام الدولة بهـمـا منوط بالإمكانيـة وليس بالالتزام الكامل بهما، لأنهـمـا كسـائـر الحقوق والحريات العامـة محدود طبيعياً بإمكانيات الدولة ومدى طاقتها فهي أي الدولة لاتصادر حرية الفرد في أن يختار لنفسه نوع عمله في ميدان النشاط الحر، ولكن بذات الوقت لايوجد الزام على الدولة بأن توفر لكل فرد عملا.

وهكذا يتـضـح مما سـبـق ان أشـرنا اليـه من أن نظرية الموقف الوسـط بين النظريتين الفـردية والجمـاعيـة ماهي الا مـعالجات تشريعيـة ضمن نطـاق واحدة من النظريتين الفـردية والجـمـاعيـة ودون أن تـرقى هـذه المعـالجات في حـد ذاتهـا نظرية جديدة تخضع للتقييم والدراسة.

ولعله مـن المفـيـد أن نؤكـد ان التـجـمـع وقـد تخيـر المذهب الفـردي الذي نص عليه الدسـتـور فإنه قد وضـع في اعتباره أيضاً كافة الانتقادات الموجهة للمذهب الفـردي والتي تقـول بأن حيـاد الدولة تجاه تسلط رأس المال من شـأنه ان يخل بالمسـاواة الاجتـمـاعيـة بين المواطنين ويؤدي الى وجـود مـجـتـمـع الطبـقـات وتبـقى الحريات السـيـاسـيـة مجرد ترف اجتماعي تمارسـه فئة قليلة من الشـعـب توفرت لها كل مظاهـر القوة الاقتصـادية الفعـالة التي تجعل هـذه الفـئة وحدها صـاحـبـة الاحتكار للعمل السـيـاسـي الى جانب وجودهـا كقـوة اقتصـادية فعـالة في التـأثيـر على الفـهـم والوعي السـيـاسـي العـام وبالقـدر الذي تكون فـيـه المـمـارسـة السـيـاسـيـة تخدم أغراض الاحتكار الاقتصـادي، وكذلك الحـال فإن الطبـقـات العـاملة وذات

الدخل المحدود تنحصر اهتماماتها السياسية ضمن إطار التكتلات النقابية بهدف تحسين أوضاعها الاجتماعية والمعيشية، ولذلك فهي «أي هذه الفئة من الشعب» لاتتيها الممارسات الديموقراطية للحريات السياسية أو العامة، الا ذلك القدر الذي يحسن من أوضاعها الاجتماعية ويزيد في دخولها الشهرية باعتبار ان قضاياها المعيشية اليومية ذات الحاح أكبر من تطلعاتها لممارسة ديموقراطية سياسية.

ان التجمع وهو يعي كافة هذه الحقائق يضع ضمن اهتماماته الأساسية معالجة أخطاء الديموقراطية السياسية بالقدر الذي لا يخرج فيه عن المفهوم العام للديموقراطية السياسية، وهي معالجات تجد لها تبريرا قويا من حكم المادتين ١٦ و ٢٠ من الدستور. حيث نصت المادة ١٦ على أن «الملكية ورأس المال والعمل مقومات أساسية لكيان الدولة الاجتماعي وللثروة الوطنية، وهي جميعاً حقوق فردية ذات وظيفة اجتماعية ينظمها القانون» ونصت المادة العشرين على أن «الاقتصاد الوطني أساسه العدالة الاجتماعية، وقوامه التعاون العادل بين النشاط العام والنشاط الخاص، وهدفه تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة الانتاج ورفع مستوى المعيشة وتحقيق الرخاء للمواطنين، وذلك كله في حدود القانون».

وترتيباً على ذلك ومن خلال فهم التجمع لحكم المادتين ١٦ و ٢٠ من الدستور فإنه يجب على الحكومة وبهدف تحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير الرخاء للمواطنين أن تتدخل للحد من الاحتكار ومنع سيطرة رأس المال في أن يكون أداة للاستغلال البشع ولها أيضاً أن تتدخل في مستويات الأجور بما يكفل تحقيق العدالة وإيجاد التناسب العادل بين العمل والأجر.. وللحكومة أيضاً أن تضع قواعد الضريبة العامة التصاعدية على ادلخول بقصد ايجاد التوازن الاجتماعي بين المواطنين ولها عموماً أن تتخذ كافة الاجراءات اللازمة لتحقيق العدالة الاجتماعية بين المواطنين وأن تجعل حقا لرأس المال وظيفة اجتماعية

ينظمها القانون.

واذ يكون التجمع قد اخذ بالنظريات الحديثة التي تحد من سيطرة رأس المال، واعتبار ان له وظيفة اجتماعية ينظمها القانون لصالح الجماعة، الا ان التجمع وهو يسلك هذا الطريق ويفيد من تجارب الدول المتقدمة، فإنه يضع في اعتباره أيضاً الحوافز الشخصية للأفراد، والتي يجب أن تكون موضع اعتبار وإهتمام الدولة. بحيث يكون تدخل الدولة في تنظيم كيانها الاقتصادي والاجتماعي قد روعي فيه اهتمامات الأفراد وحوافزهم الشخصية التي من شأنها الاسهام في عملية البناء على قدر من الاتقان والجودة، والقول بغير ذلك يعتبر خروجا على المفهوم السياسي للديموقراطية وإنكار لما ورد في الدستور من ان الملكية ورأس المال والعمل مقومات أساسية للمجتمع وهي حقوق فردية.

واذا كان تجمع الاحرار الديموقراطيون قد تخير النهج الديموقراطي السياسي الذي تكون فيه الأمة مصدر السلطات، والذي يوفر فيه للمواطن كافة الحقوق العامة والخاصة التي يمارسها في جو من الحرية والعدل والمساواة دون تمييز فيما بين المواطنين على أساس من الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين، فإنه «أي التجمع» لايكون قد أتى بجديد، وإنما يرى فيما احتواه دستور الكويت من المبادئ والحقوق إنما يمثل كافة التطلعات الإنسانية التي يستهدفها التجمع، ويعمل جاهدا كيما تكون هذه المبادئ والحقوق التي وردت بالدستور، هي موضع التنفيذ نصا وروحا وان نطاق عمل التجمع هو احكام الرقابة الشعبية كيما تكون للنصوص الدستورية معان حقيقية، وان مبادئ العدل والمساواة التي نص عليها الدستور قد اشعرت المواطن الكويتي بروح العزة والكرامة والانسانية، بحيث لايكون في مجتمع الكويت الا مواطن واحد ومن درجة واحدة وبذات القدر من الحقوق والواجبات بلا تمييز بينه وبين آخر بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين.

واذ يكون الدستور الكويتي قد أقر مبدأ المساواة بين المواطنين جميعاً، فإن

تجمع الاحرار الديموقراطيين يؤكد ان صفة المواطن تتصرف الى المرأة كما تتصرف الى الرجل، ومن ثم فإن كافة الحقوق والواجبات المنصوص عليها في الدستور يسري نطاقها على المرأة بذات المقدار الذي يسري على الرجل دون أدنى تمييز، وستظل حقوق المرأة الكويتية في الترشيح والانتخاب هي مطلب أساسي لتجمع الأحرار الديموقراطيين الى جانب كافة الحقوق الأخرى المدنية والسياسية التي يكفلها الدستور للرجل، ولعل من الظلم بمكان ان يفسح حق الانتخاب لرجل جاهل لايعي مسؤولياته السياسية ويجعل من حقه في الجنسية وفي شرف المواطنة سلعة يعرضها في سوق الاسهم وفي تجارة الانتخاب، وتحرم من ذلك الحق إمرأة نالت قسطا وافرا من الوعي والتعليم وأسهمت في بناء المجتمع ونموه وتقدمه، في وقت يؤكد فيه الدستور حقها في المساواة الكاملة مع الرجل في كافة الحقوق والواجبات.

إن تجمع الأحرار الديمقراطيين يلتزم أمام المواطنين جميعا على أن يوفر لهم كافة الحقوق الواردة في الدستور والتي هي بإيجاز: ـ

أولا: الحقوق السياسية وهي الآتي:

أ ـ حق الجنسية الكويتية التي يكتسبها المواطن وفق أحكام القانون، ولا يجوز إسقاط الجنسية عنه أو سحبها منه إلا وفق أحكام القانون ولأسباب خطيرة يحددها القانون، فلا تترك لمحض تقدير السلطة التنفيذية.

ب ـ المساواة التامة أمام القانون في الحقوق والواجبات دون تمييز بين المواطنين بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين.

جـ ـ كفالة الحريات الشخصية ضمن إطار النظام العام والآداب العامة، وبالقدر الذي لا يكون في ممارسة هذه الحريات ما يعتبر تعديا أو مساسا بحريات الآخرين.

د ـ حرية الفكر التي تستوعب الحرية في الإعتقاد وإبداء الرأي، وحرية

الصحافة والبحوث العلمية.

هـ - حق تكوين الجمعيات وحق الإجتماع.

ز - حق مخاطبة السلطات العامة بحيث يجوز لأي مواطن أن يواجه أي من رجال السلطة مباشرة بما يريد أن يقول ويعبر عما في نفسه عن كل ما يتصل بأموره الخاصة أو أمور البلاد العامة. فإن كان هذا التعبير عن طريق الكتابة استلزم الحال - كيما يكون لهذا التعبير مظهر الجدية - أن يكون بإسم وتوقيع المخاطب.

ح - حق المواطن في حماية القانون لشخصه ولمسكنه بحيث لا يجوز القبض عليه أو حبسه أو تفتيشه أو تحديد إقامته أو تحديد حريته في الإقامة أو التنقل إلا وفق أحكام القانون. كما لا يجب أن يعرض المواطن للتعذيب أو للمعاملة الحاطة بالكرامة. وأن يكون لمسكنه حرمة فلا يدخل إلا بإذنه إلا في الأحوال التي يعنيها القانون. وإذ توجه لمواطن تهمة معينة فالأصل انه برئ حتي تثبت ادانته في محاكمة قانونية تؤمن له فيها الضمانات الضرورية لممارسة حق الدفاع. كما يحظر إيذاء المتهم جسمانيا أو معنويا.

ثانيا: الحقوق الإقتصادية والإجتماعية المتصلة بها:

سبق أن أشرنا إلي هذه الحقوق عند الكلام عن حق الملكية ورأس المال والعمل واعتبار الدستور هذه الحقوق مقومات أساسية لكيان الدولة الإجتماعي وللثروة الوطنية، وهي جميعا حقوق فردية ذات وظيفة إجتماعية ينظمها القانون.

ويضيف الدستور الي ذلك اعتبار الملكية الخاصة مصونة، فلا يمنع أحد من التصرف في ملكه إلا في حدود القانون، ولا ينزع عن أحد ملكه إلا بسبب المنفعة العامة في الأحوال المبينة في القانون، وبالكيفية المنصوص عليها فيه، وبشرط تعويضه عنه تعويضا عادلا. والميراث حق تحكمه الشريعة الإسلامية.

كما حظر الدستور المصادرة العامة للأموال، وأوجب أن تكون المصادرة الخاصة بموجب حكم قضائي وفي الأحوال المبينة في الدستور.

وفي مقابل ما قدمه الدستور من ضمانات للملكية الخاصة وما أضفناه من حماية لرأس المال نجده في ذات الوقت يتدخل للحد من سيطرة رأس المال وتحكمه فيترك للقانون تنظيم العلاقة بين العمال وأصحاب العمل، وعلاقة ملاك العقارات بمستأجريها، علي أسس إقتصادية مع مراعاة قواعد العدالة الإجتماعية. وكذلك جعل من مبدأ العدالة الإجتماعية الأساس في تحديد الضرائب والتكاليف العامة.

ثالثا: الحقوق الإجتماعية وهي الآتي:

أ ـ كفالة المعونة للمواطنين في حالة الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل. وتأمين المعونة الإجتماعية والرعاية الصحية لهم.

ب ـ حق التعليم مع كفالة التعليم الإلزامي ومجانيته في مراحله الأولي.

جـ ـ حق المواطن في العمل وفي اختيار نوع العمل الذي يريد. وان يتحدد أجر العامل وفقا لكمية العمل المعروضة ووفقا لحجم الطلب مع مراعاة قواعد العدالة الإجتماعية التي تستوجب حدا أدني من الأجر يتلائم ومتطلبات العيش الكريم. هذا وقد سبق أن أشرنا إلي أن حق المواطن في العمل وفي التعليم تدخل ضمن إلتزام الدولة بالتمكين منها وليس علي أساس التزام الدولة بها.

وفي مقابل كل ما تقدم من حقوق للمواطن لا نجد أن الدستور قد ألزمه بالتزامات تثقل كاهله سوي ذلك الإلتزام الرئيسي التي تلتزم به كافة شعوب الأرض وهو إلتزام الدفاع عن الوطن. والتزام أداء الضريبة متي قررت وأخيرا التزام مراعاة النظام العام والآداب العامة.

ان تجمع الأحرار الديمقراطيين له نظرة خاصة لكل حق من الحقوق السابقة، وله موقف معين منها، وهي نظرة، وهو موقف، يتحدد أن ضمن

الظروف الموضوعية المتصلة بهذا الحق أو ذاك. وهو موقف ـ بلا شك ـ يستلزمه واجب الزقابة الشعبية في تقييم ممارسة المواطن لحقوقه المشروعة التي نص عليها الدستور، والتي يؤكد التجمع وجوب اعتبار ممارسة المواطن لكافة حقوقه ضمن إطار المساواة التامة بين المواطنين على أساس من قواعد العدالة التي يمكن تحديدها بضوابط موضوعية تكفل تكافؤ الفرص بين المواطنين. مما يجعل حقا مبادئ العدل والحرية والمساواة دعامات المجتمع، والتعاون والتراحم صلة وثقي بين المواطنين، وأن الدولة هي حقا التي تصون دعامات المجتمع وتكفل الأمن والطمأنينة وتكافؤ الفرص للمواطنين.

■ ثانيا: مواقف التجمع :.

بعد إيضاح الأهداف الأساسية التي يقوم عليها التجمع ـ وهي أهداف لا تخرج عن قواعد الدستور ـ كان من الطبيعي أن تتحدد مواقف التجمع بالنسبة لكلفة القضايا المحلية والعربية والأجنبية علي ضوء المبادئ الأساسية التي يلتزم بها أفراد التجمع. وبحيث تكون عملية التقييم لهذه المواقف مرتبطة كلية بموقف الإلتزام المطلق بالعقيدة الديمقراطية التي يؤمن بها أفراد المجتمع، وعلي التفصيل المبين ضمن أهدافه.

ومع ذلك كله، وبالرغم من وضوح الأهداف الديمقراطية التي يسير علي نهجها التجمع، تبقي أسئلة كثيرة في ضمير المواطن يود أن يجد لدي التجمع جوابا عليها، كيما تتضح صورة وأهداف تجمع الأحرار الديمقراطيين في ذهنه ويتحدد موقفه من التجمع بمقدار موقف التجمع من هذه القضايا التي يعتقد أنها أساسية بالنسبة لتكوين عقيدته الفكرية.

وإيمانا من مبدأ الوضوح الكامل لرؤية تجمع الأحرار الديمقراطيين لكافة القضايا الأساسية المطروحة محليا وعربيا وعالميا يعرض التجمع موقفه من

العديد من القضايا والمواقف علي التفصيل الآتي: -

اولا: القضايا والمواقف ذات الصفة العامة:

أ - التجمع وموقفه من الدين: -

نصت المادة الثانية من الدستور علي أن دين الدولة الإسلام، والشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع. وقد علقت المذكرة التفسيرية للدستور علي حكم الفقرة الأخير من المادة الثانية قائلة« وفي وضع النص بهذه الصيغة توجيها للمشرع وجهة إسلامية أساسية دون منعه من إستحداث أحكام من مصادر أخري في أمور لم يضع الفكر الإسلامي حكما لها، أو يكون من المستحسن تطوير الأحكام في شأنها تمشيا مع ضرورات التطور الطبيعي علي مر الزمن، بل أن في النص ما يسمح مثلا بالأخذ بالقوانين الجزائية الحديثة مع وجود الحدود في الشريعة الإسلامية، وكل ذلك ما كان ليستقيم لو قيل« والشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع» إذ مقتضي هذا النص عدم جواز الأخذ عن مصدر آخر في أي أمر واجهته الشريعة، بحكم مما قد يوقع المشرع في حرج بالغ ما إذا ما حملته الضرورات العملية علي التمهل في التزام رأي الفقه الإسلامي في بعض الأمور وبخاصة في مثل نظم الشركات والتأمين، والبنوك، والقروض، والحدود، وما إليها».

وعلي ضوء ما ورد في الدستور ومذكرته التفسيرية نستطيع القول بأن الدين الإسلامي الحنيف يعالج موضوعين أساسيين، أولهما يتعلق بالعبادات وعلاقة الخالق بالمخلوق.

وفي هذا الشق من الدين يكون الجزاء والثواب من إختصاص الخالق وحده يوم القيامة حيث يعاقب من عصي ويثيب من آمن وعمل عملا صالحا.

وثانيهما أحكام المعاملات وهذا الشق من الدين تعالجه القوانين الوضعية المستمدة من قواعد الشريعة الغراء وضمن اطار حكم المادة الثانية من الدستور

ومذكرته التفسيرية.

ولعله من المفيد القول بأن الدعوة إلي المبادئ والأخلاق القويمة التي وردت في القرآ ن الكريم وفي سنة رسول الله إنما تسهم بشكل فعال في بناء شخصية المواطن الصالح وهي دعوة لا شك أنها تلقي منا كل ترحيب وتأييد طالما اتصفت بالموضوعية وبالنظرة الإسلامية الحقيقية البعيدة عن الفهم الضيق أو الخاطئ لمدلولات الدين وأهدافه. وكذلك طالما كانت ممارسة الدعوة ضمن إطار القوانين النافذة وإحترام حريات الآخرين في تكوين قناعاتهم الدينية.

ان ما يعنينا ان تسهم الجمعيات الدينية في ترسيخ مبادئ الفضيلة والحق في نفوس المواطنين دون إعنات لهم أو ممارسة أنواع من الضغط الفكري والنفسي والمادي عليهم. أننا نريدها دعوة سمحاء خالصة لوجه الله تعالي دونما إشعار للمواطنين بأن هناك وصاية عليهم تمارس من خلالها أعمال العنف والتشهير والحط من الكرامات.

اننا نتلقي مع كل المساهمات الفعالة لتكوين المواطن الصالح ولكن بالقدر الذي لا يسلب هذا المواطن حقه المشروع في التعبير عن إرادته بحرية تامة في كل ما يتصل بأموره الخاصة منها والعامة.

ب ـ التجمع وموقفه من العقائد المختلفة:

كفلت المادة ٣٥ للمواطنين حرية الإعتقاد بصفة مطلقة لأن هذه الحرية في الإعتقاد تظل في نطاق السرائر وأمرها إلي الله وحده، ولوكان الشخص لا يعتقد في دين معين، فإإ جاوز الأمر نطاق السرائر وظهر في صورة شعائر وجب أن تكون هذه الشعائر طبقا للعادات المرعية وبشرط ألا تخل بالنظام العام أو تنافي الآداب.

وظاهر أن نص المادة ٣٥ قد عني بحرية الإعتقاد الديني دون الإشارة إلي

المذاهب الفكرية والسياسية والإجتماعية المختلفة التي عالج المشرع الكويتي في قانون الجزاء مدي مشروعية هذه المذاهب أو الأفكار ضمن القوانين النافذة.

وبالترتيب علي ذلك نستطيع القول بأن العقائد والمبادئ السياسيية السائدة في العالم حديثا لا تخرج ـ ومهما اختلفت أساليبها وتعددت تجاربها ـ عن إطار واحد من المذهبين الفردي أو الجماعي. وقد تجددت بوضوح أهداف التجمع وأخذه بالمذهب الفردي ضمن المعالجات التصحيحية التي شأنها الملائمة بين حق الفرد في التملك وفي تكوين رأس المال واستغلال المواطنين، وتوجيه الإقتصاد الوطني توجيها يحقق العدالة الإجتماعية ضمن إطار النظرية الفردية.

وإذ يأخذ التجمع بالنظرية الفردية ضمن ضوابطها السليمة، فإنه في ذات الوقت يتعايش سلميا مع كافة الأفكار والعقائد والآراء المعارضة له.. ويجعل أسلوب الحوار العلمي العلني هو أساس عمل التجمع، ونقطة البداية في التخاطب مع الجمهور ومع كافة الهيئات التي تمثل أفكار وعقائد قد تتفق وأفكار التجمع أو تعارضها. أن هدف التجمع هو الوصول إلي الحقيقة في جو من الممارسة الحقيقية لحرية الفرد في التفكير وفي التعبير. وبهذا يرفض التجمع ـ وهو الذي يؤمن بكرامة الأفراد وحريتهم ـ أن يكون في حواره مع الآخرين قد استهدف الإساءة اليهم أو الحط من قدرهم، وانما الذي يعنيه فقط. ومن خلال الحوار الهادف. أن تتضح صورة القضية المعروضة علي المواطنين وشكلها الصحيح.

ثانيا: التجمع والقضايا الداخلية:

أ ـ موقف التجمع من حقوق المواطنين وواجباتهم.

سبق أن أوضح التجمع كافة حقوق وواجبات المواطنين المنصوص عليها في الدستور. وبديهي أن يكون إطار عمل التجمع في نطاق حقوق الأفراد

وواجباتهم، ينصرف أساسا لتكريس قواعد العدالة والمساواة بين المواطنين دون تمييز بينهم بسبب من انتماءاتهم الخاصة الطائفية أو القبلية أو العنصرية أو بسبب إتجاهاتهم السياسية أو الإجتماعية.

ان التجمع يدعو لوحدة المواطن ووحدة الولاء للوطن، ووحدة الحقوق والواجبات. بحيث تكون المبادئ والأفكار السامية التي وردت في الدستور تجد لها أرضية سليمة عند التطبيق ويعمل التجمع جاهدا كيما يؤمن للمواطنين سلامة التطبيق من خلال رقابة شعبية شديدة يمارسها علنا في كافة وسائل الاعلام المشروعة ومن خلال الممارسة الحقيقية للمواطن لحرية الفكر وحرية التعبير.

هذا هو الموقف العام للتجمع بالنسبة لكافة القضايا الخاصة التي تهم المواطنين بوجه عام. اما ذلك النوع من القضاياالتي تهم المواطنين والتي تطرح للحوار العام بين وقت وآخر كقضايا الجنسية والإسكان والغلاء والأجور وعلاقات العمال بأصحاب العمل، وعلاقات المستأجرين بالمؤجرين.. وكافة القضايا الاخري المتصلة بحياة المواطنين اليومية. فان التجمع - وبعد أن يعلن عن أهدافه وأشخاصه - ستقوم لجان مختصة باجراء الدراسات الموضوعية لكل من القضايا المعروضة في الساحة المحلية، وتحديد موقف التجمع بالنسبة لكل قضية منها.

ومع ذلك يود التجمع ان يوضح حقيقة أساسية، هي أن المواطن لا يتمتع بالحقوق فقط وانما يلتزم بالواجبات.. وان كل حق للمواطن يقابله واجب عليه، وان حق المواطن في العمل والبناء وفي تحقيق اعلي مستوي له من الرفاهية والرخاء يجب ان يقابل ذلك عطاء وانتاج واخلاص في العمل مؤد في النهاية الي زيادة في الإنتاج وتحسين في نوع العمل. ان التجمع حينما يتصدي للمواقف التي من شأنها زيادة الرفاهية للمواطنين، فانما يطالبهم بالمقابل مزيدا من الإخلاص في العمل ينعكس أثره في زيادة الإنتاج وفي رخاء المجتمع

جميعه.

وفي جميع الأحوال ستكون معالجات التجمع لهذه القضايا ضمن إطار الشرعية، وفي حدود القوانين النافذة، بحيث لا يكون عمل التجمع - يمثل ضغطا غوغائيا تغيب من خلال الحقائق وتضيع الحقوق والواجبات المفروضة علي المواطنين.

ب - موقف التجمع من السلطة:

واضح ان أهداف التجمع هو تحقيق الديمقراطية السياسية، وتوفير الحرية والعدل والمساواة بين المواطنين، وهي أهداف نص عليها الدستور. وما يعنيه التجمع هو التطبيق السلسم لمواد الدستور. وعليه فان موقف التجمع من السلطة يتحدد علي ضوء مواقف السلطة من أهداف التجمع. وطالما تسير الأمور ضمن مسارها الصحيح - ضمن المفاهيم التي نريدها - فلا يوجد بعدها للتجمع موقف معارض للسلطة، لاننا لا نؤمن بالمعارضة لمجرد المعارضة ولا نعتبر السلطة طرف دخيل يقوم باعمال تناهض الأهداف الأساسية المنصوص عليها بالدستور. وانما نعتبرها من الشعب وتعمل من أجله. وتقييمنا للسلطة هو تقييم لاعمالها وليس لاشخاص القائمين عليها والذين يتغيرون من وقت لآخر.

كما أن تأييد التجمع للسلطة في بعض مواقفها لا يلبس التجمع ثوب التبعية للسلطة. لان السلطة لها في جميع الأحوال كافة الإمكانيات والوسائل التي تمكنها من الدفاع عن مواقفها، دون الحاجة إلي إيجاد تجمع يقف وراءها ويدعمها. وان التجمع لو استشعر يوما أن تطبيقا سليما لمواد الدستور ومبادئه السليمة، وان ديمقراطية صحيحة تمارس في الكويت موضوعا لا شكلا فان التجمع في هذه الحالة يفقد مبررات وجوده. ان وجود التجمع مرتبط بالرغبة الصادقة الي إيجاد ممارسة صحيحة للديمقراطية.

وبهذه المناسبة نؤكد بان تحديد موقفنا من السلطة انما يعني موقفنا منها جميعا بسلطاتها الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية.

ثالثا: التجمع والعلاقات العربية:

أ ـ موقف التجمع من الأنظمة العربية المختلفة:

ان ما يعني التجمع ان تظل علاقة الكويت مع جميع الدول العربية الشقيقة يسودها جو من التفاهم والتعاون المشترك لما فيه خير الشعب العربي وتقدمه وإزدهاره، ويحرص التجمع وباستمرار علي تمتين هذه العلاقة وتوثيقها علي أساس من المحبة والإحترام المتبادل، وان التجمع في ذات الوقت ـ وضمن امكانات الدولة ـ يشجع كافة الخطوات الإقتصادية التي تسهم بها الحكومة بهدف المشاركة في مشاريع التنمية الإقتصادية والتطوير الإجتماعي في البلاد العربية الشقيقة وبحيث تكون للدول العربية الأولوية في مجالات الإستثمار علي ما عداها من الدول الأجنبية لما في ذلك من فائدة كبيرة تعود علي أبناء هذه البلاد وتسهم في تقدمهم ورخائهم.

ان تقدم ورخاء المواطن العربي في اي جزء من أجزاء الأرض العربية انما يعبر عن رغبة التجمع الصادقة في ان تمتد صورة هذا الرخاء لتشمل مجموع أبناء الأمة العربية الواحدة.

واذا كانت أهداف التجمع الأساسية هي الديمقراطية السياسية ضمن إطار النزعة الفردية ووفق الضوابط الدستورية التي تحد من غلواء هذه النزعة، فانما هي أهداف يحرص التجمع علي تأكيدها في دولة الكويت ولا يصدرها الي خارج حدود دولة الكويت. ومن ثم فان التجمع لا يتدخل في الشؤون الداخلية للبلاد العربية الشقيقة فلا يتخذ أي موقف من أنظمة الحكم المختلفة ولا أساليب الممارسة السياسية والإقتصادية والإجتماعية لهذه النظم أو تلك، الا بالقدر الذي يستلزم الأر فيه إتخاذ موقف محدد ومشترك في قضية معينة

بذاتها تهم الدول العربية جميعها أو تتعلق بالمصلحة القومية للشعب العربي.

وإذ يكون للتجمع هذا الموقف الحيادي بالنسبة لعلاقة الكويت الدولة مع شقيقاتها العربيات، الا أن التجمع يعنيهبذات الوقت ان تفيد الدول العربية الشقيقةمن ممارسة التجربة الديمقراطية في الكويت، ودور التجربة في خلق مواطن عربي سليم تحصن بالعلم والوعي في جو تسوده الحرية السياسية وتتوفر فيه كل أسباب التقدم والرخاء.

ب ـ التجمع والوحدة العربية:

مما لا شك فيه أن الوحدة العربية هي حلم الجماهير العربية. وأكدت معظم الدساتير العربية ـ ومنها دستور دولة الكويت ـ الرغبة الصادقة في الوحدة حيث نصت معظم هذه الدساتير علي اعتبار الشعب في كل وطن عربي هو جزأ لا يتجزأ من كيان الأمة العربية الواحدة. وان تجمع الأحرار الديمقراطيين يعنيه بالدرجة الأولي ان يتحول هذا الحلم الكبير الي حقيقة واقعة. ولكن بذات الوقت يؤكد التجمع ان وعيه لمفهوم الوحدة ليس فقط مجرد الشكل السياسي لدولة الوحدة وانما مضمون الوحدة ذاته، وما يمكن ان يؤديه من إيجاد دولة عربية موحدة لها كل أسباب ابقوة السياسية والعسكرية والإقتصادية ويكون المواطن فيها قد تحققت له الحرية والكرامة والعدل.

ان الوحدة العربية ـ كشكل سياسي ـ يضم الدول العربية المختلفة، ليست غاية مجردة بذاتها، وانما هي غاية احتوت في مضمونها معان جديدة لشخصية الإنسان العربي في ظل دولة الوحدة، ذلك الإنسان الذي يجب ان يتوفر له في ظل دولة الوحدة كل أسباب العيش الكريم الذي يحفظ له كرامته وامنه واستقراره،وان تكون له الممارسة الحقيقية لحرياته في دولة الوحدة، وبالترتيب علي ذلك فان الوحدة العربية هي من أجل الإنسان العربي وليس الإنسان العربي من أجل الوحدة ولو انتفي في ظلها وجوده، وزالت شخصيته، وفقد فيها كل مظاهر وجوده الحضاري والإنساني. ولذلك كله فان التجمع ـ

وهو يعمل من أجل الوحدة ـ يظل في حسابه دائما الا تكون الوحدة التي يعمل من أجلها تنهي الوجود الإنساني للفرد العربي. ولعله من الخير العميم ان يطول الإنتظار قليلا كيما تتوفر الظروف السياسية والإقتصادية المناسبة التي تؤمن تجربة ناجحة للوحدة العربية بدلا من المبادرات العاطفية المتسرعة لإيجاد وحدة عربية أو اتحادات لا تقوم علي أسس راسخة ووطيدة تحفظ لها الإستمرار والبقاء.

وإذ يقوم فكر التجمع علي إيجاد المناخ المناسب لتحقيق دولة الوحدة ضمن الظروف الموضوعيةالمؤدية لتجربة وحدوية ناجحة، فانه في ذات الوقت لا يغيب عن وعي التجمع مدي أهمية سياسة الإنفتاح العربي والتعايش والإندماج الواقعي بين أبناء الأمة العربية الواحدة.

ان الوحدة العربية ليست هي وحدة شعارات أو هي وحدة شكل معين، وانما هي ـ في نظر ـ التجمع ـ وحدة واقع. وكذلك فان التجمع يشجب كافة المواقف الإنعزالية أو الإقليمية ويطالب المواطنين جميعا ان يستشعروا بمسؤولياتهم القومية، وان يسهموا بقدر فعال لإزالة كل رواسب العزلة والإنطلاق، وان يكونوا أكثر إندماجا وتفاعلا مع الأخوة العرب في داخل الكويت أو في خارجها. وترتيبا علي ذلك فإن التجمع يسأل كافة المواطنين المقيمين بالكويت ان يعملوا ـ وباخلاص ـ علي التخلص من نزعاتهم الإقليمية وان يكونوا أكثر إنفتاحا وتعاطفا مع أخوتهم العرب بحيث تبرز صورة هذا الإنفتاح والتعاطف في السلوك العام للمواطنين بما يشف عن رغبة صادقة في الإندماج والتزاوج والمشاركة في العمل وفي توثيق عري الصداقة والمحبة فيما بين الكويتيين وأشقائهم العرب وتقديم العون والمساعدة لهم وإبرلز كافة مظاهر المعزة والتكريم بما يشعر الإخوة العرب بأنهم يعيشون حقا في بلدهم وبين أهلهم. ولعلها سعادة كبيرة تغمر قلب كل عربي ان يجد نفسه في كل ديوانية يحظي بالترحيب والتكريم ويشارك أبناء البلاد الحديث في كل ما يخصه ويخصهم،

وان يجد مدارس الكويت فتحت أبوابها لأبنائه في كافة المراحل وان يكون التعليم الإلزامي قد طبق علي أبناء الدول العربية الشقيقة، وان تكون نظم التوظف العامة والخاصة قد ساوت في الحقوق والواجبات فيما بين المواطنين الكويتيين والإخوة العرب، وان نظم الدخل في المستشفيات العامة مجانية أو بذات الرسوم المقررة للمواطنين الكويتيين. وكذلك فإن مناطق السكن النموذجية يصرح فيها للأشقاء العرب بالسكني كما يصرح لهم بحق التملك. كما هو مصرح حاليا للكويتيين ان يتملكوا في أي أرض عربية وان يكون لهم حق إكتساب الجنسية الكويتية وفق أحكام القانون ووفق شروط مدة الإقامة بأقل مما هو منصوص عليه في القوانين الحالية. ان كل هذه المبادرات الخيرة تعبر عن أصالة الشعور القومي وجديته وتؤكد للعالم أجمع بأن الشعب العربي في الكويت قد بلغ مرتبة من الوعي والنضج السياسي والإحساس بالمسؤوليةالقومية مما جعله يرتفع بذاته ويتمرد علي تطلعاته الآنية الؤقتة، ليدخل مرحلة الرؤية المستقبلية الواضحة التي تتميز بالعفة والطهارة وصدق الإيمان بالشعور القومي الذي أقل مظاهره أصالة في السلوك، ورحابة بالصديق، وكرما بالعطاء ووفاء بالوعد، وصدقا بالتعامل، وعدالة في الحق. وإذ يكون موقف الإنفتاح والتعاطف مطلوب بين الكويتيين وأشقائهم العرب من جهة، فهو مطلوب أيضا من المواطنين العرب المقيمين بالكويت باختلاف جنسياتهم من جهة أخري. لأن في هذا الإنفتاح والتعاطف بين أبناء الشعب العربي الواحد تغرس بذرة الوحدة العربية التي تسقي بروح الرغبة الصادقة في تمتين العلاقات الإنسانية بين أبناء الشعب العربي الواحد، والتي تنمو بوعي الجماهير وإدراكهم بأنه في ظل دولة الوحدة تتحقق أحلامهم الكبيرة في القوة والعزة والرخاء والتقدم.

ان هذه الروحية الجديدة في السلوك الإنساني في حياة المواطن اليومية مطلوبة أيضا من قبل الدولة، بحيث تكون تصرفاتها ومواقفها تجاه الإخوة العرب تتفق والرغبة الصادقة في التعايش العربي السليم القائم علي أسس من

المحبة والتكريم والإحترام المتبادل.

ومتي كان للترابط الإنساني بين أبناء الأمة العربية في مجال التعايش اليومي - علي مستوي الدولة والأفراد علي حد سواء - له أهميته القصوي في التمهيد والإعداد لدولة الوحدة، فإن التجمع لا يغيب عن وعيه أيضا مدي أهمية المبادرات الطيبة لتوثيق الروابط الثقافية والتعليمية والإقتصادية والإجتماعية والعسكرية فيما بين الدول العربية الشقيقة، وذلك حتي تكون هذه العلاقات الودية المتبادلة هي آساس سليم يمهد لقيام دولة الوحدة من خلال الدور التجريبي للإرتباطات الجماعية أو الثنائية في مجالات السياسة الخارجية والتعليم والثقافة والإقتصاد والدفاع وتوحيد القوانين وتوثيق العلاقات الفردية بين أبناء الشعب العربي الواحد وضمن إعداد واع وسليم يحول دون الوقوع في الخطأ الذي قد يرتب ردود فعل عكسية تؤدي إلي شعور عام بالملل من الوحدة والحذر منها الأمر الذي يؤدي في النهاية إلي تعريس حالة التجزئة والتمزق.

لذلك كله يرى التجمع وجوب التزام الجدية بكافة الارتباطات الجماعية أو الثنائية المتبادلة بين الدول العربية المختلفة بحيث تكون هذه الارتباطات مستهدفة بحد ذاتها لما تحويه من معان خيرة، وليست ارتباطات فرضتها قواعد المجاملة والنفاق السياسي ليكون مكانها الأخير الأدراج المعتمة.

جـ - التجمع والقضية الفلسطينية

ينظر التجمع الى الأرض الفلسطينية نظرته الى أي أرض عربية كما ينظر الى الشعب العربي الفلسطيني نظرته الى أي شعب أخر وفي أي جزء عربي آخر.

ومن حيث ان مجموع الشعب العربي في كافة الاقطار العربية يمثل مجموع الأمة العربية، وكما أن شعب الكويت هو جزء من كيان الأمة العربية. لذلك فإن

أي احتلال لأي جزء من الأرض العربية يمثل في نظر التجمع عدوانا مستمراً على كافة أجزاء الوطن العربي، ومن ثم يكون من مسؤولية المواطن العربي أن يسهم في عملية تحرير الأرض العربية المحتلة بالنفس والمال وبكافة الوسائل التي يستلزمها موقف الدفاع عن النفس.

لذلك ومن خلال هذا الفهم فإن التجمع يعتبر كامل فلسطين المحتلة هي أرض عربية يتوجب على كافة الحكومات العربية والشعب العربي عامة مسؤولية العمل من أجل استعادة الأرض العربية في فلسطين من الاحتلال الاسرائيلي تظل هذه المسؤولية أمانة في عنق كل مواطن عربي ومسلم، وان العبرة بمظهر الاحتلال «في ذاته» الذي يمثل عدوانا مستمرا على سيادة الأمة العربية وبصرف النظر عن قدر المساحة المحتلة وكم هي تساوي من الكيلو مترات المربعة، واذا كانت مسؤولية التحرير واجبة على كل مواطن عربي فإنها مسؤولية يباشرها المواطن العربي بوجه عام والمواطن الفلسطيني بوجه خاص ضمن الإمكانية البشرية والمادية، وفي ظل ظروف تكفل استمرار معركة التحرير.

ولعله من المؤسف حقا ان يواجه المواطن الفلسطيني وهو يخوض معركة التحرير بمعوقات كثيرة حالت وتحول من اندفاعه الصادق في النداء من أجل التحرير.

واذا كانت الحلول السلمية المطروحة على الساحة العربية رغما عن إرادة المواطن الفلسطيني بصفة خاصة والمواطن العربي بوجه عام قد استلزمتها ضرورات مواجهة الواقع السياسي الذي اخرج القضية الفلسطينية من نطاقها العربي المحدود ليجعل منها قضية كبرى تشغل العالم بأسره، وتوجب تدخل الدول الكبرى المتصارعة كأطراف مباشرة في النزاع العربي الاسرائيلي، واذا تكون الحلول السلمية في الصورة التي انتهت إليها تمثل أنواع مختلفة من الضغوط السياسية من دول العالم بوجه عام والدولتين الكبيرتين المتصارعتين

بوجــه خــاص، فــإن التــجــمـع يرى ان هـذه الحلول يجب ان ترتبط ضــمـن استراتيجية مؤقتة استوجبها واقع التدخل الخارجي من قوى لاقبل للجماهير العربية في مواجهتها في الوقت الحاضر، ولذلك فقد اقتضى الأمر ان يكون في يقين الشعب العربي وفي تصميمه استمرار الاعداد لمعركة التحرير الشاملة لان أية حلول سلمية ومهما أعادت من أجزاء عربية مغتصبة لاتنفي واقع الاحتلال ذاته.

ولهذا من الضروري ان يستمر الاعداد والاستعداد لمعركة التحرير الشاملة لكافة اجزاء الأرض العربيةِ المحتلة وذلك ما لم يقبل اليهود وَجود دولة فلسطينية علمانية يتساوى فيها العرب واليهود في كافة الحقوق والواجبات، وإذ يكون ما تقدم هو موقف التجمع من تحرير الأرض العربية المغتصبة فإنه يقف ذات الموقف من الشعب العربي الفلسطيني الذي هو شعلة النضال وواجهة المعركة، ولذا فقد اقتضى الحال ان يكرم ابناء الشعب العربي الفلسطيني في أية أرض عربية يقيمون بها، وان يلاقوا من المعاملة الحسنة والرعاية والتكريم مايخفف عن أنفسهم وطأة واقع الاحتلال ويغذي في نفسهم رغبة النضال والفداء، ولعلها أقوال جوفاء تلك التي تقول ان أي رعاية خاصة تقرر للفلسطينيين تجعلهم أكثر ارتباطا بالمصلحة الجديدة فتخمد في نفوسهم شعلة النضال والرغبة في التحرير، لان الصحيح ان من سلبت أرضه وشرد من بلده يشعر ومن خلال موقف التكريم إنه ضيف طارئ يعود الى داره عن قريب ويعمل بكل جد لتأمين هذه العودة ولو بفداء النفس.

واذا كان المطلوب هو استمرار معركة التحرير والإعداد لها في الأفراد والأموال والعتاد وأنها ستكون بلا شك معركة طويلة الأمد تستوجب من أجل الاعداد لها روحا نضالية عالية ورغبة في الفداء ونكران الذات مما يستوجب في الأساس وحدة النضال ووحدة مؤسساته لان الدور المطلوب في ظروف المعركة القائمة هو موقف المساهمة في عملية تحرير الأرض المحتلة، وبالتالي

فإنه يمكن ولصالح المعركة توحيد كافة المؤسسات الفدائية ضمن قيادة واحدة وتخطيط موحد يكفل لمعركة التحرير استمرارية النضال واستمرارية الانضباط وحتى شروق فجر جديد

■ رابعاً: التجمع والعلاقات الأجنبية

من البديهي أن يكون موقف التجمع من علاقات الكويت مع الدول الأجنبية أساسه المصلحة الوطنية. وتتحدد هذه العلاقة مع أي دولة أجنبية بمقدار المصلحة المتبادلة، وما يمكن ان تفيد منه الكويت من قيام هذه العلاقة.

ولكن ليست الحال في جميع الأحوال وفي نطاق علاقات الكويت بالدول الأجنبية هي علاقات اقتصادية متبادلة وإنما يحكمها في كثير من الأحوال اعتبارات سياسية تستوجبها المصلحة القومية العربية ومن ثم تتحدد هذه العلاقة على ضوء مواقف الدول الأجنبية من قضايا أمتنا العربية بوجه عام وموقفها من دولة الكويت بوجه خاص، والتجمع يؤيد استمرار وتأييد العلاقة مع كافة الدول الصديقة التي تقف في صف الأمة العربية في قضاياها المصيرية، وفي الوقت ذاته يقف موقف الحذر والشك من الدول التي تدعم اعداء الأمة العربية وتمدهم بالمال والسلاح والتأييد.

ولعله من المفيد ونحن نحدد علاقاتنا مع الدول الأجنبية ان ننبه الى واقع ملموس يتمثل في وجود دول تناصبنا حكوماتها العداء بينما تتعاطف شعوبها معنا في قضايانا المصيرية وكذلك الحال نجد حكومات أجنبية تقف حكوماتها مع الصف العربي بينما تتعاطف شعوبها مع أعدائنا.

ولعل هذه الظاهرة الملموسة توجب علينا اعادة النظر في مؤسساتنا الاعلامية والدور الإيجابي الذي يجب ان تقوم به من وجوب المبادرة السريعة لاجراء الاتصال المباشر مع شعوب تلك الدولة ولدى مراكز القوة فيها بهدف

عرض قضايانا العادلة عليها واسماعها وجهة نظرنا الصحيحة.. حيث ان هذه الشعوب لاتسمع الا وجهة نظر واحدة هي وجهة نظر الاعداء ويظل في أذهانها صورة العدو وكأنه الحمل الوديع التي تحيط به الاعداء من كل جانب وهو ينتظر منها النجدة والانقاذ.

ان الأموال العربية المستثمرة في بعض الدول الأجنبية يكفي ان يخصص واحد في المائة فقط من ريع هذه الأموال كيما تكون للعرب السيطرة الكاملة على كافة أجهزة هذه الدول الاعلامية من اذاعات وصحف وتليفزيون والتي يمكن من خلالها عرض قضايا أمتنا العربية عرضا عادلا نستطيع معه ان نستقطب معنا جمهور الشعب في تلك الدول والتي يمكنها بالتالي ان تكون قوة ضاغطة على حكوماتها كيما تقف موقفا عادلا ومنتصرا للحق العربي.

الفصل الرابع

أساليب التجمع

طالما كانت أهداف التجمع مشروعه ولها قاعدة من الدستور فإن أساليب التجمع في تحقيق أهدافه تجد لها الصفة الشرعية المتوفرة للأهداف ذاتها، وقد أكد التجمع ان بواعث تكوينه هو مالحظه من غياب الحقيقة في جو من الغوغائية والرعب الفكري الذي ابتعد كثيراً عن الحوار العلمي الهادف واصبحت كلمة الحق تضيع في ضجيج الباطل، وأصبح المواطن لايسمع الا ما يحب ان يسمعه لا ذلك الذي ينفعه، واصبح الزعماء يقولون مالا يفعلون غير الذي قالوه ولايعنيهم شيء من مستقبل الأمة الا ذلك القدر من الوعود الذي يلهب الحماس ويستدر عواطف الجماهير وتأييدهم.

وازاء هذا الوضع الذي لايخدم مصلحة ولايحقق أمنية كان لابد من المواجهة ومن اللقاء المباشر مع الجماهير بقصد ايضاح الحقائق لهم، وبقصد معالجة قضاياهم على مستوى من العلم والموضوعية والحوار الجدي.

ومن أجل ذلك كله وجد التجمع بأهدافه، ولتكون وسائله في الوصول الى اهدافه، لها مستوى نضوج الاهداف ذاتها.

إننا لن نبتدع لأنفسنا أساليب جديدة في العمل غير تلك الأساليب المعروفة التي من شأنها إيصال الحقائق الى المواطنين والحوار معهم، ولهذا فإن التجمع يؤكد علنية إسلوبه في العمل بقصد تحقيق أهدافه في التوعية السياسية والرقابة الشعبية وهو اسلوب يأخذ الاشكال التالية:

أ ـ الاتصال المباشر بالمواطنين والحوار معهم على مستوى من الاحترام المتبادل وتقدير أرائهم المؤيدة للتجمع أو المعارضة له.

ب ـ الابتعاد عن أساليب السب والشتم للاشخاص والمؤسسات أو التشكيك في وطنيتهم أو عقائدهم أو آرائهم.

جـ ـ عدم الرد والترفع عن كافة الاتهامات التي توجه للتجمع أو أشخاصه متى كانت هذه الاراء أخذت طابع التشهير أو التشكيك أو الحط من قدر

المواطنين أو كرامتهم.

د ـ الكتابة الموضوعية في الصحافة المحلية اليومية منها والاسبوعية بهدف ابراز أفكار التجمع وغاياته.

هـ ـ الانتماء لكافة المؤسسات والهيئات المهنية المختلفة والعمل العلني داخلها بهدف التوعية لأهداف التجمع.

ز ـ إعداد المحاضرات والاشتراك في الندوات والحلقات الدراسية العلمية من أجل ابراز غايات التجمع وأهدافه.

ح ـ توضيح أفكار التجمع في أجهزة الاعلام الرسمية متى صرحت السلطات للتجمع بذلك من خلال حوار أو ندوة تجمع أشخاص من زفكار مختلفة، والتجمع يؤكد ان أساليبه في العمل جميعها مشروعة وليس فيها أية مخالفة للقوانين النافذة لان الفكر الذي يقوم عليه التجمع يجد أساسه من سيادة القانون.

ولذلك فان التجمع يشجب أساليب الإرهاب والضغط واستعمال وسائل العنف والعمل الغوغائي لأنها أساليب اثبتت التجارب انها تمزق أفراد الأمة وتقودهم الى الهزيمة والدمار.. وما اسهل العمل في التدمير ولكن الصعوبة كل الصعوبة هي البناء، ولقد قرر أفراد التجمع المبادرة في البناء وقدروا في ذات الوقت مقدار الصعوبة التي تواجههم، ولكن إيمانهم بعدالة القضية التي يعلنون عنها مؤد في النهاية الى إيجاد ممارسة صحيحة للتجربة الديموقراطية في الكويت وهذا مايرغب التجمع في تحقيقه.

ومن أجل ذلك كله فقد قررت اللجنة التأسيسية نشر برنامجها السياسي هذا في كافة الصحف المحلية، كما ستقوم بطباعته وتوزيعه مجانا لمن يرغب في الاطلاع عليه.

وان التجمع سيقوم بعد ذلك بإعداد لائحة بنظام العمل الداخلي تتضمن

القواعد الأساسية للعضوية في التجمع وتكوين اللجان اللازمة لمباشرة التجمع لنشاطه وفق أهدافه، وتحديد صلاحيات هذه اللجان واسلوب مباشرتها لاختصاصها وتكون هذه اللائحة متضمنة كافة القواعد التنظيمية المؤيدة لنشر أفكار التجمع وأهدافه وتحديد مواقفه بالنسبة لكافة القضايا المعروضة عليه وسيقوم التجمع بنشر هذه اللائحة في الصحافة المحلية وطباعتها وتوزيعها.

مشـروع مقـترح

التجمع الكويتي المستقل المعتدل

■ أولاً: أسباب التسمية

فهو كويتي لاهتمامه بالكويت أولاً وقبل كل شئ، وجعله الكويت قضيته الرئيسية التي سيدافع عنها ويحاول ان يحقق لها التقدم والتطور.

وهو مستقل ومعتدل إيماناً منه بأنه سيسعى الى تحقيق أهدافه بطريقة علمية موضوعية ومعتدلة ومناسبة للمجتمع الكويتي.

■ ثانياً: مبررات وجوده

لقد أكد العدوان العراقي الغاشم حاجة الساحة الكويتية الى تجمع فكري جديد نابع من داخل الكويت يعكس آمالها وآلامها ويستوحي من تلك الآمال والآلام أهدافه وأفكاره، بدلا من التجمعات والتيارات الفكرية المستوردة إليها من الخارج تجمع فكري جديد نابع من ظروف المحنة والمعاناة التي عاناها هذا المجتمع ومدرك لواقع هذا المجتمع وظروفه وإمكانياته ليعمل على تقدمه وتطوره ومعالجة مشكلاته.

■ ثالثاً: الأهداف والمبادئ

سيعمل هذا التجمع على تحقيق التقدم للمجتمع الكويتي وسيحافظ على انتماءاته الخليجية والعربية والإسلامية والدولية وسيتخذ من العلم هدفا ووسيلة لتحقيق أهدافه، وعلى هذا الأساس سيعمل هذا التجمع في إطار الأهداف والمبادئ التالية:

١ ـ الكويت:

وهي الهدف الأول والرئيسي لهذا التجمع وسيعمل على تحقيق التقدم والتطور لها، وسيحافظ على دستورها ونظامها الديموقراطي وسيحارب الفتنة والشر اللذان يحاول اعداء المجتمع ادخالهما إليه.

لذا فإن من أهم الأمور التي سيهتم بها هذا التجمع بالنسبة للمجتمع الكويتي.

(أ) المحافظة على دستور الكويت.

(ب) ترسيخ النظام الديموقراطي.

(ج) دعم الوحدة الوطنية وتذويب الفوارق الاجتماعية وترسيخ مبدأ تكافؤ الفرص.

(د) تغليب المصلحة العامة على المصالح الذاتية.

(هـ) الحفاظ على ثروات البلاد ومحاولة الارتفاع بالمستوى الاقتصادي.

(و) محاربة الفتنة والشر.

(ز) الحفاظ على أمن الكويت.

(ح) تدعيم الاتجاه نحو الاصلاح الإداري.

٢ ـ الخليـــج:

أن شعب الخليج شعب واحد تربطه المصالح والمصير المشترك لذا سيهتم هذا التجمع بالنسبة لدول الخليج بالجوانب التالية:

(أ) تعزيز الشعور بأن شعب الخليج شعب واحد.

(ب) توثيق الروابط الأخوية بين دول الخليج وتقويتها.

(ج) تشجيع المشاريع التي تهتم بالحفاظ على ثروات الخليج وتنميتها.

(د) دعم الوسائل التي تساعد على المحافظة على أمن دول الخليج.

(هـ) دعم وتطوير مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربي بما يتناسب مع حجم التحديات التي تواجه المنطقة وتطلعات شعوبها.

٣ ـ العروبـــة:

أن الكويت مجتمع عربي يجب أن تظل عربية متمسكة بعروبتها، فالعروبة نابعة أصلا من الخليج والجزيرة العربية، لذا فإن هذا التجمع سيهتم بالنسبة للعروبة بالجوانب التالية:

(أ) الحفاظ على عروبة الكويت.

(ب) توثيق العلاقات والروابط الأخوية بين البلاد العربية.

(ج) تشجيع التعاون العربي في المجالات الاقتصادية والثقافية والعسكرية والسياسية والأمنية عما يحقق المصالح المشتركة بين البلاد العربية.

٤ ـ الاســـلام:

المجتمع الكويتي مجتمع مسلم يدين بالاسلام ويستمد قيمه وعاداته وتقاليده من هذا الدين لذا سيهتم هذا التجمع بالنسبة للاسلام بالجوانب التالية:

(أ) الحفاظ على القيم والمبادئ الاسلامية.

(ب) توثيق الروابط بين الدول الاسلامية.

(ج) الاعتدال وعدم الغلو في الدين.

٥ ـ التفاهـم الدولـي:

المجتمع الكويتي بصفة عضوا في المنظومة الدولية لذا سيهتم هذا التجمع بالنسبة لهذا المجال في الجوانب التالية:

(أ) التمسك بمبادئ حقوق الانسان.

(ب) احترام مبادئ الأمم المتحدة.

(ج) الوعي بالنظام الدولي الجديد وأهميته بالنسبة لأمن الكويت ودول الخليج.

٦ ـ العلـــم:

نظرا لأهمية العلم في تحقيق التقدم الاجتماعي فإن هذا التجمع سيهتم بالنسبة للعلم بالجوانب التالية:

(أ) معالجة مشكلات المجتمع عن طريق البحث العلمي.

(ب) اتخاذ العلم وسيلة لتحقيق التغير والتقدم للمجتمع الكويتي.

(ج) تشجيع الحرية الفكرية ورفع الكثير من القيود عن عقول المفكرين والمبدعين.

د ـ تكوين العلاقات بين الدول الشقيقة والصديقة على أسس علمية بما يكفل المصالح الوطنية والإقليمية والدولية.

التجمع الوطني الديموقراطي

رؤيـــة وطنيـــة للمستقبـــل

برنامج عمل التجمع عن الفترة ١٩٩٨ ـ ٢٠٠٠

■ **مقدمــــة:**

يُعد الإعلان عن قيام «التجمع» الوطني الديموقراطي في ٢٠ مايو ١٩٩٧ كتنظيم سياسي وطني مستقل حدثا وطنيا هاما في مسيرة تطور العمل السياسي والديموقراطي في الكويت. فغرض «التجمع» هو التعبير عن مصلحة الكويت والمواطنين في كافة الشئون من منظور مستقبلي دون إغفال لغبر التراث، ويراعي المصلحة العامة ويتحيز لها بوعي وثبات دون سواها.

وغايته المساهمة في مجمل الأحداث التي تمس مصلحة الوطن ومستقبله السياسي والإقتصادي والإجتماعي والثقافي، والمشاركة في بناء المجتمع على أسس حديثة، مستلهما من الماضي المجيد، وآخذا بعين الإعتبار المستجدات والتطورات.

واستند «التجمع» الوطني الديموقراطي، كما بين نظامه الأساسي على مجموعة من المنطلقات الأساسية التي تشكل بأسسها ومدلولاتها الثوابت التي يستند إليها «التجمع» وتحدد هويته، وتمنحه الخصوصية، وهي بمجملها تعبر عن غايات أعضاءه وفهمهم الناضج للعمل السياسي الهادف، وتتمثل هذه المنطلقات في التالي:

١) الإلتزام بدستور الكويت لعام ١٩٦٢ ومذكرته التفسيرية روحاً ونصاً، والتمسك بالشرعية السياسية والحفاظ على المؤسسات الدستورية.

٢) الحرص التام على أمن الكويت وسلامتها وصيانة إستقلالها والمحافظة على وحدتها الوطنية وتماسك نسيجها الإجتماعي.

٣) إحترام مبادئ التعددية السياسية والفكرية وتشجيع التيارات التجديدية والمشاركة في العمل السياسي بتجرد وموضوعية.

٤) الإقتداء بالمنهج العلمي وتحكيم العقل وتغليب المصلحة الوطنية في التحليل

وتحديد المواقف تجاه القضايا المختلفة.

٥) ممارسة العمل السياسي علناً بكل ثقة وأمانة واقتدار.

٦) الرلتزام بالمواقف المتزنة والمستيرة والعقلانية، والترفع عن التشنج السياسي وتجنب التعصب والتطرف بشتى أشكاله.

٧) مد يد العون الصادقة إلى السلطتين التنفيذية والتشريعية وكافة «التجمع»ات والقوى الوطنية الفاعلة على الساحة المحلية، وتجنب الإستقطاب العدائي.

٨) بناء القاعدة الشعبية العريضة من الأعضاء والمؤيدين والأنصار، والنأي بـ«التجمع» عن العمل النخبوي والفئوي، فـ«التجمع» هو بيت كل الكويتيين المؤمنين بمثله وأهدافه.

٩) التأكيد على ديموقراطية النهج في كافة أعمال «التجمع»، وعلى جميع مستويات أنشطته وأجهزته.

١٠) المساهمة في العمل التطوعي ورعاية المشاريع الخيرية داخل الكويت.

واهتمام «التجمع» وأنشطته لايقتصر على القضايا السياسية فحسب بل يمتد ليشمل كافة القضايا الأمنية والإجتماعية والثقافية والإقتصادية والتربوية والبيئية وحقوق الإنسان وقضايا المرأة والمشاريع الخيرية ونحوها من المسائل الحيوية.

وبعد التوكل على الله القدير، يعلن «التجمع» الوطني الديموقراطي عبر هذه الوثيقة عن رؤياه للمستقبل عبر برنامج عمله للفترة مابين ١٩٩٨ ـ ٢٠٠٠م.

معاهداً الوطن والمواطنين على العمل بجد وبثبات على الوفاء بعهده أن يكون نصيراً للحق، أميناً على مصلحة الوطن واستقراره، وساعياً لمستقبل يسوده الأمن والحرية، والتقدم والرخاء.

■ القضايا الدستورية والقانونية

يمثل إقرار الدستور الصادر عام ١٩٦٢ مرحلة حاسمة في تاريخ الكويت السياسي إذ شكل تحولا جوهريا في صيغة الحكم، من صيغة تعتمد على الأعراف والتنظيمات التقليدية إلى صيغة تستند على المؤسسات والقوانين والتنظيمات السياسية الحديثة، ويعد صدور وثيقة الدستور تتويجاً لنضال أجيال متعاقبة من الكويتيين الساعين لبناء مجتمع عصري، يقوم على عقد إجتماعي ينظم علاقة الحاكم بالمحكوم، ويؤسس مبادئ الحرية والمساواة والعدالة الإجتماعية، ويرسي ماجبل عليه المجتمع من اعتزاز بكرامة الفرد، وحرص على صالح المجموع، وشورى في الحكم، مع الحفاظ على وحدة الوطن واستقراره.

ويشهد العالم في السنوات الأخيرة، وفي شتى الأقطار، توجه واسع نحو المشاركة في الحكم وزيادة لهامش الحريات السياسية والإقتصادية والإجتماعية، فمن حق الكويتيين الفخر في السبق لهذا المضمار، ومن واجبهم الحفاظ على هذه المكتسبات وتطويرها.

وقد برهنت تجارب السنوات صدق هذا الخيار الديموقراطي، حيث شهدت فترات تعطيل العمل ببعض أحكام الدستور وغياب الحياة النيابية آثارا سلبية على تطور البلاد السياسي والإقتصادي والإجتماعي.

ولذلك فإن «التجمع» الوطني الديموقراطي يعتبر صيانة الدستور وحمايته وتعميق الوعي الشعبي بمضامينه، وضمان توافق كافة التشريعات معه نصوصا وروحا، هي أمانة وطنية تقع على عاتق جميع فئات الشعب الكويتي، حكاماً ومحكومين.

كمايعتبر المسامس بالدستور في غير الشروط التي نص عليها في المادة ١٧٥

والتي تؤكد على حرمة تعديله إلا لمزيد من ضمانات الحرية والمساواة، بمثابة إنحراف بمسيرة البلاد الديمقراطية، مما سيؤثر سلبا على أمنها واستقرارها وتماسك جبهتها الداخلية.

ويرى «التجمع» في النص الحالي للمادة الثانية من الدستور مايفي ويكفي، ولا يستدعي التعديل فضلاً عن أن الدعوة إلى تعديلها رغم صدق نواياها، ستفتح بابا واسعا للتفسيرات والإجتهادات والتأويلات الفقهية المتضاربة، كما أن الدعوة إلى التعديل بعيدة عن الأولويات الوطنية التي يجب أن تتصرف نحو تعميق المسيرة الديموقراطية وترسيخ المبادئ التي ينطوي عليها الدستور.

كما يرى «التجمع» في كل من قانون «التجمع»ات وقانون المطبوعات والنشر وما يشملانه من تقييد للحريات العامة، تناقضاً واضحاً مع جوهر الدستور وروحه الأمر الذي يستدعي المراجعة الدقيقة للتوفيق بين المصلحة العامة وحماية النظام العام من جهة، وحقوق الأفراد والجماعات التي نص عليها الدستور من جهة أخرى.

ويرى «التجمع» بأن هناك حاجة فعلية لتعديل قوانين ونظم وإجرادات الإقامة والعمل في القطاع الأهلي بما يضفي مزيداً من العدل والشرعية على توظيف وإقامة وعيشة العمالة الوافدة للبلاد، ويكفل وينظم كافة الحقوق المشروعة للعاملين في القطاع الأهلي والعمالة المنزلية.

كما يؤكد «التجمع» سمو مبدأ المساواة بين المواطنين الذي نص عليها الدستور ونادت بها المواثيق الدولية، الأمر الذي يستدعي مراجعة القوانين والأنظمة المتعارضة مع ذلك فيما يخص الجنسية الكويتية بإتجاه إلغاء كل أنواع التمييز بين المواطنين.

وتأسيساً على مبادئ الدستور التي تؤكد بأن شرف القضاء ونزاهته أساس الملك وضمان للحقوق والحريات فإن «التجمع» يرى ضرورة صيانة استقلال

القضاء وتطوير قانون تنظيم القضاء كلما سنحت الفرصة لإضفاء المزيد من الحرية والإستقلالية والضمانات على القضاة، والحد من أي تدخل في سير العدالة.

وتأكيداً على المبدأ العام الذي نص عليه الدستور والكافل لحق الناس بالتقاضي بشكل مطلق، ولتوفير مزيد من الرقابة الشعبية على دستورية القوانين، فإن «التجمع» يرى أنه من الضروري تعديل قانون المحكمة الدستورية بما يسمح للأفراد والمؤسسات بممارسة حق التقاضي ورفع الدعاوي أمام المحكمة الدستورية مباشرة كما يدعو «التجمع» إلى تعديل قانون المحكمة الإدارية ليصير حق التقاضي في كافة القرارات الإدارية، دون تقييد، ومتاحاً للجميع.

وإنطلاقاً من أن تعميق المسيرة الديموقراطية في البلاد وتطورها واستقرارها يتطلب توسع قاعدة المشاركة السياسية، فإن «التجمع» يدعو لتعديل قانون الإنتخابات بما يوفر للمرأة الكويتية حق الإنتخاب والترشيح بشكل كامل، وفي هذا الإطار يدعو «التجمع» كذلك إلى تخفيض سن الناخب إلى الثامنة عشر لضمان توافق سن الأهلية القانونية مع ممارسة الحقوق السياسية.

كما يدعو «التجمع» إلى حماية مبدأ الإختيار الحر والمباشر في الإنتخابات العامة وإلى تخليص الممارسات الفعلية للعملية الإنتخابية من الظواهر السلبية المتمثلة في الإنتخابات الفرعية وشراء الأصوات أو حجبها، وغيرها من وسائل تشويه حرية الإختيار والتأثير السلبي على حقوق الناخبين.

كما يرى «التجمع» بأن التطور الديموقراطي في البلاد وتعزيز مبادئ المشاركة السياسية وحماية الأمن الوطني مرتبط بشكل مباشر بتطوير آليات العمل السياسي وهياكله، ومن هذه المنطلقات يدعو التجمع إلى تقنين وتشريع التنظيمات السياسية على أسس وطنية وسليمة لكي يتوفر الغطاء القانوني

للعمل السياسي العلني.

كما يدعو «التجمع» إلى تهيئة المناخ السياسي والتشريعي المناسب لتوسيع دائرة مؤسسات المجتمع المدني وتطورها بما فيها جمعيات النفع العام، عبر إزالة المعوقات الإدارية والإجرائية لفاعلية نشاط الهيئات والمنظمات الشعبية.

■ الموقف من الحريات العامة

الحرية أساس الإبداع في المجتمع، والإبداع هو مفتاح التقدم في شتى المجالات، والحريات العامة هي اللبنة الأساسية في بناء النظام الديموقراطي وهي القاعدة التي يقوم عليها المجتمع المدني، ويتوجب العمل في الكويت على ترسيخ الإيمان بالحريات العامة المحكومة في تطبيقاتها بالقاعدة الرديفة لها وهي المسؤولة، حيث تتحول الحريات التي لاتقيدها المسؤولية إلى فوضى تعود آثارها سلبا على مفاهيم الديموقراطية ونظامها العام.

و«التجمع الوطني الديموقراطي» يسعى إلى تعزيز الحريات الشخصية بما لايصادر حريات الآخرين ولايعتدي على النظام العام والملكية العامة، ويؤكد على إحترام وصيانة حرية الإعتقاد والتسامح فيما بين الأديان والمذاهب المختلفة في نطاق كل ديانة، كما أنه يؤمن بأن السلام الإجتماعي والوحدة الوطنية تستمد إحدى أهم دعاماتها من إحترام حرية الإعتقاد ليس الديني والمذهبي فحسب، بل حرية اعتناق الفكر، وحل القضايا التي تحتمل إجتهادات الرأي بالحوار العقلاني ومقارعة الحجة بالحجة والنأي بفرقاء الرأي في أي موقع كانوا عن الإرهاب الفكري المتمثل بمصادرة الرأي الأخر أو الحجر عليه، أو مطاردة أصحابه وتهديدهم المادي أو المعنوي.

كما أن «التجمع الوطني الديموقراطي» يؤمن بأن ممارسة الأفراد وتمتعهم بالحريات الشخصية يؤصل مفهوم المواطنة، وتعلق الفرد بمجتمعه ونظامه

السياسي والإجتماعي، فمن شأنه كفالة العدالة في تمتع الأفراد بحرياتهم الشخصية أن يسود الشعور بثقة الفرد بذاتيته، وفي مجتمعه حاضرا ومستقبلاً الأمر الذي يرسخ مع أمور أخرى حقيقية مفهوم المواطنة.

إن تراكم وعي وقناعة المجتمع بأهمية كفالة الحريات الشخصية لأفراده لايمكن أن يتحقق دون وجود المظلة الكبرى التي تمارس من خلالها تلك الحريات الشخصية، وهي المتمثلة في آليات وأدوات الحريات العامة، فالمجتمع الوطني الديموقراطي يرى بضروري إلغاء قانون التجمعات العامة الذي يعطل ركنا هاماً من أركان الحريات العامة، على أن يستعاض عنه بتطبيق القوانين الخاصة بحماية النظام العام في البلاد في حال عقد أي تجمع أو اجتماع أو القيام بأي تظاهرة أو اعتصام.

كما ويطالب «التجمع» بإعادة النظر في قانون المطبوعات والنشر، بما يحقق المزيد من الحرية في إصدار تراخيص الصحف، وإلغاء الرقابة عليها، والحد من إجراءات الملاحقة القضائية لقضايا الرأي، مع عدم الإخلال بحق الأفراد بحفظ كرامتهم الشخصية وتجنبهم مواقف الإبتزاز السياسي والشخصي الذي قد يتعرضون له فيما يكتب في المطبوعات المختلفة.

كما ويؤكد «التجمع الوطني الديموقراطي» على تدعيم حق الأفراد في إجراء الحوارات والنقاشات العامة لقضاياهم المختلفة في إطار اعتبارات التسامح الفكري وآداب الحوار.

كما ويؤكد «التجمع الوطني الديموقراطي» في مجال الحريات العامة، على ضرورة العمل على تقنين حقوق الأفراد في تنظيم أنفسهم ضمن تنظيمات وأحزاب سياسية علنية تأطر رؤاهم وتطلعاتهم نحو تحقيق واقع ومستقبل أفضل لوطنهم فلا ديموقراطية حقيقية دون تنظيمات أو أحزاب سياسية يكون أساسها الرأي والمنهجية الفكرية الهادفة لمصلحة الوطن، والنائية بنفسها عن أي منطلقات طائفية أو قبلية أو عائلية أو عنصرية.

■ قضايا التربية والتعليم والثقافة

إذا كان التعليم بما يسديه من مهارات ومعارف هو سلاح الأمم الحديثة في مواجهة المنافسة العالمية، فالتربية بمضامينها الفلسفية والروحية هي وعاءها الأخلاقي.

بينما تشكل الثقافة بمكوناتها الخلاقة روح الأمم وأداتها للتعبير عن ذاتها الإنسانية.

ومن هذا الفهم الشامل للدور المتكامل والمترابط بين التعليم والتربية والثقافة، ومركزيتها في البناء الوطني وتهيئة الأمة لمواجهة متطلبات المستقبل على أسس واعية وحديثة، يحدد التجمع الوطني الديموقراطي رؤاه ومنطلقاته ومواقفه من قضايا التعليم والتربية والثقافة.

فالتعليم الذي نبتغيه هو التعليم الذي يؤهل المواطن لمواجهة تحديات المستقبل بالعلم وأدوات العصر، وليس المقصور على محاكاة الماضي والتلون به فقط، والقادر على تهيئة النشء على التفاعل الخلاق مع مشكلات البيئة المحيطة والتحولات الإجتماعية والإقتصادية والتقنية في العالم، دون رهبة أو إنغلاق.

ومن مستلزمات التعليم الحديث تعويد الطالب على التفكير الحر، والتجريب والإبداع بعيداً عن التلقين أو التسلط أو التقيد الحرفي بالموروث. فالتلقين يلغي حرية الفهم ومعرفة الأسباب، وهو طريق معّبد لتشويه العقول.

والتربية التي نقصدها هي المنظومة التربوية الشاملة التي تقوم على غرس روح المواطنة الحقة بكافة مكوناتها المتسلحة بالعلم وأدواته ومفاهيمه، والساعية إلى تنمية مهارات المتعلمين ليصيروا أفراداً منتجين في مجتمعهم، مسلحين بالتسامح الفكري، متحلين بالقيم الأخلاقية والتعاملية التي حددها الإسلام السمح.

فالمضمون التربوي والفكري للتربية التي ننشدها للكويت هو تقدمي المنظور ومستقبلي الرؤية متوافق مع عصر العلم والإكتشاف والإختراع، يغرف من تجارب الشعوب والأمم دون رهبة، لا يحيده عن غايته إلا مكنوزه الأخلاقي والديني وأعرافه السامية.

والثقافة التي ننشدها للمجتمع هي ثقافة ترتقي بالعقول والأفئدة في ذات الوقت وتخاطب المجتمع بحرية مسؤولة، وتعبر عن رقيّه ومواهب أبناءه في شتى ميادين الفكر والتأليف والفنون والآداب، والأمم التي لاتعني بالثقافة تحكم على نفسها بالموت البطيء، ومن حيث أن الثقافة موروث الإنسانية المشترك، ونحن شعب حر منذ نشأة الكويت يفتخر بتراثِ الثقافي الغزير، فلا نهاب مايشاع عن الغزو الثقافي فالمجتمعات المنغلقة وحدها فقط تهاب التجديد وتتذرع بالاستلاب.

و «التجمع الوطني الديموقراطي» ينظر لثلاثية التعليم والتربية والثقافة بشمولية تربط العناصر بعضها ببعض دون إغفال خصوصية كل عنصر.

وتتمثل مواقف «التجمع الوطني الديموقراطي» من قضايا التعليم والثقافة في التالي:

١) المساهمة الفعالة في الجهود الرامية إلى المراجعة المستديمة للنظام التربوي في البلاد مراجعة علمية بقصد إصلاحه بشكل شامل، وتطوير غايته وسياساته ونظمه وبرامجه وأدواته لمواكبة الإتجاهات التربوية الحديثة، وبما يحقق دوره الحيوي المنشود.

٢) دعم الجهود الداعية للإرتقاء بقدرات ومؤهلات المعلم، وتحفيز المتميزين للانخراط في سلك التعليم، والاعتناء بالردارة التربوية، وتوفير مستلزمات النجاح لها من صلاحيات وإمكانيات مادية.

٣) الاعتناء بالتربية الوطنية، منهاجا ووسيلة، لغرس المفاهيم الوطنية

السليمة في حب الوطن وخدمته، وإحترام العمل والقانون والنظام العام، وفهم ممارسة الأصول الديموقراطية بما فيها الدراية بالدستور والقوانين الأساسية المنظمة للحياة، كما يستدعي الأمر حماية مؤسسات التربية والتعليم من التعصب بشتى أشكاله، ومحاولات استغلال الفصول الدراسية لأغراض سياسية، والإنحراف عن الموضوعية بالتركيز على مواضيع ومقررات ومفاهيم ضيقة الأفق والتوجيه.

٤) تشجيع الإختلاط في مؤسسات التعليم العالي لتعزز ثقة التعامل والتعاون بين الجنسين على أسس تربوية سليمة، فأساس الحياة العامة هو التعاون المثمر بين الرجل والمرأة في شتى مناحي الحياة، دون رهبة أو تمييز أو اضطهاد.

٥) دعم التوجهات الداعية إلى توفير القسط الكافي من الإستقلالية الإدارية والتعليمية والفنية لمؤسسات التربية والتعليم، وتقليص الدور المركزي لوزارة التربية على التخطيط والتوجيه والرقابة والتمويل.

٦) دعم الجهود الرامية للإرتقاء بالتعليم العالي ومؤسساته بشتى أشكاله، وتوفير مستلزمات تطويره، وتوفير مقومات الإستقلالية لحمايته من التدخلات والتأثير السياسي، ورعاية البحث العلمي والأكاديمي دون وصاية، وتشجيع جهود الإصلاح التعليمي والإداري في موسسات التعليم العالي.

٧) المشاركة في الجهود الهادفة إلى الإرتقاء النوعي بمخرجات التعليم الجامعي والتعليم التطبيقي، وتأهيلها بالعلوم والمعارف والمهارات الحديثة، وتهيئتها لسوق العمل المنتج بآفاقه الرحبة الخاص منه والعام، ففي عالم يحكمه التنافس الإقتصادي تقاس ثروة الأمم الحقيقية بما تملكه من معارف ومهارات، وقوة بشرية مؤهلة تأهيلاً عالياً، متاح لها سبل العمل بأدنى القيود الموضوعية.

٨) تأييد التوجهات الرامية إلى التوسع في تفعيل دور القطاع الخاص في إنشاد وإدارة المؤسسات التعليمية والتربوية، وعلى كافة الأصعدة، لخلق مناخ

التنافس الأكاديمي المشروع، وذلك في ظل سياسات وطنية واضحة تحمي المصلحة العامة.

٩) تشجيع النشاط الثقافي في البلاد بشتى أشكاله، من فنون وآداب وتأليف وترجمة وسينما ومسرح ومعرض ومنتديات ومراكز، وحمايتها من الرقابة التعسفية، ودعم المؤسسات والهيئات القائمة على الثقافة، وتوفير الرعاية المادية والأدبية لها، وتشجيعها على الإنتشار في جميع مناطق البلاد.

■ التنمية الاقتصادية

يقاس تقدم الأمم بإزدهار إقتصادها، حيث يحسّن هذا الإزدهار من رفاهية شعوبها ويؤدي إلى تلاحم نسيجها الإجتماعي واستقرار أوضاعها السياسية، وعادة ما يتحقق هذا الإزدهار الاقتصادي عند وضوح رؤى المجتمع لما يبتغي الوصول إليه مستخدماً ماهو متاح له من موارد مختلفة وفرص سانحة، مصحوبة بالإرادة والعزم، لرسم السياسات الملائمة والكفاءة في اتخاذ القرارات لتحقيق تلك الرؤى.

لقد قامت السياسات الإقتصادية في الكويت، ولعدة عقود مضت، على مبدأ مشاركة جميع أفراد المجتمع الكويتي في جني ثمار الثروة النفطية، وذلك من خلال قنوات عديدة أهمها ضمان الوظيفة العامة، ومجانيات الخدمات الأساسية من تعليم وصحة وخدمات إجتماعية متنوعة، وتوفير الرعاية السكنية إضافة إلى دعم سخي لمعظم السلع الأساسية من كهرباء وماء ومواد غذائية.

وتراكمت عبر السنوات مستجدات داخلية وخارجية عديدة حالت دون الإستمرار في تنفيذ تلك السياسات، ومن أبرز هذه المستجدات تزايد حجم الإلتزامات المالية رغم تراجع الإيرادات النفطية، والإنحسار الكبير في الأداء الإقتصادي والإختلال الواضح في الهيكل الإقتصادي والإداري وسوق العمل،

وفي التركيبة السكانية، وبالرغم من بروز بوادر تلك الأزمات منذ فترة ليست بقصيرة إلا أنها لم تواجه بسياسات وقرارات إقتصادية فعالة، وجاءت كارثة الغزو وفي ذيوله وتبعيته الإقتصادية والمالية لتضيف أعباء وتعقيدات جديدة.

من هذا الفهم يحدد «التجمع الوطني الديموقراطي» إطار منطلقاته ومواقفه من القضايا الإقتصادية آخذاً بعين الإعتبار تأثيرها المباشر وغير المباشر على مستقبل البلاد ومستوى المعيشة المنشودة لتحقيق الرفاهية للمواطنين والنمو للمجتمع.

■ المبادىء العامة

يؤمن «التجمع الوطني الديموقراطي» بأهمية الدور الأساسي للإنسان الكويتي في المساهمة في تعظيم طاقات المجتمع الإقتصادي لتحقيق المستوى المنشود من الإزدهار والرفاهية، فالثروة البشرية المتمثلة في الفرد المؤهل القادر على المبادرة الخلاقة هي الثروة الإقتصادية الأساسية للمجتمع الذي ينبغي حسن استثمارها وتشجيعها لتكون العنصر الفعّال في التنمية الإقتصادية.

ويدعو «التجمع» إلى ترسيخ الحرية الإقتصادية ومبادئ العدالة والمساواة في الفرص الإقتصادية لتحقيق المنافسة الحرة ومنع الإحتكار من خلال سن التشريعات والقواعد المناسبة والتطبيق العادل للقائم منها، وإلى إرساء العدالة الإجتماعية بين المواطنين في الإقتصاد الوطني، وتحقيق التوازن العادل بين القطاع العام والقطاع الخاص لضمان التنمية والنمو للمجتمع، ولتحقيق الرقي بمستوى المعيشة والرخاء للمواطنين.

كما ينادي «التجمع» بضرورة تنمية الوعي الإقتصادي لدى المواطن عبر نشر الوعي الإدخاري وتشجيع الإستثمار والحد من التسهيلات التي تنمي الأنماط الإستهلاكية الشرهة وغير الملحة، فالمدخرات الوطنية هي أساس التكوين

الرأسمالي للنشاط الإقتصادي.

ويدعو «التجمع» إلى حسن استغلال وإدارة الموارد العامة للدولة، عبر نظام مؤسساتي يقوم على مبدأ الشفافية ونشر البيانات الإقتصادية الصادقة والمحاسبة العادلة للمسؤولين عن إدارة الموارد العامة لكي تصان الأموال العامة من العبث والفساد وسوء الإستغلال والتدبير.

■ هيكلة العمالة

يتسم المسار الحالي للإقتصاد باختلال واضح في سوق العمل، والمتمثل في الإعتماد الكبير على العمالة الوافدة الهامشية، بالإضافة إلى تركيز العمالة الوطنية في القطاع الحكومي، وتعطيل فاعليتها عبر أعمال روتينية وغير منتجة.

وتتطلب المواجهة الحاسمة لهذا الخلل تقليص العمالة الوافدة بشكل عام، وانتهاج سياسات الإحلال المبرمج.

كما يدعو «التجمع» إلى تكوين فرص العمل المنتج للعمالة الكويتية المتزايدة، وتشجيعها عبر التأهيل والتدريب والتوعية للولوج في الأعمال الحرة، وتطوير فرص العمل والإستثمار لها في المشاريع الصغيرة والمتوسطة، المكملة للمشاريع الكبرى والنشاط الإقتصادي العام.

كما يؤيد «التجمع» كافة التوجهات الرامية لتشجيع القطاع الخاص لتشغيل العمالة الوطنية عبر ترتيبات مختلفة، آنية وإستراتيجية.

■ قطاع النفط

يرى «التجمع» أنه لابد من إعادة هيكلة الإقتصاد الوطني وذلك من خلال

تفعيل الدول الإنتاجي للنفط عن طريق التوسع في الصناعات النفطية القادرة على المنافسة عالمياً ولتحقيق عوائد مالية أفضل ولزيادة فرص العمل للمواطنين، كما يدعو «التجمع» إلى بناء القدرات الوطنية الذاتية في مجالات النفط المختلفة من انتاج وصناعة وخدمات وتشغيل وأبحاث ودراسات والتوسع المنشود لايتقصر بالضرورة على الإستثمار المحلي فحسب بل من المهم الدخول في استثمارات عالمية لتوسيع رقعة نشاط المؤسسات الوطنية في الخارج، حماية للبيئة المحلية وتقليصاً للعمالة الوافدة وتنويعاً للموارد.

■ السياسات العامة

وينادي «التجمع» بتقليص دور الدولة في النشاط الإقتصادي، واقتصاره على الدور التخطيطي والتشريعي والرقابي، وتوفير الخدمات العامة الأساسية من أمن ودفاع وغيرها للمجتمع، وكذلك توفير شبكة للحماية الإجتماعية لأصحاب الدخول المحدودة.

ويُعد الإختلال في الهيكل المالي للدولة والمتمثل في عجز الموازنة العامة في السنوات الأخيرة من إبراز القضايا المالية الملحة ذات الأثر السلبي على النشاط الإقتصادي، ومعالجة هذا الإختلال تستدعي إجراءات وسياسات مالية واقتصادية متنوعة، أبرزها العزم والحزم في تقليص الإنفاق الحكومي غير المنتج، وترشيد استغلال الموارد المتاحة، والحد من النفقات العسكرية غير الملحة وبعض بنود الإنفاق الجاري الأخرى، وزيادة الموارد المالية غير النفطية للدولة.

واستكمالاً لأركان النظام السياسي والإقتصادي للبلاد، يؤمن «التجمع» بضرورة تطبيق نظام ضريبي متطور في البلاد ليشمل المؤسسات أولاً، ثم الأفراد على أن يتزامن ذلك مع برنامج حكومي واضح المعالم لتقليص الإنفاق

العام، وترشيد الضروري منه، ويطالب «التجمع» بإعادة النظر في سياسات الدعم الحكومي في المجالات المختلفة، البين منها والمستتر، بغرض تقليص الأساسي منه وإلغاء سواه، وقصر الإستفادة من الدعم على الفئات المحتاجة من خلال ترتيبات فعالة ومتنوعة.

كما يرى «التجمع» ضرورة تشجيع النشاطات الإقتصادية التي تتميز بها الكويت مثل الإستثمار والتمويل والتأمين والخدمات الفنية والإدارية والإستشارية المتقدمة، والصناعات الكيماوية، وخدمات النقل والشحن وإعادة التصدير وإنشاء المناطق الحرة، كل ذلك على أسس متطورة في التقنية والكفاءة والقدرة على المنافسة، إقليمياً ودولياً.

■ دور القطاع الخاص

انطلاقاً من تاريخ الإقتصاد الكويتي القائم على مبدأ الحرية الإقتصادية والمبادرة الفردية والملكية الخاصة، وتمشياً مع نصوص الدستور، يدعو «التجمع» الى تعظيم دور القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي، فتفعيل هذا القطاع سيعظم من كفاءة استغلال الموارد الرقتصادية المتاحة، وخاصة الموارد البشرية، وسيخفف من الالتزامات المالية في الموازنة العامة، وسيحقق للدولة موارد مالية إضافية.

وفي نفس الوقت يدعو «التجمع» القطاع الخاص لتحمل مسؤوليته الوطنية وذلك من خلال توفير فرص عمل للعمالة الوطنية والمساهمة في البناء التنموي والإجتماعي للبلاد. كما يدعو إلى تعزيز الرقابة الواعية لحماية المستهلك من الغش التجاري.

وتشجيع النشاط الإقتصادي الخاص يستدعي بالضرورة تطوير الإدارة الحكومية للحد من حجم الروتين ولتيسير إجراءات التراخيص وضبط التعسف

الإداري دون الاخلال بقواعد الرقابة الفاعلة لحماية المصلحة العامة.

كما يؤيد «التجمع» كافة الإجراءات الكفيلة باستقطاب رؤوس الأموال الوطنية وتشجيع الإستثمار الأجنبي في النشاط الإقتصادي المحلي ومايصاحبه من نقل التقنية والمهارات الإدارية وتوفير فرص عمل منتجة للعمالة الوطنية.

وينادي التجمع بالإسراع في تطوير التشريعات الخاصة بالتجارة والإستثمار والتخصيص ومنع الإحتكار وحماية المستهلك، وغيرها من التشريعات اللازمة لتهيئة الظروف الملائمة للنشاط الإقتصادي في المرحلة القادمة، كما يدعو إلى توعية المواطنين بالتحولات الإقتصادية، وتهيئتهم للمتغيرات المترتبة على ذلك.

■ التكامل والإنفتاح الإقتصادي

يشهد العالم مرحلة اقتصادية جديدة، أساسها الإنفتاح الإقتصادي والمنافسة العالمية وحرية إنتقال المواد والمنتجات الرقتصادية دون إعتبار للحدود السياسية.

وزصبح تفوق الدول أساسه صناعات تعتمد على العقل الريداعي وليس الميزة الجغرافية أو المواد الخام فحسب.

ومن سمات هذه المرحلة أيضاً ظهور التكتلات الإقتصادية بين مجموعة من الدول سواء الصغيرة أو الكبيرة لضمان موطئ قدم لها في هذه المرحلة.

ولمسايرة هذه التوجهات والإستفادة من مزاياها يدعو «التجمع» إلى رسم وتنفيذ سياسات اقتصادية تعمل على إعادة هيكلة الرقتصاد وتعزز من نشاطات اقتصادية في القطاع الخاص قادرة على التعايش والمنافسة في هذه المرحلة.

كما يدعو «التجمع» إلى تسريع خطوات التكامل الإقتصادي مع دول مجلس التعاون الخليجي وإلى تشجيع التعاون الاقتصادي مع دول المنطقة وبقية الدول العربية من منطلق الفهم المشترك لهذه التوجهات العالمية الجديدة، فالتعاون الاقتصادي يسهم في تذليل المعوقات السياسية وينتزع فتيل التوترات، كما يعزز من ركائز الأمن والإستقرار.

كما يؤيد «التجمع» انضمام الكويت إلى التكتلات الإقتصادية المناسبة، دون اعتبار للعامل الجغرافي فتوافر النفط والموقع الجغرافي المتميز يمكن الكويت من الإنضمام الى تجمعات اقتصادية رئيسية تحقق من وراءها منافع اقتصادية متبادلة وتضمن في الوقت نفسه مكانتها في إطار المنافسة العالمية والتكتلات الإقتصادية.

■ خيار المستقبل

لقد ذهب عهد الوفرة، وتغير عالم الإقتصاد والكويت كغيرها من الدول مدعوة للتعايش الخلاق مع المستجدات والتعامل معها بواقعية إيجابية وفق منهجية وسياسات واضحة مسلحة بقرار واعي ودعم سياسي على أعلى المستويات فالإستمرار على النهج الإقتصادي الحالي لم يعد خياراً حكيماً بل سيقود إلى تآكل الدخل الحقيقي وانكماش النشاط الإقتصادي وتراجع مستوى المعيشة للمواطنين مما يهدد مستقبل الأجيال القادمة.

ومن هذا المنطلق يدعو «التجمع» إلى بناء إدارة اقتصادية وطنية حديثة، قادرة على رسم رؤية إستراتيجية واضحة لمستقبل الإقتصاد الكويتي، وفاعلة في تنفيذ الخطط والسياسات والإجراءات الملائمة لتحقيق هذه الإستراتيجية آخذة بعين الإعتبار الميزة النسبية للكويت والمستجدات والتطورات المقبلة على الصعيد المحلي والإقليمي والعالمي.

■ التنمية الإجتماعية

لقد جاء اكتشاف النفط وتدفق عوائده بكميات هائلة بسلسلة من الأثار الاجتماعية على مجرى الحياة وأنماط السلوك في المجتمع الكويتي، فبينما أتسمت الحياة في المجتمع الكويتي في مرحلة ماقبل النفط بمجموعة من السمات الإجتماعية والقيم المتمثلة بالإخلاص والتكافل والصدق والتسامح التي كانت انعكاسا لطبيعة الانشطة الاقتصادية السائدة في تلك الفترة وصغر حجم المجتمع وتجانس أفراده حول النفط وعوائده الكويت الى واحدة من أغنى دول العالم، وصاحب ذلك تحولات اجتماعية عميقة ترتب عليها تغيرات في أنماط الحياة وسلوكيات الأفراد، ولازمتها مشاكل إجتماعية تستدعي فهماً علمياً لطبيعتها، والعمل على إيجاد الحلول لها.

وحجم المشكلات الاجتماعية يزداد حدة كلما تسارعت جهود التنمية بخطى غير متسقة ومتوازنة بجانبيها المادي والمعنوي فقد تعرض المجتمع الكويتي لانفتاح سريع على قوى التحديث مما أسفر عن تشابك وتداخل عناصر العصرية واصطدامها أحياناً بالهياكل التقليدية في المجتمع، ومما لاشك فيه أن استمرار نهج تفعيل الهياكل التقليدية المتمثلة بقيم الفرد والطائفية والقبيلة تضر بمفهوم الولاء للوطن وروح المواطنة الحقة، وتهدد أحياناً كثيرة الإستقرار الإجتماعي.

وفي هذه الظروف تصبح الدولة بمؤسساتها المختلفة معنية بالدرجة الأولى بانتهاج السياسات ووضع البرامج الكفيلة بتذويب المفاهيم التقليدية وخلق الشخصية الوطنية ذات الإنتماء الخالص للوطن التي تستمد قوتها من تراث التسامح والتكافل من ناحية، ومن عوامل الحداثة المتمثلة بانفتاح المجتمع على ثقافات وإنجازات حضارية عالمية من ناحية أخرى.

■ إشاعة فكر التسامح

يلحظ «التجمع» بقلق شديد ضيق مساحة الحوار بين فئات المجتمع، وتفشي التعصب بأشكاله المختلفة الأمر الذي يقود إلى التطرف ومايترتب عليه من انعكاسات خطيرة على الأمن الاجتماعي، وبهذا الخصوص يؤكد «التجمع» على موقفه الواضح والرافض للتعصب بأشكاله وأدواته المختلفة ومايفرزه من سلوكيات التطرف، ويدعو إلى ممارسة الحوار الموضوعي وتنشيط التفاعل بين الأفكار والجماعات واحترام الرأي والرأي الآخر، وذلك كركيزة أساسية للأمن والتنمية الإجتماعية.

إن السبيل للحد من انتشار التعصب والتطرف لايتأتى إلا من خلال تعميق قيم المشاركة بين قطاعات المجتمع القائمة على مبدأ المسؤولية ومايتضمنه من مفاهيم حقوق المواطنة وواجباتها.

■ العدالة والمشاركة وسيادة القانون

إن إرساء مباديء العدالة هو الركيزة الأساسية لقيام مجتمع متحضر يسوده الأمن ويعمه الإستقرار، ومن هذا المنطلق يؤكد «التجمع الوطني الديموقراطي» على سعيه لتحقيق مباديء العدالة وتكافؤ الفرص وسيادة القانون واحترام النظام العام لتمكين المجتمع من توجيه طاقاته الخلاقة في البناء والمشاركة في التنمية المجتمعية.

وتأكيداً على مبدأ المشاركة المصحوبة بالمسؤولية يدعو «التجمع» إلى مراجعة سياسات الدولة في قطاع الخدمات المختلفة مراجعة عقلانية، والعمل على صياغتها ضمن مفاهيم جديدة تستند على المزاوجة العادلة بين المسؤولية المجتمعة وحقوق المواطنة من جهة، والمسؤولية الفردية وواجبات المواطنة من جهة أخرى دون الإخلال بمباديء التكافل الإجتماعي التي جبل

عليها أهل الكويت وأكدها دستور البلاد.

■ الموقف من قضايا المرأة

إن المواطنة مفهوماً ومضموناً لاتقبل التجزئة. وهو مبدأ سامي نص عليه دستور البلاد حين ساوى بين كافة المواطنين دون تمييز، وبالرغم من التقدم الكبير الذي انجزته المرأة في الحقوق المدنية والمشاركة في الحياة العامة إلا أن الساحة المحلية لازالت تشهد محاولات محمومة لتقييد هذه الحقوق وتقليص مساحة المشاركة والالتفاف حول العديد من الانجازات، ومن الموسف له ان هذه المحاولات تتستر تحت ذرائع التقاليد والقيم والتراث وبأسانيد ليست ذات صلة بواقع المجتمع الحديث وحركته ومتطلبات الحياة العامة في نهايات القرن العشرين.

ويرى «التجمع الوطني الديموقراطي» في المرأة قوة اجتماعية هامة تستدعي التعامل معها ضمن المفاهيم الحضارية الحديثة، ويؤكد على أهمية تنمية دورها ومكانتها الرفيعة في المجتمع وزيادة مشاركتها في الحياة العامة، وتفعيل دورها كمواطنة كاملة المسؤولية، وتعديل التشريعات المدنية التي تحد من ممارسة الحقوق والواجبات أو تعطل أو تعيق من دور المرأة السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ويؤكد «التجمع» على أحقية المرأة في الممارسة السياسية الكاملة.

■ السياسات التوظيفية

كما يؤكد «التجمع» على أن الوظيفة العامة هي جزء من الخدمة العامة للمجتمع وذات أغراض وظيفية محددة، وليست أداة تنفيع أو تسلط أو إثراء غير مشروع، كما يؤكد على ضرورة تكافؤ الفرص في التعيين، وأن يستند

الترقي الوظيفي على معايير موضوعية تتمثل في مهارة الاداء والحاجة الموضوعية للوظيفة.

وفي هذا الصدد يرى «التجمع» بأن سياسات التوظيف المعمول بها في الجهاز الحكومي لن تكون قادرة على استيعاب الطلب المتزايد لفرص العمل دون المراجعة المتأنية لهذه السياسات بهدف تعظيم مردود القائم منها وزيادة نسبة مشاركة قوة العمل الوطنية وتوجيه الجزء الأعظم منها نحو العمل الحر والقطاع الخاص عبر ترتيبات آنية واستراتيجية.

■ الرعاية السكنية

تشكل صعوبة توفير السكن العائلي اللائق هاجس لقطاعات واسعة من المواطنين، ويزداد هذا الهاجس تعقيداً مع تراكم طلبات الانتفاع من سياسات وأدوات الرعاية السكنية التي سنتها الدولة منذ عقود ومع زيادة أعباء الدولة تجاه الرعاية السكنية، وفي ظل المتغيرات الجديدة التي طرأت على المجتمع الكويتي وتركيبته السكانية وتبدل أنماط الحياة صار من الضروري مراجعة السياسات الاسكانية ومفهوم الرعاية السكنية بشكل جذري يوفق بين مسؤولية الدولة في رعاية المحتاج من جهة، ومشاركة المواطن في هذه المسؤولية من جهة أخرى.

وبهذا الصدد يدعو «التجمع» القطاع الخاص للمساهمة في تقديم الحلول الواقعية للإيفاء بمتطلبات الاسكان كما يدعو الدولة بمؤسساتها المختلفة للحد من تفشي ظاهرة إحتكار الأراضي السكنية وتنويع مصادر تمويل السكن الخاص عبر أدوات ائتمانية ميسرة.

■ السياسة السكانية

إن التركيبة السكانية الحالية للمجتمع الكويتي تثير القلق وتنذر بالمخاطر بإضافة إلى تكلفتها الاقتصادية والاجتماعية، وهي نتيجة حتمية لغياب النظرة الاستراتيجية لتخطيط قوة العمل، وساهمت ظروف مختلفة في تشويه التركيبة السكانية، منها قلة عدد المواطنين وتزكير العمالة الوطنية في قطاعات غير منتجة والتوسع في استخدام العمالة الوافدة في أنشطة هامشية، وبهذا الخصوص يدعو «التجمع الوطني الديموقراطي» إلى مراجعة متأنية ومعالجة حاسمة للسياسة السكانية آخذين في الاعتبار الاحتياج الحقيقي للمجتمع والاقتصاد وفق منظور تنموي متكامل.

■ الرعاية الصحية

تعد الرعاية الصحية بأشكالها المختلفة إحدى الركائز الأساسية لضمان مشاركة فعالة لأفراد المجتمع في عملية التقدم الاجتماعي. لقد حققت الكويت تقدماً ملموساً بكافة المقاييس الدولية إلا أن التوسع في الخدمات الصحية المجانية والضغط المتزايد عليها وتصاعد تكاليفها شكل في السنوات الأخيرة عبئاً كبيراً يهدد فاعلية هذه الخدمات وديمومتها، ومن هذا المنظور يؤكد «التجمع الوطني الديموقراطي» على الحاجة لإعادة تقييم فلسفة الرعاية الصحية والسياسات المعمول بها وفق منظور يوفر الضمان الصحي للفئات المستفيدة، ويقنن حق الانتفاع مع مساهمة المستفيد في جزء من تكاليف الخدمات، آخذين بعين الاعتبار كفالة الرعاية الصحية لأصحاب الدخول المحدودة وحالات الطوارئ، كما يدعو «التجمع» للتوسع في الخدمات الصحية الخاصة وفق أسس موضوعية تراعي مستوى الخدمة وتحمي المستفيد.

■ الشبـــاب

الشباب مخزون الأمة الاستراتيجي، ورعايته ضمان للمستقبل، ومن هذا المنطلق يؤكد «التجمع الوطني الديموقراطي» على أهمية الشباب كقوة اجتماعية ذات طاقات هائلة تستدعي التمية والتوجيه والاستثمار لما فيه خير المجتمع وتقدمه فإحياء همم الشباب وبث الشعور الوطني المسؤول وحب الانتماء والعطاء، بما يعزز إحساسهم بقيمتهم الذاتية دون الأغفال لاحتياجاتهم الخاصة مسؤولية وطنية هامة تستدعي تكاتف جهود المؤسسات المختلفة.

■ الطفولـــة

يعد الاهتمام بالطفولة ورعاية احتياجاتها الخاصة القائم على فهم طبيعة مرحلة الطفولة واحتياجاتها النفسية والاجتماعية مرآة صادقة للمستوى الحضاري للأمة. وعليه يدعو «التجمع» إلى توفير الوسائل الترفيهية الهادفة لهذه الفئة والعمل على تطوير الوسائل التي من شأنها أن تصقل المواهب وتنمي المهارات وتشجع الإبداع. كما يؤكد على ضرورة سن التشريعات الكفيلة بحماية حقوق الطفل وضمانه من الاستغلال والعنف.

■ ذوي الاحتياجات الخاصة

رغم تزايد الأعداد وتنوع المصاعب لازال التعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة على المستويين الرسمي والشعبي دون المستوى المطلوب وحقوق هذه الشريحة من أبناء المجتمع منقوصة ويشوبها الإهمال ويتعرض ذويهم لشتى أنواع المعاناة.

وذوي الاحتياجات الخاصة شريحة قادرة على العطاء والاسهام في حركة

المجتمع وتقدمه متى ماتوفرت لها سبل الرعاية والعناية وزالت النظرة الاجتماعية القاصرة، ومن هذا المنطلق يؤكد «التجمع الوطني الديموقراطي» على أهمية تسليط الضوء على الاحتياجات الخاصة لهذه الفئة، والعمل على رعايتها وتوفير الوسائل الكفيلة بدمجها في حركة المجتمع، والتعامل معها كقوة قادرة على الاسهام في الحياة والتنمية.

■ المخـــدرات

تمثل ظاهرة انتشار المخدرات واحدة من أخطر القضايا الاجتماعية التي تواجه المجتمع وتعيق نموه السليم وازدهاره، ولقد ساهمت قوى اجتماعية وظروف مجتمعية متعددة ومختلفة في تهيئة المناخ لانتشار هذه الظاهرة الخطرة، فالتضييق المستمر على مساحة الحرية الشخصية وتقييد حقوق الفرد في ممارسة الهوايات الفردية والجماعية، وتقليص فرص الترفيه البريء للشباب، بالإضافة الى تراجع دورالأسرة في التوجيه والرعاية، ساهمت جميعاً في عزلة الفرد وانكماشه حتى أصبح فريسة سهلة لتجار الموت.

ومن هذا المنطلق يدعو «التجمع» الى معالجة جذرية للظروف التي ساهمت في نشأة المشكلة وتفاقمها في المقام الأول، فجهود التوعية بأخطار هذه الآفة رغم أهميتها لاتكفي وهي لاتعفى من مسؤولية إزالة المسببات وتصحيح المناخ المجتمعي الذي سهل الانتشار كما يؤكد «التجمع» على أهمية توفير الموارد اللازمة لجهود الوقاية والمكافحة، وإعادة تأهيل المتضررين بالإضافة الى تفعيل كافة الأدوات العقابية العادلة في مواجهة مروجي وتجار المخدرات.

الأمن الوطني والسياسة الخارجية

■ الأمن الوطني

إن المرتكز الأساسي للأمن الوطني هو الحفاظ على استقلال الكويت وسيادتها فوق أراضيها وضمن حدودها الدولية، وضمان نظامها الدستوري، ورفاهية شعبها وحريته وقيمه وحقه في العمل والتطور في كافة مناحي الحياة، فالأمن الوطني وبناء الإجماع حوله والسعي لصيانته وتطويره هو المدخل لكل إستقلال ورفاه وتنمية.

وبناء إجماع وطني حول أولويات السياسة الخارجية أمر أساسي للأمن الوطني، وضروري لحماية المكتسابات والإرتقاء بها، وتحقيق هذا الإجماع يستدعي تفاعل التوجهات ومختلف الآراء في الشؤون العامة عبر حوار حيوي ومفيد حول كافة القضايا بما فيها مقومات الأمن الوطني ومرتكزات السياسة الخارجية، مادام ذلك في إطار ثوابت الدستور، ويرتكز على صيانة أمن البلاد وحماية استقلالها، ويغلب مصلحة البلاد الوطنية على المصالح الخاصة أياً كانت منطلقاتها ودوافعها.

ويرى «التجمع الوطني الديموقراطي» أن الجيش مؤسسة أساسية في تحمل مسؤولية الأمن الوطني لذا يجب السعي لتحديث هذه المؤسسة وتطويرها بعيد عن أشكال العمل التقليدية ولصالح المزيد من الإحتراف والعلاقات المهنية السليمة بين الضباط والأفراد، والسعي لبناء جيش وطني مؤهل ميدانياً، فنياً، ومعنوياً. يجب أن يترافق مع السعي نحو جيش تسوده علاقات المودة والإستعداد للتضحية.

ومن الضروري في هذا المجال تشجيع الشباب الكويتي للإنخراط في القوات المسلحة وتطوير صيغة التجنيد الإلزامي الحالية لصالح المزيد من الجدية والفاعلية.

فالركيزة الأساسية للدفاع عن الوطن هو تصميم أبناءه المدربين والمنظمين في تشكيلات أمنية فاعلة.

وبينما يرى «التجمع» أهمية الإعتماد على الذات وتطوير القرات الذاتية إلى أبعد الحدود الممكنة، إلا أن يؤيد كافة الترتيبات الأمنية مع الدول الصديقة، وهي ترتيبات ضرورية لحماية الوطن من الأخطار الخارجية وللدفاع عن أمن الكويت ومنطقة الخليج.

كما يؤيد تجديد هذه الترتيبات طالما استدعت الظروف الأمنية ذلك، ولكن الكويت في نفس الوقت يجب أن تبادر وتسعى بشكل حثيث لبناء أمن خليجي متطور يوفر المزيد من الإعتماد على النفس، ويسمح بالتعاون بين أنظمة خليجية رغبة موحدة في الأمن والتنمية.

■ المحور الخليجي

إن «التجمع» يؤمن بحتمية المصير الخليجي المشترك، وبضرورة تنمية علاقات دول مجلس التعاون ببعضها البعض في كافة المجالات، وتطوير العلاقات التاريخية بين شعوب المنطقة لبناء صيغة كنفدرالية متقدمة بين دول المجلس تؤمن لها التنمية الإقتصادية والإجتماعية المشتركة، والتعاون السياسي والأمني، وصولا إلى صيغة وحدوية شاملة.

■ العلاقة بدول الجوار

والسعي لتطوير صيغة مجلس التعاون لدول الخليج العربي الحالية لايغني عن العمل الإستراتيجي لقيام تعاون إقليمي مع بقية دول المنطقة الأخرى ذات العلاقة متى توافرت المصالح المشتركة والنوايا الصادقة والظروف الموضوعية.

ومن هذه المنطلقات يدعو «التجمع» إلى تعزيز قنوات الحوار مع كل من اليمن وإيران للتغلب على القضايا الخلافية، وإلى زيادة حجم التبادل التجاري والتعاون الثقافي معهما. كل ذلك في سبيل المساهمة في تطوير العلاقات الثنائية لصالح التنمية والأمن والسلام في المنطقة.

■ الموقف من العراق

يمثل العراق حالة خاصة بالنسبة للكويت وشعبها نظراً للمآسي والدمار الذي ألحقه الغزو الغاشم والإحتلال وآثاره المختلفة، وبالرغم من كل الكوارث التي جلبها نظامه الفاشي وعدوانه المستمر، إلا أن العراق بلد كبير، وجار أبدي وقديم لايمكن تجاهله، ومايعانيه العراق حالياً من عدم إستقرار وأزمات ومايدور به من أحداث سوف يعنينا في المستقبل.

وأوضاعه الداخلية لايمكن تجاهلها على الإطلاق، والعراق في وضعه الراهن يخضع لنظام حاكم لايؤتمن، ولانقبل التعامل معه إطلاقاً، إلا في إطار قرارات الأمم المتحدة والشرعية الدولية بل يدعو «التجمع» المجتمع الدولي لتضييق الخناق على النظام الحاكم في بغداد، وتقديم أركانه لمحكمة دولية كمجرمي حرب جزاء لهم على ما اقترفوه من جرم وأثم بحق الكويتيين والعراقيين وغيرهم.

ومن باب الحرص على مستقبل العلاقات السوية مع عراق يحكمه نظام ديموقراطي ذي نهج سلمي ويحترم المواثيق والقرارات الدولية، يدعو «التجمع» إلى مد جسور الحوار مع كافة قوى التغيير الديمقراطية العراقية، وتقديم الدعم المادي والمعنوي لها ومناصرة دعوات حقوق الإنسان في العراق، والمساهمة في الجهود الدولية لتخفيف معاناة الأبرياء.

■ المحور العربي

شكلت الكويت قبل الغزو الغاشم ظاهرة عربية فريدة رز سعت بكل صدق وجدية وتجرد إلى المساهمة السخية في التنمية العربية، والدفاع عن حقوق العرب في قضاياهم، ولعبت دوراً بارزاً في لم الشمل العربي ودعم التطلعات العربية المشروعة في كل الساحات والمجالات، وبالرغم من كارثة الغزو وما أفرزت من تخاذل وجحود لدى البعض إلا أن هذه الحقيقة لم تتغير فالكويت جزء من الأمة العربية وهي مرتبطة بشؤون العالم العربي، الإيجابي منها والسلبي، ويعنيها استقرار المنطقة وتقدمها، والإقرار بهذه الحقائق والتأكيد على الثوابت لايعني القفز على حقيقة أن ما حصل عام ١٩٩٠ كان زلزالاً أصاب العرب قاطبة، وأن كارثة غزو الكويت عرضت التضامن والأمن العربي لتشويه شنيع وانكشاف خطير، وبينت فداحة الأزمة التي يعاني منها الفكر السياسي العربي والمثقفين العرب، وهي أمور تستدعي الحوار الصريح والمناقشة الجادة والمعالجة الجذرية دون مجاملة أو تشنج، لكي تقوم العلاقات العربية على أسس سليمة، تتوافق مع قواعد العلاقات الدولية، وتحترم الإستقلال السياسي والأمن الوطني، وحقوق الإنسان والتعددية السياسية وتنتصر لقضايا الديموقراطية.

ويعي «التجمع» للأهمية السياسية لإعلان دول اتفاق دمشق، الذي يضم كل من مصر وسوريا ودول مجلس التعاون فهذا الإعلان رغم أنه يرتكز على قوات التحالف العربية التي شاركت في حرب تحرير الكويت يعد نموذجاً متطوراً لما يمكن أن يكون عليه التعاون والتضامن العربي وفق أسس موضوعية.

كما يؤكد «التجمع» كافة المساعي الدبلوماسية والسياسية الصادقة والرامية لتحقيق السلام الشامل والعادل للنزاع العربي ـ الإسرائيلي، وفي هذا الصدد يؤيد «التجمع» ما يرتضيه كل شعب عربي في تحقيق مصالحه واستقراره، بما فيه حق تقرير المصير للشعب العربي الفلسطيني وإقامة دولته المستقلة على

أراضيه، ويناصر «التجمع» جهود كل من سوريا ولبنان لإستعادة جميع أراضيهما المحتلة من قبل إسرائيل.

كما يشجع كافة الجهود الرامية لإزالة بؤر التوتر والنزاعات الداخلية والخلافات الحدودية بين الدول العربية كي تتفرغ هذه الدول للبناء والتنمية والتعاون في ظل أنظمة ديموقراطية تحترم التعددية الفكرية والسياسة، وترعى الحقوق الأساسية للإنسان.

■ المحور الدولي

يؤمن «التجمع» بضرورة السعي لتطوير نظام دولي جديد يرسخ قيم الشرعية الدولية والسلام والعدالة، ويمد «التجمع» يد الصداقة لكافة الشعوب، كما يناصر قضايا التنمية وحقوق الإنسان في كل مكان، ويدعو «التجمع» كافة المعنيين بالشؤون الخارجية لرفع درجة مساهمة دولة الكويت في المنظمات الدولية ومنظمات حقوق الإنسان وإلى دعم هيئة الأمم المتحدة والمنظمات المنبثقة عنها والسعي بنفس الوقت لتدعيم كل ما من شأنه أن يعمق التفاهم بين الشعوب العالم، ويعزز قيم الحوار والتعاون بين الحضارات.

■ المواطن والسياسة الخارجية

إن قضايا الكويت المختلفة يجب أن تحظى بمساهمة فعالة من قبل ممثلي الكويت الرسميين وغير الرسميين ليكونوا سفراء نشطين لقضاياها، ومعبرين بصدق عن نضجها السياسي وتجربتها الديموقراطية فمنطلق «التجمع» في الشؤون الخارجية يقوم على تنويع أنماط وآليات التعامل مع التحديات التي تواجه السياسة الخارجية الكويتية، وكسب الأصدقاء والمناصرين، وهو مالايمكن مواجهته بإمكانيات السلطة التنفيذية أو التشريعية فحسب بل

تستدعي قضايا الوطن تعبئة جهود كافة المثقفين والمحاربين والمستيرين والعاملين في الشأن الكويتي العام من رجال أعمال وأساتذة ومفكرين وكتاب وأدباء وعلماء وصحافيين وإعلاميين وفنانين، ليتسنى للوجه الحقيقي للكويت أن يبرز، وليعبر عن مكنوز البلاد الثقافي والفكري والإعلامي والإنساني.

إن الوعي بهذا الأمر يستدعي تحلي الكويتيين بمزيد من الحيطة والوعي والإستعداد لمحاورة الآخرين بل يرى «التجمع» أن من الضروري الإستناد لعقلية الحوار عوضا عن الدفاع، ومنهجية الوضوح والعقلانية والمنطقية في مواجهة التشويه والغموض والغوغاء، الأمر الذي بإمكانه أن يعين في تصحيح الكثر من الأفكار الخاطئة التي تروج عن الكويت وتجربتها وشؤونها الداخلية وشعبها ونظامها السياسي، فالكويت يجب أن تنفتح على الخارج، وأن تسعى بحكمة وبدقة لتنمية علاقاتها وتكثيف حضورها في الساحات الخليجية والعربية والدولية، وعلى كل صعيد ممكن، والمشاركة في كل منتدى ومنبر، والتواجد في كل مؤسسة عالمية أو منظومة دولية «التجمع» يرى أن حضور الكويت المقتدر في كافة المحافل يعزز من أمنها ويقوي علاقاتها الدولية.

التجمع الوطني الديموقراطي

النظـــام الأساســـي

■ التجمع الوطني الديموقراطي:

انطلاقاً من أن العمل السياسي المنظم والهادف هو ركن أساسي من أركان النظام الديموقراطي الذي اختاره شعب الكويت منذ القدم، وجسده في إطار الحديث عبر دستور البلاد لعام ١٩٦٢م.

وإيماناً بأن التجمع السياسي نشاط مكمل للحياة السياسية، ومُعين لولي الأمر في تحسس إرادة المواطنين في الشأن العام وبشكل موضوعي، وهو منبر مسئول للتعبير عن آراء المواطنين بشكل منظم، وأداة مشروعة للمساهمة في بناء الوطن ورقيه.

وحرصاً على تحمل شرف وأمانة المسئولية تجاه الوطن، وسعياً للمشاركة الصادقة في بناء الوطن وتشكيل مستقبله.. تداعت مجموعة من أبناء الكويت لحمل مسئولية العمل الجاد والمنظم، وقرروا تأسيس تنظيم سياسي مستقل باسم «التجمع الوطني الديموقراطي»، غرضه التعبير عن مصالح المواطنين في كافة الشئون العامة، وغايته المساهمة في مجمل الأحداث التي تمس مصلحة الوطن ومستقبله السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، والمشاركة في بناء الوطن على أسس حديثة.

وبعد التوكل على الله، اعتمد المؤسسون النظام الأساسي التالي للتجمع في مؤتمرهم التأسيسي بمدينة الكويت يوم الثلاثاء بتاريخ ٢٠ مايو الموافق ١٣ من محرم ١٤١٨هـ.

■ **النظــام الأساســـي:**

الفصل الأول: الاسم والمقر

● **المــادة (١)**

«التجمع الوطني الديموقراطي» تنظيم سياسي علني مستقل، كويتي الهوية، وطني المنطلق، وديموقراطي النهج. مقره مدينة الكويت، ويجوز له أن ينشأ فروعاً له داخل دولة الكويت وفق الحاجة.

الفصل الثاني: المنطلقات والأهداف

● **المــادة (٢): منطلقات التجمع**

يقوم «التجمع الوطني الديموقراطي» على مجموعة من المنطلقات الأساسية التي تشكل بأسسها ومدلولاتها الثوابت التي تستند إليها التجمع وتحدد هويته، وهي بمجملها تعبر عن غايات أعضاءه وفهمهم الناضج للعمل السياسي الهادف، وتتمثل هذه المنطلقات بالتالي:

١ ـ الالتزام الراسخ بدستور الكويت لعام ١٩٦٢ ومذكراته التفسيرية، روحاً ونصاً، والتمسك بالشرعية الدستورية والحفاظ على المؤسسات الدستورية.

(٢) الحرص التام على أمن الكويت وسلامتها وصيانة استقلالها والمحافظة على وحدتها الوطنية وتماسك نسيجها الاجتماعي.

(٣) احترام مبادئ التعددية السياسية والفكرية، وتشجيع التيارات التجديدية والمشاركة بالعمل السياسي بتجرد وموضوعية.

(٤) الاقتداء بالمنهج العلمي، وتحكيم العقل وتغليب المصلحة الوطنية في التحليل وتحديد المواقف تجاه القضايا المختلفة في إطار القوانين المرعية.

(٥) ممارسة العمل السياسي علناً بأمانة ومسئولية.

(٦) الالتزام بالمواقف المتزنة والمستنيرة والعقلانية، والترفع عن التشنج السياسي وتجنب التعصب والتطرف بشتى أشكاله.

(٧) مد يد التعاون الى السلطتين التنفيذية والتشريعية وكافة التجمعات والقوى الوطنية الفاعلة على الساحة المحلية، وتجنب الاستقطاب العدائي.

(٨) بناء القاعدة الشعبية العريضة من الأعضاء والمؤيدين والأنصار، والنأي بالتجمع عن العمل النخبوي والفئوي، فالتجمع هو بيت كل الكويتيين المؤمنين بمثله وأهدافه.

(٩) التأكيد على ديموقراطية النهج في كافة أعمال التجمع، وعلى جميع مستويات أنشطته وأجهزته.

(١٠) المساهمة في العمل التطوعي ورعاية المشاريع الخيرية داخل الكويت.

واهتمام التجمع وأنشطته لايقتصر على القضايا السياسية فحسب بل يمتد ليشمل كافة القضايا الأمنية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والتربوية والبيئية وحقوق الإنسان وقضايا المرأة والمشاريع الخيرية ونحوها من المسائل الحيوية.

- **المادة (٣): أهداف التجمع**

غاية «التجمع الوطني الديموقراطي» الأمن والاستقرار للوطن، والتقدم والرخاء للمجتمع، والحرية للمواطنين، وتتلخص الأهداف الأساسية للتجمع بما يلي:

- على الصعيد الداخلي:

(١) حماية المكتسبات الدستورية وتطويرها نحو المزيد من الحرية والمشاركة، والعمل على ممارسة هذه المكتسبات في الحياة العامة بنهج سليم.

(٢) الدفاع عن الحقوق الأساسية للإنسان واحترام حرية الأفراد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والسعي لتعزيزها وترسيخها.

(٣) تشجيع روح الانتماء الوطني والمواطنة المسئولة واحترام القانون وتعزيز ركائز المجتمع المدني في البلاد.

(٤) دعم الحقوق السياسية للمرأة، والسعي لتوسيع قاعدة المشاركة السياسية.

(٥) المساواة بين المواطنين دون تمييز على أساس الجنس أو الأصل أو الانتماء الديني أو المذهبي أو سواها.

(٦) الإيمان بالحرية الاقتصادية كمنهج اقتصادي وتشجيع القطاع الخاص ليقوم بدوره الأساسي في التنمية من خلال مبادئ اقتصاد السوق، وبما يتسق مع نصوص الدستور.

(٧) دعم الجهود الوطنية للارتقاء بالتعليم والخدمات الصحية والرعاية الاجتماعية والاعتناء بالشباب ورعاية الطفولة، لبناء مجتمع حديث يقوم على التكافل والعمل المنتج.

(٨) تنمية الوعي العام بالبيئة الطبيعية للبلاد.

(٩) تشجيع العمل التطوعي والمساهمة في المشاريع الخيرية داخل الكويت.

(١٠) التعاون البناء مع السلطتين التنفيذية والتشريعية والقوى السياسية الأخرى على أساس احترام الدستور وسيادة القانون والمصالح المشتركة والاحترام المتبادل.

- **على الصعيد الخارجي:**

(١) الدفاع عن كيان الكويت كدولة عربية ممستقلة ذات سيادة ضمن حدودها المعترف بها دولياً، وعن حقها في تأمين الحماية لأمنها وسيادتها بكافة

الطرق المشروعة، بما فيها الاتفاقيات الثنائية والتحالفات الإقليمية والدولية.

(٢) تعزيز التقارب بين دول مجلس التعاون الخليجي، وتشجيع الانفتاح الاقتصادي والثقافي والاجتماعي بينها.

(٣) تشجيع التعاون والعمل المشترك مع الدول العربية والإسلامية والصديقة، القائم على الأمن والسلام واحترام السيادة الوطنية، وتعزيز جهود التنمية، ودعم المؤسسات الإنتاجية المشتركة.

(٤) دعم التوجهات العالمية السلمية والمعنية بنشر النظام الديموقراطي والإنفتاح الاقتصادي والتقارب الثقافي بين الشعوب والأمم.

(٥) دعم جهود السلام والتنمية في العالم، وتعزيز دور مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة ومنظماتها الدولية.

الفصل الثالث: الوسائل

- **المادة (٤):**

يحرص «التجمع الوطني الديموقراطي» على تحقيق مبادئه وأغراضه وبرامجه بالطرق السلمية وبالوسائل الديموقراطية المشروعة وعبر النشاط العلني، ملتزماً بالمبادئ التي أسس من أجلها وبما تحويه من مثل الخير والوفاء للوطن وأبنائه.

ويلتزم التجمع بقواعد العمل الديموقراطي، مبدأ ومنهجاً، وعلى كافة الأصعدة، واحترام كافة القوانين المرعية في البلاد.

وتتمثل وسائل العمل للتجمع واللازمة للتعبير عن مبادئه وترجمة برامجه بالتالي:

(١) مخاطبة الرأي العام عبر الكتابة والخطاب والمنتديات والعرائض.

(٢) المبادرة بتقديم الاقتراحات والمذكرات الهادفة والمتوافقة مع أغراض التنظيم.

(٣) القيام بالدراسات وإعداد المذكرات وتنظيم الندوات الهادفة حول القضايا الوطنية المختلفة الواقعة في دائرة اهتمام التجمع.

(٤) ممارسة وسائل التأثير السياسي المعتدل والهادف في الأوساط المختلفة للدفع بمواقف التجمع.

(٥) التفاعل المستمر مع الأحداث، وإعلان المواقف المطلوبة من القضايا الهامة التي تقع في دائرة اهتمام التجمع والسعي لتبنيها على كافة الأصعدة.

(٦) المشاركة في الانتخابات البرلمانية والنقابية والمهنية عبر مرشحي التجمع أو تأييد المرشحين القريبين من مواقفه.

(٧) العمل مع السلطتين التنفيذية والتشريعية والتنظيمات والقوى السياسية والاتحادات النقابية والمهنية وجمعيات النفع العام في كل ما من شأنه تحقيق أغراض التجمع.

الفصل الرابع: الجوانب التنظيمية

- **المادة (٥): المؤتمر العام**

يتكون المؤتمر العام من كافة الأعضاء، وهو سلطة في التجمع، ويعقد اجتماعاته العادية مرة كل سنة على الأقل وبحضور الأغلبية المطلقة للأعضاء، وإذا لم يتوفر النصاب اللازم جاز عقد الاجتماع بعد نصف ساعة بمن حضر من الأعضاء، ويتخذ المؤتمر العام قراراته بالأغلبية المطلقة للحضور.

ويختص المؤتمر العام بكافة شئون التجمع بما فيه مناقشة واعتماد التقارير، وبرنامج العمل السنوي، والحسابات المالية، وتعيين مراقب الحسابات، وانتخاب أعضاء المكتب التنفيذي والأمين العام للتجمع، واتخاذ ما يلزم بشأن كل مايُعرض عليه من قبل المكتب التنفيذي.

ويعقد المؤتمر العام اجتماعات غير عادية بدعوة من المكتب التنفيذي أو بناء على طلب ٢٠٪ من أعضاء التجمع على الأقل، ويكون الاجتماع صحيحاً بحضور ٢٠٪ من الأعضاء على الأقل، وإذا لم يتوفر النصاب اللازم جاز عقد الاجتماع بعد ساعة من ذلك بحضور ١٠٪ من الأعضاء على الأقل، ولاينظر الاجتماع غير العادي للمؤتمر العام إلا في الموضوعات المدرجة على جدول أعماله.

وتكون الدعوة لاجتماعات المؤتمر العام، العادية وغير العادية، بموجب خطاب موجه لكل عضو من الأعضاء متضمناً جدول الأعمال، وترسل الدعوات قبل الموعد المحدد للاجتماع بأسبوعين على الأقل.

- **المادة (٦): المكتب التنفيذي**

المكتب التنفيذي هو السلطة التنفيذية للتجمع، ويتكون المكتب من تسعة أعضاء بما فيهم الأمين العام، بالإضافة الى عضوي احتياط، ويتم انتخابهم من قبل المؤتمر العام في اجتماعاته العادية لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، وإذا شغر أي من مقاعد المكتب التنفيذي لأي سبب كان حل عضو الاحتياط الأول محل الشاغر، وإذا شغر مقعد آخر حل عضو الاحتياط الثاني محله.

وينتخب المكتب التنفيذي من بين أعضائه في أول اجتماع له بعد الانتخابات أميناً عاماً مساعداً أو أكثر، وأميناً للسر وأميناً للصندوق، ويُحدد المكتب اختصاصات كل منهم بقرار.

● المـــادة (٧): اختصاصات المكتب التنفيذي

يختص المكتب التنفيذي بمايلي:

(١) إقرار وتعديل اللائحة الداخلية المنظمة لعمل المكتب.

(٢) تنفيذ قرارات المؤتمر العام وبرنامج العمل السنوي للتجمع والسعي لتحقيق أهدافه.

(٣) متابعة شئون التجمع وعضويته وماليته والإعداد لأنشطته المختلفة.

(٤) إعداد جدول الأعمال وتوجيه الدعوة لاجتماعات المؤتمر العام العادية وغير العادية.

(٥) تشكيل اللجان الدائمة والمؤقتة من بين الأعضاء لتحقيق أغراض التجمع وتنفيذ برامجه.

(٦) الاتصال والتنسيق مع الغير لتحقيق أهداف التجمع.

(٧) البت في طلبات العضوية.

● المـــادة (٨): اجتماعات المكتب التنفيذي

يعقد المكتب التنفيذي اجتماعاته وفق الحاجة، وبما لايقل عن ستة اجتماعات سنوياً، وتكون اجتماعات المكتب صحيحة بحضور أغلبية أعضاءه، وتصدر قرارات المكتب بموافقة أغلبية الحضور، وإذا تساوت الأصوات يُرجح الجانب الذي فيه الأمين العام.

● المـــادة (٩): الأمين العام

ينتخب المؤتمر العام أميناً عاماً للتجمع لمدة ثلاث سنوات، ولايجوز ترشيح العضو لمنصب الأمين العام لأكثر من مرتين متتاليتين.

ويختص الأمين العام بتمثيل التجمع أمام الغير، والتحدث باسمه، والدعوة

لاجتماعات المكتب التنفيذي وترؤسها، وتنفيذ قراراته ومتابعة توصياته ويترأس الأمين العام اجتماعات المؤتمر العام العادية وغير العادية.

• المادة (١٠): العضوية

عضوية التجمع مفتوحة لكل مواطن كويتي يؤمن بمنطلقات وأهداف التجمع ويقبل نظامه الأساسي، وشروط العضوية هي على النحو التالي:

(١) أن يكون المتقدم مواطناً كويتياً لايقل سنه عن ١٨ عاماً.

(٢) أن يتعهد بالالتزام بالنظام الأساسي للتجمع ودفع رسوم العضوية السنوية.

(٣) الحصول على تزكية عضوين من أعضاء التجمع.

(٤) موافقة المكتب التنفيذي.

وتسقط العضوية في أي من الحالات التالية:

(١) الوفاة.

(٢) الامتناع عن تسديد الاشتراك السنوي لمدة سنتين متتاليتين.

(٣) الطلب الخطي من العضو.

(٤) إذا ما حاد العضو عن أهداف التجمع، وذلك بقرار من المؤتمر العام بناء على اقتراح مسبب من المكتب التنفيذي وبموافقة ثلثي الحضور.

• المادة (١١): انتخابات المكتب التنفيذي

يُفتح باب الترشيح لمنصب الأمين العام وعضوية المكتب التنفيذي قبل الموعد المقرر للانتخابات بأسبوعين على الأقل، ويُوجه الرخطار بذلك مع جدول

أعمال المؤتمر العام. وتُجرى الانتخابات في اليوم التالي للمؤتمر العام.

ويتم انتخاب كل من الأمين العام للتجمع وثمانية أعضاء للمكتب التنفيذي بالاقتراع السري، ويُعتبر المرشحان الحائزان على الترتيب التاسع والعاشر في عدد الأصوات عضوي احتياط في المكتب التنفيذي.

وتتولى الإشراف على الانتخابات لجنة مؤقتة من ثلاثة أعضاء ينتخبهم المؤتمر العام لهذا الغرض، وللجنة حق الاستعانة بمن تراه لتأدية مهامها.

● **المادة (١٢): مالية التجمع**

تتكون مالية التجمع من اشتراكات الأعضاء السنوية كما يحددها المؤتمر العام، ومن الهبات والمساعدات غير المشروطة التي يقبلها المكتب التنفيذي، وعائد أموال التجمع الثابتة والمنقولة، وتصرف أموال التجمع في الأوجه التي يقررها المكتب التنفيذي.

وتبدأ السنة المالية للتجمع في الأول من يناير وتنتهي في ٣١ ديسمبر من كل سنة، ويستثنى من ذلك السنة المالية الأولى، فتبدأ من تاريخ إقرار النظام الأساسي للتجمع وتنتهي في ٣١ ديسمبر من السنة المالية التالية، ويتولى محاسب قانوني يعينه المؤتمر العام مراقبة حسابات التجمع.

● **المادة (١٣): إقرار النظام الأساسي وتعديله**

يتم إقرار هذا النظام الأساسي في المؤتمر التأسيسي، ويجوز تعديله في اجتماع غير عادي للمؤتمر العام بناء على اقتراح من المكتب التنفيذي، ويتطلب الإقرار والتعديل موافقة الأغلبية المطلقة للحضور.

● المادة (١٤): حل التجمع

لايجوز حل التجمع إلا بقرار يصدره اجتماع غير عادي للمؤتمر العام يُعقد لهذا الغرض، وبحضور ثلثي الأعضاء على الأقل وبموافقة ثلثي عدد الحاضرين، وبعد الحل تؤول كافة أموال التجمع الثابتة والمنقولة لصالح العمل الخيري في دولة الكويت.

● المادة (١٥): أحكام انتقالية

(١) يُعتبر المؤسسون أعضاء في المؤتمر العام وأعضاء في التجمع.

(٢) يقوم المؤتمر التأسيسي مقام المؤتمر العام، وله سلطة اعتماد النظام الأساسي.

(٣) بمجرد إقرار النظام الأساسي يُعتبر التجمع قائماً، ويتحول المؤتمر التأسيسي إلى مؤتمر عام.

تم بحمد الله اعتماد هذا النظام الأساسي بمدينة الكويت يوم الثلاثاء بتاريخ ٢٠ مايو ١٩٩٧ الموافق ١٣ من محرم ١٤١٨هـ.

التجمع الوطني الديموقراطي

المؤسسون

- أحمد راشد الهارون
- أحمد عبدالرزاق العنجري
- أحمد عبدالله جاسم الصراف
- أحمد عوض الجهيم
- د. أحمد عيسى بشارة
- أنور عبدالله الملا
- بدر جاسم حمد الصميط
- بدر محمد حمد الزعابي
- جمال عبدالرزاق العثمان
- جميل سلطان العيسى
- د. حسن علي الإبراهيم
- حسن يوسف العيسى
- خالد عبداللطيف الشايع
- خميس طلق خليفة عقاب
- د. سعد بن طفلة العجمي
- سعد فلاح طامي
- سعود عبدالعزيز الغريللي
- سليمان عبدالرزاق المطوع
- د. عبدالمحسن يوسف العبدالرزاق
- د. عدنان أحمد شهاب الدين
- عصام بدر يوسف العيسى
- علي أحمد إبراهيم البغلي
- د. علي أحمد الطراح
- علي عبدالنبي خاجه
- د. شفيق ناظم الغبرا
- د. شملان يوسف العيسى
- شيخة حمود النصف
- صالح مبارك الفلاح
- صبيح سامي السلطان
- صلاح خليفة الجري
- ضرار يوسف الغانم
- طارق بدر السالم
- عادل عيسى حسين اليوسفي
- عادل مساعد الساير
- عبدالرحمن حمد النجار
- عبدالرحمن خالد الغنيم
- عبدالسلام عبدالله العوضي
- د. عبدالعزيز سلطان العيسى
- عبدالله سعود الحميضي
- عبدالله عبدالرحمن الطويل
- عبدالله عبدالمحسن الشرهان
- عبدالمحسن خالد النفيسي
- د. محمد جواد قاسم بهبهاني
- محمد حمد النصف
- محمد عبدالمحسن الصايغ
- د. محمد غانم الرميحي
- مسعود محمود جوهر حيات
- د. مصطفى عباس معرفي

- علي مراد يوسف بهبهاني
- عيسى أحمد الخلف
- غازي فهد النفيسي
- فاروق حمد السلطان
- فيصل عبدالمحسن الخترش
- فيصل علي العبدالوهاب المطوع
- فيصل يوسف المرزوق
- كوثر عبدالله الجوعان
- مؤيد حمد مساعد الصالح
- مبارك جاسم المطوع
- مبارك سلطان العدواني
- محمد إبراهيم معرفي
- محمد جاسم الصقر
- د. معصومة صالح المبارك
- موسى حسين عبدالله الصراف
- د. موضي عبدالعزيز الحمود
- د. ناجي سعود الزيد
- ناصر السعد المنيفي
- ناصر مساعد الساير
- نبيلة عبدالله الملا
- نجيب حمد مساعد الصالح
- د. هلال مساعد الساير
- هلال مشاري المطيري
- وليد عبداللطيف النصف
- د. يوسف حمد الإبراهيم
- يوسف عبدالحميد الجاسم
- يوسف عبدالله الحسيني

* * * * *

المحتويـــات

المؤلف في سطور



- حاصل على درجة البكالوريس عام ١٩٨١ والماجستير من الولايات المتحدة الأمريكية في العلوم السياسية والدكتوراه من بريطانيا في تخصص الفكر السياسي الإسلامي.
- عمل استاذاً للعلوم السياسية في جامعة الكويت ١٩٩٢ - ١٩٩٨م، وكذلك مستشاراً في وزارة الإعلام ، وعضو لجنة الثقافة والإعلام في المجلس الأعلى للتخطيط، كما عمل استاذاً زائراً في جامعة ويلز (الولايات المتحدة) ١٩٩٠، وأستاذاً زائراً في جامعة فلوريدا ١٩٩٨، وجامعة تكساس ١٩٩٥ بالولايات المتحدة.
- شارك في ندوة إدارة الأزمات السياسية ١٩٩٨ في أورلاندو (فلوريدا).
- حاضر في ندوة أعضاء السلك الدبلوماسي بالكويت ١٩٩٨ حول وسائل تدعيم صنع القرار السياسي.
- كاتب صحفي في جريدة يومية كويتية وعضو جمعية الصحفيين الكويتية.

العضويات العالمية:

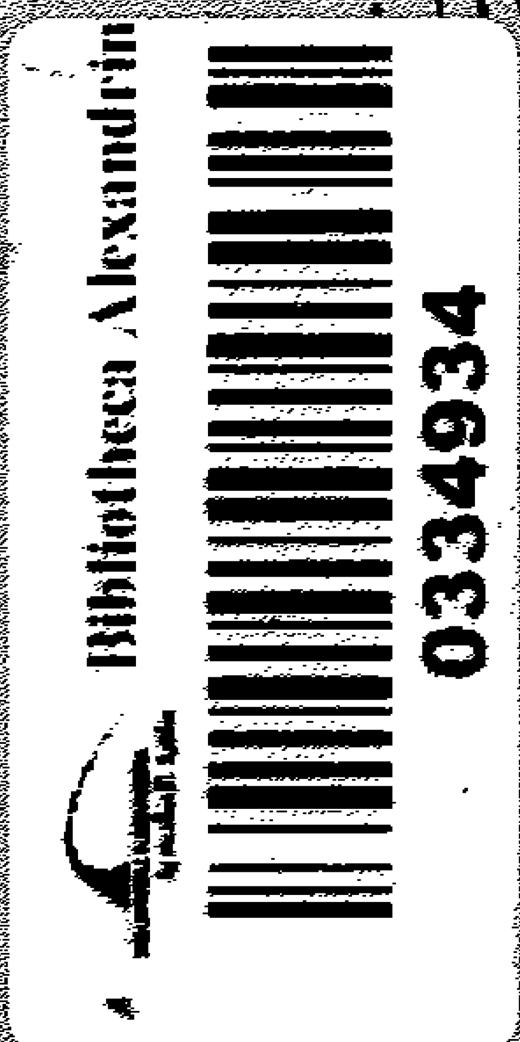
- عضو جمعية العلوم السياسية الأمريكية American Jouranal Of Political Science.
- عضو جمعية العلوم الإسلامية (لندن) .Islamic Social Science (London)
- عضو جمعية المجلة العلمية للعلاقات الدولية (الولايات المتحدة الأمريكية)

.Member of the International Relations

- عضو مشارك في مركز دراسات الشرق الأوسط - بريطانيا.

المؤلفات العلمية:

- مؤلف لكتاب (إدارة الأزمات السياسية - نموذج الغزو العراقي لدولة الكويت) ١٩٩٠ .
- مؤلف لكتاب (دراسة سياسية للعلاقات الدولية الإسلامية) ١٩٩٢ .
- مؤلف لكتاب (المصطلحات السياسية للعلاقات الدولية الإسلامية) ١٩٩٤ .
- مؤلف لكتاب (الكويت والنظام الدولي الجديد) ١٩٩٥ .



الطبعة الأولى

١٩٩٩م